منشورات الجامعة اللبنانية

قسم الدراسات التاريخية

٥١

لبنان في الحرب العالمية الأولى

«الجزء الأول»

جمعه ونسّقه

د. أنطوان القسيس



التوزيع:

دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، الادارة المركزية، المتحف

الفروع الجامعية في المناطق

بيروت ٢٠١١

المحتويات

الجزء الأول

الجزء الثاني

تقديم الكتاب

دأب قسم التاريخ في كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة ـ الفرع الثاني في الجامعة اللبنانيّة، وبالتعاون الدائم مع الجمعيّة التاريخيّة، على إقامة المؤتمرات العلميّة من ضمن تطلعات ثقافيّة وحضاريّة درج عليها منذ تأسيسه في أواسط السبعينيات من القرن الماضي.

يأتي هذا المؤتمر: «**لبنان في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ـ ١٩١٨**» الذي عُقد يومي الأربعاء والخميس ٢٩ و٣٠ آذار ٢٠٠٦، ليبحث، انطلاقاً من الأصول والمصادر المكتشفة حديثاً، في خفايا التاريخ اللبناني. وقد تناول المؤتمر محاور سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وعسكريّة، كما بحث في دور شخصيّات لبنانيّة لعبت أدواراً مختلفة خلال هذه الحرب. وشارك فيه مجموعة من الباحثين اللبنانيين من مختلف فروع الجامعة اللبنانيّة، ومن خارجها.

نجمع في هذا الكتاب إعمال المؤتمر التي تُعبّر عن آراء أصحابها فقط. ونورد كلمات جلسة الافتتاح أولاً، وتليها الأبحاث حسب التسلسل الأبجديّ لعائلات المشاركين الذين أرسلوا أبحاثهم، بينما تخلّف بعض منهم لأسباب شخصيّة.

ويشكر المنظمون لهذا المؤتمر المساهمين فيه، ويتطلعون معهم في المستقبل القريب للمشاركة في مؤتمرات لاحقة تكون مناسبة للإضاءة على صفحات منسيّة من تاريخ لبنان.

لجنة المؤتمر

كلمة عريف المؤتمر

الدكتور أنطوان ضومط

يتحدد مستوى الجامعات في العالم بإنجازاتها الفكرية: بما ينشره أساتذتها من أبحاث ومؤلفات أكاديمية راقية المستوى، وبإرشاد الطلاب للقيام بأبحاث أكاديمية، وبإنجازات خريجيها. ولا تتحقق هذه المستلزمات إلا بتوفّر وسائل البحث المادية كالمكتبات الحاضنة للأرشيفات المتنوّعة، والزاخرة بمختلف أنواع المؤلفات والمدعّمة باستمرار بالإصدارات الجديدة.

وإذا كانت غالبية كليات جامعتنا اللبنانية إن لم تكن كلها تشكو من هذا النقص المادي في مختلف فروعها، فإن قسم التاريخ في كلية الآداب الفرع الثاني آلى على نفسه تعويض جزء من ذلك النقص بهمّة هيئته التعليمية التي استحضرت من مالها الخاص معظم الوثائق المتعلقة بلبنان المحفوظة في الأرشيفات العالمية. ودأب هؤلاء الأساتذة ينشرون الأبحاث والمؤلفات على رغم سوء الأحوال المادية للأستاذ الجامعي، لأن البحث العلمي كان ولمّا يزل هاجسهم. وتعود بي السنون إلى بدايات الربع الأخير من القرن المنصرم حين بادر قسما التاريخ والجغرافية في هذه الكلية إلى عقد مؤتمر حول القرية اللبنانية الذي شكل باكورة المؤتمرات، ثم تفرّد قسم التاريخ بعقد مؤتمرات سنوية حتى بات اسمه صنواً للبحث العلمي.

أيها الأصدقاء، أن كوكبة من الباحثين اللبنانيين، جلّهم من أساتذة الجامعة اللبنانية، وفريق آخر من جامعات أخرى عريقة، نفضت الغبار عن

ذاكرة الأرشيفات العامة والخاصة، وغاصت في صناديق النسيان تستل منها وثائق كانت راقدة في ثبات عميق قد تبدو للبعض ثانوية القيمة التأريخيّة، يحللونها ويستقرئونها، فإذا بها تعترف بحقائق ما كانت منتظرة. مدفوعين بنهم شخصي للمعرفة، وتعلّق بالبحث لاكتشاف أكبر قدر ممكن من حقائق كان طواها الزمان، وأخرى يدور حولها نقاش متنوّع الاتجاهات يستلزم القطعُ بها وثائق إضافية.

وبديهي القول أنه ما يزال حتى اليوم يتم تناقل روايات بالتواتر، وأحياناً بالتدوين تتناول أحداثاً متنوّعة من الحرب العالمية الأولى يتداخل فيها الواقع بالأسطورة، وأخرى بحاجة إلى إيضاحات علمية. وقد هدف مؤتمرنا لهذه السنة «لبنان في الحرب العالمية الأولى» إلى كشف ما التبس في مجريات بعض الأحداث، وتوضيح غموض أخبار استوطنت في خبايا الذاكرة، وأخرى فزعت إليها بكامل أخطائها.

وقد يزعم بعض الناس جهلاً أن تأريخ الحرب العالمية الأولى لا يعدو قصة حروب غير منتهية يغوص المؤرخون في متاهاتها استجلاء لواقعة معيّنة، أو إكتمالاً لموضوع عسكري أو سياسي، وقد فاتهم أن التاريخ بمختلف اتجاهاته الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والعمرانية والسياسية والعسكرية كل متكامل عضوياً. وما التقلبات أو التحوّلات التي تتناول أحدها وتبوّئه مركز الصدارة إلاّ انعكاساً لرؤية المؤرخ.

وإذا كنا لا نسقط أو ننكر ما للدور العسكري من أهمية وانعكاسات إيجابية أو تداعيات على مختلف الميادين، فإن المؤرخين اليوم يولون التاريخين الاجتماعي والاقتصادي شأناً بالغ الأهمية، ويدرسون التاريخ من خلال التقاطع بين مختلف تحولاته في ميادينه المتنوعة، وما إيثارهم لحقل على آخر إلا استجلاء له بمساعدة الحقول الأخرى.

واليوم بات التأريخ يأخذ بالاعتبار، بل صار من صلب مرتكزاته، اعتماد

مفاصل لحركات التاريخ التي تحدد الأدوار الأساسية لحقبات زمنية محورية، فتمكّن الباحث من الوصول إلى رؤية أعمق لمسارات داخلية أو فرعية للحدث الرئيسي المحدِّد بأحد المفاصل الرئيسة. ولست هنا بوارد تقويم مناهج المؤرخين بل أحاول رسم الأطر التأريخية التي سيسلكها منتدونا.

فهذا المؤتمر سيولي الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بتفرعاتهما أهمية بالغة. شأن الفوص في متاهات التأريخ السياسي والعسكري واستجلاء لأكبر قد رممكن من الحقائق المتدثّرة بالوثائق. إذ من المسلم به أن لبنان عرف خلال الحرب العالمية الأولى ضائقة اقتصادية خانقة نجمت عنها مجاعة أسطورية المستوى والنتائج. وما يزال المؤرخون يناقشون أسبابها ويحاولون ثبر أغوار مسالكها وتحولاتها، ولكل منهم اجتهاداته وآراؤه العلمية. وإذا كانت أسبابها ونتائجها باتت عامة ومعروفة في معظم أرجاء جبل لبنان، فإن حالات خاصة، تبدو متمايزة في بعض وجوهها بين منطقة لبنانية وأخرى، قد تلقي الضوء على مسار الأزمة وتحوّلاتها. وأن دراستها بالاستناد إلى وثائق أصيلة ومنتقدة علمياً ستبدّل في الرؤية العامة العالقة في الأذهان خصوصاً أن بعض منتدينا اعتمدوا في أبحاثهم على وثائق يتمّ استخدامها للمرة الأولى.

وتتناقل كتب مدرسية وأخرى تزخر بها المكتبات أخبار انتشار الأوبئة والأمراض بطريقة أفقية مسطحة من دون أية دراسة بنيوية تأخذ بالاعتبار الجزئيات والتفاصيل الدقيقة أو التحري العمودي للوقائع. وتتناول في المسار عينه التحوّلات الاجتماعية ودور المؤسسات الدينية في معالجة الأزمة، وهي إلى ذلك، تبقى عناوين كبرى لا نعرف تفاصيلها. ولعل دراسة تطوّر الأسعار والأجور والمشاكل التي تعرّض لها القطاع الزراعي في مناطق متعددة من لبنان تعتبر من أبرز المعطيات التي ستؤسس لدراسة علمية تخدم معرفة الاتجاهات التي سلكتها الأزمة.

ونقل إلينا بعض الذين عايشوا الحرب العالمية الأولى أخباراً عن دور

المقاومة اللبنانية ضد الأتراك ضمن عناوين عامة خالية من التفاصيل الدقيقة، تشوبها أحياناً ادعاءات ناجمة من الاعتزاز برجالاتها وتضخيم لبعض سلوكهم، ويبقى نهمنا للحقيقة أكثر أهمية من الأقاويل والمبالغات والعنجهيات الوطنية.

هذه هي أبرز مسارات مؤتمرنا التي سيدرسها منتدونا بأبحاثهم المستندة إلى عيّنات من مناطق لبنانية متنوعة على ما فيها من تمايز جزئي في بعض تفاصيلها، لأن العموميات قد تتشابه أو تتقاطع في معظم وجوهها، في حين تتربع في الجزئيات المتباينة بين منطقة وأخرى حقائق غير منظورة بيسر، وأن عملية كشفها ستبدّل في الرؤية السائدة وتضعنا على السكة التأريخية الصحيحة.

وفي الختام نحض مسؤولي الجامعة اللبنانية على اختلاف مراتبهم ومسؤولياتهم على احتضان أبحاث أساتذتها ومؤلفاتهم، وعلى العمل الجدي لإنشاء مراكز أبحاث في مختلف الكليات، ففي الأبحاث تتجدد الثقافة، وتتطوّر الدراسات الأكاديمية، وتنمو المؤسسات وتزدهر. ونتمنى عليهم أن يعتمدوا معايير أكاديمية تحصّن الدراسات العليا رفعاً لمستواها، لأن الدفاع عن نظرية ديمقراطية التعليم، الذي يتغنى بها بعض متوسلي الديمقراطية، لا يعني إباحتها على غاربها. أملنا أن تجد هذه الأمنيات بل الحاجات الملحة آذاناً صاغية لدى المسؤولين بل استجابات، فتتحصن جامعتنا الوطنية ويرتفع مستواها.

كلمة عميد كليّة الآداب والعلوم الإنسانية

الدكتور أحمد حطيط

الزميلات والزملاء

الطلاب الأعزاء

الحضور الكرام.

انتهت الحرب الكونيّة الأولى، كما لا تنتهي أي حرب، فقط نَضَب وقودها فانطفأت. عاد إليها الزيت بعد ثلاثين حولاً فكانت الحرب الثانية.

يصعب أن نصدق أن قيامة الحروب الكبرى تتم سريعاً.

كان لنا، نحن اللبنانيين، من تلك الحرب الكونية الكبرى الأولى نصيب، وكان كبيراً، أو، لنقل، كان لنا فيها أنصبة متعددة. ثمَّة، بالتأكيد وقائع تكوّنت في سياسة، واجتماع، واقتصاد، وثقافة بلادنا.

لا شك، أيها الأصدقاء، أن ثقافتنا عن الحروب عامرة، عِلْماً بها وتذوقاً لطعمها.

أمس، كانت الحرب في لبنان لسنوات طويلة، وكنا نسأل هل ما زالت بيروت موجودة؟

وهل ما زال لبنان موجوداً؟

كان المسلمون يسافرون براً، وكان المسيحيون يسافرون بحراً. كنا نتحارب، ومتى عرفنا من البادئ هانت القضية.

هل سنصدّق أن القضية هانت حقاً؟

هل سيصدّق اللبناني أن ذلك كان حواراً بالسلاح، تعالت صيحته أكثر مما يجب، وأن الأمر سينتهي على خير؟

هل سيصدّق اللبناني أن حواراً بالسلاح يؤدي إلى ثقافة؟

ولكن وسواس الحرب هو الوجه المنقَلب لتلمس زوالها والخروج منها، فبين طرد الحرب وإقامتها شعرة كشعرة معاوية لا تنقطع.

أيّها الزملاء.

إن ما تحاولون قوله، في مؤتمركم، موقف بعيد عن الإتيكيت السياسي. فالاندفاع باتجاه الثقافة، هو صليب أهل الجامعة وعذاباتهم، ومحط أشواقهم وكلامهم، لأنه في غياب الثقافة العقلية يكون الاختلاف بالنكاية والحزازة، ومقابل الثقافة هناك الجمود حتى الموت والسخط والنبذ.

أيّها الزملاء.

ربما هو شيء سابق على السياسة، أن تسلك الجامعة مسلك الثقافة، ربما هو حسّ أخلاقي، هو الذي يفضي بالجامعة إلى مَقت الجمود والمراوحة.

المعلومات، والمتابعة، والذوق، والحدث، والمعرفة، والملاحظة الدقيقة، والمخيلة، كل هذا ملك يميننا نحن في هذه التظاهرة العلمية.

عشتم

عاشت الثقافة الجامعة

عاشت جامعتنا الوطنية

عاش لبنان

كلمة مدير كلية الآداب والعلوم الإنسانية الفرع الثاني

الدكتور جوزيف أبو نجم

كلُ سنةٍ، لنا مع قسمِ التاريخِ في كُلّيّتنا ميعاد. إنّه قسمٌ، في فَرعِنا، بمنزلة العِماد، وأساتذتُه في اختصاصاتهم، كلّهم رُوّاد؛ لا ينضِبُ لهم مِداد، بحوثُهم كلُّها ليس فيها تَرداد، يَجمعونَ حولهم أرقى العِباد، مُستمعينَ ومُحاضِرينَ، خَيرَ أنداد، يَعبرون بهم، في مجالاتِ الفِكْرِ، الجبالَ والوِهاد، فتَغدو تلك اللّقاءات مُثمِرةً كمواسمِ الحَصاد...

وبعد،

قد يتساءلُ كثيرونَ، لِمَ العودةُ إلى دراسةِ الحربِ العالميّة الأولى؟ ألم يَكْفِ ما كُتِبَ عنها وحولها؟ ألم تُصبح حَدَثاً مِنَ الماضي انتهى؟

والحقُّ يُقال إنّنا في غمرةِ الأحداثِ العالميّةِ المتلاحقةِ منذ حادثة ١١ أيلول، والتطوّرات العسكريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي نتجت عنها، لايمكننا إلاّ أن نُقِرَّ مع كمال الحاج في كتابه «في فلسفة اللغة» (ص.١٦) «أنّ «التاريخَ مَعادٌ معنويّ. من هنا كان الرُّجوعُ إلى الماضي لا يُجبِرُنا على التَّقيُّدِ بِحَرْفِهِ. غايةُ الرُّجوعِ أن نتحكّمَ في الحاضِرِ لِنكونَ أسيادَ المُستقبل... من أجلِ هذا وَجَبَتِ العودةُ إلى دفاترِ ماضِياتِهِ بُغْيَةَ إنارَةِ دُروبِنا نحوَ آتِياتِه. إنَّ بُنُوَّتَنا للتّاريخِ هِيَ في سبيلِ أُبُوَّتِنا لَهُ».

وإذا تتبَّعْنا جدولَ تَوزيعِ المحاضَراتِ في المؤتمر، رأيْنا الأبعادَ السياسيّةَ

والاقتصاديّةَ والاجتماعيّةَ وسواها حاضرةً على طاولةِ البحث. أوَليسَ كلُّ بُعدٍ منها وجهاً من أَوجُهِ التّاريخ في أُمّةٍ مُعيَّنةٍ وعَصرٍ مُعيَّن؟ فالتّاريخُ تارةً تَصْبُغُهُ السِّياسةُ، وتارةً أُخرى يَصبُغُهُ الاقتصادُ، وطَوراً الاجتماعُ وطَوراً آخرَ الدِّينُ وسِواها منَ العناصرِ الحضاريّةِ. أوَلَم تَنشأْ بِفعلِ هذا الأمرِ المدرسةُ الاقتصاديّةُ لِتفسيرِ التّاريخ؟ والمدرسةُ الاجتماعيّةُ؟ وسِواهُما منَ المدارِس؟

يَقيني، ولا شَكَّ أيُّها المُنتَدونَ الكِرام أنّكم، في مُحاضراتكم سوف تُركِّزونَ - كما فعلَ ابنُ خلدونَ أوّلاً - على تَبيانِ ارتباطِ الحوادثِ التاريخيَّةِ بقوانينَ ثابتةٍ... وأنّكم، بِغوصِكُم إلى أعماقِ أبحاثِكم سوف تُبيِّنونَ لنا أنَّ باطِنَ التّاريخ نَظَرٌ وتَحقيقٌ وتَعليلٌ للكائناتِ ومَبادِئها. فالتّاريخُ كما تعرفونَ، ليسَ مجالاً للصُّدَفِ، وإنْ كانت تَلعبُ دورَها فيهِ أحياناً؛ إنّما التّاريخُ نِظام.

وَفَّقَكُمُ اللّهُ في مَسعاكُم، وأدامَكُم فَخراً للجامعةِ والوطَن.

كلمة رئيس قسم التاريخ ـ الفرع الثاني

الدكتور أنطوان القسيس

ليس لي أن أُقدِّم هذا المؤتمر، أو أن أقول رأياً فيه، كوني لست المرجع الصالح لذلك!

لكن، يحق لي، ولكم أيضاً، أن نتذكر ما وصل إلينا من هذه الحرب العالميّة الأولى.

فالحروب على تنوعها، لم تكن من فِعل العوام من الناس، وقد أُجبروا على تقبّلها، وعلى تقبّل مَنْ هيأ وشيع لها، ومَنْ قام بها، ليُشبع منها رغباتٍ له مريضة، أصلاً، مستعملاً الخطاب التاريخي الذي يتلذّذُ بعضُهم بالتلاعب فيه، ليُحقّق، بالعنف، ما لا يستطيع تحقيقه بالسلام.

كثيرةٌ هي قصصُ هذه الحرب، وغيرها من الحروب!

كلنا، نتذكر، يوم كان في حداثة العمر، حكايات الجدّ. يرويها والعين ملؤها الدموع والدم!

يومها، كنتُ أتلهف أن ألتقي جديّ وأتدلل أُسائله عن ماضٍ يقصّه عليّ!

وبالرغم من أنه لم يكن يرغب في العودة إلى هذا الماضي، أو تركه يأتي إليه، كان يبدأ، لأنه ما رغب مرة أن يرد لي طلباً!

... وتبدأ الحكاية، من دون أن أصل معها إلى النهاية... كون الحروب لا تنتهي!

حدثني عن الفقر، عن الجوع، عن لقمة ضائعة في اللامكان، عن سُحُبِ الجراد التي مرّت على الأخضر، فأماتته، قبل أن يتمكّن الناس من جعله بديلاً عن اللقمة الضائعة!

خبّرني عن ظلم «العثملّي»، وظلم العسكر الذي تجاوز حدود مهنته والرسالة!

خبّرني عن جمع الموتى من الطرقات ووضعهم على عربات الخيل، ونقلها إلى وادي بلدتنا، لدفنها في الحفر المعدّة سلفاً!

كَبِر الوادي يومها بالوافدين إليه، وضاقت بلدتنا حتى على بعضٍ من بقايا بيوت!

لم يبخل جدّي عليّ بالحديث عن التهجير والملاحقات! وتشرد الناس... وصف كل ذلك والدمع من العينين ينهمر!

فجأة، توقف الحديثُ على صمتٍ معبّر!

أأسأله لماذا، أم أتركه يُكمل القصة؟

ولم يترك الخيار لي!

أكمل...

لم أكن أتصوّر أن أخاً حاول قتل أخيه المختفي عنه منذ أشهرٍ، كونه لم يتعرف عليه إلا بعد أن رجفت ذقن الأخ القابل بحكم أخيه!

ألم المصادفة، ووجع اللقاء لم يتركا جدّي يكمل الحكاية.

إنها واحدة من روايات كثيرة كلكم عرفتم واحدة منها، أو أكثر!

إنها الحرب العالميّة الأولى التي وصفها جدي، وهو عاش حربين عالميتين، بحرب الجوع والموت، أما الحرب العالميّة الثانية، فبنظره، هي حرب جمع الثروات، والتخمة في كل مجال!

لن أكمل الحكاية!

أترك لمن يشارك في هذا المؤتمر أن يروي لنا ما خفي على كبار العمر عندنا، علّه يجد صفحات أقل سواداً مما علق في الذاكرة.

الغلاء وأثره في محنة الحرب العالمية الأولى

نايل أبو شقرا(*)

أراضي جبل لبنان في سياق تحولات الطموحات المحلية

لم يترك نظام العهدة في جبل لبنان، ملكيات كبيرة لمعظم أهالي الجبل نتيجة التحولات الاقتصادية، والاجتماعية، التي كانت ظاهرة طبيعية، في ظل تطوّر العلاقات الاقتصادية بين غرب طامح تديره عقول كولونيالية، وبين شرق حكمته نظم ضريبية، وممارسات التزامية فوقية حالت دون قدرة الفلاح على إمتلاك أرض تؤمن له عيشاً رغيداً.

صحيح أن التحولات الحادة بعد إلغاء نظام الالتزام، أصابت رموز هذا النظام، ولكن الصحيح أيضاً أنها حولت الشريحة الكبرى من فلاحي الجبل، على مشارف القرن العشرين إلى مالكة لنتف من الأراضي، تكاد لا ترى على خارطة جبل لبنان العقارية. هؤلاء الفلاحون الذين تعودوا على الدخل الزهيد ضمن مساحات واسعة من الأراضي، حيث كانت تؤمن لهم دخلاً ثابتاً وإن لم يكن كبيراً، وفي عملية الطلاق القسرية بين الفلاح وبين سيده، عاد الفلاح إلى ملكيته الخاصة أو إلى ملكيته الجديدة المشرعنة، والتي لم تكن تؤمن له الحد الأدنى من مستوى المعيشة. لكن بعضاً من الفلاحين استمر يعمل كشريك في أراضي كبار الملاكين مع تحقيق نسب معيّنة من حصص الغلال،

(*) باحث حر في تاريخ لبنان.

كالزيتون، والحرير، والقمح، والصيافي من خضار، وفاكهة، والقطانة من عدس، وحمص. وكان الشيخ فضل الله بك حماده[1] من قصبة بعقلين يعتبر من الملاكين الكبار في الشوف ويستفاد من دفاتر[2] الحسابات المتعلقة بدخله ومصارفاته، أنه سنة ١٩٠٠ وما بعدها، كان هناك تسعة وستون شريكاً في أراضيه الكائنة في قرى الشوف: بعقلين، الجاهلية، الخريبة، بيت الدين، الرميلة، غريفة، بريح ومزارع البصيّة، بكرزيه، بيجات، المعنية، إضافة إلى قرية عارية في جزين، هؤلاء الشركاء كانوا يقيمون في هذه القرى، والمزارع، وكان كل منهم يحقق دخلاً مقبولاً، إلا أنهم لم ينجوا من تجارب الحرب العالمية الأولى. وإذا كانت البنى الزراعية في جبل لبنان قد تأثرت إلى حد بعيد من نتائج حركية السوق التجارية النامية. ولا سيما في تقاطعات النفع المتبادل، بين الداخل وبين الخارج، وكذلك في آليات الاستيراد والتصدير التي فعلتها قوى محلية ناشئة، فإن نتائج هذا الانفتاح تركت بصماتها على فلاحي جبل لبنان وعلى أمثالهم، في المناطق الإدارية الأخرى التي لا تصلح أراضيها الجبلية لزراعة القمح، إذ أن الربح السريع كانت تحققه مواسم الحرير، التي ارتبطت بشكل مباشر بطموحات السوق الرأسمالي

---

(١) كان أحد وجهاء أسرته آل حماده، وُلِد في بعقلين سنة ١٨٦٤ ميلادية، وتلقى علومه في عبيه، ثم انتقل إلى المدرسة السلطانية في بيروت، حيث درس فيها اللغات: العربية، والتركية والفرنسية، وقد حالت الظروف دون وصوله إلى موقع سياسي فاكتفى بإدارة أملاكه الواسعة في عدة قُرى من إقليم الخروب، والشوفين: الحيطي، والشويزاني، والعرقوب الجنوبي، والمناصف وجزين. وقد كان لديه عدة أُمناء يعملون على إدارة أملاكه. توفي سنة ١٩٤٨. انظر طلعت سهيل حماده، **آل الشيخ حسين حماده الأول**، لا دار نشر، ص ٨٧.

(٢) كان الشيخ فضل الله حمادة يمسك دفاتر حسابات يدون عليها دخله السنوي ومصارفاته، وهذه الدفاتر عددها ٦ نحتفظ بها في مكتبتنا وهي تغطي السنوات من ١٨٩٩ وحتى ١٩٣٧ وقد رمزناها بحسب ترتيبها مع دفاتر أخرى وفاقاً لما يلي (ز ـ ح ـ ط ـ ي ـ ك ـ ل ـ) وهناك دفتر سابع دوّن عليه حسابات تتعلق بأبناء ساسين من الأشرفية وقد أعطينا هذا الدفتر الرمز م وسنشير إلى المعلومات المأخوذة من الدفاتر بالشكل التالي (وثائق فضل الله حماده، ورمز الدفتر).

الأوروبي، ووسائطه المحلية، وكان ذلك على حساب الزراعات الغذائية، وإذا كانت الهجرة إلى الأميركيتين واستراليا قد أمنت على مشارف القرن العشرين استقراراً نسبياً لدى بعض أهالي الجبل، فإن الملكيات الصغيرة التي كانت لافتة في عهد الإمارة الشهابية قد تضاعفت في عهد المتصرفين نتيجة عدم قدرة الفلاحين على مراكمتها، وبالتالي نتيجة تفتت هذه الملكيات بعوامل الإرث. من جهة ثانية فإن التراكم الكمي للملكيات العقارية بيد مجددي النظام المساقاتي، أنتج طبقة غنية استطاعت أن تطور ذاتها باتجاه مواقع السوق. إلى جانب هذه الطبقة تصعدت عائلات ذات أصول فلاحية بفضل جهدها وكدها، فحققت ملكيات عقارية استثمرتها في أواخر القرن التاسع عشر في تعليم أولادها الذين وصل بعضهم إلى مواقع اجتماعية مرموقة، ويمكن أن نضيف إلى هاتين الفئتين كبار التجار المحليين والخوليين وبعض ذوي المهاجرين، الذين تعاطوا تجارة الأراضي، أو الربا فحققوا ثروات طائلة، ويقدم الخواجات: نقولا، وجبران، وميخايل، ومتري، وجرجس، أولاد يوسف ساسين من أشرفية بيروت، نموذجاً لهذا التحول، وتشير وثائق[1] فضل الله حماده في بعقلين إلى أن المذكورين دخل عليهم بين سنة ١٨٧٦ و١٨٨٠ (سدد) أرزاق من الشيخ حسين تلحوق بدل قطع معيّنة في قرية بدادون بمبلغ ١٤٢٠٠٠ غرش ومن عباس خطار وأخوته وحبيب الخوري، والخوري طوبيا جميعهم من بلدة الدامور بدل قطع معيّنة من البلدة المذكورة بمبلغ ٦٥٠٠٠ غرش، وقد بلغ دخل أراضيهم في خمس سنوات ٢٢٣٥٠٠ غرش. وبالمقابل كان هناك شريحة كبيرة من أهالي الجبل تنشط في أرزاقها التي كان إنتاجها، يختلف بين ملكية أخرى بحسب مساحتها، وكان يؤمن الحد الأدنى من المعيشة في ظروف اقتصادية مستقرة. وهذه الفئة على اختلاف مستوياتها هي التي واجهت محنة الحرب العالمية الأولى.

---

(١) وثائق فضل الله حماده، دفتر (م)، ص ٦.

وفي الجانب الآخر من هذه الهيكلية الاجتماعية كانت الرهبانية المسيحية على اختلاف انتماءاتها، تسعى إلى التكثير من الملكيات العقارية، وتحجم عن بيع الأراض تنفيذاً لقوانينها الرهبانية، وهذه الرهبانيات كانت قد راكمت ملكياتها بكدها وجهدها وحسن إدارتها.

من هنا يمكن فهم الواقعين الاقتصادي والاجتماعي لأهالي جبل لبنان، وبالتالي الوقوف على ملامح حجم الرصيد العقاري لكل منهم، حيث أنه وحتى الأربعينات من القرن العشرين كانت الأرض تشكل المصدر الوحيد لعيش الريفي، وإذا كان مسيحيو قصبات دير القمر وجزين، وزحلة قد جمعوا بين الزراعة والأعمال الحرفية فإن الأغلبية من أهالي جبل لبنان من دروز، ومسيحيين، كانوا فلاحين ولا يحققون أي دخل خارج نتاجهم الزراعي.

بالاستناد إلى التقسيم الذي افترضناه لمجتمع جبل لبنان، فإن الفئة الغنية، لم تتأثر بالغلاء الذي استشرى على مدى السنوات: ١٩١٥ حتى ١٩١٨ ضمناً إذ كان لديها ما يكفيها من فائض عقاري تصرفت به من أجل الحفاظ على مستواها الاجتماعي. وتكشف وثائق فضل الله حماده أنه باع[١] في صيف سنة ١٩١٥ عودة الناعورة في إقليم الخروب إلى عبد الله كنعان[٢] من قرية بكيفا الذي كان من أصول فلاحية وذلك بمبلغ ٤٨٦٦ غرشاً، سددت أقساطاً على ثلاث سنوات، كان آخرها في ٢٠ كانون الثاني ١٩١٨، كما باع جل الديدي إلى مجيد جنبلاط بمبلغ ٣١٢٥٠ ليرة، وبتاريخ ١٦

---

(١) وثائق فضل الله حماده، دفتر رمز (ل)، ص ٥.

(٢) هو من قرية بكيفا في إقليم الخروب، قرب دير المخلص، نزح إلى صيدا وعمل في أول أمره عند آل صاصي ثم بدأ بالعمل التجاري فسافر إلى مصر سنة ١٨٨٢ للمتاجرة بالحرير ومنها انتقل إلى تركيا فعين سنة ١٨٩٠ مديراً لشركة ريجي أضنة وعام ١٨٩٥ عاد عبد الله إلى صيدا وأسس فيها محل تجارة وبنى له داراً فخمة في مسقط رأسه بكيفا. انظر أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص ولمحات من تاريخ العلائات، دار العلم للملايين ١٩٩٧، ص ٧٨٦.

نيسان ١٩١٦ باع عبد الله المذكور قطعة أرض (دواره) إلى جرجس خليل بمبلغ ١١٤٩٦ غرشاً وإلى أسعد سعادة قطعة أرض مبذر ربعية بمبلغ ١٠٥٠٠ غرش، وإلى ابن قداح من شحيم قطعة أرض بمبلغ ٣٠٠٠ غرش، وتشير دفاتر الشيخ ملحم تقي الدين[١] إلى أنه باع سنة ١٩١٧ خندق شكوره بمبلغ ٢٥٢٠ غرشاً وخندق وادي الضيعة بمبلغ ٢٢٨٠ غرشاً[٢]. وخلال محنة الحرب وفي بلدة بشري في شمال لبنان وانطلاقاً من ظروف مختلفة اضطرت الرهبانية الحلبية المارونية إلى بيع بعض أملاكها التابعة لدير مار اليشع بمبلغ ٤٣١٥٠٠ غرش[٣]، إلى كل من عزيز بك الضاهر، والخوري أغناطيوس كيروز، والخوري أنطونيوس جعجع، وأولاد جبرائيل رحمه، وبربر عيسى الخوري، وقد برر رئيس عام الرهبانية المارونية الأب أوغسطين البستاني عملية البيع بأنها لمساعدة فقراء بلدة بشري[٤].

أهالي الجبل والغذاء المفقود

لا نقدم جديداً إذا قلنا إن جبل لبنان، كان غنياً جداً بثروته الغذائية، حيث أن المياه وطبيعة أراضيه، ومناخه، شكلت كل أسباب ازدهار الزراعة فيه، لكنه بالرغم من ذلك، فقد وصف مجلس الإدارة في متصرفية جبل لبنان أراضيه بأنها «ضيقة وعرة قاحلة ليس فيها إلا ما قلّ وندر من البقاع الصالحة

---

(١) وُلِد في بعقلين سنة ١٨٤٨، تلقى علومه على الشيخ محيي الدين اليافي، وتولى نظارة المدرسة الداودية في عبيه، ثم عُيِّن أمين سر بلدية بعقلين، ترك من تآليفه مخطوطات أهمها «تاريخ الأمير يوسف الشهابي» و«سر البيان في ما هو الإنسان»، وعدد من الدفاتر دوّن فيها مواضيع مختلفة، انظر د. محمد خليل الباشا، أعلام الدروز، الدار التقدمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ج١، ص ٢٢٢.

(٢) وثائق الشيخ ملحم تقي الدفتر رمز (و) ص ٦٥.

(٣) تاريخ الرهبانية المارونية بفرعيها الحلبي والبلدي، إعداد الأب بطرس فهد، مطابع الكريم الحديثة جونية، الجزء الثامن ١٩٦٧، ص ٢٣١.

(٤) بطرس فهد، ، مرجع مذكور، ص ٢١٧.

للفلاحة والزراعة»[1]. توصيفات مجلس الإدارة كانت تعبيراً عن الشكوى من عدم وجود القمح في الجبل. وإذا كان موسم الحرير هو موسم العز وفاقاً لمصطلحاتنا الفولكلورية، فإنه في المفهوم الاقتصادي يخضع إلى «سعد الطالع»[2] ولم يساهم في بحبوحة الفلاح إلا في ظروف استثنائية، ولكنه شكل توازناً مهماً في توازنته، كي لا يقع هذا الكادح في عجز سنوي كان سيوصله إلى بيع أراضيه أو رهنها، نتيجة تراكم الديون عليه خلال السنة المالية.

أما المصدر الإنتاجي الثاني فكان الزيتون، ولكن شاء ربك أن يعطي شجرته المباركة لمناطق معيّنة في الجبل، ويحرم مناطق أخرى، ولذلك فإن مصادر الإنتاج في جبل لبنان اقتصرت على موسمي الحرير، والزيتون، إضافة إلى هذين الإنتاجين، كانت زراعات التين والكرمة، تشكّل مصدراً مساعداً في دخل الفلاح، ولكنها لم تكن يوماً بديلاً للقمح، بالرغم من موقعها المرتفع في السلم الغذائي خلال القرن التاسع عشر وما قبله.

في ظل هذه النمطية من الاقتصاد المتعثر، كيف واجهت العائلة اللبنانية محنة الحرب العالمية الأولى...؟ في وقت كانت فيه الضائقة المعيشية تدق الأبواب كل عدة سنوات، ففي الوثائق التي نعمل عليها هناك ما يشير إلى ارتفاع أسعار القمح بشكل ملفت سنة ١٨٨٣.

دخل رب العائلة عشية الحرب

مهما بلغت بنا الدقة، لا يمكن تحديد دخل العائلة في جبل لبنان بأرقام مطابقة للواقع، إذ أن أهالي الجبل لم يكونوا متساوين في دخلهم بسبب

(١) أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٠٨.
(٢) لبنان مباحث علمية واجتماعية، وهو الكتاب الذي نشرته لجنة من الأدباء بمهمة إسماعيل حقي بك متصرف جبل لبنان سنة ١٣٣٤ مارتيه ١٩١٨، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه د. فؤاد إفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٠، الجزء الثاني، ص ٤٠٩.

الاختلافات في حجم الملكية العقارية لكل منهم وطموحاتهم وإدارة بيوتهم، وبالرغم من ذلك فإن وفرة المعطيات السعرية للمواد الغذائية، ووضوح إنتاج الفرد، ووقوفنا على معظم أسعار المواد الغذائية، وفي مقدمها القمح والزيت ستمكننا من الإضاءة على واقع الفلاح في جبل لبنان عشية الحرب. علماً أن استخدامنا لمصطلح فلاح هو للدلالة على معظم أهالي الجبل إذ أن الحرب العالمية الأولى لم تنل من طبقة الأثرياء في مفهوم الحرمان الغذائي. وإذا كان دخل رب العائلة أو العائلة مجتمعة يكفي خمسة أو ستة أشخاص في أيام الخير وإن بصعوبة فإن الغلاء الذي استفحل على مدى سنوات ٩١٦ و٩١٧ و٩١٨ لم يبقِ للعائلة حتى ماء الزيتون المالح. ولذلك فإن دخل العائلة قل أو كثر كان مرتهناً لموسمي الحرير والزيتون.

ويتضح من وثائق فضل الله حماده، أن علبة بزر القز (٨ دراهم) كانت تنتج سبع عشرة[1] إقة من الشرانق كمعدل جيد، كان يصل سعرها عشية الحرب إلى خمسمئة غرش، وكان الفلاح المقتدر والإداري يملك درهماً من المساحة، وهذا الدرهم كانت تؤلفه أشجار من التوت يؤمن إنتاجها (شيل) علبة من القز، وكذلك أشجار من الزيتون يتراوح عددها بين الأربعين والستين شجرة، تعطي إنتاجاً يقدر بثمانين رطلاً من الزيت، ويفترض توزيع هذه الكمية على دخل سنتين في معظم السنين لأن الزيتون لا يعطي إنتاجاً كاملاً كل سنة. وسنة ١٩١٤ كان سعر رطل الزيت يبلغ تسعة عشر غرشاً[2] تقريباً، وعليه فإن دخل الفلاح من مادة الزيت كان يقدر بـ ١٥٠٠ غرش.

إذا فالفلاح المكتفي نسبياً، كان دخله يقدر بألفي غرش سنوياً، إذا «حمل» الزيتون وهذا الرصيد يجب أن يؤمن له شراء: القمح، والعدس، والحمص، بشكل أساسي، وباقي المواد الغذائية، وكذلك الكساء.

(١) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ح)، ص من ٨٦ حتى ٩٧.
(٢) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٣٥.

مؤشرات الحرب الاقتصادية

قبل أن تعلن تركيا الحرب على دول الحلفاء، فرنسا، وبريطانيا العظمى، وروسيا بتاريخ ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ كانت المؤشرات الاقتصادية المحلية تشير إلى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية ذلك أن الجو السياسي العام كان يرخي بظلاله على توقعات التجار في لبنان. ويتضح من رصد أسعار بعض السلع التي لها علاقة مباشرة بغذاء الإنسان، أن رطل الطحين الذي كان سعره ٤,٢٠ غروش في النصف الأول من سنة ١٩١٤، ارتفع إلى ٦,٢٠[1] غروش في النصف الثاني من تلك السنة، أي بنسبة ٤٧,٥٠٪. ويستفاد من دفاتر كل من ملحم تقي الدين، وفضل الله حماده من بعقلين أن أسعار المواد الغذائية وغيرها قد ارتفعت بشكل ملحوظ في أواخر سنة ١٩١٤ وفاقاً لما يلي:

النوع	السنة/ النصف الأول ١٩١٤	السنة/ النصف الثاني ١٩١٤	مصدر المعلومات دفتر	ص
رطل الزيت	١٦,٢٠ ١٩,١٠	١٨,٢٠	و	٣٥ و٣٧
رطل الحليب	٢,٣٠	٣,٣٠	و	٣٧
رطل الطحين	٤,٢٠	٦,٢٠	و	٢٨
رطل الحمص	٤,١٧[2]			

علماً أن ارتفاع سعر رطل الطحين سجل في حساب تاريخ ٢ كانون الأول ١٩١٤ أي بعد إعلان الحرب. واعتباراً من فجر أول كانون الأول سنة ١٩١٤ كان الساحل اللبناني ساحة نفوذ للقوى البريطانية، والفرنسية،

(١) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٢٨.

(٢) الجريدة الرسمية لسنة ١٩٢٨، العدد ٢١٢٤، جلسة مناقشة لمجلس النواب اللبناني.

والروسية[1] حيث فرضت الحصار البحري على مرفأ بيروت، ولكن هذا الحصار وإن شل قدرة الأتراك على التحرك، فإنه لم يكن يشكّل سبباً مباشراً في محنة أهالي الجبل، لأن هؤلاء كانوا يعتمدون على مصدرين أساسيين للتمون بالحنطة، هما البقاع، وحوران، وبالتالي فإن معظمهم لا يأكل الأرز لارتفاع أسعاره، وفي رسالة جوابية وجهها الأمير شكيب إرسلان من الأستانة إلى شقيقه الأمير عادل في جبل لبنان خلال شهر آب من سنة ١٩١٥، يقول: إنه تبلغ «تعرض أهل الجبل للموت والفناء»[2]. وقعت هذه الكارثة في وقت لم يكن قد مضى على وجود جمال باشا في دمشق سبعة أشهر[3] ويعود السبب في ذلك إلى أن المثلث الاتحادي جمال وأنور وطلعت، كان قد ابتدع بعيد استلامه مقاليد السلطتين العسكرية، والإدارية، قانون احتكار حاصلات البلاد[4]، وهذا القانون أو القرار لم يضف على الأزمة سوى المفهوم التشريعي، إذ أن تجار بيروت وطرابلس، وصيدا، ومعلقة زحلة، كانوا السباقين إلى احتكار الحنطة والحبوب وبيعها بأثمان باهظة[5]، قبل أن يخطر ببال القيادة التركية إصدار القانون المذكور.

لم ينقض أربعة أشهر من سنة ١٩١٥ حتى اجتاحت لبنان أرجال الجراد، حيث غطت مساحات واسعة من المناطق اللبنانية، بدءاً من أواسط نيسان، وكانت أشجار التين، والعنب والجوز، وباقي الأشجار المثمرة قد بدأت

(١) يوسف الحكيم، بيروت لبنان في عهد آل عثمان، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٠، ص ١٥٩ ـ ١٨١.

(٢) نجيب البعيني، من أمير البيان شكيب أرسلان إلى كبار رجال العصر، دار المناهل، ١٩٩٨، ص ٧٩.

(٣) إن أول بلاغ أذاعه جمال باشا قبل وصوله إلى دمشق كان بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩١٤، دعا فيه أهالي جبل لبنان إلى الإخلاص لدولتهم العلية، يوسف الحكيم، مرجع مذكور، ص ١٥٩.

(٤) محمد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل، دار النهار، بيروت ١٩٨١، ص ٢٠٢.

(٥) يوسف الحكيم، مرجع مذكور، ص ٢٤٩.

تورق فالتهم الجراد كل أخضر حتى ورق الزيتون ولم يسلم من الزراعات الشتوية إلا البصل والثوم المغمورين بالتراب، فعانى أهالي الجبل صيفاً قاسياً.

جدب المواسم وأزمة الغذاء

مهما كان عدد أفراد العائلة، ومهما كان وضع رب العائلة الاجتماعي فالمادة الأساسية التي لا يغفل عن تأمينها كانت القمح الذي كان يشكّل نسبة ٨٥٪ من وجبة الغذاء[1]، ولكن ربما تعرض المعيل لأزمة اقتصادية، أو مرضية، فعند ذلك كانت الأم تضع موازنة دقيقة لمصروف البيت الآيلة إلى تأمين الحد الأدنى من الخبز لكل فرد من العائلة. وإذا ما تأمن الخبز في البيت يصبح الإدام عنصراً غذائياً مكملاً كالزيت والصعتر، والزيتون، والطعام الساخن إلى ما هنالك، وإذا لم يتوفر الخبز فلا إدام يسد جوعاً، وحتى اليوم هذه المعادلة تبقى منطقية.

نظراً لعدم وجود أرقام دقيقة حول عدد أفراد الأسرة الواحدة في كل قرية من جبل لبنان، فقد اعتمدنا إحصاء سنة ١٩٢١ الذي أجري في قرية عين داره[2]، أي بعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب حيث تبيّن أن النسبة الأكبر من الأسر في القرية المذكورة شكلتها عائلات كل منها مؤلف من أربعة إلى خمسة أفراد أي ما نسبته ٣٧٪ من عدد نفوس القرية في حين أن العائلات المؤلف كل منها من ستة أشخاص وما فوق بلغت نسبتها ٢٩,٤٠٪. إن غياب المعلومات حول حاجة الأسرة اليومية من الخبز يضطرنا إلى اعتماد التدبير الذي اتخذته السلطات التركية في بداية سنة ١٩١٧ وهو توزيع القمح على

(١) أنيس فريحة، القرية اللبنانية حضارة في طريق الزوال، دار النهار للنشر، طبعة ثانية ١٩٨٠، ص ٧٧.

(٢) سليمان تقير الدين، عبد الله سعيد، نايل أبو شقرا، دراسات في تاريخ الشوف، دار إشارات للطباعة النشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص ٥٥.

الموظفين بمعدل ٢٥٠ غراماً يومياً لكل فرد من العائلة[1]، حيث يتبين أن حاجة الأسرة المتوسطة للطحين كانت ١٢٥٠ غراماً في اليوم الواحد، وبمعنى يتوافق مع مرحلة الحرب، فإن هذه الأسرة كانت تحتاج إلى رطل واحد من الطحين في كل يومين.

في ظل هذه الأزمة المتمادية، كيف كانت عليه أسعار الحنطة، وبعض أنواع الحبوب في السنة الأولى من الحرب.

النوع والوزن	التاريخ	القضاء	السعر	مصدر المعلومات
رطل طحين	٢٢ أيار ١٩١٥	الشوف	٥,١٤ـ٦	ل ٢٨١
رطل طحين	—	المتن	٦ـ٧	مذكرات البشعلاني[2]
رطل عدس	١٩١٥	الشوف	٢,٥	ل ٢٨١
رطل حمص	١٩١٥ بعد ٣ آب	الشوف	٤,١٠	ل ٢٨١
رطل قمح	أواخر ١٩١٥	الشوف	٧,٦٧	و ٤٩
رطل طحين	أواخر ١٩١٥	الشوف	١٤	و ٤٩
رطل سميد	أواخر ١٩١٥	الشوف:	٧	ل ٢٨١

وفي مقارنة أولية يتبين أن سعر رطل القمح ارتفع من ٦,٢٠ غروش في أواخر سنة ١٩١٤ إلى ١٤ غرش في أواخر سنة ١٩١٥ أي بزيادة ١٢٥٪، في حين كانت أجرة العامل في قضاء الشوف تتراوح بين ٩ غروش و١١ غرش، وفي قرية صاليما تراوحت بين ٥ و٦ غروش[3]. ولا بدَّ هنا من الإشارة إلى أن مناخات الحرب، وخوف الناس من المجهول وغلاء الأسعار دفع بكثيرين

(١) يوسف الحكيم، مرجع مذكور، ص ٢٥٠.

(٢) د. عصام خليفة، شخصيات بارزة في تاريخ لبنان المعاصر، بيروت ١٩٩٧، ص ١١٩.

(٣) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.

من ملاكي الأرض من الطبقة المتوسطة إلى عدم دفع غرش واحد على أراضيهم، وذلك في سنة ١٩١٥ ولا سيما بعد بوار مواسم الزيتون، نتيجة الآثار التي خلفها الجراد، ولذلك تفشت البطالة، ووقف الفقراء عاجزين عن شراء رطل من الطحين، وإذا ما تجاوزنا سنة ١٩١٥ فإن سنة ١٩١٦ كانت أشد قساوةً، وشهد فيها أهالي جبل لبنان ضائقة غذائية مخيفة. وبالرغم من أن الجراد جعل بسماده الأرض تفور نبتاً غذائياً حيث إن الهندباء مثلاً: وصل قطر النبتة منها إلى ٥٠سم، ولكن الزيتون لم يكن متوفراً، ويروي شاهد عيان[1] أن موسم الزيتون سنة ١٩١٦ أمحل في الشوف، ولم يجن منه ثمرة واحدة، وتكشف حسابات[2] فضل الله حماده أنه لم يسجل أي قيد لمبيع زيت في السنوات ٩١٤ و٩١٥ و٩١٦ و٩١٧ بينما دخل إليه سنة ١٩١٨[3]، مبلغاً قدره ٩١٢٥ غرشاً من مبيع الزيت، يشار هنا إلى أن المطروف العائد لفضل الله المذكور، وهو معصرة الزيت التي تعمل على الماء لم تُشغل[4] خلال السنوات المنوه بها أعلاه. أما موسم الحرير فلم يقدم عليه إلا قلّة من أهالي الجبل لتوقع كثيرين صعوبة تصريفه بسبب الحصار البحري المفروض. وهذا الواقع نتحققه من وثائق فضل الله حماده، إذ قيد لحسابه[5] من إنتاج الحرير سنة ١٩١٣ مبلغ صافٍ وقدره ١٥١٢٨ ليرة عثمانية، في حين انخفض موسم ١٩١٤ إلى مبلغ ٩٧٦٠ غرش، وتدنى دخله على أساس حصته النصف، في مواسم ٩١٥ و٩١٦ و٩١٧ إلى مبلغ ٦٨٤٣ ليرة أي ما يوازي ثلثي إنتاج سنة واحدة. أما موسم سنة ١٩١٨ فانخفض إلى مبلغ ٣١٨٦ ليرة، وتشير سجلات الرهبانية المارونية، إلى أن أرباب معامل الحرير توقعوا

(١) مقابلة مع عجاج حسن أبو شقرا مواليد ١٩٠١، تاريخ المقابلة شهر تموز ١٩٧٩.
(٢) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٤ حتى ٨.
(٣) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٧.
(٤) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٤ و٥ و٧.
(٥) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢ و٤ و٦ و٨.

تدني أسعار الحرير لموسم ١٩١٦، ولذلك زرعت الرهبانية في بساتين التوت الحنطة... مشترطة على الشركاء أن يقدموا للدير نصف الغلة والتبن وأن يكون البذار عليهم[1]، إضافة إلى غلاء مادة القمح فإن مادة البرغل وهي كانت تعد الثانية من حيث الأهمية في وجبة الغذاء، طابق سعرها سعر القمح، وأما العدس فكان سعره يشكّل نسبة الثلث من سعر القمح في أواخر سنة ١٩١٥، فاستمر بالارتفاع حتى بلغ سعر الرطل منه ١٦ غرشاً، خلال سنة ١٩١٧. ولذلك كان التبدل الحاد في وجبة الغذاء، فتحولت مكوّنات هذه الوجبة من الخبز، والحبوب، إلى البقول البرية وهناك روايات كثيرة حول إقدام بعض العائلات على طحن (رويشات) المخدات وهي من قشر القمح، وتحويلها إلى خبز، ومن الطبيعي أن يحرم جسم الإنسان في هكذا وضع من البروتينات اللازمة التي تحميه من الأمراض، وإذا كان صيف الجبل غنياً بالتين، والعنب فإن كبار الملاكين في بعض قرى الشوف كقرية بعذران[2] مثلاً فرضوا بنفوذهم تعيين ناطورين بدلاً من ناطور واحد، بحيث يكلف أحدهما بالنطارة ليلاً، وبذلك حرم المعوزين حتى من قطف ثمرة تين، أو عنقود عنب لسد جوعهم.

مشهد من يوميات سنة ١٩١٦

يقدم السجل الذي رمزنا إليه بالحرف (ل) والعائد لحسابات فضل الله حماده السنوية، أن حمد أبي شهلا بدأ العمل عند فضل الله المذكور بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩١٥، بمعاش سنوي قدره ١٥٠٠ غرش، وقد دوّن في متن الصفحة رقم ٢٧٧ من السجل المذكور ما يلي: «علم ابتدا معاش

(١) تاريخ الرهبانية المارونية، بفرعيها الحلبي اللبناني، والبلدي اللبناني ١٩٠٠ ـ ١٩٣٠ الجزء الثامن بقلم الأب بطرس فهد، مطابع الكريم الحديثة، جونية، ص ١٩٨.
(٢) مقابلة مع محمد شاذبك، عضو اختياري ومختار سابقاً لقرية بعذران، مواليد ١٩١١، تاريخ المقابلة شهر حزيران ١٩٩٧.

حمد أبي شهلا، وجدّدناه بعد المحاسبة، ويعتبر تجديد معاشه بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩١٥ بموجب معاش سنوي قدره ألف وخمسماية غرش لا غير».

ويتضح من الحساب الخاص لأبي شهلا، أن ما دفع له فعلياً هو مبلغ ١٥٩٥,٢٥ ليرة استلفها وفاقاً للدفعات التالية:

- ٩٢٠,٢٥ غرشاً ثمناً لـ ١٢١ رطلاً من طحين القمح، وطحين الشعير.
- ١٠٠٠,٠٠ غرش ثمن حنطة من الشركة.
- ٥٦,٠٠ غرشاً ثمن سبعة أرطال من التين.

١٠٧٦,٢٥

أما المبلغ الباقي، وقدره ٥١٩ غرشاً، فاستلفه على الشكل التالي:

٢٥٠ غرشاً في اليوم الثاني من بدء عمله في ١٧ كانون الأول سنة ١٩١٥.

١٢٥ غرشاً في ٢٠ شباط ١٩١٦.

١٤٤ غرشاً في أوقات مختلفة.

٥١٩

٥١٩,٠٠

١٥٩٥,٢٥

لقد احتسب سعر رطل الطحين على حمد أبي شهلا، خلال سنة ١٩١٦:

- ٤ أرطال بسعر إفرادي ١٤ غرشاً.
- ٨ أرطال بسعر إفرادي ١٥ غرشاً.

أما الكمية الباقية وهي ١٠٩ أرطال فاحتسب سعر الرطل منها بين ٧,٥٠ و٩,٥٠ غروش فإذا كان حمد أبي شهلا قد استهلك ما نسبته ٦٤٪ من معاشه لشراء الطحين، فكيف تدبر أمره سنة ١٩١٧، في الوقت الذي أصبح فيه سعر رطل الحنطة عشرين غرشاً، ولم يطرأ أي زيادة على معاشه...؟ إذ توضح القيود المدونة في الدفتر، أن حمد استمر في عمله حتى «طلوعه» من البيت في ١٦ آذار سنة ١٩١٧، بعد أن استلف في ثلاثة أشهر ٣٤٦ غرشاً توزعت على الشكل التالي:

٢٢٨,٥٠ غرشاً ثمن طحين بمعدل ٢٠ غرشاً للرطل.

١١٧,٥٠ نقداً.

هذا المشهد يفسِّر الأزمة الخانقة التي عاشها أهالي جبل لبنان، ولا سيما أن بعض العائلات لم يكن يصل دخله إلى الألف غرش.

لقد تمنى كل من بقي في جبل لبنان أن يأكل خبز الشعير، ولكن حتى الشعير تعذر شراؤه إذ بلغ سعر الرطل الواحد منه ١٨,٢٥ غرشاً[١]، والواضح أن الذين كانوا يخزنون الزيت اضطروا إلى بيعه خلال سنة ١٩١٥ وبداية ١٩١٦ لكي يشتروا بثمنه قمحاً، فذهبت كميات الزيت دون أن يسد القمح جوعاً.

بورصة الأسعار الطائفية

إذا كانت أسعار المواد الغذائية، تتحرك تدنياً أو ارتفاعاً وفاقا للعرض والطلب، فإن أسعار القمح لم تكن واحدة بين المناطق الدرزية من جهة، وبين المناطق المسيحية من جهة أخرى، ذلك أن الدروز في قضائي الشوف، والمتن، ومنذ صيف ١٩١٦، كانوا قد هاجروا إلى حوران بعد أن صادر

(١) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٥٨.

جمال باشا حاصلات القمح دون استثناء ووزعها على المنازل العسكرية[١]، ومع وصول القوات الفرنسية إلى سوريا، ولبنان خلال شهر تشرين الأول سنة ١٩١٨، كان «جبل الدروز يعج بالغرباء من لبنان» على حد قول فايز الغصيني في مذكراته[٢]، وقد أشار سلطان باشا الأطرش في مذكراته[٣] إلى «أن عدد اللاجئين إلى الجبل قد قارب خمسين ألف نسمة، أكثرهم من لبنان، وسوريا، والباقون من الأقطار العربية، في حين يرى محمد كرد علي «أن الدروز آووا عشرين ألف لاجئ من العرب، والترك على اختلاف مذاهبهم»[٤] وفي رأي شكيب إرسلان أن بضعة عشر ألفاً من المسيحيين دخلوا جبل الدروز وتلقاهم هؤلاء براً وترحيباً[٥] وفي موازاة غياب الاحصاء الدقيق لعدد الدروز الذي التجأ إلى الجبل، فإن المعمرين الذين شهدوا أحداث الحرب العالمية الأولى يتذكرون أن معظم أهالي القُرى الشوفية قد هاجروا إلى الجبل، ولذلك سجلت بورصة أسعار القمح خلال سنة ١٩١٦ انخفاضاً ملحوظاً. وربما كان هناك علاقة بين هذا الانخفاض، وبين تدني الكثافة السكانية في الجبل، ولكن تدني الأسعار نسبياً لم يؤثر في الواقع الاقتصادي لأهالي الجبل فثمن رطل القمح أكان ٧ غروش أو ١٥ غرشاً فإن فقراء الجبل لم يكن بمقدورهم تأمينه.

(١) ذكريات الأمير شكيب أرسلان عن الحرب الأولى، وعن المجاعة في لبنان، تحقيق نجيب البعيني، نوفل الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ٨٦.

(٢) سويداء سوريا موسوعة شاملة عن جبل العرب، تحرير إسماعيل الملهم، هايل القنطار، وهيب سراي الدين، رياض نعيم، إشراف د. ماجد علاء الدين، منشورات دار علاء الدين ١٩٩٥، نقلاً عن فايز الغصيني، مذكراتي عن الثورة العربية الجزء الثاني، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٧٠.

(٣) د. فندي أبو بخر، تاريخ لواء حوران الاجتماعي (السويداء، درعا، القنيطرة، عجلون) ١٨٤٠ ـ ١٩١٨، دمشق ١٩٩٩، لا دار نشر، ص ٣١٣.

(٤) محمد كرد علي، خطط الشام، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠، الجزء الثالث، ص ١٤٤.

(٥) ذكريات الأمير شكيب أرسلان، مرجع مذكور، ص ٩٣ و٩٤.

إن نتيجة مقارنة أسعار الحنطة بين الشوف، وبين المتن، تبيّن أن الأسعار لم تكن واحدة سنة ١٩١٦، فعندما كان سعر رطل الحنطة في بعقلين بتاريخ ٧ آذار ٧,٥٠ غروش تراوح سعره في صليما في ٥ آذار بين ١٧ و١٨ غرشاً، وفي ٢٩ آذار كان سعر رطل الحنطة في بعقلين ٨,٥٠ غروش، في حين كان سعره في صليما يوم ١٥ آذار بين ١٦ و١٨ غرشاً. وفي ١ حزيران كان سعره في بعقلين عشرة غروش، في حين سجل في صليما سعراً قدره ١٤ غرشاً كمعدل وسطي. إن الجدول التالي يوضِّح أسعار الحنطة في كل من بعقلين، وصليما:

الشوف		المتن	
التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
٧ آذار	٧,٥٠[١]	٥ آذار	١٧ ـ ١٨[٢]
٢٩ آذار	٨,٥٠[٣]	١٥ آذار	١٦ ـ ١٨[٤]
٢٨ نيسان	٩,٥٠[٥]	٢٥ آذار	١٠ ـ ١٨[٦]
١ حزيران	١٠,٠٠[٧]	٢٤ نيسان	١٣ ـ ١٥[٨]
٢٧ حزيران	١٤[٩]	٢ تموز	١٠ ـ ٢٢[١٠]

(١) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٧.
(٢) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٣) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٧.
(٤) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٥) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٧.
(٦) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٧) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٧.
(٨) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٩) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٧.
(١٠) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.

الشوف		المتن	
التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
٤ كانون أول	١٥[١]	٦ آب	٢٥[٢]
		٦ كانون أول	٥٠ _ ٦٠[٣]

هذا ولم يتوقف غلاء الأسعار عند الحنطة بل تعداه إلى باقي المواد الغذائية الضرورية إذ بلغ رطل الملح ٨ غروش[٤]، ورطل الزيت ٣٦ غرشاً[٥]، ورطل تين اليابس ١٠,٥٠[٦] غروش ورطل الدبس ١٨,٥٠[٧] غرشاً.

هذا الفارق الكبير والملفت لا يمكن تفسيره على أنه ناتج من جشع التجار، فهل كانت أوامر جمال باشا تقضي بتشديد الضغط الاقتصادي على المناطق المسيحية...؟ هذا التساؤل نجد الإجابة عليه عند الخوراسقف بطرس حبيقة حيث يقول «بلغ ثمن رطل الطحين في آذار ١٩١٨ ثلاثمئة وخمسين غرشاً عملة ورق تركي[٨] أي ما يعادل سبعين غرشاً مصرياً، إلا أن هذا الاستنتاج يبقى خاضعاً للنقاش حتى تعزيزه بدراسات تفصيلية موثقة حول الواقع الاقتصادي في كسروان، وغيره من المناطق ذات الهوية المسيحية.

الخوري أسطفان البشعلاني، وضع في مذكراته سعرين لرطل الحنطة أو القمح، واحداً بالعملة الورقية، وآخر بالعملة الحجرية (المعدنية) علماً أن

(١) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٧.
(٢) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٣) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٤) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٥٤.
(٥) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٥٦.
(٦) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٥٦.
(٧) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٥٦.
(٨) بطرس حبيقة، تاريخ بسكنتا وأسرها، ص ٣٤.

الفارق بين العملتين تراوح سنة ١٩١٧ بين ٧٢ و٨٢٪ لصالح العملة المعدنية أو المصرية.

الشوف		المتن	
التاريخ	السعر (غروش)	التاريخ	السعر (غروش)
٩ شباط	٢٠[١]	٢٥	٨٠ _ ١٠٠[٢] عملة ورقية
٢٢ شباط	٢٠[٣]	١٣ آذار	٥٠ عملة ورقية[٤]
٤ كانون الأول	١٥[٥]	٢٣	٧٥ عملة ورقية[٦]
أواخر كانون الأول	٢٢[٧]	٢٥ تشرين الثاني	٨٥ عملة ورقية[٨]
		٢٩ تشرين الثاني	ليرة ورق (١٠٠)[٩]

وفاقاً للحسابات[١٠] المدونة في أحد دفاتر فضل الله حماده يتبيّن أنه سنة ١٩١٦ كانت قيمة الليرة التركية ١٢٥ غرشاً، وانخفضت سنة ١٩١٧ إلى مئة غرش، وسجلت ربما في النصف الأول من سنة ١٩١٨ انهياراً لافتاً حيث احتسبت بـ ٤٢ غرشاً، ثم ٣٢ غرشاً، وبتاريخ ١٦ آب ١٩١٨ ارتفعت بشكل مفاجئ فوصلت قيمتها إلى ١٠٠ غرش.

(١) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٦.
(٢) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٣) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٦.
(٤) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٥) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٦.
(٦) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٧) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٧٠.
(٨) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٩) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(١٠) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٦.

هذه التقلبات في سعر الليرة الورقية العثمانية، لم يدفع ثمن انعكاساتها الفقير الذي لم يكن يدخل دائرة المراهنة، بل إن الاغنياء ولا سيما الملاكين منهم، هم الذين أصابهم زلزال الأسعار، ومن الطبيعي أن ذلك كان يؤسس لمشكلات اقتصادية واجتماعية بين الناس، علماً أن النقد الورقي كان التعامل به مفروضاً.

إن عدم وجود مادة الطحين، لا يمكن علمياً أن يؤدي إلى مجاعة، إذا توفرت البدائل الغذائية كالذرة، والشعير، والعدس، والتين، والزيت، إذ كان بإمكان العائلة في جبل لبنان أو في المناطق الإدارية الأخرى أن تحضر وجبات الطعام من أي شيء غير محظور أكله صحياً، ولكن ما حصل خلال سنوات الحرب الثلاث ١٩١٦ ـ ١٩١٧ ـ ١٩١٨، هو أن المواد الغذائية من حبوب، وزيت، وحليب قد قل وجودها، وإن وجدت فبأسعار باهظة جداً ويوضح الجدول التالي ما وصلت إليه أسعار بعض المواد الغذائية خلال سنة ١٩١٧ في بعقلين:

النوع	السعر
رطل الزبيب	٨٠,٤[١]
رطل لبن مقطوع	٥٠,١٦[٢]
مائة جوزة	١,٣٣[٣]
رطل بطاطا	٧,٥٠[٤]
رطل عدس	١٦,٠٠[٥]

(١) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٦٥.
(٢) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٦٧.
(٣) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٦٧.
(٤) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٦٨.
(٥) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٦٨.

النوع	السعر
رطل زيت	٢٨,٢٥[١]
رطل دبس	٢٢,٠٠[٢]

وإذ كان ارتفاع أسعار الحبوب طبيعياً، في ظل هذه الأزمة الحادة، فإن ما هو غير طبيعي، الارتفاع الحاد لسعر رطل اللبن المقطوع، أو ما نصطلح على تسميته اليوم بـ (اللبنة) حيث بلغ سعر الرطل ستة عشر غرشاً ونصف الغرش، ولا يمكن أن نجد تفسيراً منطقياً لهذا الارتفاع سوى تدني عدد الأبقار في الجبل، وربما كانت الأمراض قد فتكت بالأبقار الحلوب، ولا سيما أنه خلال سنة ١٩١٨ تفشى مرض الطاعون بين البقر في سنجق صيدا، وأقضية صور، ومرجعيون[٣]. لقد أدّى غلاء مادة الحليب إلى حرمان الأطفال من تناولها، ومن المفترض أن ذلك قد انعكس سلباً على نموهم، وساهم في تعرضهم للأمراض. وبالعودة إلى أسعار الحبوب في بعقلين فإن رطل العدس مثلاً، سجل سعراً قدره غرشين ونصف خلال فترة معيّنة من سنة ١٩١٥، وتابع ارتفاعه خلال سنة ١٩١٦ إلى أن وصل سنة ١٩١٧ إلى ستة عشر غرشاً.

أما في المتن فكانت أسعار الحبوب، وباقي المواد، أكثر ارتفاعاً، وهي بلغت حداً، تعذر معه على متوسط الحال تأمينها، وقد دوّن الخوري اسطفان البشعلاني في مذكراته أسعار المواد الغذائية التي كانت أمراً واقعاً خلال سنة ١٩١٧ نذكر منها[٤]:

(١) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٧٠.
(٢) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٤.
(٣) الجريدة الرسمية ١٩١٨ ـ ١٩١٩، قرار رقم ١٢٥، تاريخ ٧ كانون الثاني ١٩١٩، ص ٨٠.
(٤) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، الصفحات: ١٢٠ و١٢١ و١٢٢.

النوع	الشعر غروش	هذه المعادلة التقريبية لنا
الصابون	١٩٠ ـ ٢٠٠	٦٤ حجر
البطاطا	٤٠ ـ ٦٠	١٦ حجر
الفاصوليا	٥٠ ـ ١٠٠	٢٤ حجر
العدس	٥٥ ـ ١٢٥	٥٦ حجر
الزيت	٩٦ ـ ٢٠٠	٣٢ حجر
لحم الضاني (غنم)	١٨٠ ـ ٢٠٠	٦٢ حجر
الزيتون	٣٠ ـ ٤٠	(...؟)
دبس العنب	١٠٠ ـ ١٥٠	٣٢ حجر

السنة الرابعة من الحرب وهي سنة ١٩١٨ شهدت أعلى مستوى من ارتفاع أسعار الحنطة إن في الشوف أو في المتن، فهي سجلت ارتفاعاً لافتاً قياساً إلى أسعار سنة ١٩١٧، وفي مقارنة بين أسعار الحنطة في الشوف وبين أسعار المادة ذاتها في المتن نتحقق هذا الارتفاع في النصف الثاني من سنة ١٩١٨، إذ وصل سعر رطل طحين الشعير إلى ٢٧ غرشاً[1]، وسعر رطل طحين القمح، إلى ٢٨ غرشاً[2]، في حين كان سعره في صليما ٣٤ غرشاً[3].

(١) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٣.
(٢) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٥.
(٣) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.

النوع	الشوف		المتن	
	التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
حنطة (الرطل)	أول حزيران	٣٠[1]	١٦ آذار	١٦٠[2] ٤٥ حجر
	٦ حزيران	٢٨[3]	١٤ نيسان	١٠٠ ـ ٢٠٠[4] ٣٢ حجر
ملاحظة: معادلة سعر الورق بسعر الحجر هي لنا	٢١ حزيران	٢٢[5]	أول أيار	١٠٠[6] ٣٢ حجر
	٣ تموز	١٩	أول آب	١٠٠[7] ٣٢ حجر
			٣ أيلول	٣٤: حجر[8]
			٦ كانون أول	٢٠[9] (٢٠٠٠؟)

وقد سجلت بعض المواد الغذائية الأخرى في الشوف والمتن الأسعار التالية:

(١) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٥.
(٢) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٣) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٥.
(٤) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٥) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٥.
(٦) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٧) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٨) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.
(٩) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١١٩.

النوع	الشوف/ غروش	المتن
رطل طحين شعير	٢٨ أيار: ٢٧[1]	
رطل الزيت	تراوح بين ٢٣,٥ و٦٢[2]	
رطل اللحم	٧٥[3]	
رطل التين	٥,٢٥[4]	٩: حجر[5]
رطل خروب يابس		٩: حجر[6]
رطل عنب		٦٠: ورق[7]

جبل لبنان في ظل الاحتلال الفرنسي

عندما نزلت القوات الفرنسية في بيروت بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩١٨، وأخلت القوات العثمانية مواقعها، أمل أهالي جبل لبنان بوقف هذا النزف القاتل، وبانخفاض الأسعار، إلاّ أن الدورة الاقتصادية كانت أسرع من أن يوقفها قرار رسمي من هنا، أو تدبير اقتصادي من هناك، ويتضح من مسار التطورات الاقتصادية في ظل النفوذ الفرنسي الذي ألقى بظله على جميع المناطق اللبنانية، أنه لم يكن هناك رغبة في تدمير القوى الاقتصادية، ولهذه الغاية اتخذت خطوات خجولة لتخفيض الأسعار، ولا سيما المواد الغذائية منها، وذلك بموجب القرارات التالية:

(١) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٢٧٣.
(٢) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٨، وكذلك دفاتر ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٨٤.
(٣) وثائق ملحم تقي الدين، دفتر (و)، ص ٨٤.
(٤) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٨.
(٥) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١٢١.
(٦) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١٢٢.
(٧) د. عصام خليفة، مرجع مذكور، ص ١٢١.

- قرار رقم ٥ تاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩١٨ بوشر بموجبه بضبط كميات القمح الموجودة لدى الأهالي على أن يترك منها الكمية اللازمة لإعاشة كل عائلة.
- قرار رقم ١١ تاريخ ١ تشرين الثاني ١٩١٨ قضى بتحديد النقود التي يجب التداول بها في الأراضي المحتلة[1].
- قرار رقم ٢٣ تاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ سعرت بموجبه معظم المواد الغذائية[2].

بالرغم من ذلك فإن أسعار الحنطة، والمواد الغذائية الأخرى لم تشهد انخفاضاً في الأسعار مما أبقى واقع الفقراء على حاله، فرطل الحنطة الذي كان سعره الوسطي سنة ١٩١٧، ٢٤[3] غرشاً تركياً، سعر رسمياً بموجب القرار رقم ٢٣ تاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٨ بـ ١١ غرشاً مصرياً أي ما يعادل ١٨ غرشاً عثمانياً، إلاّ أن السعر المتداول في السوق المحلي كان ٢٢ غرشاً عثمانياً. كما أن رطل الزيت الذي كان سعره سنة ١٩١٧، ٣٢ غرشاً سُعِّر رسمياً بموجب القرار المنوّه به أعلاه بـ ٢٥ غرشاً مصرياً أي ما يعادل ٤١ غرشاً عثمانياً، في حين أن سعره المتداول كان ٣٢ غرشاً، هذا ولم تستقر الأسعار على حال إلا بعد ثلاث سنوات من بداية الاحتلال الفرنسي، حيث بدأت بالتدني، وقد رافق ذلك تحسين أجور اليد العاملة، الأمر الذي أدّى إلى نوع من التوازن بين الداخل والخارج في الكتلة النقدية لدى العائلة، حيث سجل رطل الحنطة سعراً قدره ٨,٥ غروش، ورطل الزيت ٣١ غرشاً بينما بلغ أجر العامل ٤٠ غرشاً[4].

(١) الجريدة الرسمية، ١٩١٨، ص ٤.
(٢) الجريدة الرسمية، ١٩١٨، ص ١٠ و١١.
(٣) الجريدة الرسمية، ١٩١٨، ص ٦ و٧.
(٤) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ١٢ و١٣ وص ٨٥ و٩٩.

السلطة العثمانية وإدارة أزمتها

كان أهالي جبل لبنان قبل الحرب العالمية الأولى يؤمنون مادة القمح من مصدرين أساسيين هما: البقاع، وجبل الدروز، وكان هذا الأخير يأتي دائماً من حيث الحاجة في المرتبة الثانية. ومنذ النصف الأول من سنة ١٩١٥، وفي ظل التدابير الاقتصادية التي اتخذتها السلطات التركية في سوريا ولبنان لجهة وضع يدها على القمح، شحت هذه المادة، وكثر الطلب عليها وتهافت التجار من كل أنحاء سوريا على شراء القمح وخزنه تمهيداً لبيعه بأسعار مرتفعة، الأمر الذي نبّه السلطات الحاكمة إلى وجوب اتخاذ خطوات تقي جيشها من المجاعة. وهنا بدأت الأزمة، إذ قامت هذه السلطات بإجراءات حالت دون وصول القمح إلى المستهلك وقد «عهد جمال باشا إلى التجار بجمع الحاصلات»[١]، حيث وقع تلزيم لواء حوران على ميشال إبراهيم سرسق صديق جمال باشا، تحت مئة مليون كيلو غرام، إلا أن سرسق عجز عن تأمين الالتزام بكامله بعد أن جمع ٢٠ مليون كيلو غرام[٢]، وكان السبب في ذلك «أن أهالي حوران امتنعوا عن تسليم القمح، على رغم إلحاح جمال باشا عليهم، فحفظوا حبوبهم في إهراءاتهم حتى شحت في الشام فأخذوا يبيعونها بأثمان فاحشة[٣]. ففي جبل الدروز وهو مخزن القمح الكبير، «بلغ ثمن رطل الحنطة ١٥ غرشاً ذهبياً»[٤] ويقول شكيب إرسلان في هذا الموضوع متى صار مد القمح بثمانين غرشاً، وهو الذي كان يباع ويشرى بثمانية غروش يصح أن يسمى ذلك غلاء[٥].

(١) ذكريات الأمير شكيب أرسلان عن الحرب الكونية الأولى، وعن المجاعة في سوريا ولبنان، تحقيق نجيب البعيني، نوفل الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ٨٨.
(٢) ذكريات الأمير شكيب أرسلان، مرجع مذكور، ص ٨٨.
(٣) محمد كرد علي، خطط الشام، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٠، الجزء الثاني، ص ١٤٣ و١٤٤.
(٤) ذكريات الأمير شكيب أرسلان، مرجع مذكور، ص ٨٥.
(٥) ذكريات الأمير شكيب أرسلان، مرجع مذكور، ص ٨٥.

إن كل المعطيات التاريخية تشير إلى أن جمال باشا لم ينجح في إدارة الأزمة الداخلية، فهو لم يكتفِ بمصادرة القمح، بل عمد إلى إصدر أمر بمصادرة وسائل النقل الحيوانية «فكان على كل صاحب دابة يريد إعفاءها من المصادرة، أن يدفع بدلاً مالياً معيناً لقاء إعطائه رخصة سميت بـ (القوجان)، وكان المكارية يأخذون مع القوجان وثيقة تجيز لهم نقل البضائع والمحمولات»[١]. وهذه الإجراءات ومثيلاتها، أسهمت بشكل أو بآخر في ارتفاع أجور النقل، وكذلك في الحؤول دون وصول القمح، والحبوب إلى جبل لبنان.

أضف إلى ذلك أن والي بيروت عزمي بك، استبد بأخذ دراهم دور أيتام الجبل، وأرزاقها، وأقفل الدور المذكورة، وإذا كان المال قد أعيد بتدخل من الصدر الأعظم، فإن الأرزاق صرفت في دور أيتام بيروت[٢].

وإذا كانت السلطات العثمانية قد اتخذت إجراءات عدة لتسهيل عمليات نقل القمح إلى بعبدا بمعدل كافٍ لضمان حاجة موظفي الحكومة أولاً، وتخصيص الباقي للأهلين[٣]، فإن أياً من هذه الإجراءات لم يحسن تطبيقه، لأن الجسم الإداري في هذه السلطة كان فاسداً، فذهب القمح إلى غير الجائعين، وباختصار كان كل شيء داخل سوريا، ولبنان يفعل الغلاء، فالسلطة، والتجار، والميسورون، كل على طريقته أسهم إلى حد بعيد في القفزات المتتالية لسعر القمح. لقد سُئِل شكيب إرسلان عن أسباب عدم وصول باخرتين من أميركا مشحونتين حبوباً، وثياباً فأجاب: «هاتان الباخرتان وصلتا إلى الإسكندرية، وبمجرد وصولهما تنشق أهالي لبنان، والسواحل نسيم الفرج، ونزلت أسعار الحنطة إلى نصف ثمنها، إذ كان الرطل بلغ ثمنه

(١) جوزف نعمه، دير القمر عاصمة لبنان القديم، ٢٠٠١، لا دار نشر، ص ٣٤٥.
(٢) ذكريات شكيب أرسلان، مرجع مذكور، ص ٧٩ و٨٠.
(٣) يوسف الحكيم، مرجع مذكور، ص ٢٥٠.

خمسين غرشاً، فنزل إلى خمسة وعشرين غرشاً، لكن الباخرتين لم تصلا إلى بيروت[1].

الطوائف الملجأ والمؤسسات الطائفية

في ظل مجاعة لا ترحم، وفي غياب أي ترابط اجتماعي بين الغني وبين الفقير، وفي غياب رعاية الدولة، ومؤسساتها الرسمية، كان لا بدَّ للمؤسسات الطائفية القادرة على الحد من حجم الكارثة أن تفرض وجودها، بدافع درء أخطار المجاعة عن رعاياها، وإذا كانت هذه المقولة تجد تعبيراتها عند الطوائف المسيحية، فإن الطوائف الأخرى في جبل لبنان كانت خارج هذه المعادلة، بحيث إن فقراءها تركوا في مهب الريح يفتشون عن لقمة خبز، بعيداً عن فرضيات الزكاة، والحمية، وأطر التكافل الاجتماعي، ذلك أن أعمال الإغاثة في مثل هذه الحالة الصعبة، لا يمكن أن تنتج عملاً إنقاذياً، إلاّ إذا كان هناك قرار جماعة، أكانت هذه الجماعة هي السلطة، أم القبيلة، أم المؤسسة الدينية، التي يمكن أن توازن بين دخلها، وبين إمكانيات إنفاقها الإنساني.

وإذا كان المجتمع الدرزي، لم يحظ بمؤسسات دينية ترعى شؤونه، بالرغم من وجود كتلة عقارية وقفية هائلة، فإن ملجأ بعض هذا المجتمع، وفره جبل حوران الذي كان موطن الدورز المستحدث، هذا الملجأ لم يكن ذا سقف آمن دائماً، ولكنه كان وقاعاً مفروضاً في حيثيات الهوية الطائفية، لقد قدر لدروز لبنان أن يكونوا هدفاً إنسانياً للأمير شكيب إرسلان الذي كانت تربطه بمواقع القرار في السلطة العثمانية علاقات إيديولوجية، وقد تمكّن هذا الأمير في بدايات الحرب الكبرى، وفي سياق سياسة التعبئة التي فرضها جمال باشا من أن يشكّل من أهالي جبل لبنان باستثناء مسيحييه، أربعة

(١) ذكريات شكيب أرسلان، مرجع مذكور، ص ٩٤.

آلايات [فِرَق] يكون أفرادها حاضرين للعمل عند الحاجة، وأن لا يتجاوز عمل هذه الفِرَق حدود جبل لبنان. ويقول شكيب إرسلان في هذا الموضوع «بلغ عدد من قيدوا أسماءهم في سلك التطوع تحت إمرتي تسعة آلاف رجل، بينهم ألف وخمسمئة شاب من دروز الجبل»[1]. ومن المعروف أن نزوحاً درزياً كثيفاً شهده جبل لبنان باتجاه حوران، الذي كان ينعم براحة شبه مطلقة على الصعد الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهناك روايات تتحدث عن هجرة ثلثي الدروز إلى حوران، أي بحدود الـ ٢٥٠٠ درزي، وهذا الرقم مؤسس على إحصاء سنة ١٩١٠[2]، وإذا كان المهاجرون قد أمنوا شر المجاعة، ولو مع بعض الذل، فإن الذين استمروا في قُراهم وجلهم من العائلات التي ليس بعهدتها أطفال، تعاطوا مع المحنة بصعوبة بالغة فمنهم من باع ملكية أو أكثر لكي يشتري بثمنها القمح، ومنهم من انتظر قريباً له، يأتيه ببعض أرطال من الحنطة من حوران، لقاء شروط رباوية قاسية. وإذا تركنا روايات الذين عايشوا المحنة تأخذ مداها فإن مجلدات قد تكتب حول الممارسات الجشعية في هذه المسألة، إلا أنه وبشكل عام فإن دروز جبل لبنان، قد استطاعوا أن يتجاوزوا محنة المجاعة، بتواصلهم الطائفي مع دروز حوران، وبموالاتهم السياسية التي كان يعبر عنها حقيقة، أم سياسة، شكيب إرسلان، ولذلك فإن الأمن الاجتماعي الذي تحقق لهم في حوران من جهة، وتوفير وصول القمح بين وقت وآخر، من جهة ثانية، حالا دون تسجيل وفيات بينهم ناتجة عن الجوع بمعناه المباشر، علماً أن إرسلان كان قد قدّر عدد الدروز الذين ماتوا خلال الحرب بـ ١٤٠٠٠ شخص[3]، وموقفنا حذر من هذا الرقم طالما أنه لم يقترن بتوثيق إحصائي.

(١) ذكريات شكيب أرسلان، مرجع مذكور، ص ٢٠٧ و٢٠٨.
(٢) سليمان تقي الدين، عبدالله سعيد، نايل أبو شقرا. م.م. دار إشارات للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٩، ص ٢٨.
(٣) ذكريات شكيب أرسلان، مرجع مذكور، ص ٩٤.

وإذا كانت وحدة الهوية الطائفية هي التي حولت دروز جبل لبنان إلى حوران، فإن المؤسسات الرهبانية ضمن المجتمع المسيحي، شكلت على مدى سنوات الحرب الأربع، الملجأ الآمن لأهالي القُرى المسيحية، ففتحت الأديرة أبوابها للفقراء منهم، ووفاقاً للنصوص الرهبانية التاريخية التي وضعت في لحظة الحدث، فإن أعداداً كبيرة جداً من العائلات المارونية استفادت من تقديمات الأديرة التي كانت منتشرة في بعض مناطق جبل لبنان، وقد جاءت محنة الحرب الكبرى لتؤكد مرة أخرى أن الطوائف والمؤسسات الطائفية هي خشبة الخلاص في ظل انعزال الطوائف عن بعضها، في القضايا المصيرية، وفي غياب مؤسسات وطنية، ترعى أبناء الوطن على اختلاف انتماءاتهم.

وإذا كانت المصادر الدرزية لتلك الحقبة تحدثت عن جماعات مسيحية نزحت إلى حوران وهذا ما جسّده شكيب إرسلان في نص حواري حيث يقول: «إن بضعة عشر ألفاً من المسيحيين دخلوا جبل الدروز، وتلقاهم هؤلاء براً، وترحيباً، وآووهم، وأعاشوهم، ولم يفرقوهم في المعاملة عن المهاجرين من دروز لبنان أنفسهم»[1]، ويشير الخور أسقف بطرس حبيقة إلى ارتحال كثير من العائلات اللبنانية إلى سهول البقاع، وبعلبك، وحوران، ونواحي سوريا، وفلسطين... وفي سياق جمع مادة هذا البحث قمنا بدراسة ميدانية في بعض قُرى الشوف (عماطور، بعذران، نيحا) فأفادنا بعض من عايش نهايات مرحلة الحرب، أن بعضاً من العائلات الكاثوليكية، الذي كان يتجاور مع الدروز، قد نزح مع من نزح إلى حوران، ولا نعرف ما إذا كان موارنة كسروان مثلاً قد قصدوا جبل حوران إبان المحنة، ولا سيما أن النصوص الرهبانية المارونية لم تذكر شيئاً من هذا الموضوع، كما أن المصادر اللبنانية، والسورية التي أشارت إلى هجرة الدروز إلى حوران باستثناء شكيب إرسلان، لم يرد فيها ما يفيد بأن مسيحي جبل لبنان كانوا كثرة في هذا النزوح.

(١) الخوري أسقف بطرس حبيقة، تاريخ بسكنتا وأسرها، لا دار نشر ١٩٤٦، ص ٣١.

الواضح من خلال النصوص الرهبانية المارونية، أن الرهبانيات هي التي عالجت موضوع الفقراء، فقدمت لهم ما يبعد عنهم الجوع، ففي تقرير رفعه الأب أغسطين البستاني إلى البطريرك الحويك يفيد فيه «أن عدد الفقراء الذين يتواردون يومياً على ديارنا من كل جهة... رجالاً، ونساءً، وأولاداً بحسب التعديل الأوسط، لا يقل عن المماية شخص يومياً، في كل من أديارنا الكبيرة... عدا شركاء أديارنا الذين صاروا كلهم فقراء، وأمسوا عيالاً علينا»[1]، وفي التقرير إياه يقول الأب البستاني، «توفقنا بعد التعب وتحمل ذل السؤال، وثقل المصروف، إلى استدانة مبالغ طائلة بفوائد باهظة وأكثرها مركبة، صرفنا معظمها في أعمال الرحمة»[2]، ويضيف الأب البستاني في إشارة إلى أهمية المعاهد الإكليريكية، «يمكن القول إنه لو نظر العاقل المنصف بنزاهة إلى واقع الحال لاعترف بكل عدل، أنه لولا المعاهد الإكليريكية لكان حدث من مصائب الجوع ما يذيب الجماد ويفتت الأكباد»[3]. وفي هذا السياق ينوه يوسف الحكيم، وهو أحد الذين أرخّوا للحرب، بأعمال مطران أبرشية طرابلس انطون عريضة قبل أن يتبوأ سدة البطريركية المارونية، حيث آوى في ديره في قرية كرم سده مئتي ولد فقير جلهم من الأيتام[4]، وينوه الحكيم بأعمال البطريرك غريغورس حداد الذي فتح أبواب البطريركية في دمشق أمام الفقراء، وبينهم القادمون من مختلف أنحاء لبنان[5].

في المحنة عينها لم تبخل الرهبانية المخلصية في تقديم العون إلى فقراء الكاثوليك في الشوف، إذ قدر معدل الطحين الذي كان يعجن كل يوم في

(١) تاريخ الرهبانية المارونية، مرجع مذكور، ص ٢٠٧.
(٢) تاريخ الرهبانية المارونية، مرجع مذكور، ٢٠٧.
(٣) تاريخ الرهبانية المارونية، مرجع مذكور، ص ٢٠٩.
(٤) يوسف الحكيم، مرجع مذكور، ص ٢٥٤.
(٥) يوسف الحكيم، مرجع مذكور، ص ٢٥٣.

دير المخلص نحو سبعين رطلاً. . . وكان عدد الفقراء المجتمعين على باب دير المخلص لا يقل عن مئة وخمسين أو مئتين كل يوم. . . وكان القمح ينقل خلسة من بلاد بشاره، وجهات الحوله ليلاً»[1]، وتذكر أدبيات الرهبانية المخلصية بالخير، يوسف بك الزين، الذي باع دير المخلص مئتي قنطار من القمح والحبوب ديناً لسنة، وجعل ثمن الرطل خمسة عشر غرشاً، رغم ارتفاع الأسعار[2]، وفي ظروف مشابهة تماماً استدانت الرهبانية المارونية ٤٠٠ ليرة ذهباً من أحد خواجات بيروت من آل شاوول بفائدة ٢٥٪ أي ٥٠٠ ليرة لمدة سنة كاملة[3]، لذلك فإن مرارة الحرب لم تحجب المواقف الإنسانية بين طائفة، وبين أخرى.

مواقف بهذا التميز، لم تشهد الطائفية الدرزية التي كانت تتأطر خلال سنوات الحرب، في معقلين سياسيين هما الأرسلاني، والجنبلاطي. وبالرغم من المحن القاسية التي عاناها الدروز على مدى سنوات الحرب الأربع، لم يفتح لهم باب زعيم، ولا آوى فقراءهم سقف إقطاعي، ولا خفف من بؤسهم مرجع ديني، ولم يصرف على المحتاجين منهم قرش واحد من مداخيل أوقاف طائفتهم، باستثناء دار الأيتام الدرزية في عبيه، الذي قوضت أركانه السلطات التركية.

الحرب الكبرى آثار ونتائج

أربع، سنوات من الحصار الاقتصادي البحري، والبري، لم تنفع معه وحدة الدين، كما باءت بالفشل الاستغاثات، أمام راع يمارس كل أنواع

---

(١) السنكسار الرهباني المخلصي، يحوي سير الآباء المخلصيين المتوفين موزعة على مدار السنة، جمعه ونظمه الأب الياس كويتر المخلصي، منشورات الرهبانية المخلصية في يوبيلها المئوي الثالث، المطبعة البوليسية ١٩٨٢، ص ٥٨.

(٢) السنكسار الرهباني، مرجع مذكور، ص ٥٨. .

(٣) تاريخ الرهبانية المارونية، مرجع مذكور، ص ٨٧.

التنكيل برعيته كرمى عيون جيش، حلم بالوصول مجدداً إلى أوروبا. إنها الحرب التي تتجاوز دائماً بأهدافها القِيم الإنسانية.

لقد مات من مات من اللبنانيين إما جوعاً، وإما بسبب الأمراض المعدية، فإن الذين كتبت لهم الحياة شهدوا ضروباً أخرى من الموت المعنوي، نتيجة الأزمة الاقتصادية الخانقة والتي تركت العديد من الآثار، نذكر باختصار أهمها:

لقد تلاشت الفوارق الاجتماعية بين الطبقة الفقيرة، وبين الطبقة المتوسطة، فالعائلات الفقيرة بعضها نزح إلى حوران، وبعضها الآخر استبدل الطحين بالبلوط، وقشر القمح، أما العائلات المتوسطة الحال، فكانت تستدين بالفائدة المركبة، أو تبيع ملكياتها العقارية بيعاً وفاءً. وتشير الأحكام القضائية التي صدرت خلال سنتي ١٩٢٧ و١٩٢٨ إلى عشرات قرارات الحجز[1] على أملاكٍ سبق أن بيعت وفاءً إبان الحرب، وعجز مالكوها عن تسديد المبالغ المستدانة، فوضع المدينون يدهم عليها، ولكن المؤلم ليس في ذلك فقط، وإنما في إقدام بعض المرابين على تسليف طالبي الاستدانة مبالغ من النقد الورقي، مع إلزامهم بالتوقيع على سندات الدين بالليرة الذهبية[2]، كما بيع بعض الأراضي بمبلغ يكاد لا يساوي ثمن شجرة زيتون ففي إحدى قُرى الشوف بيعت ملكية «مفلح» خمسة أيام بمد من الحنطة، كما بيع بيت بـ ٣٠٠ ليرة ورق[3].

إن ظروف الحرب ولا سيما الحصار البحري، قد حالت دون هجرة أهالي جبل لبنان إلى غربي المتوسط طلباً للرزق، ولذلك فإن بعض العائلات الدرزية قد وجد ملاذه في جبل الدروز، حيث استمر يتوطنه، وقد اكتسبت

---

(١) الجريدة الرسمية ١٩٢٧ و١٩٢٨ صفحات متفرقة.

(٢) يوسف الحكيم، مرجع مذكور، ص ٢٥٥.

(٣) د. شاهين الصليبي، تسعون تحكي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٧، ص ٧٤.

الهوية السورية بعد خروج الفرنسيين من سوريا، وقد التقى أفراد كثر من هذه العائلات، بأولاد عمومتهم في سرايا الجيش الفرنسي في لبنان، وفي المجال الاجتماعي، ألغت الحرب الحواجز التمايزية بين العائلات الدرزية النافذة، وبين العامة، ذلك أن الشرائح الاجتماعية التي نزحت إلى حوران بفعل سوء الأوضاع المعيشية كانت من طبقات اجتماعية مختلفة، وقد جمع جبل الدروز جميع هذه الطبقات، حتى إن هناك أفراداً من العائلات النافذة، خجلوا من أن يذكروا انتماءهم الضيعوي، كي لا يعرفهم من هو أدنى منهم في المرتبة الاجتماعية.

من جهة ثانية، فإن شظايا الحرب الكبرى أصابت بعض العائلات الدرزية في عمقه الاجتماعي، ذلك أن هناك أفراداً كانوا قد هاجروا إلى أميركا قبل الحرب، فعاشوا حياة جديدة بعد انقطاع أربع سنوات عن عائلاتهم، تاركين زوجاتهم وأولادهم يقاسون مرارة الحرب بما فيها من فقر وعوز، وقد اضطرت زوجات هؤلاء المهاجرين، إلى طلب الطلاق من أزواجهن، حيث عدن وتزوجن من جديد، وحتى اليوم هناك نماذج من هذا الشتات الاجتماعي المتجسد في وجود أخوة، وأخوات لجهة الأم فقط، وقد كانت هناك حالات أخرى من هذا التشرذم، في المجتمع الدرزي، على مدى الربع الأول من القرن العشرين.

وعلى صعيد المواقع الاقتصادية فقد خسر كثيرون من الطبقة المتوسطة، والذين كانوا يمتلكون عدة دراهم من المساحة، ملكياتهم العقارية، فهؤلاء لم يتعودوا شظف العيش، ولم ينزحوا إلى جبل الدروز، فرهنوا أملاكهم، وبعد سنة ١٩١٨ عجزوا عن تسديد الديون المتراكمة عليهم، وقد أصابت الحرب كذلك كبار الملاكين، وورائي الكتل العقارية الكبيرة، وتشير سجلات فضل الله حماده، إلى أن هذا الأخير، سدد على مدى سنوات الحرب الأربع مبالغ كانت مستدانة بموجب سندات، وحوالات بلغت قيمتها الإجمالية

١٤٣٨٤٧ ليرة عثمانية ويتضح من بعض حسابات فضل الله المذكور أن هناك مبالغ أخرى أنفقها خلال السنوات الأربع على تعليم أولاده في مدرسة الفرير.

لقد أفرزت الحرب طبقة من الأثرياء، الذين في الأصل كانوا أصحاب أراضٍ، ولكنهم مع بداية الحرب تعاملوا بالربا، وحققوا أموالاً طائلة، وذلك على حساب الطبقة الأكثر غنىً، والتي كانت تستدين للحفاظ على مواقعها الاجتماعية.

وإذا كانت الحرب قد أشعلت أسعار المواد الغذائية، فإن الخدمات الصحية لم تكن في متناول أهل الجبل، إلا من كان منهم ثرياً، وتشير سجلات فضل الله حماده إلى أن الدكتور الياس الزهار تقاضى بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩١٤، مبلغاً قدره ١٢٥ غرشاً بدل تقديمه دواء[1] لمريض، وهذا المبلغ كان يشكّل ثمن خمسة أمداد من الحنطة.

ومن آثار الحرب المباشرة استفحال وباء الحمى القملية، الذي فتك بكثيرين من أهالي الجبل، وكان سببه انعدام النظافة، إذ أن مادة الصابون التي وصل سعر الرطل منها إلى الأربعين غرشاً كانت غير متوفرة، وإن توفرت، فإن شراءها كان مستحيلاً. ولم يكفِ ما أفرزته الحرب من ضيق، وذلٍ، ومهانة، فمن حظي برطل طحين، لم يأمن نقله من مكان إلى آخر، وفي الوقت الذي كانت فيه أوامر جمال باشا تأخذ طريقها إلى الأجهزة الإدارية لضبط عمليات توزيع القمح على الموظفين، كان بعض رؤساء الدرك اللبناني يوزعون الرواتب على الجند خلافاً لما يقضي به العدل والمساواة، الأمر الذي كان يضطر بعض رجال الدرك تحت وطأة العوز للالتجاء إلى التشليح على قوارع الطرق، حيث كانوا مكلفين حفظ الأمن[2]، وفي هذا السياق

(١) وثائق فضل الله حماده، دفتر (ل)، ص ٧٦.
(٢) رئيف معوض، الجندي اللبناني، مطبعة المساء ١٩٢٤، ص ١٣.

نشير إلى ما أثاره النائب جورج زوين في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢١ كانون الأول سنة ١٩٢٧، حول مسألة فقدان الفضيات الخاصة بخدمة السفرة[١]، وكذلك السجاد، التي كانت موجودة في قصر بيت الدين، يوم كان عضواً في مجلس الإدارة إبان عهد المتصرفين، وربما كانت هذه المقتنيات قد بيعت خلال مرحلة الحرب، نتيجة الضائقة المعيشية التي كان يعيشها موظفو الدولة العثمانية، وعناصر أمن قصر بيت الدين.

وفي المجال التعليمي وإذا ما استثنينا المدارس الإكليريكية في الرهبانيتين المارونية والمخلصية، فإن معظم المدارس في قُرى جبل لبنان قد أقفلت أبوابها طيلة سنوات الحرب، ويفيدنا الأب بولس مبارك الخوري الكفرنيسي، أن مدرسة مار يوحنا[٢] رشميا، أقفلت أبوابها خلال عامي: ٩١٦ و٩١٧، وأقفلت مدرسة الفنون، ودار السلام الإنجيلية في صيدا بسبب الأزمة المعيشية، إذ عجز أهل التلامذة عن دفع أقساط أولادهم، حيث كان رسمها السنوي يبلغ خمس عشرة ليرة إنكليزية[٣] وقد أُعيد فتحها بعد استقرار الوضعين الأمني والاقتصادي، وبعد احتلال لبنان من قبل القوات الفرنسية. وقد نتج عن هذا الإقفال رفع نسبة الأمية في المجتمع اللبناني إلى ٩٠٪[٤].

أما على صعيد العلاقة الجبائية بين الإدارة التركية، وأهالي جبل لبنان، فإن الذين بقيوا في ديارهم يواجهون محنة الحرب، واجهوا نوعاً آخر من العسف، إذ إن السلطات التركية، وبالإضافة إلى الضرائب التي كانت معروفة في جبل لبنان، فرضت ضريبة الحرب، والتي بلغت ٦,٢٥ بالمئة على ضريبة الويركو عدا الأعشار[٥].

---

(١) جريدة رسمية ١٩٢٨، ص ٢٢٥.

(٢) الأب بولس مبارك الخوري الكفرنيسي اللبناني، تاريخ عائلة الخوري تادي ومواطنها، لا دار نشر ١٩٥٧، ص ١٦٩.

(٣) لائحة مدرسة الفنون في صيدا، للعام الدراسي ١٩١٣ و١٩١٤.

(٤) جريدة رسمية ١٩٢٧، ملحق العدد ٢١٢٩، ص ١٨٢.

(٥) جريدة رسمية ١٩٢٨، ٢٣٣.

مآسي الحرب في لبنان
من خلال مذكرات المطران بطرس شبلي

الدكتور جوزيف أبو نهرا

ممّا لا شك فيه أن مرحلة الحرب العالمية الأولى من أبرز المراحل في تاريخ لبنان المعاصر لما تميّزت به من مآسٍ ونكبات وتغيُّرات. هي مرحلة مفصلية انتقل فيها لبنان من الحكم العثمانيّ الذي دام حوالي أربعمئة سنة، إلى الانتداب الفرنسي وبعده إلى الاستقلال. تتنوّع المصادر التي يمكن الرجوع إليها لكتابة تاريخ لبنان في تلك المرحلة بين أرشيفات رسمية (سجلات إدارية ومراسلات وتقارير ديبلوماسية وعسكرية)، وأرشيفات خاصة تتألّف من مدوَّنات ومذكرات أشخاص ذاقوا كأس الحرب المرّة وعاشوا ويلاتها فسجّلوا مشاهداتهم وتجاربهم ومشاعرهم قبل أن يهلك العديد منهم نتيجة ما قاسوه من جوع وظلم وتشريد ونفي إلى بر الأناضول كما حدث للمطران بطرس شبلي الذي نحن اليوم بصدد استنطاق مذكراته الشخصية وقد بدأها منذ ما قبل اندلاع الحرب وتوقفت مع موته منفياً في أضنه سنة ١٩١٧.

يعاني الباحثون من نقص في وجود الأرشيفات الرسمية المحلية العائدة إلى تاريخ لبنان في الحرب العالمية الأولى نظراً لوقوعه تحت الحكم العثماني المباشر بعد أن أعلن جمال باشا إلغاء امتيازات جبل لبنان التي منحه إياها نظام بروتوكول ١٨٦٤. فالأرشيف العثماني الرسمي موجود حالياً في اسطمبول، كما أن التقارير الديبلوماسية والعسكرية الفرنسية والإنكليزية موجودة في باريس ولندن.

بالإمكان تعويض النقص في الأرشيفات الرسمية المحلية بالتعويل على الأرشيفات العائدة لأشخاص لعبوا دوراً بارزاً في تلك المرحلة، أو لمؤسسات دينية واجتماعية، دون إهمال العودة إلى الأرشيفات العثمانية والفرنسية والإنكليزية أو غيرها، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في السعي إلى كتابة متكاملة وصحيحة لتاريخ لبنان.

إن مذكرات المطران بطرس شبلي، رئيس أساقفة بيروت للموارنة (١٩٠٨ ـ ١٩١٧) تساعد في معرفة المظالم التي ارتكبتها السلطات العثمانية آنذاك بحق الشعب اللبناني المطالب بحريته وكرامته، وبحق زعماء سياسيين ودينيين مسلمين ومسيحيين، جسّدوا إرادة هذا الشعب وحملوا مطالبه إلى الحكومات النافذة والمنتديات الدولية وبخاصة فرنسا التي كانت في حالة حرب مع ألمانيا والدولة العثمانية.

فضلنا العودة إلى هذه المذكرات لتسليط الضوء على بعض الأحداث التي لا نجد لها أثراً في مصادر أخرى. فما تدركه بسماع غير ما تراه بعيان، وما تسمعه عن بعيد غير ما تراه عن قريب في المفكرات الشخصية الحميمة أحياناً والتي تتعدى الحدث الظاهري إلى المشاعر العميقة والمبادئ الأصيلة.

I ـ نبذة عن حياة المطران بطرس شبلي (١٨٧٠ ـ ١٩١٧)

وُلِد المطران شبلي في ١٩ كانون الأول ١٨٧٠ في بلدة دفون التابعة آنذاك لمقاطعة الغرب من أعمال الشوف. وكانت في عهدة مشايخ آل تلحوق، أقطعهم إيّاها الأمير حيدر شهاب بعد معركة عين داره لمساندتهم له في حربه ضد الحزب اليمني. والدا المطران هما شبلي ناصيف أبي عاد[1] وندّه يوسف

(١) أجداد عائلة أبي عاد في دفون نزحوا إليها من قرية بحديدات في بلاد جبيل في أوائل القرن الثامن عشر (١٧٣٠) وعملوا في زراعة أراضي مشايخ آل تلحوق، وكان اسم الجد الأصلي نعمة الله أبي عاد.

الفغالي[1]، وقد سميّاه خليل عند ولادته، وعند سيامته الكهنوتية اتّخذ اسم بطرس، وعرف فيما بعد بالمطران بطرس شبلي تكنّياً باسم والده شبلي أبي عاد الذي كان من أعيان بلدة دفون وصاحب أملاك واسعة، وكان يتعاطى تجارة الحرير والقمح[2].

كان شبلي أبي عاد حريصاً جداً على تعليم أولاده خليل وسليم وعبد الله، فتلقوا مبادئ التعليم الأولي في مدرسة القرية، «تحت السنديانة»[3]. عندما بلغ خليل الحادية عشرة من عمره سجّله والده في مدرسة الآباء اليسوعيين في بيروت. وفي السنة التالية، زار المطران يوسف الدبس بلدة دفون فأعجب بنجابة خليل شبلي وأدخله مدرسة الحكمة في بيروت حيث لفت اجتهاده وذكاؤه رؤساءه فقرر المطران الدبس إرساله إلى باريس، سنة ١٨٨٥، لإكمال دروسه في معهد سان سولبيس الإكليريكي[4]. بعد أن أتمّ دروسه اللاهوتية، سنة ١٨٩٥، تسجّل في المعهد الكوثوليكي لدراسة التاريخ واللغات القديمة: السريانية والعبرانية والهيروغليفية والفينيقية والمسمارية، فأتقنها جميعها.

بدأ منذ تلك المرحلة بكتابة مذكراته الشخصية باللغة الفرنسية وانكبّ على البحث والتأليف وهو لم يزل طالباً فلمع نجم معارفه حتى استعان به بعض أساتذته لمساعدتهم في تآليفهم[5].

(١) اشتهرت والدة المطران شبلي بالتقوى والإيمان وعاشت حياة فاضلة، وهي تنتمي إلى عائلة فغالي من قرية بدادون.

(٢) ميشال شبلي، **المطران بطرس شبلي، رئيس أساقفة بيروت**، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٩، ص ٢٢.

(٣) ربي المطران شبلي صبياً على التقوى ومخافة الله، فانضم إلى سلك الكهنوت، وكذلك فعل أخوه سليم بعد زواجه بحيث ارتسم كاهناً أيضاً وعرف باسم الخوري يوسف شبلي.

(٤) كان زميله في الدراسة المطران أغناطيوس مبارك الذي يقول عنه أنه كان دائماً الأول في صفوفه حتى إنه تفوّق على الطلاب الفرنسيين في فن الخطابة؛ ميشال شبلي، **المرجع المذكور**، ص ٢٧ و٢٨.

(٥) من المعروف أن الخوري بطرس شبلي اكتشف في مكتبة سان سولبيس مخطوطة للعلاّمة =

١ ـ بطرس شبلي الكاهن

عند عودته إلى بيروت سامه المطران يوسف الدبس كاهناً، في ١٤ تموز ١٨٩٧، ودعاه للتدريس في مدرسة الحكمة. ولكن ما لبث الخوري بطرس شبلي أن ترك المدرسة المذكورة بسبب عدم مجاراة المطران الدبس له في الإصلاحات التي كان رآها ضرورة لمعالجة الخلل والفوضى في إداراتها.

استدعاه بعدها المطران نعمة الله سلوان إلى المدرسة اللبنانية في قرنة شهوان حيث بقي سنة، ثم طلبه البطريرك الحويّك إلى بكركي وعيّنه في الديوان البطريركي مساعداً للنائب البطريركي المطران يوسف نجم، كما كلّفه بتنظيم محتويات المكتبة وسجلات البطريركية المارونية فوثقها ونظّمها واكتشف فيها العديد من الوثائق الهامة التي لها علاقة بتاريخ الكنيسة المارونية. من أبرز الأعمال التي قام بها في المكتبة البطريركية جمع مخطوطاتها المبعثرة وتنسيقها، ومنها مجموعة البراءات البابوية الموجهة إلى مختلف البطاركة الموارنة. وقد كان بعض هذه البراءات مجهولاً قبل أن يعثر عليها الأب بطرس شبلي الذي جمعها في أربعة مجلدات كبيرة حوَت جميع البراءات والرسائل الواردة من الكرسي الرسولي[(١)]. وأثناء وجوده في بكركي انصرف إلى كتابة سيرة الدويهي فأصدرها في كتاب تحت عنوان: «ترجمة

= الفرنسي بوسييه لم تكن نشرت من قبل. وكان الكاتب الكبير أمين الريحاني شديد الإعجاب بالكاهن شبلي وبعلمه ومواهبه، فكتب إليه من نيويورك في ٢٦ أيلول ١٨٩٩ طالباً أن يكون خادماً للرعية المارونية فيها: «... كم من المرات أجلس في غرفتي متحسّراً متلهّفاً معزياً نفسي بالآمال القوية فأقول آه لو كان الخوري بطرس راعينا في نيويورك. فكم نحن بحاجة إليه هنا... نحن بحاجة كلّية لأب غيور عالم فاضل قوي العارضة كبير العقل واسع القلب...»؛ ميشال شبلي، **المرجع نفسه**، ص ٣٢ و٣٣.

(١) ضمّن الأب بطرس شلبي المجلّد الأول من مجموعة البراءات مقدمة عن تاريخ الكنسية المارونية موضوعة باللغة الفرنسية وهي ما تزال مخطوطة. ركّز فيها الكاتب على أصل الموارنة وسلسلة البطاركة والأساقفة والعلماء والكتبة الموارنة والمجامع المارونية والراهبة هندية والموارنة في القدس في قبرص.

أبينا المغبوط اسطفانوس بطرس الدويهي بطريرك أنطاكية».

كلّفه البطريرك الحويّك بعدّة مهمّات رسمية، نظراً لثقته الكبرى بمزاياه الخلقية والعلمية فأوفده سنة ١٩٠٠ لتفقد أحوال الأبرشية في منطقة البترون، وسنة ١٩٠٢ أوفده إلى قبرص وإلى مرسين فأفاد من وجوده في قبرص وكتب مباحث علمية عن آثار الجزيرة منذ العصور الأولى للمسيحية، وعن تاريخ الموارنة فيها[(١)]. وسنة ١٩٠٤ كلّفه البطريرك بتفقّد أديار الرهبانيات المارونية ورفع تقرير عن الحياة الرهبانية ومدى تطابقها مع القوانين المصدّقة من روما[(٢)].

٢ ـ بطرس شبلي الأسقف

بعد وفاة رئيس أساقفة بيروت المطران يوسف الدبس في ١ تشرين الأول ١٩٠٧، التأم مجمع الأساقفة الموارنة في بكركي في ٧ شباط ١٩٠٨ وانتخب مكانه الأب بطرس شبلي فسيم في بكركي أسقفاً على بيروت وتسلّم مهامه في ٢٢ شباط في احتفال مهيب. فهم المطران شبلي الأسقفية رعاية وتضحية في سبيل الكنيسة والوطن وهو الذي قال يوم انتخابه في كنيسة الصرح البطريركي: «... إن الصليب تعلّق على صدري رمزاً على حمل صليب الجهاد بدون ملل ولا فشل... وقد قِيل أن قواد الجنود اختاروا لهم الثياب الحمراء حتى إذ جرح الجندي في القتال لا يرى دمه فيخاف، وأنا لا أرى في ألوان الثوب الأسقفي غير هذا، فإذا أحوج الحال إلى سفك الدم نقول: هذا ألوان ثوبنا الطبيعي ونواصل الجهاد بجأش ثابت إلى ما شاء الله»[(٣)].

(١) هذه الآثار ما تزال مخطوطة بين أوراقه في أرشيف بكركي..

(٢) ورد في التقرير الذي رفعه إلى البطريرك: «يعيشون على نسق المعيشة التي ألفوها سابقاً بدون التقيّد كثيراً بنصوص القانون الذي ظلّ حبراً على ورق... فليس هناك الحياة المشتركة ولا المساواة ولا الحرص على نذر الفقر وعلى الانقطاع في الأديرة...».

(٣) ميشال شبلي، **المرجع المذكور**، ص ٥٣..

اعتبر المطران شبلي أن التضحية بالحياة هي من صلب رسالته الكهنوتية ومسؤولياته الأسقفية وكان يعرف الصعوبات التي ستواجهه في الدفاع عن حقوق أبناء كنيسته ووطنه فلم تبرد له همّة ولم يلن له عود، وهو الذي قال في احتفال تسلّم أبرشيته في كنيسة مار جرجس في بيروت: «أتهلّل بالروح لأني مستعد أن أضحّي بكل نفس على مذبح إيمانكم، وأن نفسي ليست محسوبة عندي شيئاً في سبيل خدمتكم وخلاصكم، وإذا اقتضى الأمر أن يراق دمي لأجل نفوسكم ولأجل الدين والطائفة فأجود به لآخر نقطة فرحاً مسروراً»[1].

عُرف المطران شبلي بتواضعه الجمّ وترفّعه عن خيرات الدنيا واقتناء الأموال لشخصه فكان متجرداً وعفيف المسلك وغيوراً على أبناء أبرشيته.

II ـ لبنان قبيل الحرب في مذكرات المطران شبلي

تميّز المطران شبلي بمواقفه الوطنية الصافية وبشجاعته الكبيرة التي لا تأبه للتهديدات والمخاطر. لم يتساهل بما يخصّ توسيع حدود لبنان وعدم فصل جبل لبنان عن ساحله وبقاعه فلجأ إلى طلب دعم فرنسا ومساعدتها لتحقيق ذلك ولجعل الحاكم وطنياً غير عثماني.

١ ـ سياسة المطران الوطنية

عيّن المطران شبلي على بيروت في السنة ذاتها التي تمّ إعلان الدستور العثماني (١٩٠٨)، وكان ذلك بداية دور جديد في تاريخ القضية اللبنانية. منذ بداية حبريته، وخلال السنوات التي سبقت الحرب، عمل جاهداً في تحقيق أماني اللبنانيين والتحرر من النير العثماني، وأصبحت مواقفه أكثر تشدداً فيما يخص السلطات العثمانية.

(١) المرجع نفسه، ص ٥٤.

قبل سيامته مطراناً عمل، في بداية حياته الكهنوتية، على مجاملة الدولة العثمانية وتبرير سياستها في الشرق فكتب في المقدمة التي وضعها لكتابه عن سيرة البطريرك أسطفهان الدويهي: «إن جور الحكام لم يكن باطّلاع الدولة العلية بل خلافاً لأوامر السلاطين وخفية عنهم...»[1]. بعد تسلّم مهامه الأسقفية تغيّرت سياسته وأصبح أكثر تشدّداً في مواقفه الوطنية.

عندما اقتربت ولاية المتصرّف يوسف فرنكو باشا من نهايتها، سنة ١٩١٢، رفع المطران شبلي إلى وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة تطالب بتعديل بروتوكول ١٨٦٤ وجعل متصرّف جبل لبنان وطنياً ولمدى الحياة، وإذا تعذّر ذلك فيمكن القبول بمتصرّف غير وطني شرط ألاّ يكون موظفاً عثمانياً[2].

في شباط ١٩١٣ رفع المطران شبلي مذكرة جديدة إلى وزارة الخارجية الفرنسية طالب فيها بإعادة لبنان إلى حدوده الطبيعية وذلك بضم أراضي البقاع والساحل التي سلخت عن الجبل، ممّا اضطرّ سكانه إلى الهجرة تفتيشاً عن موارد عيشهم، كما طالب بعودة النظام السياسي إلى ما كان عليه في عهد الإمارة وجعل لبنان إمارةً مستقلة[3].

كان المطران شبلي يعوّل كثيراً على دعم فرنسا وقد عرف بميله الشديد إليها وإعجابه بما تمثله من قِيم المساواة والحرية. كان يعبّر عن هذا الإعجاب في المناسبات الاجتماعية والدينية. قال في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة القداس التقليدي الذي تقيمه أبرشية بيروت المارونية عن نيّة فرنسا بمناسبة عيد الفصح، سنة ١٩١٣: «لا يمكننا أن ننسى ما عملته الحكومة الفرنسية في هذه الآونة الأخيرة للبناننا العزيز... إذا كان شكرنا ودعاؤنا

(١) المرجع نفسه، ص ١١٤.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٣٠.
(٣) المرجع نفسه، ص ١٣٠ ـ ١٣٤.

يشاركنا به الآخرون فإننا نريدأن نتفوّق عليهم بحبّنا وتعلّقنا». كما قال أثناء مشاركته بالمؤتمر القرباني في لورد في ٢٤ تموز ١٩١٤: «لقد بدا لنا كما للمجوس نجمٌ أشار إليه آباؤنا منذ الصغر... وما ذلك النجم سوى نجم الأمّة التي أنجبت كلوفيس ومار لويس وجان دارك وشارلمان ومنصور دي بول وباستور... هو نجم فرنسا الذي بدا لنا في سماء الشرق العالية الساكنة فجئنا من هناك نحمل هدايانا البسيطة وهي محبتنا البسيطة الثابتة منذ الأجيال...»[1].

٢ ـ مضايقات من الداخل والخارج

إن حرص المطران شبلي في المحافظة على أموال وقف أبرشية بيروت المارونية لتوظيفها في مشاريع اجتماعية وتربوية جعله على خلاف مع «المجلس المللي الماروني» في بيروت، المؤلف من اثني عشر عضواً كان بعضهم يستبيح مال الوقف في سبيل المصالح المباشرة والثراء الشخصي. بعد أن لمس هؤلاء إصراراً من المطران شبلي في التصدي لنواياهم المبيّتة لم يترددوا عن كل عمل سيء لعرقلة أعمال راعي الأبرشية والإمعان في مضايقته، مدعومين في ذلك من ممثلي الإدارة العثمانية في ولاية بيروت. من جملة ما قاموا به من مضايقات أنّهم وظّفوا قسماً من مال الوقف لاستمالة بعض الجرائد المأجورة وكتابة المقالات ضد المطران، مشككين بولائه للدولة العثمانية وطالبين منه أن يتقدم بطلب فرمان من السلطان أسوة بسائر الرؤساء الروحيين غير الموارنة، حتى يتمكن من ممارسة صلاحياته على الوقف وحتى يعترفوا بشرعية حبريته على أبرشيته. حدد هؤلاء مهلة ثلاثين يوماً لتقديم طلب البراءة إلى والي بيروت، كما رفعوا عرائض مزوّرة إلى اسطمبول ادّعوا فيها أن المطران شبلي يعارض تنفيذ قرار الخدمة العسكرية الذي أمرت به حكومة الاتحاديين.

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٦٠.

وقف أركان الطائفة المارونية، إكليريكيين وعلمانيين إلى جانب المطران شبلي في صراعه مع المجلس المللي الذي دام حتى ١٧ نيسان ١٩١٠ حين اتخذ المطران قراراً جريئاً بحلّ المجلس، وقد شجّعته على هذا القرار أجواء المهادنة التي طغت على علاقته مع والي بيروت آنذاك بكر سامي بك.

حاول أعضاء المجلس المنحل اللجوء إلى أساليب جديدة في مضايقة المطران مدعومين من حكومة الاتحاديين في اسطمبول التي كانت تسعى إلى زرع بذور الفتنة بين المطارنة الموارنة وأبناء رعاياهم لإلزام رؤساء الطائفة المارونية على طلب الفرمان من الباب العالي والحدّ من معارضتهم لسياسة التسلّط التي مارسها الاتحاديون. من جملة المضايقات التي لجأ إليها أعضاء المجلس المللي المنحلّ أنهم دفعوا أحد أفراد عائلة عون على الادعاء أمام المحاكم بأن وقف مار جرجس في بيروت هو إرث لعائلته عن المرحوم المطران طوبيا عون، أسقف بيروت الأسبق. في سياق هذه الدعوى أصدر قاضي الشرع في بيروت قراراً اعتبر فيه أنه لا يحق للمطران شبلي بأن يكون مسؤولاً عن أوقاف أبرشية بيروت طالما لم يحصل على فرمان من السلطان يعترف له بصلاحياته. وقد جاء في قرار القاضي: «لا يعرف المطران ولياً على الوقف لأن التولية يجب أن تكون بفرمان من السلطان».

سنة ١٩١٠ أصدرت الحكومة العثمانية أمراً بأن يكون رؤساء الأديان أعضاء طبيعيين في مجالس الإدارة. لما شعر بعض أصحاب المصالح الذاتية أن الأكثرية في مجلس إدارة ولاية بيروت ستكون على غير مرامهم، حملوا الوالي على عدم قبول عضوية المطران بطرس شبلي لأنه لا يحمل فرماناً من السلطان. أمام هذا الواقع لجأ المطران إلى قنصل فرنسا طالباً منه التوسط لدى الحكومة العثمانية في سبيل إبقاء القديم على قدمه وعدم إلزام المطارنة الموارنة بطلب الفرمان.

يبدو أن مساعي القنصل الفرنسي لم تحل دون مواصلة المضايقات

للمطران شبلي من قِبل الإدارة العثمانية، فكتب في حزيران ١٩١٣ مجدداً إلى القنصل يعلمه بارتفاع وتيرة المضايقات: «منذ أربع سنوات تقريباً أصدرت وزارة الداخلية تعليمات للولاية لئلاّ تعترف رسمياً بالمطارنة الموارنة لأنهم غير حائزين على الفرمان السلطاني. وكانت النتيجة أنهم أصبحوا غير صالحين لإدارة كنائسهم وأوقافهم ولم تعد تدعوهم لمجالس الإدارة، وأخذت ترفض تنفيذ الأحكام الصادرة عن المجلس الأسقفي بخصوص الأحوال الشخصية: زواج، تبنّي، إرث...»[1].

استمرّت المضايقات على الإكليروس الماروني كما استمرت جهود المطران شبلي في مواجهتها متّكلاً في ذلك على دعم فرنسا والفاتيكان. كان البطريرك إلياس الحويّك قد أرسله بمهمة إلى روما وباريس ولورد فترك بيروت في ٢٣ أيار ١٩١٤ برفقة المطران عبد الله الخوري. مرّا في طريقهما باسطمبول حيث قابلا وزير الزراعة اللبناني الأصل سليمان البستاني وسفير فرنسا طالبين المساعدة والدعم. وفي باريس قابلا رئيس الجمهورية ريمون بوانكاريّه ووزير المالية وبعض النواب ومدير البنك العثماني.

في ١٩ تموز ١٩١٤ حضر المطران شبلي تدشين كنيسة سيدة لبنان المارونية في باريس التي أهدتها الحكومة الفرنسية للطائفة المارونية عوض الكنيسة السابقة التابعة لقصر اللوكسمبورغ.

في المجمع القرباني الذي افتتح في لورد في ٢٤ تموز ١٩١٤ عاد ليشدد، في الخطاب الذي ألقاه، على تاريخية العلاقة بين الموارنة وفرنسا: «إن في جبال لبنان شعباً صغيراً عرف بإخلاصه لفرنسا وهو يفتخر بالحماية التي لم تضنّ عليه بها. هذا الشعب هو الشعب الماروني الذي أراد أن يرسل إلى هذا المجمع عواطف إيمانه وتقواه وأن يعرب لفرنسا عن خالص شكره

(١) **المرجع نفسه**، ص ١٨٤.

وتعلّقه... جئنا نطلب إليكم أن تذكروا بصلواتكم بلاد المشرق، تلك البلاد التي مشى على تربتها الأقنوم الثاني المتجسّد وأمه المباركة بين كل النساء، تلك البلاد التي بشّر فيها بالإنجيل الطاهر للمرة الأولى في تاريخ المسيحية»[1].

III ـ مآسي الحرب نير عثماني وضيق لبناني

عندما بدأت طبول الحرب تقرع كان المطران شبلي ما زال في فرنسا يتابع التطورات الدراماتيكية متوجّساً من وقعها على لبنان وساعياً للعودة إليه في أسرع وقت ممكن ليكون إلى جانب أبنائه. وكان يتابع الأخبار في وسائل الإعلام فكتب في مذكراته في ٩ آب ١٩١٤: «قرأت اليوم في «جورنال جنيف» عن وكالة هاڤاس، وفي جرائد باريس، أنّ اللبنانيين يتقدمون للتطوع في الجيش الفرنسي». ولكن ممّا أخّر عودة المطران إلى بيروت هو مصادرة وسائل النقل في أوروبا للأغراض العسكرية من جهة، ووفاة الباب بيوس العاشر، في ٢٠ آب ١٩١٤، من جهة أخرى. اضطر للذهاب إلى روما والمشاركة في التشييع نيابة عن البطريرك الحويّك، وبقي في روما ليشارك في تتويج الحبر الجديد البابا بنيديكتوس الخامس عشر، في ٦ أيلول ١٩١٤.

ترك المطران شبلي روما في ١٣ أيلول قاصداً بيروت وعرّج في طريق عودته إلى القاهرة حيث قابل كبار اللبنانيين وتداول معهم حول شؤون الوطن، ومنهم عبد الله باشا صفير وإسكندر بك عمون. وصل بيروت في ٢٤ أيلول ١٩١٤ واطمأن باله بعودته راعياً إلى أبناء رعيته في الأيام العصيبة.

١ ـ الاستبداد العثماني مع بدايات الحرب

بعد وصوله إلى لبنان انتقل المطران شبلي إلى مقرّ المطرانية في عين

(١) **المرجع نفسه**، ص ١٦٠ و١٦١.

سعاده حيث مرّ عليه القنصل الفرنسي فرنسوا جورج بيكو في ٣١ تشرين الأول ١٩١٤ وأخبره أن الحالة تزداد حرجاً بين تركيا وفرنسا وحلفائها، وأن الحرب واقعة لامحالة. وقد ورد في مذكراته أن قنصلي فرنسا وإنكلترا غادرا بيروت في ١ تشرين الثاني ١٩١٤، وأما قنصل روسيا فقد أخّرت السلطات العثمانية سفره وذلك جواباً على مضايقات تعرّض لها بعض قناصل السلطنة في روسيا.

توالت التطورات التي تعكس الأجواء المشحونة بالحرب وقد أوردتها تبعاً مذكرات المطران شبلي:

١ - في ٢٩ تشرين الأول أعلنت الدولة العثمانية دخولها الحرب إلى جانب دول المحور: ألمانيا والنمسا في مواجهة الحلفاء: روسيا، فرنسا، إنكلترا، بلجيكا، اليابان، سربيا والمونتينغرو.

٢ - في ٣ تشرين الثاني ١٩١٤ صادرت السلطات العسكرية العثمانية الخيل والمركبات والبغال وكل ما وصلت إليه يدها.

٣ - في ٤ تشرين الثاني هرّبت الإدارة العثمانية في بيروت أوراقها وسجّلاتها إلى صوفر ومنها إلى اسطمبول.

٤ - في ٧ تشرين الثاني، دعت السلطات إلى اجتماع في السراي حضره والي بيروت بكر سامي بك وعضوا مجلس المبعوثان عن بيروت سليم سلام وميشال سرسق والمفتي والرؤساء الروحيين بينهم بطريرك السريان والمطران بطرس شبلي. عرض الوالي الأوضاع المتوترة التي تنذر بالمواجهات العسكرية وطلب من رئيس البلدية أنه، في حال حصل عمل عدائي ضد بيروت، واضطرت الحكومة إلى الانسحاب من المدينة، فعلى البلدية والمبعوثين وأعضاء مجلس الإدارة والرؤساء الروحيين أن يسهروا على توفير الأمان والراحة فيها.

٥ - في ٨ تشرين الثاني دخل رجال البوليس العثماني دير راهبات الناصرة في بيروت وفتّشوه. بعد الظهر حضر أنفار من البوليس إلى مدرسة الآباء اليسوعيين وأنذروهم بوجوب إقفال المدرسة وإخلاء المكان حالاً. بعد تدخّل قنصل أميركا مع والي بيروت سمح هذا الأخير لهم أن يبيتوا ليلتهم في الدير على أن يغادروه نهائياً صباح اليوم التالي ويسلّموه للسلطات العثمانية التي أعلنت أنها تعتبر أديار ومدارس الإرساليات ملكاً لها.

وصل في ذلك اليوم إلى مدينة عاليه ٢٥٠ نفراً من الخيّالة النظامية قادمين من دمشق. كما أن حكومة لبنان تلقت أمراً من المشيرية العامة في دمشق بإعلان الأحكام العرفية في المتصرفية ووجوب التعاطي المباشر في كل الشؤون مع المشيرية.

٦ - في ١٩ تشرين الثاني تلقى والي بيروت ومتصرف جبل لبنان برقية من وزارة الداخلية تتضمن إعلان السلطان محمد رشاد، بصفته أمير المؤمنين، الجهاد المقدّس على أعداء الإسلام والدولة العثمانية، دولة الخلافة[١].

٧ - في ٢٢ تشرين الثاني وصل إلى بيروت، قادماً من اسطمبول، الوجيه الماروني نجيب باشا ملحمه، وقد قابله المطران شبلي وفهم منه أنه

---

(١) إن الجهاد الذي أعلنه السلطان العثماني والذي أكّدته فتوى من شيخ الإسلام، موجّه بخاصة ضد أعداء السلطنة في الحرب: روسيا وفرنسا وإنكلترا، وفيها جميعها مع مستعمراتها، حوالي مئتي مليون مسلماً. غير أن أكثرية المسلمين لم تأبه لنداء السلطان معتبرةً أن الخلافة الحقيقة هي في قريش لا في غاصبيها الغرباء عن أهل البيت. وهذا ما دفع الشريف حسين الهاشمي، أمير مكة المكرمة، إلى أن يعلن بدوره الجهاد المقدس على الأتراك، والجدير بالملاحظة أن يوسف الحكيم الذي عاصر هذه الأحداث من خلال وظيفته الإدارية يورد أن والي بيروت تلقى أمر إعلان الجهاد في ١٤ تشرين الثاني وليس في ١٩ منه كما ورد في مذكرات المطران شبلي؛ يوسف الحكيم **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، بيروت، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، ص ١٥١.

مرسل من السلطات العثمانية لتطمين اللبنانيين بأن الحكومة ستحافظ على امتيازات جبل لبنان إذا ثبت ولاؤه للسلطنة وصدق إخلاصه لها.

٨ - في ٢٤ تشرين الثاني أرسل البطريرك الحويّك إلى متصرف جبل لبنان، أوهانس باشا، كتاباً يعلن فيه صدق تبعيته، وأصحبه بمبلغ خمسين ليرة عثمانية ذهبية تبرعاً منه للهلال الأحمر العثماني.

٩ - في ٢٨ تشرين الثاني بلغ المطران شبلي أن السلطات العثمانية تسعى إلى إلغاء امتيازات جبل لبنان عن طريق عزل المتصرف الحالي أوهانس باشا قيومجيان، وتعيين متصرف جديد دون عرض الأمر على الدولة الموقّعة على البروتوكول. وتمهيداً لهذا القرار، تمّ إرسال ثلاثة آلاف جندي مدعومين بالمدافع لاحتلال بعض المناطق الستراتيجية في الجبل. وقد دوّن المطران شبلي خشيته في أن يستفيد الدروز من الأوضاع المضطربة ومن انتشار الجيش العثماني في الجبل، للإيقاع بسكانه الموارنة. وترافق وصول الجيش العثماني مع أعمال عنف قام بها الجنود ضد سكان الجبل إذ عاملوا الناس بقسوة وأخرجوهم عنوةً من بيوتهم بغية احتلالها. كما يذكر المطران أنه مات من الجيش العثماني، أثناء اجتيازه ضهر البيدر وصولاً إلى المتن، حوالي مئة وخمسين نفراً بسبب العواصف الثلجية وشدّة البرد، كما أعلن عن فقدان ما لا يقل عن ثلاثمائة أو أربعماية آخرين.

١٠ - في ٢٩ كانون الأول ١٩١٤ صادرت السلطات العثمانية مدرسة الفرير في الجميّزة وحوّلتها إلى ثكنة عسكرية. جرى تدشينها باحتفال كبير حضره والي بيروت والمفتي وبعض وجهاء المسلمين إلى جانب كبار الموظفين والقادة العسكريين. أقيم الاحتفال في كنيسة المدرسة التي تمّ تحويلها إلى جامع وقد أمّ فيها مفتي بيروت الصلاة بمناسبة مصادفة التدشين مع عيد المولد النبوي.

في اليوم نفسه أبلغ الخوري بولس راشد المطران بطرس شبلي أن المكتوبجي في إدارة الولاية استدعاه وكلّفه إبلاغ المطران بورود أمر من نظارة الداخلية بأن تضع الحكومة يدها على ميتم راهبات المحبة في بيروت وتحوّله إلى مدرسة إسلامية للذكور والإناث، وأن الأيتام الموجودين فيه إما أن يأخذهم أهلهم أو يأخذهم الرؤساء الروحيون.

٢ ـ مسألة الفرمان والمواجهة مع جمال باشا

بعد أن دخلت الدولة العثمانية الحرب[1]. عيّنت وزير البحرية، الفريق جمال باشا قائداً للفيلق العثماني الرابع في دمشق مع احتفاظه بصفة الوزارة. أعطي جمال باشا صلاحيات واسعة في سوريا وفلسطين ولبنان والحجاز حتى الحدود المصرية، وكان معروفاً بالشدّة وقساوة القلب ومفطوراً على الظلم والاستبداد. وهو من أركان جمعية الاتحاد والترقي ومن أبطال انقلاب ١٩٠٨ المسموعة كلمتهم في العاصمة اسطمبول.

جاء جمال باشا الشرق مزوداً بالسلطة العليا عسكرياً وإدارياً. ومما تجدر الإشارة إليه أنه، بعد قدومه إلى دمشق، انقطع الباب العالي عن الاتصال بمتصرّف جبل لبنان وتوقفت معه البرقيات والمراسلات فأصبح مسؤولاً أمام جمال باشا وبصورة مباشرة[2].

تميّزت سياسة جمال باشا بالعمل على كره العرب وتذليلهم وبخاصة سكان جبل لبنان. وكانت سياسته هذه تندرج ضمن خطة الأتراك الجدد للتضييق على الأقليات، وما استتبعها من تجويع ونفي وإعدام. وكان جمال

(١) اندلعت الحرب الكونية الأولى في ١ آب ١٩١٤ حين أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا. وفي ٣ آب أعلنتها على فرنسها. في ٤ آب دخلت إنكلترا الحرب إلى جانب روسيا وفرنسا، ثم تلتها اليابان التي أعلنت الحرب على ألمانيا في ٢٣ آب. ودخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا في ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤.

(٢) يوسف الحكيم، **المرجع المذكور**، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

باشا يدرك تمام الإدراك ميل الموارنة إلى فرنسا ومساعيهم الحثيثة في الحصول على دعمها للتحرر من النير التركي.

عندما تسلّم جمال باشا مهام القيادة في الشرق كانت مسألة الفرمان السلطاني للبطريرك والأساقفة الموارنة قيد التفاوض على نار حامية مع السلطات العثمانية بعد أن كان قد صُرِف النظر عنها لفترة بسبب تدخلّ السفارة الفرنسية في اسطمبول. وكان من مهام جمال باشا السياسية عند قدومه، التعجيل في بت تلك المسألة وإجبار البطريرك الحويّك والأساقفة على طلب الفرمان السلطاني.

المعروف أن المطران بطرس شبلي كان من أبرز المعاندين في طلب الفرمان وأنه كتب مراراً إلى الحكومة الفرنسية عارضاً الظروف والأسباب التاريخية التي تدعم رأيه. وكان المطران يلجأ أحياناً إلى صديقه نجيب باشا ملحمه، من تلطيف موقف جمال باشا الحازم والجازم.

كتب المطران شبلي في مذكراته أنه في ١٠ كانون الأول ١٩١٤ ورده كتاب من نجيب باشا ملحمه بلزوم إرسال وفد من قبل غبطته للسلام على جمال باشا. ومما جاء في هذا الكتاب أن جمال باشا كان عازماً على طلب حضور البطريرك الحويّك شخصياً لعنده في دمشق لكن نجيب ملحمه أظهر له عبر الأمير شكيب إرسلان أن هذا الموقف سيكون له تأثير سيّء على الموارنة وحلفائهم. وقد تمكّن حينئذٍ الأمير شكيب إرسلان من إقناع جمال باشا بالعدول عن طلب حضور البطريرك شخصياً والاكتفاء بحضور أسقفين من قبله للسلام عليه. اقترح ملحمه على المطران شبلي أن يكون في عداد الوفد إلى جانب المطران بولس عوّاد وأرسل برقية بهذا الخصوص إلى البطريرك الحويّك.

يظهر من مذكرات المطران شبلي أن البطريرك الحويّك كان يقدّر حراجة الموقف حقّ قدرها، فلم يتردد في إرسال وفد في اليوم نفسه الذي تلقى فيه

برقية نجيب ملحمه. تألف الوفد من النائب البطريركي المطران عبد الله خوري، والمطرانين بطرس شبلي وبولس عوّاد. جاء في المذكرات حول هذا الموضوع: «... كان الاستقبال على غاية ما يرام من الرقة واللطف وأبلغناه تحيات غبطته ودعونا له وللدولة بالتوفيق وأعربنا له عن إخلاص اللبنانيين وصدق عثمانيتهم رغم فساد المفسودين والوشاة».

الجدير ذكره أن جمال باشا الذي قابل الوفد البطريركي يوم الجمعة ١١ كانون الأول، لم يثر معه قضية الفرمان. لكن في اليوم التالي أرسل يطلب الوكيل البطريركي في دمشق إليه، وعندما قابله الخوري بشاره الشمالي فاتحه بضرورة طلب الفرمان من قبل البطريرك والمطارين. ولم يمرّ أسبوع على عودة الوفد الماروني من دمشق حتى وردت الأوامر من جمال باشا إلى المطران بطرس شبلي بوجوب حضوره ثانية وذلك عبر المتصرف أوهانس باشا. وبين أوراق المطران الخاصة نص رسالة المتصرف إليه: «نيافة السيد بطرس شبلي أفندي، مطران الطائفة المارونية في بيروت وما يليها الجزيل الشرف والاحترام. أمر صاحب الدولة جمال باشا قومندان الأردو الهمايوني الرابع ببرقيته المؤرخة في ١٦ كانون الأول سنة ١٣٣٠ أن أبلغ سيادتكم وجوب حضوركم إلى الشام بأول واسطة لمقابلته، فأومل أن تسرعوا بإجابة الدعوة وتفيدوني عن تاريخ سفركم وأستمد صالح أدعيتكم أفندم...»[1].

لم تذكر الرسالة سبب الدعوة لكن المطران شبلي عرف من صديقه التاجر يوسف الأصفر أن الموضوع هو مسألة الفرمان. كتب المطران شبلي إلى البطريرك الحويّك يعلمه بالأمر ويبيِّن له الموقف المزمع على اتخاذه: «... سنبيِّن لدولته أسباب عدم أخذ الفرمان التاريخية ونوع تصرّف الدولة معنا في كل الأدوار وتصرّف الطائفة معها بهذا الشأن وكل ما يمكن بيانه في

(١) ميشال شبلي، **المرجع المذكور**، ص ١٨٨.

هذا الموقف، ثم نظهر له عدم صلاحيتنا معاطاة مسألة عمومية بدون تفويض من غبطتكم وقرار بقية المطارنة المارونيين. . .»[1].

كان البطريرك الحويّك مطمئناً إلى صلابة موقف المطران شبلي وإلى قدرته على المناورة، فأبلغه موافقته على تلبية الدعوة داعياً له بالتوفيق: «إنكم تعلمون تفاصيل مسألة الفرمان وإننا لم نغيّر شيئاً ورثناه عن أسلافنا. وفي كل حال نسألة الله أن يوفقكم إلى كل ما به مجده ورضاه تعالى».

قابل المطران شبلي جمال باشا في دمشق مساء الأربعاء ٢٣ كانون الأول. بعد مجاملات وأحاديث عامة عن الوضع الأمني في لبنان وعن علاقات الموارنة بالدولة العثمانية بادر جمال باشا إلى القول: «. . . طلبت أن تجيء إلى هنا لأحدثك في مسألة الفرمان لبطريرك الطائفة المارونية وأساقفتها. فإن الحكومة ترغب شديداً في إنهاء هذه المسألة على صورة قانونية، والبطاركة كلهم والمطارين في الطوائف الأخرى يأخذون الفرمان كما يأخذه كل رجال الدولة. فإني أنا عند تعييني في المقام الذي أشغله إنما تمّ ذلك بإرادة جلالة السلطان وإني أحمل أمراً منه معلناً بما أنا عليه وإن الفرمان نقصد به إقرار رؤساء الموارنة الروحيين على الامتيازات الممنوحة لغيرهم، وكونوا على ثقة بأننا لانقصد سوءاً وليس عندنا غايات مضمرة»[2].

كان المطران شبلي شجاعاً في الدفاع عن موقف الكنيسة المارونية القاضي بعدم طلب الفرمان. بعد سرد تاريخي مسهب للامتيازات التي تمتعوا بها في جبل لبنان منذ عهد السلطان سليم الأول، أشار المطران إلى صدق تعامل الموارنة مع الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر. وإلى حقهم في الحفاظ على هذه الامتيازات: «. . . إننا نفتخر بأننا لم نخلق للحكومة مشكلاً في مدّة أربعة قرون وأنه لم يقع بيننا وبينها خلاف وإننا كنّا مثالاً

(١) المرجع نفسه، ص ١٨٩.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

للطاعة ولاحترام أوامرها. . . إننا نعتبر بعد هذا الزمن المديد أنه صار لنا على الحكومة حق المطالبة بأن تبقي لنا ما تقرر منذ فتح سوريا وأن تحافظ أشدّ المحافظة على ما أقرّنا عليه السلاطين العظام. لا بل بأن تكون الحكومة الدستورية أكرم ممّن تقدمها وتزيدنا امتيازات ولا نرى موجباً لتغيير العادات القديمة. . .». لم يكتفِ المطران شبلي بطلب امتيازات جديدة بل حاول أن يخرج القضية من إطار العلاقات بين الموارنة والدولة العثمانية ليضعها في الإطار الدولي مستغرباً تمسّك الدولة العثمانية بوجوب طلب الفرمان: «لا نخفي استغرابنا مما يعطى لهذه المسألة الثانوية من الأهمية، فإنه لا يخفى دولتكم أن الأساقفة الكاثوليك لا يأخذون البراءات في أكثر الممالك المسيحية مثل روسيا وألمانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا وإنكلترا والبرتغال والولايات المتحدة والمكسيك والبرازيل وغيرها من البلاد. . .»[1].

أصرّ جمال باشا على موقفه في وجوب طلب الفرمان قائلاً أن ما سرده المطران شبلي هو أخبار تاريخية لا يمكن أن تقف بوجه الإصلاح الذي تراه الدولة العثمانية ملزماً للجميع، وأنه يريد البت بمسألة الفرمان بصورة نهائية. لم يلن المطران شبلي أمام موقف جمال باشا المتشدد بل جابهه وأبدى استغرابه لهذا الموقف، كما أخبره أنه في حال فرض عليه طلب الفرمان فسيرى نفسه ملزماً بتقديم استقالته. وقد جاء في مذكراته قوله لجمال باشا: «لا يخفى على دولتكم ما سيكون ذلك من كسر الخاطر للطائفة المارونية كلها التي لا تفهم سبب معاملتها بهذه الصورة رغماً من طاعتها وإخلاصها الدائم وبدون أن يكون داعٍ لذلك. كما أني لا أخفي عنكم أني لو رضيت أنا وسلّمت الآن مع دولتكم بقبول أخذ الفرمان، فقبل وصولي إلى بيروت أقدّم للرؤساء استقالتي من المطرانية لأني لا أقدر أن أبقى في مركزي مع عدم رضى قومي عن عملي». وعندما أجابه جمال باشا أن الحكومة العثمانية قادرة

(١) المرجع نفسه، ص ١٩٣.

أن تردع بالقوة كل من يتعرّض له بمكروه في حال طلب الفرمان أجابه المطران جواب الراعي الواعي لمسؤولياته والحريص على رعيته: «إن الحكومة قادرة على أكثر من ذلك ولكن الرئيس الروحي إنما يحكم بالكلام والإقناع والطاعة الاختيارية لا بالجنود والشرط»[1].

في نهاية الحديث وجد المطران شبلي مخرجاً لبقاً يجنّبه الإحراج في اتخاذ موقف نهائي من قضية الفرمان، يعرف أن عواقبه غير محمودة، فتذرّع بعدم صلاحيته للبت في الموضوع وقال لجمال باشا أنه مجرّد مطران ماروني بين ثلاثة عشر مطراناً بطاعة غبطة البطريرك وطاعة بابا روما، وأن غبطة البطريرك نفسه لا يستطيع اتخاذ قرار دون استشارة جميع المطارنة والكرسي الرسولي. انتهت المقابلة مع طلب جمال باشا بنقل الحديث الذي جرى إلى البطريرك الحويّك وإبلاغه بأن دولته ينتظر جواباً سريعاً لأنه يريد إنجاز المسألة بالقريب العاجل.

بعد عودة المطران شبلي من مقابلة جمال باشا أخذ هذا الأخير يستحث المتصرف للحصول من البطريرك على جواب سريع حول طلب الفرمان. كان البطريرك يماطل بالجواب بحجّة أن الموضوع هو قيد الدرس مع الأساقفة. وفي ٤ كانون الثاني ١٩١٥ أعلم المتصرف رسول البطريرك الحويّك، سيادة المطران صقر، بأن جمال باشا يصرّ على تلقّي جواب البطريرك ضمن مهلة أسبوع.

بعد التداول مطوّلاً بين البطريرك والأساقفة استقرّ الرأي في ٨ كانون الثاني على طلب الفرمان وإرسال برقية بهذا الخصوص إلى نظارة الأديان في اسطمبول وأخرى إلى جمال باشا وهذا نصها: «إنّه بناءً على إشعار دولتلو جمال باشا وإظهاراً لإخلاص الموارنة الدائم، نرجو التعطّف بإرسال الفرمان العالي الشأن على الصورة التي تعطي لرؤساء الطوائف الكاثوليكية العثمانية».

(١) المرجع نفسه، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

يظهر من مذكرات المطران شبلي أنه لم يكن موافقاً على صيغة طلب الفرمان واقتراح صيغة أخرى لا تتضمن الطلب بل تكتفي بالإشارة إلى قبول الفرمان الذي تنوي الدولة إعطاءه. وقد جاء اقتراح المطران شبلي كما يلي: «أشعرنا دولتلو جمال باشا برغبة الحكومة السنية بأن تعطينا وللمطارنة الفرمان العالي الشأن أسوةً برؤساء الطوائف المسيحية الأخرى، فأظهاراً لإخلاصنا الممتاز وطاعتنا للدولة العلية، نعلن قبولنا ذلك»[1] ولكن يظهر أن اقتراحه لم يلقَ تأييداً.

إن قرار طلب الفرمان لم يخفّف من حدّة السلطات العثمانية تجاه الإكليروس الماروني بسبب علاقاته بفرنسا. في ١٣ كانون الثاني أبلغ والي بيروت بكر سامي بك وفداً بطريركياً التقاه في مكتبه، بأنه يريد أن يزوره البطريرك في بيروت. قيل له أنه ليس من عادة البطريرك الخروج من مكان إقامته وتخطّي حدود جبل لبنان فأجاب متهكماً: «كيف خرج وزار الدوارع الفرنسية؟» بعد فترة دوّن المطران شبلي في مذكراته أنه، في ٢٦ كانون الثاني ١٩١٥، بلغه حديث قال فيه الوالي أنّ الإدارة العثمانية ستلزم البطريرك الماروني بمغادرة جبل لبنان وستعيّن القدس مقرّاً له وتستدعيه إلى هناك.

في ٢٠ آذار ١٩١٥ قابل المطران شبلي والي بيروت وعرف منه أن الفرمان المُرسل لغبطة البطريرك الحويّك أصبح بعهدته وأنه يفضل أن يحضر البطريرك إلى بيروت لتسليمه الفرمان شخصياً بدل إرساله إليه. أجابه المطران شبلي أنّه سيبلغ البطريرك بوصول الفرمان ولكنه يعتقد أن حالته الصحية لا تسمح له بالسفر إلى بيروت.

يظهر أن حلحلة صرّة المال للدفع كان من شأنها حلحلة العديد من الأمور العالقة في الإدارة العثمانية. فقد عاد المطران شبلي في ٢٦ نيسان

(١) المرجع نفسه، ص ١٩٨.

١٩١٥ إلى زيارة الوالي حاملاً إليه من قبل البطريرك الماروني مبالغ مالية لمساعدة الجيش العثماني فلم يعد الوالي مصراً على حضور البطريرك إلى بيروت وقال إنه سيرسل الفرمان إلى المطران شبلي لتسليمه لغبطته. وبعد ثلاثة أيام، في ٢٩ نيسان، تسلّم المطران شبلي الفرمان من الوالي وحمله إلى البطريرك بصحبة المطران شكرالله[١].

IV ـ مأساة المطران شبلي: إبعاده وموته في المنفى

مع تطوّر مجرى العمليات العسكرية في الحرب كانت المظالم والمصائب تتوالى على لبنان وأهله. عاش اللبنانيون الويلات وحلّت بهم النكبات المتعاقبة حيناً والمتضافرة أحياناً، من قحط وجراد ومجاعة وأمراض ونفي وتشريد وموت، حتى خسر لبنان ثلث سكّانه تقريباً. أضف إلى ذلك مظالم الديوان العرفي في عاليه وقوافل الشهداء على أعواد المشانق أو قوافل المنفيين إلى برّ الأناضول ومن بينهم المطران شبلي شهيد الإيمان بلبنان.

١ ـ إلزام المطران بالخيار بين الإعدام والنفي

كان جمال باشا مترصّداً كل تحرّك وطني يهدف إلى تحرير لبنان من النير العثماني، وكان عارفاً تمام المعرفة بتكرار اتصالات الموارنة بفرنسا من أجل تحقيق ذلك. كأنه أراد أن يبدأ عهده الدموي بإعدام كاهن ماروني لإرهاب اللبنانيين عامة والموارنة خاصة فأمر بإلقاء القبض على الخوري يوسف الحايك بتهمة الاتصال برئيس مجلس النواب الفرنسي من أجل استقلال لبنان. اقتيد أمام الديوان العرفي في عاليه وحكم عليه بالإعدام شنقاً فكان أول من علقوا على أعواد المشانق، سواءً في بيروت أو في دمشق، وذلك في ٢٢ آذار ١٩١٦.

(١) نصّ الفرمان كاملاً منشور في: ميشال شبلي، **المرجع المذكور**، ص ١٩٩ ـ ٢٠٢.

يظهر من مذكرات المطران شبلي أنه قام بالعديد من الاتصالات سعياً منه لإنقاذ الخوري الحايك من الإعدام ولكن دون جدوى. فقد أرسل للسلطان العثماني برقية باسم البطريرك الحويّك بمبادرة شخصية منه ودون إيعاز من غبطته، كما قام بالمساعي مع قنصليتي ألمانيا والنمسا ومع بعض المقرّبين من جمال باشا، ولكن مساعيه ذهبت أدراج الرياح أمام ظلم السفّاح. وعندما تأكد المطران شبلي من إعدام الأب الحايك قال كلمته الشهيرة: «لو لم أكن مرتدياً هذا الثوب الإكليريكي لـ. . .»[١].

تزامن إعدام الخوري يوسف الحايك مع محاكمة ونفي المطران بطرس شبلي الذي استدعاه الوالي يوم الخميس ١٦ آذار ١٩١٦ ولم يقابله إلا يوم الاثنين في ٢٠ آذار بحجة انشغاله بحضور جمال باشا إلى بيروت. أبرز له في المقابلة كتاباً كان قد أرسله المطران إلى قنصل فرنسا بشأن قضية الفرمان، وانتقد الوالي لهجة الكتاب التي تدلّ على ثقة كبيرة بفرنسا. ثم أبرز كتاباً آخر مرسلاً من سفارة فرنسا في اسطمبول إلى القنصلية في بيروت على أثر سفر المطران شبلي إلى باريس سنة ١٩٠٨ واتصالاته السياسية من أجل لبنان، وفيه يطلب السفير من القنصل السعي للتخفيف من حماسة وإلحاح المطران شبلي لأن مطالبه لا تتوافق حالياً مع مصالح فرنسا السياسية.

بعد جواب المطران الذي برّر فيه اتصالاته بالحفاظ على الكيان اللبناني وبسبب خوفه من أن تضحي فرنسا بامتيازات لبنان مسايرة للحكومة العثمانية الجديدة التي تألفت بعد صدور الدستور، والتي يغلب عليها الطابع الماسوني. زاد جواب المطران هذا من نقمة الوالي فطوى الأوراق بين يديه

(١) في كتاب البطريرك الحويك يصف المطران شبلي اللحظات الأخيرة التي سبقت إعام الأب يوسف الحايك الذي قال قبيل شنقه: «إني أغفر لكل من كان مسبباً في قتلي وأسأل الله أن يغفر له. . .» وعندما أرادوا أن ينزعوا عنه ثوبه الكهنوتي قبل تعليق حبل المشنقة رفض ذلك بإصراره فألبسوه فوقه القميص الأبيض؛ ميشال شبلي، **المرجع المذكور**، ص ٢٠٩.

وبادر إلى القول بأن شبكة العلاقات التي نسجها المطران شبلي مع الخارج من شأنها تعقيد العلاقة بينه وبين الإدارة العثمانية. ثم خيّره الوالي بين أمرين: تقديم الاستقالة من منصبه رئيساً لأساقفة بيروت أو المثول للمحاكمة أمام الديوان العرفي. فوجئ المطران بحراجة الموقف فكلا الخياران مرّ، وطلب مهلة للتفكير قبل التقرير. رفض الوالي وأصرّ على الجواب حالاً. اضطر عندئذٍ المطران شبلي إلى تقديم استعفائه من منصبه وإلى القبول بشرط الوالي الذي فرض عليه الإقامة خارج أبرشية بيروت. وقد ورد في نص الاستعفاء: «إني أرفع استعفائي من صفة رئيس روحاني على الطائفة المارونية في بيروت». وفي اليوم نفسه كتب المطران شبلي إلى البطريرك الحويّك يعلمه بما جرى ويطلب البركة والدعاء: «فباركونا ووازرونا بالدعاء حيثما كنا، فنحن قابلون هذه المحنة بتمام التسليم لمشيئته تعالى ولا نرغب سوى رضاه عنّا ورضاكم»[1].

بعد ذلك تسارعت الأحداث وأخذت الأمور تسير من سيّئ إلى أسوء. نشرت الحكومة خبر استعفاء المطران شبلي من منصبه في اليوم التالي، فصدر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ آذار ١٩١٦. وعندما قابل المطران الوالي ليعلمه بانتقاله إلى دير مار عبدا هرهريا في جديدة غزير أبلغه الوالي بضرورة إعلامه كتابة بكل تنقلاته وبموافقته على انتقال المطران إلى دير مار عبدا وبقائه في جبل لبنان لأنه لم يصدر قرار بنفيه.

وصل المطران إلى دير مار عبدا في ٢٣ آذار ولكن بعد خمسة أيام تسلّم كتاباً من قائمقام كسروان الأمير أمين أبي اللمع بوجوب الحضور إلى بيروت لمراجعة الولاية بأمر يخصّه شخصياً.

---

(١) ميشال شبلي، **المرجع المذكور**، ص ١٩٩ ـ ٢٠٢.

٢ ـ نفي المطران إلى أضنه وموته

عندما حضر المطران شبلي إلى مركز الولاية في بيروت يوم ٣٠ آذار ١٩١٦ كان الوالي عزمي بك غائباً فقابله مكتوبجي الولاية وأعلمه بضرورة ترك لبنان إلى أضنه حيث عيّنت الدولة محل إقامته الإلزامي، وذلك ضمن مهلة أسبوع. وتم تحديد موعد السفر يوم الجمعة في ٧ نيسان.

جاء قرار النفي مفاجئاً للمطران وبخاصة بعد كلام الوالي الذي سبق وأبلغه قبل أسبوع بحرية التنقل في الجبل على أساس أنه غير منفي. في كتابه إلى البطريرك الحويّك ينسب المطران شبلي سبب التغيير إلى متصرف جبل لبنان علي منيف الذي كان يخشى تأثير أفكار المطران التحررية على موارنة الجبل وذلك لما كان يتمتع به من محبة وتقدير. جاء في الكتاب: «ها أنا على إهبة السفر عن طريق حلب وقد استصحبت معي ولدكم الخوري أغناطيوس مبارك... وما كنت لأود الابتعاد عن أبرشيتي في هذه الظروف بعدما كنت عجّلت القدوم إليها من أوروبا في ابتداء الأزمة رغبة في مشاركة بنيها في الشدّة كما كنت أشاركهم في الرخاء ولكن إرادة الله دبّرت الأمور هكذا وإني خاضع لها كل الخضوع... وإني قابل صليب المحنة طمعاً بنعمته ورضاه»[1].

سلك المطران شبلي طريق المنفى يوم الجمعة ٧ نيسان ١٩١٦ فركب القطار إلى أضنه في الأناضول التركي مع شمّاسه حبيب أبي هيلا. لم يتمكن الخوري أغناطيوس مبارك، الذي أصرّ على مرافقة مطرانه إلى المنفى، من ركوب القطار نفسه بسبب تأخّر المعاملات الإدارية في مركز الولاية. ولكن بعد بضعة أيام لحق بالمطران شبلي إلى أضنه في ١٨ نيسان حيث لازمه بإخلاص مع الشماس أبي هيلا حتى ساعاته الأخيرة.

---

(١) **المرجع نفسه**، ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

يقول المطران في مذكراته أن الإدارة العثمانية عاملته بالاحترام فعند وصوله إلى أضنه في ١٣ نيسان ١٩١٦ أبلغه مدير البوليس أن إقامته ستكون في أوتيل «مراد بالاس» وأن الإدارة خصصت له مبلغ ألف قرش شهرياً يدفع منها نفقة إقامته ومرافقيه في الأوتيل. بما أن الأوتيل غالي الأسعار فقد سعى المطران إلى التفتيش عن بيت يستأجره في حي يسكنه العديد من السريان. تمّ له ما أراد فترك الأوتيل واشترى بعض الأثاث للبيت وخصص غرفة للصلاة وإقامة القداس. وقد ساعده في شراء الأثاث بعض وجهاء اللبنانيين المقيمين في أضنه للتجارة ومنهم آل بطرس لبكي ونصري لحود.

كان المطران شبلي يمضي وقته في المنفى بالقراءة والكتابة والصلاة «مستسلماً لمشيئة الله» وهي عبارة طالما رددها في رسائله إلى ذويه وأصدقائه في لبنان. في رسالة إلى المطران عبدالله خوري، مؤرخة في ١٩ تموز ١٩١٦، كتب عن أحواله في المنفى يقول: «أصبنا بدور ملاريا وقد زال والحمد لله وهي منتشرة كثيراً في هذه البلاد ولا ينجو منها أحد في الصيف لكثرة البرغش وعدم إمكانية التحفظ منه. وقد أخذنا نعمل مثل أهل البلد وننام على السطح تحت خيمة الله، ولا يستطيع أحد أن يغمض الجفن داخل البيوت. فكم ذكرنا هذا بخيم سطح الديمان القديم ولكن شتّان بين دار ودار...»[1]. وفي كتاب آخر إلى البطريرك الحويّك بتاريخ ٣١ تموز ١٩١٦: «ها نحن الآن حذونا حذو الوطنيين وننام على السطح في الفلا وقد ألفنا الرقاد على الحضيض وصار عندنا أنعم من الفراش الوثير. فالله يوفّر لنا مع البلوى العون ويمنّ في كل شدّة بمساعدة تجعل المحنة محتملة ولذيذة. فليكن اسمه مباركاً في كل الأحوال»[2].

رافقت حسرة الحرمان من الوطن والأهل والأصحاب المطران شبلي

(١) المرجع نفسه، ص ٢٣١.
(٢) المرجع نفسه.

طيلة وجوده في المنفى، ويظهر ذلك من رسائله ومدوّنات مذكراته: «يزداد كل يوم شوقنا إليكم وإلى نسيم الأوطان ومناظرها الجميلة. قرّب الله لنا مرآها ومرآكم... أن كل جمال الأيام في هذه البلاد وكل ما فيها من الخيرات لا تساوي جزءاً يسيراً مما حرمناه في لبنان... نعيّد اليوم عيد مار مارون بين أربعة جدران ولكن القلب لا يسجن والفكر لا يوثق، وعلى أجنحة الإيمان والشوق تطير النفس إلى حيث الذين تحبهم وتكرّمهم...».

بالرغم من محنته في المنفى كان المطران شبلي يتابع أخبار الحرب ومآسيها في لبنان ويكتب إلى المسؤولين في أبرشيته كي لا يتأخروا عن مساعدة المحتاجين وإعانة المنكوبين. كتب إلى المطران عبدالله الخوري في ٦ كانون الثاني ١٩١٧ حول مساعدة المحتاجين يقول: «سرّني جداً ما أخبرتموني عن العزم الذي وطدتم النفوس عليه لإعالة خمسين ألف فقير من لبنان، فحبّذا العمل وبورك بمن نهض به، ولتذهب الأرزاق على أن نحفظ قومنا ونساعد المحتاجين في هذه الأيام التعيسة. وقد أتاني الخبر من بيروت بأنهم شرعوا بإحصاء الفقراء في الأبرشية وسأكتب لهم ما يلزم بشأنه». وكان المطران شبلي قد كتب إلى نائب الأبرشية في بيروت تحريراً حول هذا الموضوع في ٢٩ كانون الأول ١٩١٦: «في مثل هذه الأيام أوسعوا الفقراء بكل ما يمكنكم ولا تتأخروا عن المساعدات بقدر ما تصل إليه اليد، ولا حاجة لحثّكم على ذلك لأن الأيام تقضي بذلك، وفاقة الكثيرين تجعل المساعدة واجباً مقدساً...»[1].

كان المطران شبلي يمنّي دائماً النفس بالعودة من منفاه ويأمل أن يصدر عفو خاص عنه أو عفو عام عن كل المنفيين. وتفاءل خيراً من زيارة البطريرك الحويّك لجمال باشا في أيار ١٩١٦ ولكن دون جدوى. وكان يحزّ في نفسه

(١) المرجع نفسه، ص ٢٢٨.

ألاّ تتكثف المحاولات من أجل إطلاق سراحه، وضاقه أن مبعوثي لبنان إلى الآستانة مرّوا بأضنه في مطلع سنة ١٩١٧ ولم يعرّجوا عليه في منفاه ما عدا الأمير شكيب إرسلان الذي قضى يومين إلى جانبه يشجّعه ويآسيه[١].

منذ أواخر سنة ١٩١٦ أخذت صحة المطران شبلي تسوء نتيجة أعراض في عصب القلب وكانت تتزايد أوجاعه العصبية مع تزايد برودة الطقس. في ٢٥ شباط انقطع عن كتابة مذكراته كما انقطع عن تقدمة الذبيحة الإلهية مكتفياً بتناول القربان المقدس. في ٤ آذار كتب الخوري أغناطيوس مبارك للمطران عبد الله الخوري يعلمه أن المطران شبلي يعجز عن الكتابة إليه وهو طريح الفراش ولا يستطيع حراكاً. بقي على هذه الحال أكثر من عشرين يوماً بسبب داء ذات الرئة الذي أحدث مضاعفات مع أعراض عصب القلب. وزادت آلامه عندما وصلته أخبار محزنة عن لبنان وعن وفاة بعض كهنة الأبرشية وأصدقاء، فأثّر ذلك في زيادة وطأة المرض فأصيب بإلتهاب في الكبد وتدهورت صحته بشكل مفاجئ حتى فارق الحياة في الساعة الثانية صباحاً يوم ٢٠ آذار ١٩١٧ عن ٤٧ عاماً.

أقيمت للمطران جنازة مهيبة في أضنه ودفن في المقبرة المشتركة بين اللاتين والموارنة في مدفن المرحوم الدكتور بطرس لبكي، وشارك في جنازته أكثر من ألفي شخص مسيحيين ومسلمين ويهود.

بعد وفاة المطران شبلي في المنفى أنتخب مجمع الأساقفة الخوري أغناطيوس مبارك رفيق دربه ومنفاه خليفةً له. ما إن تسلّم المطران مبارك كرسي أبرشية بيروت حتى راح يبذل المساعي لنقل رفات المطران شبلي إلى لبنان. بعد أن انتهت الحرب تسنّى له ذلك في ٢٦ تشرين الأول سنة ١٩٢١

(١) عن زيارتي البطريرك الياس الحويك لجمال باشا في صوفر (٢١ تموز ١٩١٥) و في بيروت (أيار ١٩١٦) انظر: الأبإبراهيم حرفوش، **دليل العناية الصمدانية**، جونية، ١٩٣٤، ص ٥٣٧ _ ٥٤٩.

بمساعدة الفرنسيين. نقلت الرفات باحتفال رسمي ومراسم عسكرية شاركت فيها فرقة من الجيش الفرنسي في أضنه وكذلك في بيروت التي وصلتها على ظهر الدارعة الفرنسية لياڤان. أقيمت صلاة جنائزية في كاتدرائية مار جرجس المارونية حيث دفنت الرفات إلى يمين المدخل وقد كتبت على الضريح عبارة البابا غريغوريوس السابع: «أحببت العدل وأبغضت الإثم لذلك أموت في المنفى».

أجمعت جرائد بيروت في اليوم التالي على الإشادة بمزايا المطران الذي ضحّى بحياته في سبيل وطنه. كتبت جريدة **الوطن**: «لا بدع أن نرى الأمة تتسابق طوائفها إلى الاحتفاء بجثمان تنقله إلينا دارعة افرنسية من برّ الأناضول. لا بدع في ذلك فإن الفقيد لم يمت من أجل ملّته وإنما مات من أجل وطنه... الله لهذا الوطن ممّا ابتلاه به الدهر! لقد أسلمنا جمال باشا رجلاً في ميعة الحياة فردّ علينا بقية رفات... وهكذا نحن في هذا الوطن المنكود، يأخذون منه تبراً ويرجعون إليه ترباً»[١].

الخلاصة

قضى المطران شبلي شهيد المطالبة باستقلال بلاده، فأصابه ما أصاب النبي موسى الذي مات قبل دخوله أرض الميعاد. مات المطران في المنفى كسير العين جريح الفؤاد قبل أن يشهد رحيل العثمانيين عن لبنان واعتراف الأمم به وطناً مستقلاً. انضم إلى قوافل الشهداء من مختلف الطوائف اللبنانية ليرتفع صوت الحق في لبنان وترفرف راية الحرية.

إن المآسي التي عاشها اللبنانيون في الحرب الكونية والتضحيات الكبرى التي قدّموها من أجل منعة بلادهم وحريتها هي خير دليل على الثمن الباهظ

(١) ميشال شبلي، **المرجع نفسه**، ص ٢٥٣.

الذي دفعوه ممزوجاً بدمائهم لتنقشع غيوم الاستبداد وتشرق شمس الحرية.

هل أتعظنا اليوم من هذا التاريخ وأدركنا أن لا ضمانة لاستقلال لبنان إلا بتضامن وتضحيات أبنائه لا بالاتكال على الخارج لأن كل ضمانة خارجية، من القريب جاءت أو من البعيد، من الشقيق أو من الغريب، لا بدَّ أن تؤمن مصالح البلد الضامن لا البلد المضمون. في ماضينا عبر بليغة وفي حاضرنا مواقف وأحداث تؤكد صوابيتها، فهلاّ اعتبرنا؟

الفنار في ٢٠٠٥/٢/١٦

بيبليوغرافيا الحرب العالمية الأولى في لبنان

الدكتور ميشال أبي فاضل

نتناول في هذه البيبليوغرافيا عن الحرب العالمية الأولى في لبنان عدة مواضيع تمثّل عيّنة من المصادر والمراجع الأساسية لدراسة هذه الفترة من تاريخ لبنان. وقد جمعناها في عنوانين أساسيين بيبليوغرافية عامة وبيبليوغرافية خاصة.

تتناول **البيبليوغرافية العامة** المواضيع التالية:

* **مراجع عامة**: اقتصرت على تاريخ الحرب وأحداثها بصورة عامة. ومنها مراجع تخصّصت في الحديث عنها، وهي:

أ ـ **مدخل إلى الحرب**: كتاب العرب والترك، وتقويم البشير.

ب ـ **الحرب بعامةٍ وفي لبنان بخاصة**: لأنطوان الحكيم وماري كلود بيطار، حنا أبي راشد، أبو النصر، جاكلين صقر، ميشال فاني، جرجس الخوري المقدسي، جيرو ويوحنا رزق، الخوري يوسف الحدّاد، إميل حبشي، إبراهيم كنعان، علي معطي، أنطوان يمّين، ما نشره توما البستاني، شكري الخوري.

* **السياسة الدولية**: في كتب أحمد رفيق حفّار، سبانيولو، وزين زين بالإنكليزية.

* **الاقتصاد خلال الحرب**: عن الحرير في كتبٍ لحسن زعرور، وبطرس لبكي، وعن أشكال الملكية واستثمار الأرض، بوخدود بالفرنسية، وعبد الله سعيد.

* **نظام الحكم**: على نحو خاص دراستان لعفيف إدريس وأنطوان خير، . . .
* **الفكر والأدب والتنظيمات السياسية المتعلقة بالحرب**: الفكر الاستقلالي في باريس، أحزاب ما قبل الحرب الأولى، ومنها على سبيل المثال: الاتحاد اللبناني ليوسف السودا، حزب اللامركزية الإدارية العثماني، تفاعل الشعر والمجتمع الطائفي، الرأي العام والحركات السياسية في بيروت، الحرب شعراً، الحرب زجلاً، الحرب في المسرح وفي القصة.
* **سجلات ومذكرات رسمية وشبه رسمية**: سجلات مجلس الإدارة، كتاب ديوان الحرب العرفي في عاليه، مذكرات جمال باشا، جلاء القوات العثمانية، مذكرات عزيز باشا، ولاية بيروت للتميمي، مذكرات فائز الغصين.
* **أحداث قبل الحرب وبعدها**: الوثائق الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية التي نشرها عادل إسماعيل، عبدالله الملاّح، مذكرات أوهانس باشا بالفرنسية، إحصاء جبل لبنان سنة ١٩٢١، وليم الحايك، أوهانس باشا، مسعود ضاهر وسونيا الدبس، وسلام، قراش، شبّو، مجموعة إسماعيل حقي، والعديد من الكتب التي أرّخت لعهد المتصرفية.
* **آثار الحرب**:
  - **المجاعة**: كتب عنها بالتفصيل أنطوان الجميّل، سليم صعب، فاضل سعيد عقل، وجيه وسليم علم الدين، فالو، شاتكوفسكي، مجلة آسيا الفرنسية، سجلات إطعام الفقراء في مدرسة مار يوحنا مارون كفرحي ودير حوب، موتى الحرب في سجل الزيارة الرعائية للنيابة البطريركية على بلاد البترون، وفي العديد من دفاتر الكتب الخمسة لدى كهنة رعايا الكنائس المارونية.
  - **الاستشهاد**: لطف الله نصر البكاسيني، علم الدين ويوسف يزبك.
  - **النفي**: المطران بطرس شبلي، رشيد نخله، مذكرات كميل شمعون،

مقالة عن سعدالله بك الحويك لميشال أبي فاضل، ومذكرات الياس الشويري وكتاب الياس طنوس الحويك ومذكراته.

وتتناول **البيليوغرافية الخاصة** المواضيع التالية:

* **الحرب في المقاطعات اللبنانية**: ولاية بيروت، جبل عامل والدراسات عديدة عنه بالعربية (رجال العلم أعيان الشيعة، الشعر، تجاهات. . .)، ودراستان تناولت جبل عامل بالفرنسية لكل من مصطفى بزّي ومنذر جابر. ودراسات عن قاطع بيت شباب، والبقاع، وهناك العديد غيرها. . .
* **الحرب في تواريخ الأقضية**: دراسات تناولت في ما تناولت الحرب في عكار، جزين، التليل، الدريب، القيطع، عكار، الضنيّة، بلاد جبيل، قاطع بكفيّا، قاطع بكفيا الشمالي، . . .
* **الحرب في تواريخ القُرى**: إهمج، القبيّات، بعبدات، زحله، بعبدات، بسكنتا، بيروت، دير القمر، الرميش، عين الخرّوبه، صيدا، تنورين، حاروف، طرابلس، علمات، الهرمل، النبطية، عاريا، قاع الريم، زوق مكايل، تبنين، مار موسى الدوّار، كفرذبيان، جونيه، صور، بتدين اللقش، جباع، بكاسين. . .
* **الحرب في تواريخ العائلات**: آل طباره (ومنهم الشهيد)، الدوحة العمشيتية، عائلات صيدا، ومئات الدراسات التي نشرناها في كتابنا عن المدن والقرى والعائلات اللبنانية.
* **المدارس خلال الحرب**: المقاصد في بيروت، الأرساليات في طرابلس، التعليم في صور، وفي تبنين.
* **الحرب والمؤسسات الدينية**: وقد تناولتها دراسات ورسائل وأطروحات، من مثل إسهام الأديار، طائفة الروم الكاثوليك، الموارنة والبروتستانت واللاتين في بعبدات، وكذلك البروتستانت في زحله.

* **لجان القوميسيون البلدي والحرب**: من خلال دراسات عن بلديات زحلة، البترون، بيت الدين وجزين، وغيرها...

* **تراجم وسير ومذكرات ومفكرات**:

أ ـ تراجم: البطريرك الياس الحويّك، حبيب اسطفان الكاهن الذي عرّف الشهداء، كتاب عن الخوري يوسف الحايك، يوسف أسعد داغر، الأب يعقوب الحدّاد، المطران بطرس شبلي، الخوري جرجس صفير، محمد الجسر، حسين الجسر، نعمة قازان، سليمان ظاهر، رشيد رضا، الأب بطرس خويري، نعوم لبكي، الشيخ مصطفى نجا، شاهين مرعي، فريد وفيليب الخازن، بشير يموت، إبراهيم عقل، الخوري اسطفان البشعلاني، دانيال بلس، جمال باشا، شبلي ملاّط، الشيخ عبد الحمن يموت، حسين العويني، سامي الصلح، محسن الأمين، شكيب إرسلان، جبران خليل جبران، يوسف السودا...

ب ـ سير ذاتية: محمد جابر آل صفا، فؤاد الخوري، يوسف أسعد داغر، سليم علي سلام، وليم صعب، عز الدين، إبراهيم عوّاد، جرجس كنعان، علي الزين، عيسى إسكندر المعلوف، زكريا النصولي، طانيوس أبو ناضر، الياس طنوس الحويك، مخايل نعيمه، الياس الشويري، يوسف السودا، أنطون إبراهيم، الخوري اسطفان البشعلاني، عنبرة سلام الخالدي، بشاره عبدالله الخوري، بشاره الخوري،...

ج ـ مفكرات: جورج مطر، شبلي ملاّط، الخوري يوسف مسعود اليان ـ البترون، عيسى إسكندر المعلوف، جبرايل داود الشيخاني، مخايل منعم...

نماذج من المقالات في بعض الدوريات: مجموعة مقالات في أوراق لبنانية وسواها..

أ ـ بالعربية

أولاً ـ بيبليوغرافية عامّة:

- أبو النصر، عمر. تاريخ الحرب العظمى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، مجلة أسبوعية، المكتبة الأهلية، بيروت، ظهر منها مجلدان، ١٩٣٨.
- أبي راشد، حنا. تاريخ الحرب العالمية الأولى، ج٢، بيروت، ١٩٤٨.
- أبي زيد، ناصيف. العصر الدموي، المطبعة المفيد، دمشق، ١٩١٩، ٤٧٢ ص.
- أبيض، أنيس. الحياة العلمية ومراكز العلم في طرابلس في القرن ١٩ حتى بداية الانتداب، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٠، ٢١٠ ص.
- إدريس، عفيف. نظام الحلم في عهد المتصرفية ١٨٦١ ـ ١٩١٥، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠، ٥٣ص.
- إسليم، محمد سليم. التعليم في جبل لبنان خلال عهد المتصرفية، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٢.
- بابا، ملك. الفكر الاستقلالي والتحرر العربي في باريس ١٩٠٠ ـ ١٩١٤، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- باز، إميل. تفاعل الشعر والمجتمع الطائفي في لبنان (١٨٧٥ ـ ١٩٥٠)، دكتوراه اختصاص، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٧.

- باشا، جمال، مذكرات جمال باشا، تعريب علي أحمد شكري، دمشق، ١٩٢٣.
- باشا، جمال. كيف جلت القوات العثمانية عن بلاد العرب؟، تعريب فؤاد الميداني، بيروت ١٩٣٢، ١٥٥ص ١٩٢٣.
- البعيني، أنطوان. الحرير في لبنان في عهد المتصرّفية ١٨٦١ ـ ١٩١٤، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠، ١٢٧ص.
- البواري، بشاره، مذكرات أربع سني الحرب، مطبعة الهدى، نيويورك، ١٩٢١، ٤٨٣ص (صور).
- بيهم، جميل. العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، بيروت، ١٩٥٨.
- بيهم، جميل. العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨ ـ ١٩٢٢، بيروت، ١٩٦٨.
- الجميّل، انطوان. الجوع والمجاعة: بحث إجتماعي تاريخي عن أسباب المجاعة (ومجاعة سوريا ولبنان في الحرب الكبرى)، مصر، ١٩٢٦.
- الجميّل، برجيس. حزب الاتحاد اللبناني (١٩٠٩ ـ ١٩٢٠)، دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٨.
- الجندي، أدهم. شهداء الحرب العالمية الأولى، مطبعة العروبة، دمشق، ١٩٦٠، ٢٤٨ص (صور).
- جريدة البشير. تقويم البشير للعام ١٩١٤، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩١٥.

- جيرو، فكتور، تاريخ الحرب الكبرى، ترجمة رزق، يوحنا، مع «ملحق لتاريخ الحرب الكبرى في لبنان»، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٣٤.
- الحايك، وليم. جبل لبنان أيام أوهانس باشا قيومجيان، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٣.
- حبشي، إميل. جهاد لبنان واستشهاده، مطبعة طباره، بيروت، ١٩٢٠.
- الحايك، وليم. جبل لبنان أيام أوهانس باشا قيومجيان، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٣.
- الحدّاد، يوسف. اللبنانية: رسالة في نكبات الحرب إلى المهاجرين، ط٢، دار عصام حدّاد، لا.ت.
- الحكيم، يوسف. بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ط٢، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ٣٢٧ ص.
- حقي، إسماعيل. لبنان: مباحث علمية واجتماعية، الجزء الأول، تحقيق فؤاد إفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٩، ٣٦٤ ص؛ الجزء الثاني، تحقيق فؤاد إفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٧٠، ٧٩٩ ص، رقم متتابع مع الجزء الأول.
- الخوري، شكري. سيف ذو حدّين (رسالة ردّ فيها على الذين كانوا يخدمون أفكار تركيا وحليفاتها في الحرب الأولى)، سان باولو، البرازيل، ١٩١٧، ٣٥ص.
- داغر، أسعد مفلح. ثورة العرب، القاهرة، ١٩١٦.
- داغر، أسعد خليل. تاريخ الحرب الكبرى شعراً، مطبعة الهلال، القاهرة، ١٩١٩، ١١٧ص.
- داغر، يوسف أسعد. الأصول العربية للدراسات اللبنانية، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٢، ٧٠٧ ص.

- الدبس، سونيا. المجالس التمثيلية في لبنان منذ العهد المتصرفي حتى ١٩٧٢، دبلوم دراسات عليا في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٧.
- ديوان الحرب العرفي بعاليه. إيضاحات عن المسائل الأساسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكّل بعاليه، مطبعة الطنين، در عاليه، ط١، ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م: وقد صدر في طبعة ثانية.
- زعرور، حسن. تطور إنتاج الحرير اللبناني من المتصرفية حتى الاستقلال، رسالة ماجستير، التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- سعد، سلمى، حزب اللامركزية الإدارية العثماني، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٢.
- سعيد، عبدالله. أشكال الملكية واستثمار الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع (١٨٦١ ـ ١٩١٤)، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت؛ وقد طبعت هذه الأطروحة في ثلاثة مجلدات بعنوان «سلسلة التاريخ الريفي»:
  - الجزء الأول: أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع ١٨٦١ ـ ١٩١٤، إصدار خاص، توزيع مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٥، ٣٧٤ ص.
  - الجزء الثاني: الأرض والإنتاج والضرائب في متصرفية جبل لبنان والبقاع ١٨٦١ ـ ١٩١٤، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣، ٣٧٩ ص.
  - الجزء الثالث، العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الأرياف اللبنانية ١٨٦١ ـ ١٩١٤، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣، ٣٧٤ ص.

- شبّو، مصطفى محمود. الوضع السياسي في لبنان ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القدّيس يوسف، بيروت، ١٩٨٣.
- شديد البشعلاني، اسطفان. تاريخ الحرب من سنة ١٩١٤ إلى أواخر سنة ١٩١٨ (زجلية)، المطبعة اللبنانية، بيروت، ١٠ أيار ١٩١٩، ٢٣ص.
- شميّل، شبلي. المأساة الكبرى في الحرب العظمى، (رواية تمثيلية) مرجع مذكور في قائمة مكتبة العرب للبستاني بالفجالة بمصر.
- صليبا، سليم، فواجع لبنان ومظالم جمال باشا، دمشق، ١٩٢٠.
- صقر، جاكلين. حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في جبل لبنان خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، رسالة كفاءة في التربية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الروضة، ١٩٨٣، ١٧٥ص.
- ضاهر، مسعود. تاريخ لبنان الاجتماعي (١٩١٤ ـ ١٩٢٦)، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ٣٦٧ ص.
- عزيز باشا. سوريا ولبنان في الحرب العالمية، تعريب فؤاد الميداني، بيروت، ١٩٢٣، ٣٨٤ص.
- عوّاد، توفيق يوسف. الرغيف (رواية)، صدرت في عدة طبعات، وبخاصة في الآثار الكاملة للأديب في مكتبة لبنان، بيروت.
- عقل، فاضل سعيد. شهداء لبنان.
- علم الدين، وجيه. ٦ أيار قصة شهداء الوطن، بيروت، ١٩٦٦، ٤٨٦ص.
- عوّاد، جرائيل منصور. لبنان في الحرب العالمية الأولى، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٥٧، ٦٩ص.

- عيّاش، سلام إبراهيم. لبنان في ظلّ الدولة العثمانية فكرياً وسياسياً بين ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، رسالة ماجستير في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- الغصين، فائز. مذكراتي عن الثورة العربية، مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٩٣٩، ٢٧٢.
- فالو، بيار. الحرب العالمية الأولى، منشورات جامعة القديس يوسف، ٢٠٠٤. (بالفرنسية).
- قانصو، عبد العزيز. توجهات اللبنانيين السياسية ١٩٠٨ ـ ١٩٢٠، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- القنطار، ياسر رشيد، سياسة فرنسا نحو لبنان في عهد المتصرفية (١٨٦١ ـ ١٩١٤)، دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٤.
- كلاّس، جورج ميخائيل. الحركة الفكرية النسوية في عصر النهضة (١٨٤٩ ـ ١٩٢٨)، دكتوراه اختصاص، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٥.
- كنعان، إبراهيم. لبنان في الحرب الكبرى ١٩١٤ ـ ١٩١٨، بيروت، ١٩٧٤.
- كوثراني، وجيه. الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان (١٨٦٠ ـ ١٩٢٠)، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦.
- المعلوف، عيسى إسكندر، تاريخ شهداء الحرب الماضية ١٩١٤ ـ ١٩١٨.
- معطي، علي. تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي (١٩٠٨ ـ ١٩١٨)،

دكتوراه اختصاص في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٣.
- معطي، علي. جمال باشا والمحكمة العرفية في عالية، رسالة دبلوم دراسات عليا في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٨.
- المقدسي، جرجس الخوري. أعظم حرب في التاريخ، ط٢، المطبعة العلمية، بيروت، ١٩٢٧، ١٣٠ص.
- مكتبة توما البستاني. أفظع حرب. في لائحة منشورات مكتبة توما البستاني ـ الفجالة بمصر.
- الملاّح، عبد الله. متصرفية جبل لبنان بين ١٩٠٢ و ١٩١٥، الواقع السياسي والاجتماعي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٩٠.
- الميداني، فؤاد. كيف دخلت تركيا الحرب العالمية؟ بيروت.
- نعيم، إيلي بطرس. لبنان في الحرب العالمية الأولى، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٩، ٨٣ ص.
- نمّور، الياس. لبنان في الحرب العالمية الأولى، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٥٧، ٦٩ ص.
- وزارة الخارجية البريطانية. المراسلات الرسمية البريطانية المتعلقة بالحرب العظمى، في قائمة مكتبة العرب للبستاني بالفجالة بمصر.
- يمين، أنطوان. لبنان في الحرب، أو ذكرى الحوادث والمظالم في لبنان في الحرب العالمية، المجلد الثاني، المطبعة الأدبية، الجزء الأول، بيروت، ١٩١٩؛ الجزء الثاني، بيروت، ١٩٢١. طبعة أخرى في مصر.

ثانياً ـ بيبليوغرافيا خاصة

أ ـ دراسات محلية

- آل صفا، محمد جابر. تاريخ جبل عامل، بيروت، ١٩٨١.
- أبي يونس، سهيلا جورج. إهمج في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين: دراسة في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٨٧.
- إسحق، فوزي. القبيات (١٩٠٠ ـ ١٩٧٥)، دراسة سكانية اقتصادية اجتماعية، رسالة ماجستير في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٨٢.
- إسماعيل، خليل محمد. تاريخ جبل عامل الاجتماعي (١٨٦٠ ـ ١٩٢٠)، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦.
- البرازي، فوزيه. التاريخ الاجتماعي في بيروت العثمانية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- البعبداتي، نعمة الله ملكي. تاريخ بعبدات وأسرها، نقله ونسّقه ولده حنا الخوري الملكي، مطابع وزنكوغراف نصّار، بيروت، ١٩٤٨.
- بساط، أسيا. تاريخ جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في صيدا، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٢.
- بو سابا فؤاد جرجي عسّاف. تاريخ العائلات المسيحية في صيدا منذ

عام ١٨٤٠، أطروحة دكتوراه في التاريخ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨١.
- بوعينين، ميخائيل. صراع الحزم والظلم، جزآن، سان باولو ـ البرازيل، ١٩٦١.
- الجردي، نبيه أمين. الحركة الفكرية في دير القمر أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٨٤.
- جرجوره، جوزف. رميش: دراسة للأوضاع التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والدينية (١٨٠٠ ـ ١٩٩٢)، دبلوم دراسات معمّقة، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الروح القدس، الكسليك، ١٩٩٢.
- جريج، الياس. التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لولاية بيروت (١٨٨٠ ـ ١٩١٥)، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- جريج، الياس. تطور المجتمع العكاري خلال النصف الأول من القرن العشرين، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٩.
- الجميّل طربيه. تاريخ قاطع بيت شباب الشمالي في عهد المتصرفية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية (١٨٦٠ ـ ١٩٢٠)، دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الروح القدس، الكسليك، ١٩٩١.
- الجميّل، طربيه. عين الخرّوبة في عهد المتصرفية، دراسة ديموغرافية واجتماعية واقتصادية رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٨١.

- حبلص، فاروق. تاريخ عكار الإداري والاجتماعي والاقتصادي ١٧٠٠ ـ ١٩١٤، دكتوراه اختصاص في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٤.
- حبيقه، بطرس. تاريخ بسكنتا وأسرها، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٤٦.
- حجازي، منى. تاريخ صيدا الاقتصادي (١٨٨٨ ـ ١٩١٨)، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- حرب، حبيب. التطور السياسي والاجتماعي من ١٨٥٠ إلى ١٩٩٠ (النموذج تنورين)، مخطوط.
- حرقوص، إبراهيم. حاروف في النصف الأول من القرن العشرين، دراسة اجتماعية فكرية سياسية واقتصادية، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، بيروت، ١٩٨٧.
- الحلاّني، مسعود. البقاع في الحرب الأولى من خلال واقعة الاجتماعي، رسالة دبلوم في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، بيروت، كانت قيد الإنجاز.
- الحلو، بولس. الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في قضاء جزين بين ١٨٤٠ و١٩٢٠، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الروح القدس، الكسليك، ١٩٨٦.
- حنّوش، ميخائيل جرجس. الحركات السياسية والراي العام في بيروت، دكتوراه اختصاص في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٥.
- حويلي، علي. تطور التعليم في مدارس جمعية المدارس الخيرية

الإسلامية في بيروت، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- الدحني، مريم. التطور الاجتماعي لميناء طرابلس منذ أوائل القرن العشرين إلى اليوم، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧١.
- رحّال، غسّان طنوس. بلدية جزين في عهد المتصرفية (١٨٨٠ ـ ١٩٢٠)، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٨٣.
- رضا، جواد. تطور التعليم في قضاء صور في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- رعية عاريا: تاريخ واختيار (١٨٩٧ ـ ١٩٩٧)، إصدار خاص، ١٩٩٧.
- الرياشي، ليزا وديع. زحلة ونخبة من أعلامها الوطنيين في مطلع القرن العشرين، دكتوراه اختصاص في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٦.
- الرياشي، ليزا. تاريخ قاع الريم ١٧٧٨ ـ ١٩٨٠، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٠.
- زخور، فرج توفيق. تاريخ عكار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٨ ـ ١٩٤٣، دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٤.
- زخور، فرج توفيق. تطور حلبا السكاني، الاجتماعي، الاقتصادي، الإداري والسياسي بين ١٩٠٠ـ١٩٢٥، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية

الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٨١.

- سبسبي، وليد عبد الرحمن. القيطع بين العهد العثماني والانتدابي، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- سعد، جميل محمد. تطور بيروت من ١٨٦٠ إلى ١٩١٤، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٢.
- سعدون، فراز. الحركة الإصلاحية في بيروت في أواخر العهد العثماني، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٨، ١٣٨ص.
- سلامه، أنطوان. زوق مكايل أزمة الحضور في تاريخ لبنان، مجلدان، ١٩٩٨.
- سلّوم، فؤاد. تاريخ التليل ومنطقتها في عكار، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الروح القدس، الكسليك، ١٩٨٣.
- سلّوم، فؤاد. دريب عكار: ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، دراسة في التاريخ الإجتماعي، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الروح القدس، الكسليك، ١٩٩٢، ٣٥٨ ص + الملاحق XXV ص.
- سليقة، غالب، تاريخ حاصبيا وما يليها إمارة وتراثاً ومقامات، المطبعة العصرية، صيدا، ١٩٩٦.
- سليمان، حاتم. دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لقاطع بكفيا (١٨٦٠ ـ ١٩٢٠)، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الروح القدس، الكسليك، ١٩٨٢، ٣٦١ ص.

- سليمان، هلا. دور الأرساليات الأجنبية في مدينة طرابلس (١٨٠٠ ـ ١٩١٤)، من خلال وثائق أصلية، ماجستير التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٢.
- شبّو مصطفى محمود. الاتجاهات السياسية في جبل عامل (١٩١٨ ـ ١٩٢٦)، دكتوراه اختصاص في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٧.
- شوفاني، شكرالله. تاريخ رميش، إصدار خاص، ١٩٩٦.
- صالح، حسن محمد. تاريخ تبنين، دار الجمانة للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠.
- صغبيني، جورج. دير مار موسى الدوار: تاريخ قرية ١٦٠٧ ـ ١٩٩٧، الدوّار، ١٩٩٧.
- صقر، كلوديا. كفرذبيان: دراسة سكانية واجتماعية في فترة المتصرفية (١٨٦٢ ـ ١٩٢٠)، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٨٨.
- صليبا، أنطوانيت. بلاد جبيل والبترون خلال الحرب العالمية الأولى: دراسة اجتماعية واقتصادية من خلال أرشيف بلديتي جونيه وجبيل، دبلوم دراسات معمّقة في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة الروح القدس ـ الكسليك، مسجّلة في إدارة القسم.
- الصمد، قاسم. تاريخ الضنية السياسي الاجتماعي في العهد العثماني، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨١.
- ضو، منتهى. القوميسيون البلدي في جونيه ١٨٧٨ ـ ١٩٢٢، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٨١.

- عبدالله، هاني عبد الحسين. تطور المجتمع الإقطاعي في جبل عامل ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٨.
- عبّني، حسين علي. تطور التعليم في بلدة تبنين في أوائل القرن العشرين حتى ١٩٨٢، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٣.
- عسّاف، ساسين. تاريخ البقاع الاجتماعي من ١٨٦٠ إلى ١٩١٨ استناداً إلى وثائق الرهبنة اليسوعية، دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بيروت، ١٩٨٢.
- عوّاد، محمد. علمات وجوارها: دراسة اقتصادية اجتماعية تربوية، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٩٢.
- عون، دانيال. تاريخ الراهبات الباسيليات الشويريات في المرحلة التوحيدية (١٧٣٠ ـ ١٩٤٠)، دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الروح القدس، الكسليك، ١٩٨٩.
- عيتاني، سعاد. السمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في بيروت العثمانية (١٨٨٨ ـ ١٩١٨)، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- عيد، ميرنا. إسهام الأديار في تاريخ لبنان الاجتماعي والاقتصادي: دير مار أنطونيوس البادواني بعبدا ١٧٤٥ ـ ١٩٢٠، دراسات عليا في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٩٧.
- عيسى، ماغي. القوميسيون البلدي في زحلة (١٨٧٩ ـ ١٩٢٠)، رسالة

ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٧٢.
- فرنسيس، أجود. طائفة الروم الكاثوليك في زحلة خلال عهد المتصرفية، رسالة جدارة في الديموغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الرابية، ١٩٧٩.
- فضل الله، يوسف أسعد. تطور مدينة صور ١٩٠٠ ـ ١٩٧٥، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٨؛ دار قدموس للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦.
- القطّار، الياس. بتدين اللقش قرية من الجبل اللبناني، مؤسسة دكّاش للطباعة، البوار، ٢٠٠٠.
- كرم، عصام فريد، تاريخ دير الأحمر القديم والحديث، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٧٩؛ شركة توش دار للطباعة والنشر، ذوق مكايل، ١٩٨٠.
- الكك، ريمون الخوري يوسف. تطور مدينة بيروت منذ نهاية الحكم المصري حتى إعلان دولة لبنان الكبير (١٨٤٠ ـ ١٩٢٠)، دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٩٦.
- كيرللوس، زويا. القوميسيون البلدي في البترون من خلال سجلات المجلس البلدي ١٩١٤ ـ ١٩٢٢، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٨٢.
- لبكي، يوسف. بعبدات بين المارونية والبروتستنتية واللاتينية (١٨٩٠ ـ ١٩١٨)، دكتوراه اختصاص في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٢.

- المجذوب، طلال. تاريخ صيدا الاجتماعي (١٨٤٠ ـ ١٩١٤)، دكتوراه دولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨١.
- محفوظ، حبيب عبد الكريم. تاريخ الهرمل قديماً وحديثاً، مطبعة الندى، ١٩٩٩؛ مع تاريخ آل محفوظ في العراق ولبنان: ملخّص مستخرج من تاريخ آل محفوظ المفصّل وهو من إعداد المؤلف، آب ١٩٩٨.
- المرّ، خير. تاريخ زحلة السياسي (١٨٦٠ ـ ١٩٢٠)، دكتوراه اختصاص في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٨٢.
- المر، خير. زحلة مدينة المتصرفية: دراسة اجتماعية وبشرية، دكتوراه دولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٩.
- مروّه، علي. جباع: ماضيها وحاضرها، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٧.
- مزرعاني، علي حسن. النبطية في الذاكرة صور ووثائق ١٨٦٠ ـ ١٩٩٩، بيروت، ١٩٩٩.

ب ــ تراجم

- آل صفا، محمد. مذكّرات سياسية، لان. ١٩١٥.
- أسطفان، فريد. حبيب أسطفان، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٣.
- الأمين حسن. حلّ وترحال، بيروت، ١٩٩٩.
- الأمين، السيد محسن، أعيان الشيعة، المجلد العاشر، بيروت، ١٩٨٤.

- الأمين، علي مرتضى. محسن الأمين، سيرته وأعماله، دكتوراه اختصاص في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٣.
- الأمين، نوار. الأدب العاملي في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة كفاءة في اللغة العربية وآدابها، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٢.
- البعيني، نجيب. من أمير البيان شكيب إرسلان إلى كبار رجال العصر، دار المناهل، بيروت، ١٩٩٨.
- براكس، غازي. جبران خليل جبران في دراسة تحليلية تركيبية لأدبه ورسمه وشخصيته، دكتوراه دولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٣ (اعتمدنا هذه الدراسة الشاملة كنموذج عن دور هذا الأديب الذي برز دوره في عهد المتصرفية وكان له دور في تشكيل جمعية في الولايات المتحدة عملت على مدّ يد العون في فترة المجاعة في جبل لبنان).
- البعيني، نجيب. ذكريات الأمير شكيب إرسلان عن الحرب العالمية الأولى وعن المجاعة في سوريا ولبنان، دار نوفل، بيروت، ٢٠٠١، ١٧٢ص.
- الجميل، برجيس. يوسف السودا: حياته مؤلفاته وأحزابه، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٨٠.
- جهشان، روجيه. حسين العويني: خمسون عاماً من تاريخ لبنان والشرق الأوسط (١٩٢٠ ـ ١٩٧٠)، تعريب جورج أبي صالح، ملف العالم العربي، بيروت، ٢٠٠٠.

- الحافظ، سهام. حياة الشيخ محمد الجسر، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٧.
- حرفوش، إبراهيم. دلائل العناية الصمدانية في ترجمة معلي منار الطائفة المارونية غبطة أبينا البطريرك الياس بطرس الحويك، ترجمة مطبعة المرسلين اللبنانيين، جونيه، ١٩٣٤.
- حليمي، محمد غسان أحمد منح. عبد الحميد كرامي (١٨٩٣ ـ ١٩٥٠)، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- الحوت، إبراهيم. العلامة الشيخ عبد الرحمن الحوت، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- حويس، أنطوان نصري. تاريخ رجل لبنان المونسنيور مخايل حويس، دار المحبة، المريجة، ٢٠٠٣.
- الخازن، هند رشيد. مفكرات هند (زوجها أحد شهداء ٦ أيار)، حريصا، ١٩٢٤.
- الخالدي، عنبرة سلام. جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين، ط٢، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧.
- الخوري، إغناطيوس طنوس. حياة الأب يعقوب الحدّاد الكبوشي اللبناني، مؤسس راهبات الصليب الفرنسيات اللبنانيات، مطبعة المرسلين اللبنانيين، جونيه، ١٩٥٨.
- الخوري، إغناطيوس طنوس، مذكرات هند وترجمة شهيدي الوطن المرحومين الشهيدين فيليب وفريد الخازن، مخطوط.
- الخوري، بشاره عبدالله. من بقايا الذاكرة، لا.ت.

- الخوري، بشاره. حقائق لبنانية، الجزء الأول، من ١٠ آب سنة ١٨٩٠ إلى ٢٠ أيلول سنة ١٩٤٣، منشورات أوراق لبنانية، مطابع باسيل إخوان، درعون حريصا ١٩٦٠، ٣٤٢ ص.
- الخوري، فؤاد. سوانح الخمسين من ١٩١٠ ـ ١٩٦٠، لان، ١٩٦٣.
- الخويري، بطرس. الرحلة السورية في الحرب العمومية ١٩١٦: أخطار وأهوال وعجائب، مكتبة العرب، المطبعة اليوسفية، القاهرة، ١٩٢١، ٩٦ص. طبعة ثانية، ١٩٦٩.
- داغر، أسعد مفلح. مذكراتي على هامش القضية العربية، مطبعة جريدة القاهرة، ١٩٥٩.
- داغر، أنطوان. أسعد مفلح داغر رجل السياسة والأدب، رسالة كفاءة في اللغة العربية وآدابها، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠.
- درنيقة، محمد. رشيد رضا، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٢.
- رزق الله سليم. أبونا يعقوب، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٧٨.
- سلام، سليم علي، مذكرات (١٨٦٩ ـ ١٩٣٨)، نشرها حسن حلاّق، بيروت، ١٩٨٢.
- السودا، يوسف. مذكرات يوسف السودا، بيروت.
- شبلي، ميشال. المطران بطرس شبلي (١٨٦٩ ـ ١٩٣٨)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٢٥؟
- شبيب، محمود. رشيد رضا. رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٨، ٢٩٠ص.
- شمعون، كميل، مذكراتي، الجزء الأول، بيروت، ١٩٦٩.

- صعب، تريز شكرالله. الدكتور الخوري جرجس صفير: حياته، آثاره وتفكيره (١٨٤٢ ـ ١٩٢٨)، رسالة دبلوم دراسات عليا في الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الروح القدس، الكسليك، ١٩٧٧.
- ضو، طوني. الخوري يوسف الحايك، إصدار خاص، سن الفيل، ٢٠٠٤.
- طبّارة، شفيق حسن. آل طبّارة، مطابع قلفاط، بيروت، ١٩٥٣.
- العرجة، عبد الرؤوف. الشيخ حسين الجسر، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٢.
- عز الدين، سليمان سليم. تذكّر يا مروان، دار نوفل، بيروت، ١٩٩٨.
- عشقوتي، منير شحاده. نعمة قازان: حياته وأدبه، دكتوراه اختصاص، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٢.
- العكاوي، نصوحي. الشيخ محمد الجسر: حياته، آراؤه السياسية، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٣.
- عليان، أحمد محمد. سليمان ضاهر في حياته وشعره، ماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٧٧.
- عوّاد، إبراهيم، مذكرات (من عهد المتصرفية إلى عهد الاستقلال)، بحرصاف، ١٩٨١.
- الغريّب، كمال إسبر. عائلة الغريّب في لبنان وعالم الانتشار بين الأمس واليوم، إصدار خاص، ٢٠٠٠.

- غصن، فؤاد. مذكراتي خلال قرن (١٨٩٩ ـ ١٩٧١)، بيروت، ١٩٦٨.
- الغصين، فائز. مذكراتي عن الثروة العربية، مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٩٣٩، ٢٧٢ص.
- فخر الدين، عاهدة. الأمام رشيد رضا والصهيونية، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٨، ١٠٩ص.
- فهد، بطرس. الأباتي بطرس خويري بطل الحرب الكونية الأولى في لبنان.
- فهد، بطرس. ترجمة حياة المطران بطرس جواد صفير، منشورات مطابع الكريم الحديثة، جونيه، ١٩٧٤.
- كسّاب، حياة. الشيخ سليمان الظاهر وتآليفه، رسالة كفاءة في التاريخ، معهد المعلمين العالي، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٢.
- كنعان، جرجس. مذكرات، (مخطوط).
- لبكي، يوسف. نعوم كسروان لبكي (١٨٧٥ ـ ١٩٢٤)، دكتوراه دولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٤.
- لحود، أديب. الدوحة العمشيتية، مطبعة العلم، بيت شباب، ١٩٣٠.
- المجلس الثقافي للبنان الجنوبي. من دفتر الذكريات الجنوبية: من ذكريات الشيخ علي الزين، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١.
- مراد، إميل. بكاسين من القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين، رسالة كفاءة في التاريخ، كلية التربية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، الفنار، ١٩٨٣.

- مطر، جورج. مذكرات (١٩٠٤ ـ ١٩٢٨)، مطبعة الأرز، بيروت، ١٩٢٥.
- المعلوف، عيسى إسكندر، حياتي (مخطوط).
- ملاط، شبلي. مفكرات وصفحات مطوية (لبنان والحرب الكبرى)، بيروت، ١٩٢٧، ٣٧ص.
- ميقاتي، رشيد. طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين ميلادي، دار الإنشاء للطباعة والنشر، طرابلس، ١٩٧٨.
- نجا، محمد عمر. ذكرى... الشيخ مصطفى نجا، مطبعة الدبور، بيروت، ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م.
- نخلة، رشيد. كتاب المنفى، صدّره بمقدمة، وجمع ملحقاته، وعلّق عليه، ووقف على الطبع، أمين نخله، منشورات المكتبة العصرية ومطبعة دار الكتاب، بيروت، ط١، ١٩٥٦، ٢٥٨ص.
- النصولي، زكريا أنيس. عشت وشاهدت، دار المكشوف، بيروت، ١٩٥١.
- نعيمه، ميخائيل. سبعون، الجزء الأول، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩.
- وقائع شاهين مرعي الشقي اللبناني، وهو صفحة من تاريخ الفوضى في لبنان في عهد العثمانيين، وفيه من المدهشات ما يحيّر العقول، في قائمة مكتبة العرب للبستاني بالفجالة بمصر.
- يزبك، يوسف إبراهيم، كتاب الشهيد، منشورات أوراق لبنانية، بيروت.
- يموت، غازي. بشير يموت: حياته وأدبه، أطروحة دكتوراه في الآداب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٧٩.

ثالثاً ـ مخطوطات

أ ـ أرشيف سرايات

- أرشيف سرايات جبل لبنان (دراسة أرشيف سرايا جزين نموذج على ذلك).

وقد أشرف دكاترة من الجامعة اللبنانية، وبشكلٍ أساسي أساتذة كلية الآداب والعلوم الإنسانية الفرع الثاني ـ الفنار على العديد من دراسات الماجستير والدبلوم التي تناولت القوميسيونات البلدية في جبل لبنان.

ب ـ مذكرات

- أبو ناضر، طانيوس موسى. ويلات الحرب وأهوالها (عن حياته وعذاباته في العهد العثماني)، مخطوط، نشر قسم من هذه المذكرات في مجلة البشير، بيروت.
- المعلوف، عيسى إسكندر. ما رأيت وما سمعت في الحرب الكبرى.
- الحويك، إلياس طنوس. مذكرات منفي، مخطوط موجود لدى ابنته الراهبة الأخت إفلين الياس طنوس الحويك (وقد نشره مؤخراً جورج الحويك).
- كرم، ابراهيم، مذكرات مخطوطة.

ج ـ مفكّرات ويوميّات

- إليان، يوسف مسعود. مفكرتا السنتين ١٩١٤ و١٩١٥ الموجودتان لدى ورثة الأستاذ جوزف اليان ـ البترون.
- الشيخاني، جبرايل داود (شيخ صلح بلدة بقسميّا في الفترة الأخيرة من

عهد المتصرفية)، مفكرات محفوظة لدى حفيده ميشال أبي فاضل ـ بقسميّا.

- المعلوف، عيسى إسكندر. يوميات الحرب الماضية ١٩١٤ ـ ١٩١٨، مخطوط موجود لدى ورثته في زحلة.
- منعم، مخايل. مفكرات مخايل منعم، محفوظة لدى حفيده منعم منعم ـ كفيفان.

د ـ سجلات ورزونامات أديار

- سجلات البلديات في جبل لبنان منها:
- سجلات مجلس الإدارة الثلاثة والتسعون، التي كانت في التداول قبل العام ١٩٧٥، وهي اليوم محفوظة في مديرية الآثار اللبنانية. ونأمل أن يتبنّى المؤتمر توصية بفك الحجز عن هذه السجلات. ولا ندري كيف كانت في متناول الجميع قبل العام ١٩٧٥، واليوم أصبحت ممنوعة على الباحثين الذين صاروا كثراً وشوقهم أكبر للعمل على وثائق أساسية هي من أهم الوثائق الرسمية اللبنانية.
- سجل قوميسيون بلدية البترون (١٩١٣ ـ ١٩٢٦)، كنموذج عن سجلات القوميسيونات البلدية في العديد من البلدات والقُرى اللبنانية.
- سجل الزيارة الرعائية التي قام بها النائب البطريركي على بلاد البترون المطران بطرس الفغالي في العام ١٩٢١.
- روزنامات أديار الرهبنات في لبنان، لا سيما الوطنية، ومنها على سبيل المثال:
  - روزنامة دير حوب ـ بلاد البترون لفترة الحرب الأولى.
  - روزنامة دير كفيفان ـ بلاد البترون لفترة الحرب الأولى.
  - سجل الحرب الأولى، مدرسة مار يوحنا مارون ـ كفرحي.

هـ ـ تراجم

- أبي فاضل، ميشال. إبراهيم بك عقل مدير البترون، ٤٨ص (مخطوط).
- إبراهيم، أنطون. ملخص حياة المحامي أنطون إبراهيم ١٨ كانون الأول ١٩٧٨ (مخطوط موجود نسخة عنه في مكتبة الباحث).

رابعاً ـ دوريات:

أ ـ جرائد (نموذجان)

- الخوري، عبدالله. «صفحة تاريخية من أيام الحرب»، البطريركية المارونية وجمال باشا.
- الشويري، الياس. حلقات في جريدة الحياة البيروتية خلال سنتي ١٩٥٢ و١٩٥٣. مذكرات (حققها الأب أنطوان ضو)، مخطوط.

ب ـ مجلات

- أبو شقراء، عارف. «يوم زار جمال باشا منطقة الشوفين»، مجلة أوراق لبنانية، بيروت، السنة الأولى، ١٩٥٥، ص ٥٤٧ ـ ٥٤٩.
- بارودي، نجوى. هل قصد الأتراك تجويع اللبنانيين؟ الزميل، جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد ٢٢ أيلول ١٩٩٣.
- جريدة الأمة، مقالات عن نشاط اللبنانيين المهاجرين أثناء الحرب وميعتهم لنصرة أهلهم في لبنان، بينها بيان باسم اللجنة وقّعه جبران خليل جبران، سكرتير الجمعية... (أعداد من الجريدة في مكتبة الأب طانيوس منعم ـ البترون).
- خليفة، عصام. تاريخ جبل لبنان ١٩١٤ـ ١٩١٨ من خلال مذكرات

الخوري اسطفان البشعلاني، مجلة الواقع، العدد التاسع، نيسان ١٩٨٦، ص ١٧٤ ـ ٢٠٧.

- زعيتر، أكرم. «من أخبار ديوان الحرب العرفي في عاليه: استشهاد سليم عبد الهادي»، مجلة أوراق لبنانية، السنة ٢، ١٩٥٦، ص ١٤٥.
- عربي. من أسرار القضية العربية في سجن عاليه وشهداء العرب، مجلة أوراق لبنانية، بيروت، السنة الأولى، بيروت، ١٩٥٥: ص ٤٥٢ ـ ٤٥٧؛ ٤٩٤ ـ ٥٠٣؛ ٥٥٠ ـ ٥٥٤؛ والسنة الثانية، بيروت، ١٩٥٦. ص ٢٤ ـ ٢٧.
- عطيه، فؤاد ملحم. «جمال باشا يُهدى سيف ملحم بك الخوري»، مجلة أوراق لبنانية، السنة الثانية، بيروت، ١٩٥٦، ص ٨٣٨١.
- عواد، الخوري منصور، تقرير عن الحرب الأولى في لبنان، جريدة البشير، بيروت، الثلاثاء ٣ شباط ١٩٢١، و الخميس ٥ شباط ١٩٢١.
- مجلة الحارس، بيروت، حزيران، ١٩٢٢.
- منعم، منصور. سلسلة مقالات في مجلة الأمة، أميركا مع مجموعة بيانات لنصرة اللبنانيين أثناء الحرب الأولى.
- المعرض. تاريخنا الدامي: الكتاب الذي نشره جمال باشا زمن الحرب، مجلة المعرض، ابتداء من العدد ٩٠٩، السنة العاشرة، ١٥ حزيران ١٩٣٠.
- الملاّح، عبدالله، «أنور باشا في لبنان»، الديار، ٢٠ حزيران ١٩٩٩.
- الملاّح، عبدالله، «البطريركية المارونية والفرمان العالي الشان»، مجلة المنارة.
- الملاّح، عبدالله، «الديوان العرفي والرعب والموت في ظلّ الهيمنة

العثمانية على جبل لبنان»، مجلّة المسرّة، العدد ٨٥٩، ٢٠٠٢.

- الملاّح، عبد الله، «السادس من أيار في ضمير لبنان»، الديار، ٦ أيار ١٩٩٩.
- الملاّح، عبد الله، «تمثيل جبل لبنان في مجلس المبعوثان»، مجلة المناطق، العدد ٥، شتاء ٢٠٠٢.
- الملاّح، عبدالله، «جمال باشا في لبنان»، الديار، ٦ تموز ١٩٩٩.
- الملاّح، عبدالله، «جمعية الاتحاد والترقّي»، الديار، ٢١ تموز ١٩٩٩.
- الملاّح، عبدالله، «من مثالب العثمانيين في لبنان»، الديار، ١٦ تموز ١٩٩٠.
- الملاّح، عبدالله، «جمال باشا في لبنان»، الديار، ٢٣ تموز ١٩٩٩.
- الملاّح، عبدالله، «هيمنة جمال باشا على جبل لبنان (١٩١٤ ـ ١٩١٧)»، مجلّة المسرّة، العدد ٨٥٨، بيروت، ٢٠٠٢.
- نخول، جان. الديموغرافيا في منطقة البترون من عهد المتصرفية إلى لبنان الكبير (١٨٦٧ ـ ١٩٦٥)، في دولة لبنان الكبير ١٩٢٠ ـ ١٩٩٦، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٩٩.
- يزبك، يوسف إبراهيم. «بيان جمال باشا عن شهداء ١٩١٥»، مجلة أوراق لبنانية، السنة الثانية، ١٩٥٦، بيروت، ص ١٩٧.
- يزبك، يوسف إبراهيم، «جمال باشا: مقتله»، مجلة أوراق لبنانية، السنة الثانية، ١٩٥٦، بيروت، ص ١٢٧.
- يزبك، يوسف إبراهيم، «زيارة أحمد جمال باشا للجنوب»، مجلة أوراق لبنانية، السنة الأولى، ١٩٥٥، ص ٢٧٢؛ السنة الثانية، ١٩٥٦، بيروت، ص ٥١.

- يزبك، يوسف إبراهيم، «مؤتمر الشهداء»، أوراق لبنانية، السنة الأولى، ١٩٥٥.
- يزبك، يوسف إبراهيم، «مع الشهداء الأبطال في ساعاتهم الأخيرة»، مجلة أوراق لبنانية، السنة الأولى، ١٩٥٥، بيروت، ص ١٩٤ ـ ٢٤٢.

ج ـ مؤلفات جماعية

١ ـ نخول، جان. مدرسة مار يوحنا مارون ـ كفرحي ودورها في التصدّي لمجاعة الحرب العالمية الأولى، في دراسات في العالم الشرقي والتاريخ اللبناني: مقالات مهداة إلى الخوري بولس الفغالي، الرابطة الكتابية، ٢٠٠٢، ص ٣٢١ ـ ٣٥٦.

٢ ـ دراسات في الآداب والعلوم الإنسانية، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، عدد خاص ١٩٧٧/٢٦: المؤتمر الثاني لأرشيف تاريخ لبنان، الجزء الثاني، لا سيما مقالة «أرشيف كاي دورساي وتاريخ لبنان»، للباحث بيار فورنييه (بالفرنسية)، ومقالة «تاريخ لبنان في الأرشيف الديبلوماسي في مدينة نانت» للدكتور أنطوان الحكيّم.

بالأجنبية

- **ABI-FADEL, Michel.** *Les villes, les villages et les familles du Liban, Index bibliographique,* Archives Nationales, Beyrouth, 2002.
- **AJAY, Nicholas Z.** *Mount Lebanon and the Wilayah of Beirut 1914-1918: the war years,* Ph. D. University Georgetown, 1973.
- **AMINE, Ismail** el. *Etude historique et critique de la poésie d'une region musulmane, Gabal Amil, 1900-1958,* thèse 3ème cycle, Etudes arabes, Lyon 3, 1981, 376 p.
- **ARCHIVES** *du Ministère des Affaires Etrangères (FRANCE). Etat mumérique des fonds de la correspondance politique et commerciale.*

1914-1940. tome I: A. Paix, B. Amérique, Y. Internationale, Z. Europe; Paris Imprimerie Internationale. 1993, 853 pages.

- **BAZZI, Mustafa.** *L'Evolution socio-politique d'une région chiite, Djebel Amel 1900-1950,* Thèse 3ème cycle, Lettres, Lyon III, 1981.
- **BLISS,** Daniel; BLISS, Frederick (Ed.). *The reminiscences of Daniel Bliss,* Revril, New York, 1920, 259p.
- **BOUKHOOD,** Hassan. *L'économie du Liban et les rivalités internationales des années 1900 à 1925,* Thèse 3e cycle, Université Aix-Marseille, 1977, X + 408p.
- **BOUSTROS,** Eveline. *Sous la baguette du coudrier.*
- **CHEAIB-FAYAD,** Nawal, *Les Intellectuels du Djabal Amel et le mouvement national de 1908 à 1948,* Thèse 3ème cycle, Etudes Islamiques, Aix-Marseille I, 1984.
- **FANI, Michel.** *Liban 1880-1914,* Ed. Escalier, l'atelier photographique de Gazir.
- **HAFFAR, Ahmad Rafic.** *The role of France in the establishment of Greater Lebanon.*
- **HOKAYEM,** Antoine; BITTAR, Marie Claude. *L'Empire ottoman, les Arabes et les grandes puissances, 1914-1918,* Editions universitaires du Liban, Beyrouth 1981.
- **JABER, Mounzer.** *Pouvoir et société au jabal Amel de 1749 à 1920, dans la conscience des chroniquers chiites et dans un essai d'interprétation,* Thèse 3e cycle, Histoire, Paris.
- **KFOURY - Liliane,** *Le Commerce rural libanais du Mont-Liban de 1895 à 1933 partir de la comptabilité du magasin E. Yusef Kfuri à Khenchara,* Mémoire DEA, Département d'Histoire, Université de Rennes, 1986.
- **MOUAWAD, Youssef.** *Jamal Pacha en une version libanaise, l'usage positif d'une légende noire,* Beiruter Texte and Studien, Orient-institut der DMG Beirut, sous presse.

- **SALLOUM, Ali,** *Le mouvement littéraire à Nabatiya et les étapes de son évolution de 1900 à 1950,* thèse 3ème cycle, Letters, Lyon II, 1981.
- **SCHATKOWSKY SCHILCHER, Linda.** *The famine of 1915-1918, in Greater Syria, in problems of the modern Middle East in historical perspective, Essays in honor of Albert Hourany,* John Spagnolo (ed.), Ithaca Press, Reading, 1992.
- **SHORROCK, William I.** *French imperialism in the Middle East: The failure of Policy in Syria and Lebanon 1900-1914,* University of Wisconsin Press, Madison, 1976, X - 214p.
- **SOUFY, Abdellatif.** *Zur Geschichte des Libanon von 1840-1914 dargestellt and Hand Osterreichischer Quellin,* Ph. D. University Wien, 1962, V + 155p.
- **SOUFY, Abdellatif,** *Lebanon 1916-1922,* Ph. D. Princeton University, 1961, 230p.
- **TRABOULSI, Mohamed.** *Etude économique et sociale de Saïda, 1900-1950,* thèse 3ème cycle, Histoire, Lyon II, 1981.
- **YAMMINE, Antoine.** *Quatre ans de misère. Le Liban et la Syrie pendant la guerre,* Le Caire, 1921, 209p.
- **ZEIN, Z.N.** *Syria and the Lebanon in international polities from Mudros to Maisalun 1918-1921,* Ph. D. University of London, 1957.

Revue.

- **L'ASIE FRANÇAISE.** *La Famine au Liban,* Supplément de l'Asie française, Septembre-octobre 1922, Paris.

الأوضاع الاقتصادية والمالية
في الدولة العثمانية والمقاطعات اللبنانية (١٩١٤ ـ ١٩١٨)

د. عبد اللطيف الحارس

مقدمة عامة

لا بدَّ قبل كل شيء من تحديد بعض الأولويات المنهجية التي تشكّل منطلق أي بحث تاريخي. أولاً: وكما أوضح وولش، «ليس هناك رواية في التاريخ أو غيره يمكن رفعُها إلى مرتبة الحقائق المنطقية الضرورية»[(١)]. فكلُّ رواية عن الماضي، يتابع وولش، «لا يمكن اعتبارُها حقيقية بمعزلٍ عن باقي الروايات». ويؤكد إدوار كار «أن مهمة المؤرخ في احترام حقائقه لا تستنفد بالتزامه في أن يرى حقائقه صحيحة». إذ يجب أن يذهب إلى إظهار جميع الحقائق المتعلقة بموضوعه قيد البحث»[(٢)]. فالتاريخ هو في النهاية هذه المجموعة المختلفة لوجهات النظر المتعددة التي تعطي الحدث التاريخي تعقيداته وأهميته في الوقت نفسه. فالتاريخُ يشوّهُ دائماً عندما يدرس من جانب واحد، ودراسته من كافة جوانبه تجعلنا أقربَ ما يمكن إلى الحقيقة.

ثانياً، يهدف التاريخ إلى تحقيق حاجات وتطلعات المجتمع في مرحلة

(١) W.H. Walsh, **Philosophy of history: An Introduction** (Harper & Row Publishers, New York, London, 1967), p. 87.

(٢) Walsh. Ibid, P. 83.

تاريخية معينة. ولقد أصبحت الدراسات التاريخية، وكما عبّر عن ذلك جيرامي بلاك ودونالد ماك رايلد، «صناعة تعكس الحاجات والرغبات الواسعة للوطن، وللشعب، وللمجتمع...»[1]. وهكذا فإن أهداف الدراسات التاريخية ومنطلقاتها تتغير بتغير الأوضاع، وانتقال المجتمعات من حالة إلى أخرى. ومن هنا كان منطلق تعبير المؤرخ الليبيرالي الإيطالي الكبير بنديتو كروتشه (١٨٦٦ ـ ١٩٥٢)، بأن «كل «التاريخ هو تاريخ معاصر»[2]. بمعنى أنه لكل جيل تاريخُهُ، وعلى كل جيلٍ أن يعيد كتابة التاريخ على ضوء تجاربه وحاجات المرحلة التاريخية التي يعيشها. فالتاريخ ينبثق ويتحدّد من خلال حاجات المجتمع وتطلعاته الحاضرة. ولذا فهو في عملية تغير مستمرة تتلازم وحاجات المجتمعات المتطورة. وعلينا رفض ما أعد لنا في السابق، على الرغم من أهميته آنذاك، وأن نبحث في التاريخ عما هو مناسب للحاضر ومتفاعل معه. فلا تأكلوا طبقاً أعد لكم منذ حوالي قرن من الزمان.

سوء استخدام التاريخ في الحرب العالمية الأولى

إن العدوَ الأكبر للحقيقة، وكما يوضح هولغر هرويغ (Holger Herwig) في مقالته الهامة «... استخدام وسوء استخدام التاريخ والحرب الكبرى، هو في أغلب الأحيان «الأسطورة ـ الثابتة ـ المقنعة وغير الواقعية»[3]. وهو يرى أن كل المشاركين الرئيسيين في الحرب العالمية الأولى قد قدموا وقائع ملوّنة تحتوي على وثائق دبلوماسية مختارة بدقة، كما قدّموا جميعاً، وإن بدرجات متفاوتة، روايتهم الخاصة عن تجاربهم العسكرية المتصورة بطابع

(١) إدوار كار، **ما هو التاريخ**، ترجمة ماهر الكيالي وبيار عقل ـ الطبعة الثالثة، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦)، ص ٣٠.

(٢) Jeremy Black & Donald M. MacRaild, **Studying History**, second edition, (Macmillan Press, London, 2000), P. 60.

(٣) Black & MacRaild, Ibid., P. 18.

أسطوري[1]. مما دفع مودريس اكستاينز (Modris Eksteins) إلى اعتبار أن الحرب العالمية الأولى كانت «حرباً تتعلق بجوهر التاريخ»[2]. فالحقائق المتعلقة بهذه الحرب مغطاةٌ بطبقاتٍ فوقها طبقاتٌ من الادعاءات والادعاءات المضادة، من الذكريات والذكريات «المصححة»، لدرجة أنه قد أصبح من شبه المستحيل تقريباً تمييز الحقيقة من الخيال[3].

ويستنتج هرويغ، وبعد دراسته لخمس حالات في في الحرب العالمية الأولى، «... إن تغيير الحقائق التاريخية، وتزوير الأبحاث التاريخية، والرقابة الوطنية ـ الذاتية المفروضة تتناسب تماماً مع تاريخ أي بلد أو أسباب أي حرب. وهي تطرح تساؤلات أساسية عن دور المؤرخ في المجتمع، وعن أمانة البحث والأخلاقيات العامة. كما تعرض للمسألة العالمية المتعلقة بجمع سجلات الأحداث الخطيرة، الحيوية بالنسبة للمصالح الوطنية، وجعلها موضوعات لدعاية موالية.

إنها تدفعنا للتساؤل عما إذا كان من مصلحة الوطن أن تتآمر الفئة المثقفة فيه لتشويه سجلات التاريخ، وتعطيل البحث النزيه، ما يؤدي إلى الكارثة الوطنية. حيث يمكن بعدها، إعادة تقييم المصالح الوطنية الحيوية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

وبالرغم من هذه القصة الكئيبة لحملات تأخير، وتشويش الأبحاث التاريخية الوقائية، وهذه الحملات الواسعة لتغيير الحقائق، يتابع هرويغ قائلاً: «فإنني أنهي كلامي بملاحظة متفائلة مفادها: أنه بينما قد تخدم

(١) Holger H. Herwig, «Of Men and Myths: The use and Abuse of History and the Great War» in Jay Winter, Geoffrey Parker, and Mary R. Habeck, **The Great War and the Tewntieth Century**, (New Haven & London: Yale University Press, 2000), P. 299.

(٢) Holger H. Herwig, Ibid., P. 300.

(٣) Holger H. Herwig, Ibid., P. 301.

الأساطير، على المدى القصير، الأهداف السياسية والفنسية المباشرة، إلا أنها على المدى الطويل لا تخدم لا الوطن ولا الحقيقة ـ محكومة بالفشل»[1].

الأوضاع الاقتصادية والمالي في الدولة العثمانية اللبنانية (١٩١٤ ـ ١٩١٨)

إن أي فهم للوضع اللبناني بمعزلٍ عن المحيط الذي شكل لبنانُ جزءاً منه، مهما كانت وضعية المناطق اللبنانية والاستقلالية النسبية التي تميزت بها، يبقى فهماً ناقصاً ومجتزءاً.

لقد كان جبل لبنان، والمناطق اللبنانية الأخرى، وعلى رأسها ولاية بيروت، جزءاً من امبراطورية واسعة من الامبراطورية العثمانية. وإنْ ما مرّ به جبل لبنان والمناطق اللبنانية من أوضاع اقتصادية ومالية صعبة خلال فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، لم يكن إلا انعكاساً، لما مرّت به الامبراطورية بشكل عام من أزمات ومشاكل، وإن تمايز بسبب الطبيعة الخاصة لهذه المنطقة.

وستظهر هذه الدراسة طبيعة الأوضاع الاقتصادية والمالية العامة للدولة العثمانية، ثم الطبيعة الخاصة لأوضاع المناطق اللبنانية، مع إبراز الإجراءات الهامة التي اتخذتها الدولة العثمانية لمواجهة هذه الأوضاع.

الأوضاع الاقتصادية والمالية في تركيا في فترة (١٩١٤ ـ ١٩١٨) على عتبة الحرب العالمية الأولى

كان العثمانيون فقراءً عند مقارنتهم بجيرانهم في أوروبا الوسطى والغربية. فقد كان دخلُ الفردِ عام ١٩١٣ حوالي واحدٍ على عشرين من دخل المواطن البريطاني، وعُشر دخل المواطن الأوروبيّ بشكل عام. والأسوأ من

(١) Holger H. Herwig, Ibid., P. 317.
Holger H.Herwig, Ibid., P.326.

ذلك، أن مستويات دخل الفرد في الأراضي التابعة لاستانبول كانت فقط خمس دخل الأفراد في الأقاليم العثمانية السابقة مثل بلغاريا، وصربيا واليونان، وسُبع دخل الفرد في رومانيا العثمانية السابقة[1].

لقد تراجعت الأهمية الاقتصادية العالمية للدولة العثمانية نسبياً، خلال القرن التاسع عشر، وخاصة بعد عام ١٨٧٠، وأوائل القرن العشرين. وكان هذا التراجع عائداً، من جهة، إلى الخسارة الواسعة للأراضي، وخاصة تلك الأقاليم الغنية والكثيفة السكان (راجع الجدول ١ أدناه).

الجدول ١ ـ الخسارة العثمانية للأراضي
(القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين)

مصر	١٨١١
بساربيا	١٨١٢
صربيا	١٨١٧
اليونان	١٨٢٨
أبازا ومنغزليا	١٨٢٩
الأفلاق والبغدان، البوسنة والهرسك، وبلغاريا	١٨٥٦
قارص، وأرضروم، وقبرص	١٨٧٨
كريت	١٩٠٨
سيرانيكا، وطرابلس الغرب	١٩١٢
مقدونيا	١٩١٣
البانيا	١٩١٣

المصدر: ايناجك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، المجلد الثاني، ٨، م.س، ص ٧٦٧.

(١) Khalil Inalcik & Donald Quataert eds., **Economic and Social History of the Ottoman Empire.** V.2, 1600-1914. (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), P. 775.

ومن جهة ثانية، فإن اقتصاد الدول الأوروبية، وببساطة، قد نما بشكل أسرع من الاقتصاد العثماني. كما تراجعت نسب النمو في التجارة العثمانية العالمية بعد منتصف القرن التاسع عشر، أمام نسب نمو تجارة الدول الصناعية الأوروبية بشكل كبير.

لقد ساهم الاقتصاد العالمي وبشكل متزايد في إعادة تشكيل طبيعة وتوجهات التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العثمانية منذ القرن التاسع عشر، دون أن يعني هذا أن العوامل الداخلية لم تكن مهمة. بل على العكس، فإن حجم التجارة الداخلية العثمانية، مثلاً، كان أهم من حجم تجارتها مع الدول الأوروبية[١]. إلا أنه يبدو أن العوامل الخارجية كانت أكثر نفوذاً بتأثيرها في التغيرات الاقتصادية.

الزراعة

لعبت الزراعة دوراً هاماً في تأثيرها على حياة شعوب الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى. فتأمين الحاجات الغذائية اليومية أصبح الشغل الشاغل للمواطن والدولة معاً.

لقد ظلّت الدولة العثمانية إلى حين انهيارها بعد الحرب العالمية الأولى دولة زراعية. ولم تتغير أهمية هذه الطبيعة الزراعية بالنسبة للاقتصاد إلا قليلاً. ففي القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مثلاً، عاش أربعة أخماس سكانها من إنتاج الأرض وأمنوا معيشتهم من ترابها[٢]. وقد وصل الإنتاج الزراعي، ومستويات التصدير عام ١٩١٤، إلى درجات أعلى بكثير عما كان عليه الوضع في القرن التاسع عشر. وكانت الزيادة الكبيرة في حجم الأراضي المزروعة في الداخل الأناضولي، وسوريا والعراق، السبب وراء هذه الزيادة

(١) Inalcik & Quataert. Ibid., P. 770.

(٢) Inalcik & Quataert. Ibid., P. 843.

في الإنتاج. هذا التغيير كان عائداً إلى توسع الزراعة وليس إلى تكثيفها. ومع ذلك، فإن الأراضي التي استغلت فعلياً لم تكن تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في أواخر عهد الدولة العثمانية.

وبقيت نسبة الإنتاج تقريباً على ما هي عليه. وبلغت نسبة مساهمة الزراعة في الدخل «القومي» العثماني عام ١٩١٤، ٥٦ بالمئة[١].

الجدول٢: نسبة الأراضي المزروعة من مجمل مساحة الأراضي الزراعية الأراضي الزراعية ١٩٠٩، (بآلاف الهتكارات)

المقاطعة	المساحة العامة للأراضي الصالحة للزراعة	المساحات المزروعة	النسبة المئوية
حلب	٧,٥٦٠	٣٥٣	٤,٦٦٪
أنقرة	٧,٥٠٠	٥٧١	٧,٦١٪
بغداد	١٤,١٢١	٤١	٠,٢٩٪
البصرة	١٣,٨٨٠	٤٤	٠,٣١٪
بيروت	٣,٠٥٠	٢٩٨	٩,٧٧٪
ديار بكر	٤,٦٨٠	٣٠٨	٦,٥٨٪
استانبول	٤٠٠	١٠	٢,٥٪
قونية	٩,١٦٠	٦٣٣	٦,٩١٪
الموصل	٩,١٠٠	٢٣٢	٢,٥٤٪
سوريا	١٠,٠٠٠	٣٤٨	٣,٤٨٪

المصدر: اينالجك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، المجلد الثاني، م.س، ص ٨٤٨.

(١) Inalcik & Quataert. Ibid., P. 845.

لقد بقي القمح يحتل، حتى منتصف القرن التاسع عشر، المرتبة الأولى في التصدير. إلا أن بروز الولايات المتحدة الأميركية كمنتج رئيسي للحبوب بعد عام ١٨٥٠، قد أثر في تصدير الحبوب في الدولة العثمانية. فلقد كان من الصعب على زارعي الحبوب العثمانيين منافسة القمح الأميركي في الأسواق العالمية. وهكذا انخفضت مرتبة زراعة القمح العثماني إلى الدرجة الثانية، وتحوّل التصدير الزراعي العثماني من القمح إلى الخضار والفواكه والمزروعات الصناعية[(١)]. وسيكون لهذا التغيير أثره الهام في الزراعة والاقتصاد اللبناني خلال سنوات الحرب.

لقد تحوّل قسم كبير من الزراعة اللبنانية نحو تربية دود القز لإنتاج الحرير الخام. وأصبحت هذه الزراعة في لبنان مهمة جداً لدرجة أن المنطقة لم تعد تزرع ما يكفيها من المواد الغذائية لتأمين معيشة سكانها. فمعظم الأراضي الزراعية، الضيقة والقليلة نسبياً، زرعت بشجر التوت على حساب زراعة الحبوب وتربية الماشية. وفي تسعينيات القرن التاسع عشر، غطت هذه الأشجار حوالي ٥٠ بالمئة من الأراضي المزروعة في الجبل، حيث عملت حوالي خمسين ألف عائلة في إنتاج الحرير الخام. وشكل تصديره حوالي نصف قيمة الصادرات من بيروت. ومن أرباح الحرير كان يتم شراء المواد الغذائية من مصر، وحوران وسهل البقاع[(٢)]. إن النموذج اللبناني لتربية دود القز يظهر أن التركيز على زراعة مثل هذه المنتوجات سوف يترك المنتجين معتمدين على الآخرين في تأمين مواردهم الغذائية.

---

(١) Inalcik & Quataert. Ibid., PP. 850-51.

(٢) Roger Owen. **The Middle East in World Economy, 1800-1914.** (London: Methuem, 1981), PP. 30, 249 also. Charles Issawi, ed., **The Economic History of the Middle East, 1800-1914,** (Chicago: University of Chicago Press, 1966), PP. 275-78.

الأوضاع الاقتصادية في تركيا خلال الحرب العالمية الأولى

في آب ١٩١٤، كان وضع الدولة العثمانية، ومن جوانب متعددة، أسوأ بكثير من وضع الدول الأخرى المشاركة في الحرب، وكانت أقل الدول استعداداً لدخول حرب بهذا المستوى العالمي. لقد كان للعثمانيين امبراطوريتهم، إلا أنها كانت مُستغلةً ومسيطراً عليها من قِبل كل الدول الكبرى في أوروبا، كما كانت تعتمد بشكلٍ كلي عليهم. هذه التبعية لأوروبا لم تلبث أن انكشفت بطريقة درامية مع استعداد أوروبا لدخول الحرب. أما الاقتصاد العثماني في هذه الفترة فقد شلّ تماماً.

أدّت أولى مظاهر قيام الأزمة في أوروبا في أواخر تموز عام ١٩١٤، إلى إغلاق بورصة استانبول وأزمير التي كانت تحت الإشراف الأوروبي، ما أدّى إلى نتائج كارثية على تجارة كلا المدينتين. ودبت الفوضى في السوق، وألزم الباب العالي بالتدخل في الواحد والثلاثين من تموز، معلناً تعليق كل المعاملات المتعلقة بالبضائع المنقولة أو التحويلات. كما أوقفت شركات النقل البحري، المملوكة من قِبل الأجانب والعاملة على سواحل الامبراطورية، خدماتها، ما أدّى إلى تعطيل كل عمليات الاستيراد والتصدير[(١)]. وانخفض إيراد الجمارك إلى ربع ما كان عليه قبل الحرب[(٢)]. وكذلك رفضت شركات التأمين، المملوكة أيضاً من قِبل الأجانب، التأمين على البضائع التي يعتقد بأنها قد تصادر من قِبل الدول المتحاربة. أما أقساط التأمين على البضائع الأخرى فقد ارتفعت بحدة، مما أثّر وبشكل طبيعي في الأسعار التي يدفعها المستهلك[(٣)]. كل هذه الأسباب أدّت إلى نقص في

---

(١) A.L. Macfie, **The End of the Ottoman Empire, 1980-1923.** (London, New York: Longman, 1998), P. 125.

(٢) **مذكرات جمال باشا**، علي أحمد شكري، (القاهرة: مكتبة الهلال، ١٣٤١هـ - ١٩٢٣م)، ص ٢٢٦.

(٣) Feroz Ahmad, «War and Society under the Young Turks, 1908-18», in Albert Hourani, Philip S. Khoury & Mary C. Wilson, eds. **The modern Middles East,** (Berkeley and Los Angelos: University of California Press, 1993), PP. 132-133.

السلع وإلى انفجار في الأسعار؛ ومما جعل الأمور تصبح أكثر سوءاً، استغلال الوضع من قِبل التجار والوسطاء. إضافة إلى أن سكان المدن وخاصة العاصمة، توقعوا نقص المؤن والمواد الغذائية فأخذوا يخزنونها، وكذلك فعل أصحاب المحال التجارية فكان من الطبيعي أن ترتفع الأسعار بشكل عشوائي عند وقوع الحرب بين الدول الكبرى في الأسبوع الأول من آب عام ١٩١٤.

في الخامس من آب، ارتفعت أسعار الخبز في استانبول من خمس بارات إلى خمس وخمسين بارة، كما ارتفع سعر البطاطا بنسبة أربعين في المئة، وارتفع سعر السكر المستورد من النمسا مئتين في المئة، كما ارتفع سعر الكاز مئة في المئة[١].

هذا الوضع الاقتصادي والتمويني الصعب الذي رافق اندلاع الحرب، عانت منه كل دول وسط أوروبا. فألمانيا، وعلى الرغم من كونها أكثر الدول الصناعية تقدماً في أوروبا، فإنها، «قد واجهت صعوبات تموينية ونقصاً في المواد الأولية منذ بدايات الحرب. وطورت هيكليات تنظيمية [لمواجهة هذه الأزمة]. أصبحت نموذجاً للدول المتحاربة الأخرى»[٢]، وخاصة الدولة العثمانية.

خلال السنة الأولى من الحرب، عانت القسطنطينية ولوحدها من نقص خطير في المواد الغذائية، بينما كان وضع معظم المقاطعات الأخرى أفضل بكثير، إلاّ أن الأوضاع أخذت تتراجع. ويرى الجنرال أريك فون فلكانهاين (Erich von Falkenhayn) عام ١٩١٦، أن الوضع في الامبراطورية قد أخذ يسوء «بسبب الحاجة إلى كميات كافية من الغذاء من المراكز المكتظة

(١) Feroz Ahmad, Ibid., P. 133.

(٢) Gerald, Feldman, «Mobilizing Economies for War», in Jay Winter, Geoffrey Parker and Mary R. Habeck (eds). **The Great War and the Twentieth Century,** (New Haven & London: Yale University Press, 2000), P. 173.

بالسكان. والسبب في ذلك ليس النقص الحقيقي في الموارد، وإنما الحالة المتخلفة لوسائل النقل.» وقد تمّ تجاوز أزمة غذاء حقيقية في تركيا، في القسطنطينية بشكل خاص، عام ١٩١٦، وذلك بسبب شحنات المواد الغذائية التي جاءت في الوقت المناسب من رومانيا[١]، التي كانت في ذلك الحين لا تزال على الحياد، على الرغم من تقربها من الحلفاء. إلا أنها وتحت الضغط اضطرت إلى تنفيذ اتفاقية الذرة الموقعة مع ألمانيا عام ١٩١٥. وأخذت ترسل الذرة وعلف الماشية ما أدى إلى تجنب مجاعة في ألمانيا والدول الحليفة لها، خاصة تركيا[٢].

إلا أن الوضع ازداد سوءاً، وفي ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩١٦، أعلم السفير الأميركي في القسطنطينية، إبراهام ألكوس (Abram, Elkus)، وزير خارجيته أنه بينما أعلنت الحكومة التركية عن موسم حصاد استثنائي وجيد وأنها لا تحتاج إلى إمدادات من الخارج، ففي الواقع، إن موسم الحصاد هو الأسوأ منذ خمس وثلاثين عاماً، وستحدث معاناة كبيرة هذا الشتاء ما لم تأتِ مساعدات من أميركا ومن دول أخرى»[٣].

وفي بداية عام ١٩١٧، ازدادت الأسعار أربعة أضعاف. ومع نهاية عام ١٩١٨، فإن الأسعار قد ارتفعت خمسة وعشرين ضعفاً[٤] وقد أعطى الماريشال هندنبرغ الوصف التالي للوضع التمويني الداخلي في تركيا في نهاية عام ١٩١٧:

(١) General Erich Von Falkenhayn. **General Headquarters and its Critical Decisions, 1914-1916,** (London: Hutchinson and Co. 1919), PP. 261-262.

(٢) Falkenhayn, Ibid., PP. 205-206.

(٣) U.S. Department of State, Papers Relating to the Foreign Relations of the United States: **The Lansing Papers, 1914-1920.** (Washington: U.S Government Printing Office, 1939).

(٤) Emin Yalman Ahmed, **Turkey in the World War,** (New Haven, Connecticut, Yale University Press, 1930), P. 261.

«عملياً الدولة بأسرها جائعة، وليس هذا بسبب نقص الغذاء، وإنما بسبب أن الإدارة والمواصلات كانتا متوقفتين تماماً، ولم يكن هناك من وسيلة لتكييف الموارد مع الطلب. لا أحد يعلم كيف يتمكن سكان المدن الكبرى من الاستمرار في الحياة. لقد أمّنا تموين السقطنطينية بالخبز، وأرسلنا الذرة من دوبروجا ورومانيا، وقدمنا كل مساعدة ممكنة، على الرغم من النقص الخاص بنا»[١].

كان المستهلكون في المدن، من أكثر فئات الشعب تحملاً للأعباء الاقتصادية في فترة الحرب. لقد دفع هؤلاء المستهلكون أسعاراً خيالية للحصول على سلع غذائية رديئة النوعية، وساهموا في قيام طبقة أثرياء الحرب الجديدة. وأصبح تجار عام ١٩١٦ ـ كما كان يطلق عليهم ـ سيئي السمعة بسبب جشعهم. وهكذا قامت الصرخة ضد نشاطاتهم.

أما الفلاحون فقد تراجع وضعهم بشكل كبير، ولم يكن لهم من وسيلة لإيصال شكاويهم إلى العاصمة. فعانوا بصمت وبكرهٍ شديد للمستغلين والمنتفعين، وتحملوا في معظم الأحوال، همومهم المعيشية بجرعة كبيرة من القدرية[٢]. أما الآثار الأكثر ضرراً للحرب فقد لحقت بالزراعة، إذ لم يخضع الفلاحون فقط للتجنيد الإجباري، وإنما أيضاً تعرضت حيواناتهم: الثيران، والحمير، والأحصنة، للمصادرة. وبين عامي ١٩١٤ و١٩١٩، اختفى حوالي تسعين بالمئة من كل الثيران في الدولة[٣]. وبذلك أصبحت مهمة حراثة الأرض عملاً شبه مستحيل. وهكذا عانت الزراعة العثمانية، ليس من قلّة

(١) Marshall Von Heindenburg, **Out of My Life,** trans. E.A. Holt, (London: Cassell and Co. Ltd; 1920), PP. 304-305.

(٢) Feroz Ahmad, op. cit., P. 136.

(٣) Feroz Ahmad, **«The Agarian Policy of the Young Turks, 1908-1918».** In Bacqué-Grammont, Jean-Louis, and Paul Dumont, eds. **Economie et Sociétés dans l'Empire Ottoman.** Paris 1983, 275-288, P. 285.

الأراضي الزراعية، وإنما من شحّ الثيران واليد العاملة[١].

وأوردت وزارة الزراعة، في شباط عام ١٩١٧، أن مساحة الأراضي المزروعة قد تراجعت بشكل درامي من ستين مليون دونم عام ١٩١٣ ـ ١٩١٤ إلى ثلاثين مليون دونم عام ١٩١٤ ـ ١٩١٥، وإلى أربعة وعشرين مليون دونم عام ١٩١٦[٢].

وقد حاولت الحكومة تنظيم الأسعار ووضع حد للتخزين، كما فرضت إنشاء لجان للتحقيق وإصدار قوانين للجم الأسعار. إلا أن مصير إجراءاتها كان الفشل. ورغم المداهمات المستمرة للشرطة في العاصمة، استمرت شكاوي الصحافة من أن أصحاب المحال التجارية كانوا يفرضون الأسعار التي يريدونها. وإذا كانت أسعار المواد الغذائية المستوردة قد ارتفعت بحدة، فإن أسعار البضائع المنتجة محلياً، والتي لم يكن بالإمكان تصديرها أو جلبها إلى العاصمة، قد انخفضت بحدة أكبر. وهكذا بقيت فواكه بحر مرمرة وبحر إيجه دون أن تباع، حتى إن دراق بورصة، وعنب أزمير فسدا في انتظار المشترين. وتعرضت صناعة الحرير في بورصة للمصير نفسه[٣].

ويبدو أن الوضع في مدن الأقاليم كان أسوأ من ذلك. فهناك أيضاً، أدت الأزمة الأوروبية ووقوع الحرب إلى الشلل الاقتصادي. وتوقفت كل أنواع الأعمال التجارية في بغداد، حيث كانت التجارة البريطانية ـ الهندية سائدة. وكذلك كان الوضع في مدن سوريا وفي المراكز التجارية الأناضولية مثل أضنة.

(١) Feroz Ahmad, op. cit., P. 136.

(٢) Feroz Ahmad, Ibid., P. 138.

(٣) Feroz Ahmad, Ibid., P. 133.

الوضع المالي في تركيا خلال الحرب العالمية الأولى

أدّى وقوع الحرب بين الدول الكبرى خلال الأسبوع الأول من آب عام ١٩١٤، إلى تدافع الناس على المصارف، التي كانت مملوكة بأكثريتها من قبل الأجانب، لسحب أموالهم، ما أدّى إلى نقص في السيولة لأنه لم يعد بالإمكان تحويل الأموال من المراكز الرئيسية لهذه المصارف في أوروبا. وكذلك امتنع أصحاب الأموال عن إيداعها في المصارف، مما زاد من حدة الأزمة المالية. وتدخلت الدولة في الرابع من آب، وأصدرت قراراً رسمياً بتأجيل دفع الديون المستحقة[1].

كان وضع الخزانة المركزية في استانبول حرجاً، إذ استنفد القرض الفرنسي الذي بلغت قيمته ٣٥,٢٠٠,٠٠٠ ليرة ذهبية، والذي حصلت عليه الدولة في نيسان/أبريل عام ١٩١٤. ولم يبقَ من السيولة في صندوق وزارة المالية، حسبما يؤكد جاويد بيك، سوى ٩٢,٠٠٠ ليرة ذهبية، وذلك في الثالث من آب عام ١٩١٤[2].

وكان إفلاس الخزانة أحد العوامل الرئيسية التي دفعت تركيا إلى دخول الحرب إلى جانب ألمانيا بعد ثلاثة أشهر. ففي منتصف أيلول من عام ١٩١٤، ناقشت الحكومة العثمانية الوضع المالي. فأصر جاويد على الحاجة إلى التوفير المالي، واقترح أنور مقاربة الألمان للحصول على قروض مالية، وعندما أشار جاويد إلى أن الألمان سوف يشترطون دخول العثمانيين الحرب إلى جانبهم مقابل القرض المالي، أصرّ أنور على القيام بهذه الخطوة، وأصدرت التعليمات إلى السفير العثماني في برلين، مختار باشا، بمفاتحة زيمرمان، المدير العام لمكتب وزارة الخارجية الألمانية، بطلب قرض قيمته

(١) Feroz Ahmad, Ibid., P. 133.

(٢) Feroz Ahmad, op. cit., P. 134.

خمسة ملايين ليرة زهبية عثمانية. وقد صحّت توقعات جاويد، إذ كان الجواب الألماني أن الحصول على هذا القرض يعتمد على الدخول المباشر للدولة العثمانية في الحرب إلى جانب دول وسط أوروبا. وبعد محادثات مطوّلة تمّ التوافق على شحن مليوني ليرة ذهبية مباشرة، وأن يتم شحن بقية القرض بعد ذلك. وفي الحادي عشر من تشرين الأول/أوكتوبر عقد اجتماع بين المسؤولين العثمانيين والسفير الألماني لبحث المسألة المالية ودخول تركيا الحرب. ويروي جمال باشا في مذكراته تفاصيل هذا الاجتماع: «ففي يوم ١١ أوكتوبر وصلت إليّ من السفير فانجنهيم (Wanginheim) دعوة خاصة للغداء في السفارة في ترابيا. فلما وصلت إلى هناك وجدت الصدر الأعظم وطلعت وخليل وأنور... وبعد الغداء دخلنا غرفة السفير الخاصة، فأسرّ إلينا فانجنهيم... أن ألمانيا قبلت كل شروطنا المالية وحدق فينا نظره كأنما كان يقول أرجو ألا تضعوا عراقيل جديدة!»[1]. وأعطيت الضمانات في اليوم نفسه بأن أمير البحر سوخون (Souchon)، سوف يتلقى الأوامر بمهاجمة الأسطول الروسي في البحر الأسود عند استلام القرض[2].

وفي السادس عشر من تشرين الأول/أوكتوبر ١٩١٤، وصلت الشحنة الأولى من الذهب إلى استانبول، ووصلت الدفعة الثانية في الحادي والعشرين منه. وقد تلقت المخابرات البريطانية والروسية تقارير مباشرة عن وصول هاتين الشحنتين[3]. وفي اليوم نفسه، التقى أنور بالمسؤول الألماني برونسارت فون شالندورف (Bronsart Von Schellendorf)، لوضع خطة الحرب. وقد تضمنت هذه الخطة هجوم البحرية العثمانية على الأسطول الروسي في البحر الأسود، إضافة إلى الحملات العسكرية في القوقاز وعلى

(١) **مذكرات جمال باشا**، مصدر سابق، ص ٢٢٦.

(٢) A.L. Macfie, op. cit., P. 125.

(٣) Y.T Kurat. «How Turkey Drifted into World War I» in K. Bourne and D.C. Watt (eds), **Studies in International History**, 1967, P. 312.

الجبهة المصرية. وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول/أوكتوبر، وبطلب من الألمان، أعطى أنور تعليمات شفهية لأمير البحر سوخون بالهجوم على الأسطول الروسي في الوقت الذي يراه مناسباً. وأخيراً، وفي التاسع والعشرين من تشرين الأول/أوكتوبر هاجم الأسطول العثماني المكون من المدرعتين جوبن وبرسلاو، إضافة إلى بعض الزوارق الحربية العثمانية، موانئ أوديسا وسباستبول وتيودوسيا، وأغرق سفينة حربية روسية. وبعد الهجوم أرسل سوخون برقية إلى القيادة العامة يعلمها فيها بوقوع الصدام، متهماً الأسطول الروسي بالاستفزاز[١]. وما بين الثالث إلى الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤، أعلنت دول الحلفاء الحرب على الدولة العثمانية. «وفي اليوم الذي أعلنت فيه روسيا وفرنسا وإنجلترا بدء العداوة، عقد مجلس الوزراء عند الباب العالي جلسة فوق العادة...» اعتبرت فيه الحكومة العثمانية «نفسها في حالة حرب مع الحكومات الروسية والفرنسية والإنجليزية...»[٢]. وبكل الأحوال فإن وصول القرض الألماني قد خفّف كثيراً من الضغوطات المالية.

إصدار العملة الورقية

بعد دخول الدولة العثمانية الحرب، عمدت مثلها مثل بعض الدول الأوروبية المتحاربة الأخرى، إلى إصدار عملة ورقية ذات قيمة موازية للنقود الذهبية والفضية، وأصبحت الوحدة الحسابية المعتمدة. صدرت أولى العملات الورقية في استانبول في تموز/يوليو عام ١٩١٥، وأودعت الحكومة العثمانية ما يوازي قيمتها ذهباً لدى إدارة الدين العمومية العثمانية[٣].

---

(١) **مذكرات جمال باشا**، مصدر سابق، ص ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.
(٢) **مذكرات جمال باشا**، المصدر نفسه، ص ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(٣) شوكت باموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تعريف د. عبد اللطيف الحارس (بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٥)، ص ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

وحافظت العملة الجديدة على كامل قيمتها الذهبية، ثم بدأت قيمتها بعد ذلك بالتناقص[١].

ومن التطورات المالية الهامة خلال فترة الحرب قرار إصلاح النقد. فقد صدر قانون توحيد النقد (توحيدي مسكوكات قانوني) الذي يعود لعام ١٩١٦، ووضعت الحكومة بموجبه حداً لتداول كل نقود فترة ما قبل عام ١٨٤٤، واعتمدت قاعدة كل مئة قرش تعادل ليرة ذهبية واحدة. وقد ألغى القانون الفضة كمعيار نقدي، وجعل من الذهب القاعدة الوحيدة للعملة العثمانية[٢]. وكان ينبغي لهذه الخطوات الإصلاحية أن تؤدي إلى وحدة مالية أشمل، واستقرار أعمّ، إلاّ أنها لم تلبث أن انهارت أخيراً، بسبب متطلبات الحرب.

بدأ إصدار العملات الورقية المنظم بقوانين على مراحل في فترة امتدت بين ١٣ حزيران/يونيو ١٩١٥، تاريخ أول إصدار و١٥ أيلول/سبتمبر ١٩١٨ تاريخ الإصدار السابع والأخير[٣]. ومع توسع حجم التداول للعملة الورقية، وخاصة خلال السنتين الأخيرتين من الحرب، أخذت أسعار صرفها تتراجع. بلغ حجم العملة الورقية المتداول خمسين مليون ليرة في بداية عام ١٩١٧، ومئة مليون مع نهاية السنة ذاتها. وبلغ المجموع الإجمالي لقيمة العملة الورقية ١٦١ مليون ليرة مع نهاية الحرب[٤]. ولم يكن إصدار هذه المجموعات اللاحقة من العملة الورقية بدون تغطية، إذ إن سندات الخزينة الألمانية، المستدانة من الحكومة الألمانية، قد وضعت جانباً كضمانات. كما تمكنت الحكومة أيضاً من بيع سندات حرب بقيمة ثمانية عشر مليون ليرة عام

---

(١) Emin Yalman Ahmed, op. cit., P. 144.
(٢) شوكت باموك، المصدر السابق، ص ٣٩٩.
(٣) Emin Yalman Ahmed, op. cit., PP. 161-162.
(٤) شوكت باموك، المصدر السابق، ص ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

١٩١٨، إضافة إلى حصولها على ما مجموعه مئة ومليوني ليرة من العملة الأجنبية المغطاة بالذهب من ألمانيا والنمسا[١].

انخفضت أسعار العملة الورقية بشكل محدود في استانبول، في مطلع عام ١٩١٦، إلى ١٢٠ قرشاً لليرة الذهبية. إلاّ أن التراجع الكبير في سعر صرفها بدأ منذ منتصف عام ١٩١٧، حيث وصل إلى ٤٠٠ قرش، وترافق مع مضاعفة كمية العملة الورقية المتوفرة. وبلغ سعر صرفها ٥٠٠ قرشٍ مع نهاية الحرب. إلاّ أن أسعار الصرف في الأقاليم كانت أدنى من ذلك. ففي آب/أغسطس عام ١٩١٧ مثلاً، كانت الليرة الذهبية الواحدة تعادل ٤٣٠ قرشاً من العملة الورقية في استانبول، بينما كان يتم تبادلها مقابل ٤٥٠ قرشٍ في بورصة وأزمير، و٦٠٠ قرشٍ في أضنه، و٦٦٦ قرشٍ في سيواس وأرضروم، و٧٦٦ قرشٍ في الموصل، و٥٤٠ قرشٍ في حلب، و٥٥٥ قرشٍ في بيروت[٢].

وسبق إصدار العملة الورقية فرض حظر على تصدير الذهب والعملات، ففي الأول من كانون الثاني ١٩١٥، عرضت صحف بيروت لهذه الإجراءات الصادرة:

أولاً، لا يسمح للأجانب بالمضاربة على الذهب وتصديره، كما ينبغي ثانياً، على المؤسسات المالية، بما فيها المصرف العثماني، القيام بجردة دقيقة لكمية العملات الذهبية المتواجدة[٣].

أدى إصدار العملات الورقية إلى اختفاء النقود الذهبية من التداول، وقد أعلم السفير الأميركي في القسطنطينية، مورغنتو، وزارة خارجيته في الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩١٥، أنه في الأسابيع القليلة السابقة، «اختفى كل

(١) شوكت باموك، المصدر السابق، ص ٤٠٠.

(٢) شوكت باموك، المصدر السابق، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١.

(٣) الاتحاد العثماني، ١ كانون الثاني/يناير ١٩١٥، ص ١٠.

الذهب من التداول. لقد لجأ الناس إلى تخزين الذهب لأن الحكومة المركزية قد أصدرت عملة ورقية مغطاة باحتياط ذهبي. . . وبينما كان الذهب، ومنذ شهرين، يتداول بحرية، صار كل شيء حالياً يدفع ثمنه بالعملة الورقية»[١]. وازداد الوضع سوءاً عام ١٩١٦. ففي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٦، كتب السفير الأميركي في القسطنطينية ألكوس، إلى واشنطن يقول: «الوضع المالي هنا سيئ، بل أصبح خطيراً»، مشيراً إلى «أن الليرة الذهبية العثمانية كانت تساوي ٤,٤٠ دولاراً أميركياً، أما الآن فإنها تُباع بـ ٧,٢٠ دولاراً في القسطنطينية، أما في داخل آسيا الصغرى فإنها تُباع بما بين ثمانية وعشرة دولارات»، وإلى أن «كل الذهب قد اختفى عملياً، وهو مخبأ من قِبل الذين يملكونه. كان الذهب المتداول قبل الحرب حوالي ٥٣ مليون ليرة، أما الآن فلا يوجد أي شيء عملياً»[٢].

وقد تلقت الحكومة العثمانية دعماً مالياً ألمانياً بلغ مجموعه ٢٥٠ مليون ليرة عثمانية ذهبية[٣]. وعلى الرغم من أنه وبنهاية الحرب، فإن الدين العثماني العام البالغ ١٧١ مليون ليرة ذهبية عثمانية عام ١٩١٤، قد ازداد ثلاثة أضعاف[٤]، إلا أن هذا الدين قد ساهم في إنعاش الحياة الاقتصادية، وتطوير المجتمع العثماني، كما سيتبين معنا أدناه.

(١) U.S. Department of State,. Papers Relating to the Foreign Relations of the United States. The Lansing Papers. op. cit., P. 773.

(٢) U.S. Department of State, Ibid., P. 785.

(٣) A.L. Macfie, Ibid., P. 150.

(٤) A.L. Macfie, op. cit., P. 150.

إجراءات الدولة لمواجهة الأزمة الاقتصادية المالية
عصر النهضة الاقتصادية الاجتماعية في تركيا

إن وقوع الحرب بين الدول الكبرى، منعها من التدخل في شؤون تركيا الداخلية، وسنحت لحكومة الاتحاد والترقي، الفرصة المناسبة لإلغاء، ومن جانب واحد، الامتيازات الممقوتة، «التي وقفت ولفترة طويلة عقبة أساسية أمام تطور الامبراطورية»، كما جاء في الرسالة التي سلمها السفير العثماني في واشنطن، أحمد رستم، إلى وزير الخارجية الأميركية[١]. ففي التاسع من أيلول عام ١٩١٤ أُعلم قناصل كل الدول الأوروبية بأن الامتيازات الممنوحة لهم لم يعد معترفاً بها منذ الأول من تشرين الأول/أوكتوبر ١٩١٤. وهكذا أصبحت الدولة العثمانية أخيراً، دولة ذات سيادة، بعد أن تحررت من أجيال من الحكم الاستعماري. وأصبح التاسع من أيلول يوم عطلة وطنية[٢]. وقد كان لهذا الإجراء صدى قوي ما عزز من شعبية الاتحاد والترقي بين مسلمي الامبراطورية. وإن أي مطالعة للصحافة التركية الصادرة في تلك الفترة، تظهر الأثر النفسي الكبير لمثل هذا الإجراء في الشعب عامة.

إن إلغاء الامتيازات والأثر المباشر لدخول الحرب والذي يتمثل في وقف التبادلات التجارية مع دول الوفاق، قد شجّعا بسماحهما للإنتاج القومي بالتطور في حمى من كل منافسة، على انطلاق طبقة من رجال الأعمال المحليين. كما أن الحاجات الضخمة التي ترتبت على المشاركة في الحرب، خاصة من العتاد العسكري والسلاح، بالإضافة إلى سلسلة كاملة من المجالات الأخرى (النقل، التموين، الإنتاج المنجمي... إلخ) كان من

---

(١) U.S. Government 1914: 1090 cited in Feroz Ahmad, op. cit., P. 142.

(٢) Feroz Ahmad, op. cit., P. 134.

شأنها هي أيضاً تحفيز تكوين رأسمالية ذات طابع قومي[١].

في الواقع، لقد فرضت ضرورات الحرب على الاتحاديين أن يكونوا مبدعين وعقلانيين في تنظيمهم لقضايا الدولة على كافة المستويات. صحيح أن اهتمامهم الرئيسي قد انصب على الحرب، إلا أن المسائل الاقتصادية احتلت حيزاً متساوياً في الأهمية. فبين عامي ١٩١٤ و١٩١٨، سوف تتوالى، وبإيقاع سريع، التدابير الرامية إلى إيجاد مسار لاقتصاد قومي (milli iktisat) قادر على مواجهة المشكلات الخطيرة للإنتاج، والتموين والتوزيع التي واجهتها تركيا خلال الحرب[٢]، ومن أهمها: إقرار تعريفات جمركية جديدة تهدف إلى حماية الإنتاج الداخلي والسوق الداخلية من مزاحمة السلع المستوردة. إعادة تنظيم البنك الزراعي، إنشاء جهاز مالي على رأسه بنك الاعتماد الوطني، تتمثل مَهمته في تأمين الرساميل الضرورية للمشاريع التجارية والصناعية. إنشاء شبكة من التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية والائتمانية، تكوين لجان تموين عبر مختلف أرجاء البلاد، تتمثل مَهمتها في تنظيم ومراقبة ونقل وتوزيع المنتجات الأساسية الضرورية (الدقيق، السكر، البترول... إلخ)[٣].

وهكذا كانت النتيجة إنشاء أكثر من مئة شركة قومية بين عامي ١٩١٤ و١٩١٨، في قطاعات جد متباينة، كالبنوك، والنقل، وتوزيع المنتجات الزراعية، والمناجم، وإنتاج الورق... إلخ. كما حدث انطلاق غير مسبوق للقطاع الحرفي، الذي حُرِّر مؤقتاً من مزاحمة السلع المستوردة[٤]. وهكذا

---

(١) Paul Dumont et François Georgeon. «La mort d'un empire (1908-19230», dans **Histoire de l'Empire Ottoman,** sous la direction de Robert Mantran, (Paris: Librairie Arthème Fayard, 1989), P. 632.

(٢) Paul Dumont et François Georgeon, Ibid., P. 631.

(٣) Paul Dumont et François Georgeon, Ibid., P. 632.

(٤) Paul Dumont et François Georgeon, Ibid., P. 633.

وبنهاية الحرب، وبسبب الإجراءات المتعددة التي اتخذت أثناءها لتشجيع النشاطات التجارية والصناعية، كان من الممكن ملاحظة بروز «اقتصاد قومي».

وأي متتبع لصحافة استانبول زمن الحرب، سوف يدهش لكثرة المقالات المخصصة للموضوعات الاقتصادية والاجتماعية. فبالرغم من الحرب، أو ربما بسببها، احتلت مشاكل الزراعة، والتجارة والصناعة، وبشكل دائم، صدارة الصحف الصادرة. لقد تمّ في الحقيقة إصدار صحف مخصصة لهذا الهدف، أهمها المجلة الاقتصادية (Iktosdiyat Mecmuasi)، التي صدرت في شباط عام ١٩١٥[1].

أما على صعيد الزراعة، فقد استجابت الحكومة للأوضاع الطارئة التي أصابتها، وذلك بتشريع العمل القسري في الإنتاج الزراعي، ودفع المرأة إلى المشاركة، لا بل إلى تحمل المسؤولية الأساسية في العملية الزراعية. والواقع أن عدداً من المهام التي عهد بها إليهن ينبع من قانون صدر عام ١٩١٥ يؤسس نوعاً من الخدمة الإجبارية، ويفرض على النساء تقاسم موقع العمل الواحد مع الرجال (أولئك الذين لم يرحلوا إلى الجبهة). ففي سنوات الحرب التي تميزت برحيل جميع الرجال القادرين على حمل السلاح إلى الجبهة، دخلت المرأة العديد من المجالات في الحقول، وفي الورش الحرفية، وفي المصانع، وفي المستشفيات والإدارات العامة، وفي الأسواق حيث يبعن منتجات بساتينهن أو الأشياء التي من عمل أيديهن. لقد طمست الحرب إلى حد بعيد صورة المرأة المحكوم عليها بالحبس في المنزل، وحلّ المجتمع النسائي، بين ليلة وضحاها، محل مجتمع يكاد يكون ذكورياً بشكل حصري[2].

(١) Feroz Ahmad, op. cit., P. 135.

(٢) Paul Dumont et François Georgeon, op. cit., P. 630.

في الواقع، لقد سعت حركة تركيا الفتاة ومنذ ثورة عام ١٩٠٨ إلى تشجيع عمل المرأة في النشاطات خارج المنزل. وتؤكد بعض التدابير الملموسة التي اتخذت: تطوير التعليم الابتدائي والثانوي الموجه إلى البنات، وافتتاح أول ليسيه للبنات في عام ١٩١١، وزيادة المدارس المهنية، على الانتباه الذي توجهه لجنة الاتحاد والترقي لحالة المرأة. وسوف تشهد سنوات الحرب توسع شبكة المدارس الموجهة إلى المرأة؛ وتزايد ملحوظ لعدد النساء اللواتي يثابرن إلى حد متابعة الدراسات العليا[1].

دفعت ضرورات الحرب المجتمع التركي إلى استخدام قوة عمل المرأة على نطاق واسع. حتى أصبحت المرأة جزءاً أساسياً من قوة العمل الفاعلة في المجتمع، ولتعزيز دورها، أنشأت الحكومة العثمانية في صيف ١٩١٦، جمعية النساء العاملات المسلمات. وكان الرئيس الفخري لهذه الجمعية، ناجية سلطان زوجة أنور باشا. وكان لهذه الجمعية ثلاثة فروع في استانبول، وبارا وأشقودره[2].

وتركزت الفكرة الأساسية للجمعية النسائية على أن المرأة بإسهامها بعملها في المجهود القومي، لا تؤدي فقط عملاً وطنياً، بل تكسب أيضاً استقلالها الاقتصادي وتتمكن، وهذا أمر أكثر أهمية، من كسب قدر من حرية الفعل والفكر. وبهذه الطريقة تكسب قضية تحرر المرأة، شيئاً فشيئاً، أرضية ثابتة، تحت ضغط الأحداث[3].

وقد أثنى الكاتب الصحفي التركي تكينالب (Tekinalp)، في مقالة نشرت في المجلة الاقتصادية التركية عام ١٩١٦، على إسهامات المرأة قائلاً:

«بينما كان الرجال يقاتلون ببطولة على الجبهات دفاعاً عن وجود

(١) Paul Dumont et François Georgeon, Ibid., P. 629.

(٢) A.L. Macfie, op. cit., P. 149.

(٣) Paul Dumont et François Georgeon, op. cit., P. 630.

وطنهم، بقيت النساء في بيوتهن يصارعن وبشكلٍ موازٍ، وبكل ما أوتين من قوة لتأمين القوت للوطن وضمان مستقبله الاقتصادي. في العديد من الأماكن، نجحت المرأة ومن خلال عملها بملء الفراغ الذي خلفه نقص الرجال.

ويمكن ملاحظة نشاطات المرأة الريفية هذه، وبشكل واضح، في مقاطعة قونيه، التي قرّر واليها سميح بيك إقامة تمثال لتخليد ذكرى هذا النشاط النبيل الذي قامت به المرأة التركية خلال هذه المرحلة التاريخية التي نمر بها»[١].

واعتمد الاتحاديون لملء الفراغ في العمل الزراعي، إضافة إلى عمل المرأة، على مكننة الزراعة وتحديثها، واستقدموا لهذا الهدف الخبراء النمساويين والألمان. كما أرسلوا الطلاب إلى ألمانيا لدراسة طُرق استخدام الماكينات الحديثة[٢].

كان الاتحاديون، في الواقع، يعملون على تغيير بنيوي في العملية الزراعية، ولذلك فقد أدخلوا مبدأ مراقبة الدولة لعمليات الإنتاج الزراعي والعمل الإلزامي في هذا القطاع. وقد أصدرت الدولة قانوناً يتناول تنظيم عمل المزارع عام ١٩١٦. وتناولت المجلة الاقتصادية الألمانية (German economic review) هذه المسألة مشيرة إلى أنه:

«لم يعد بإمكان المزارعين أن يزرعوا وأن يعملوا كما يشاؤون، وإنما أصبح كل شيء يتم بشكل مشترك وتحت رقابة الدولة. سوف تقدم الدولة كل المعدات، والسماد، والضروريات الأخرى وبكميات كافية، وحتى

---

(١) Tekinalp, «Bu Seneki mahsulümuz» Iktisadiyat Mecmuasi, vol I, July 21/17, 1916, PP. 1-2, cited in Feroz Ahmad, op. cit., P. 138.

(٢) Feroz Ahmad, Ibid., P. 138.

العمال، حيث يكون ذلك مطلوباً. وبهذه الطريقة فإن أكبر العوائق أمام الزراعة «المزارع الصغيرة» كما تسمى، سوف تلغى... وستصبح الزراعة الكثيفة... الآن ممكنة عن طريق تأميم الزراعة والاهتمام الجماعي بالأرض»[١].

لقد فرضت الحرب على الدولة، التي كانت تؤمن أساساً بالمبادرة الفردية لقيام اقتصاد رأسمالي حديث، التدخل في المسائل الاقتصادية لضمان استمرار معيشة سكانها. وهكذا استلهم المثقفون الأتراك النموذج الألماني أثناء الحرب، واعترفوا بالحاجة لتدخل الدولة في مجتمع متخلف، وبدأوا بالحديث عن «نموذج اقتصادي جديد»، وصف على أنه دولة اقتصادية، (Devlet iktisadiyati)، حيث تتحمل الدولة تلك المسئوليات التي تتمنع المؤسسات الخاصة عن القيام بها. وقد تمّ اعتماد هذه الأفكار لاحقاً من قبل الجمهورية التركية في الثلاثينيات من القرن العشرين.

ومن كل هذه الوقائع، ليس من المبالغة القول إن تركيا قد شهدت زمن الحرب عصر نهضة اقتصادية ـ اجتماعية، وصحيح أنه وبالرغم من كل هذه التحولات التي وقعت خلال هذه الفترة الوجيزة، فإن التغييرات التي أصابت معظم الأناضول والمجتمع التركي كانت محدودة. إلا أن ما حدث في المجتمع من إصلاحات كان كافياً لخلق طبقات في المدن، كما في القرى، ملتزمة التزاماً كلياً باستمرار الأمة التركية في الأناضول «المكتشف» خلال الحرب. وقد وقفت هذه الطبقات إلى جانب القوميين في الصراع ضد الاستعمار الأوروبي وفي الحرب ضد النظام القديم. لقد شكلوا العنصر الحيوي في المجتمع التركي، بعد أن أوجدتهم سياسات زمن الحرب. وقد

---

(١) Daily Review of the Foreign Press, Oct 28, 1916, cited in Feroz Ahmad, Ibid., P. 138.

أدركت جريدة الطنين هذه المسألة واعترفت بالمنافع التي جلبتها الحرب: «تحرير الأتراك ممّا ألبستهم إياه القوى الأوروبية»[1].

ويروي صحافي ألماني قضى سنتي ١٩١٥ ـ ١٩١٦ في استانبول، ما يمكن اعتباره خلاصة مناسبة لمناقشة أثر الحرب في المجتمع التركي:

«لقد فجّرت الحرب، مع ما رافقها من نشاطات ثقافية وعقلانية عظيمة، وبالتأكيد، كل الإمكانيات السياسية والاقتصادية للأتراك.. ورفعتهم إلى أعلى درجة ممكنة من التطور»[2].

الوضع الاقتصادي والمالي في المقاطعات اللبنانية خلال فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)

تختلف حالة اقتصاد أي بلد في أيام السلم عما هي عليه أيام الحرب. والرخاء «النسبي» الذي عرفته المناطق اللبنانية لم يلبث أن تقوضت أسسه أثناء الحرب، إذ تأثرت مصادر الدخل الأساسية فيها بالتطورات الحاصلة، ما أدى إلى تراجعها السريع وتوقف بعضها.

حالة جبل لبنان الاقتصادية

تظهر الدراسة التي تمت بإشراف متصرف جبل لبنان، إسماعيل حقي، أن عدد سكان الجبل كان حوالي ٣٥٠,٠٠٠ نسمة، يعيشون في مساحة تبلغ ٣,٢٠٠ كيلومتراً مربعاً تقريباً؛ ومعدل سكانه نسبة إلى كامل مساحته هو ١١٠ أشخاص في الكيلومتر المربع الواحد، بينما معدل السكان بالنسبة إلى أراضيه

(١) Tanin, Sept. 19 1917, cited in Feroz Ahmad, Ibid., P. 141.

(٢) Review XI, 2, Spring 1988, (265-188), P. 286.

المزروعة هو ٨٧٥ شخصاً في الكيلومتر المربع، في حين تبلغ كثافة السكان في الولايات المجاورة للبنان من ٨ إلى ١٥ شخصاً في الكيلومتر المربع[1].

أما بالنسبة للموارد الأساسية للدخل في جبل لبنان، فقد كان هناك خمسة مصادر أساسية، تأتي وبحسب أهميتها بالترتيب التالي: صافي الأموال التي تأتي من المهاجرين إلى الجبل ٩٠ مليون قرش؛ من موسم الشرانق وحلّها ٨٠ مليون قرش؛ من دخل الفنادق والاصطياف ٢٠ مليون قرش، ومن الحاصلات الزراعية (كالقمح والشعير والتين والخرنوب والليمون والزيت والعنب وسائر الخضر والبقول) ٢٠ مليون قرش؛ ومن المنتجات الصناعية (الصابون، ودبغ الجلود، ونسج الأقمشة، والصناعات الزراعية كالتبغ والخمر وسائر المشروبات) ١٠ ملايين قرش؛ فيكون مجموع دخل الجبل ٢٢٠ مليون قرش، ومعدل الدخل الصافي للفرد ٦٢٨ قرشاً[2].

إن أي نظرة سريعة لهذه المصادر تظهر مدى حساسية الوضع الاقتصادي في لبنان وتأثره بالاستقرار العالمي، ناهيك عن حرب عالمية.

أموال المهاجرين

شكلت أموال اللبنانيين المهاجرين المرسلة إلى أقاربهم، واحدة من أهم مصادر الدخل في الجبل. وقد أوضحت الدراسات التي نشرت برعاية إسماعيل حقي ذلك، «إن ما يشاهد في لبنان من وراء النعمة والحضارة ورخاء العيش واليسر ليس له أقل علاقة بتربته وجباله... والحقيقة هي أن كل ما يلوح على هذا الجبل من مجالي النعمة والرفاهية لم تخلعه عليه التربة

(١) إسماعيل حقي، **لبنان مباحث علمية واجتماعية**، وهو الكتاب الذي نشرته لجنة من الأدباء بهمة إسماعيل حقي بك متصرف جبل لبنان سنة ١٣٣٤هـ ـ ١٩١٨م، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه الدكتور فؤاد افرام البستاني، الجزء الثاني، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠)، ص ٤٧٢.

(٢) لبنان مباحث...، المصدر نفسه، ص ص ٤٧٢ ـ ٤٧٣.

والجبال بل كساه إياه المال الذي جمعه ابن لبنان بالاقتصاد في بلاد المهجر... فالحياة إذاً والنعمة كلتاهما مستعارة في هذا الجبل»[1].

ويقدّر عدد اللبنانيين المهاجرين في تلك الفترة بـ ١٢٠ ألف نسمة أي ما يقارب ثلث سكان الجبل[2]. وهم منتشرون في أميركا الشمالية والجنوبية وغيرهما كأستراليا وأفريقيا.

كانت التحويلات المالية للمهاجرين، المصدر الوحيد للدخل بالنسبة للعديد من سكان الجبل، وشكل توقفها (حسبما يرى العديد من المؤرخين) واحدة من العوامل الرئيسية التي أدّت إلى المحنة زمن الحرب. ولكن هل توقفت فعلاً هذه التحويلات؟ وما كان تأثير انقطاع الاتصالات البريدية مع العالم الخارجي، بسبب حصار الحلفاء للسواحل العثمانية، في وصول هذه التحويلات؟ وهل تمت الاستعاضة عن هذه الوسيلة، ببدائل سهلت وصول هذه التحويلات أو قسماً منها على الأقل؟

مما لا شك فيه أن الحرب قد أعاقت وصول المساعدات المالية، إلاّ أن التحويلات استمرت، ولم يتوقف البريد الدولي بشكل كلي. كما استعيض عنه أساساً بوسائل وطرق بديلة وبمساعدة الأميركيين والفرنسيين. وكان لاستمرار تدفق المساعدات المالية أثر إيجابي هام في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية والتموينية التي عانت منها المناطق اللبنانية. إلا أنه لا يمكننا وبأي شكل من الأشكال تحديد نسبة الأموال التي استمرت بالتدفق خلال الحرب، وذلك رغم أن المعلومات المتوافرة تشير، وبعكس الفكرة السائدة (توقف التحويلات المالية)، إلى استمرار وصول التحويلات والمساعدات المالية من الخارج. وكانت هذه التحويلات تصل إلى اللبنانيين من ذويهم في الخارج عن طريقين: جزيرة أرواد للمساعدات المالية المُرسلة عن طريق الفرنسيين، واللجنة الأميركية للتحويلات المالية القادمة من الولايات المتحدة الأميركية.

(١) لبنان مباحث...، المصدر نفسه، ص ٣٦٧.
(٢) لبنان مباحث...، المصدر نفسه، ص ٤٧٠.

نقل الأموال عن طريق أرواد

استخدم الفرنسيون جزيرة أرواد، المحتلة من قبلهم، لمهمة أخرى إضافة إلى جمع المعلومات الاستخباراتية في سوريا، هي تأمين القنوات الضرورية والاتصالات اللازمة لتهريب الأموال إلى لبنان.

كانت أرواد على اتصال مباشر مع المراكز الفرنسية الرئيسية في القاهرة، والتي كانت بدورها على علاقة جيدة بالمطران الماروني دريان في مصر، الذي كان الشخصية الرئيسية لجمع المساعدات المالية. كانت الأموال تصل إلى مصر ثم تنقل من هناك إلى أرواد، حيث كان الأب بولس عقل يبحر إلى أرواد ليلاً لاستلامها ونقلها إلى لبنان، أو كانت السفن التجارية تنقلها أحياناً إلى الشواطئ اللبنانية، ومن هناك كان يتلقاها مساعدو الأب بولس عقل ويسلمونها له ليقوم بتوزيعها إلى مستحقيها.

أرسلت أولى المساعدات المالية من مصر إلى لبنان عن طريق جزيرة أرواد في التاسع والعشرين من آب/أغسطس ١٩١٦، وكانت تحتوي على واحد وخمسين ألف قرش بالعملة المحلية، وعلى مئة وخمسين نصف بوند (استرليني) مرفقة بلائحة بأسماء المستفيدين[1].

تمّ في البدء تهريب الأموال المُرسلة من اللبنانيين والسوريين في مصر، عن طريق جزيرة أرواد، إلا أن نجاح هذه الطريقة أدى إلى توسعها، وأخذت التحويلات المالية تُرسل إلى مصر من إنكلترا وجنوبي أفريقيا. ووصلت الأموال التي كان يوزعها الأب بولس عقل إلى كافة المناطق اللبنانية. ولا تعرف بالتحديد المبالغ التي وصلت إلى اللبنانيين عن طريق جزيرة أرواد، إلا أن البعض (سلامة أشقر) يرى بأنها قد بلغت حوالي ١٠٠,٠٠٠ ليرة ذهبية،

(١) بشارة البويري، **أربع سنين الحرب** (نيويورك: دار نشر الهدى، ١٩٢٦)، ص ٢٠٢.

ولم تكن كافية لمواجهة الأزمة الاجتماعية[1].

كانت الأموال المهربة نقوداً ذهبية، إلا أن البطريرك الماروني كان يبدلها بعملة ورقية تركية قبل أن يقوم بتوزيعها، وذلك كي لا يثير الشبهات، لأن النقود الذهبية كانت ممنوعة من التداول[2].

وقد كانت السلطات العثمانية على علم بهذه الأعمال إلا أنها كانت تغض النظر، ويروي لحد خاطر في كتابه أن إسماعيل حقي كان مطلعاً على اتصالات بعض اللبنانيين بالفرنسيين في جزيرة أرواد، لأغراض عديدة منها تسلم ما كان يصل عن طريقهم، من مساعدات المهاجرين اللبنانيين إلى ذويهم، ومع ذلك كان يعتصم بالسكوت والتجاهل. ويروي عنه المطران بولس عقل، «أنه زاره مرة في بعبدا، فخلا به وأسرّ إليه أنه مطلع على مغامراته مع نعوم باخوس وأوصاه بالحذر، وبأن يكتم عن الجميع أمر تلك الزيارة»[3].

أعمال دار الطباعة والنشر الأميركية

ما إن أخذ وضع التحويلات المالية يسوء بسبب انقطاع الاتصالات البريدية، حتى جاءت إحدى المؤسسات الأميركية للإنقاذ. لقد لعبت دار الطباعة والنشر الأميركية (American Printing Press) دور الوسيط في تحويل الأموال من أميركا. كانت الأموال توضع في حساب الدار في نيويورك، وكان مكتبها في بيروت يدفع قيماً موازية للأشخاص المحددين.

---

(١) مقابلة مع سلامة أشقر، راجع نص المقابلة في كتاب:.
Nicolas Z. Ajay, **Mount Lebanon and the Wilayah of Beirut 1914-1918: The War Yeas** (Ph. d Dissertaion, Georgetown University, 1973), P. 504.

(٢) Nicolas Ajay, op. cit., P. 504.

(٣) لحد خاطر، **عهد المتصرفين في لبنان: ١٨٦١ ـ ١٩١٨**، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٧)، ص ٢٠٦.

أُرسلت دار الطباعة والنشر الأميركية إلى الشرق الأدنى عام ١٨٢٢، من قِبل البعثة الإنجيلية الأميركية بالأساس، لإنشاء مطبعة في سوريا، إلا أنها استقرت أولاً في مالطا، وانتقلت في السادس من أيار/مايو عام ١٨٣٤ إلى بيروت.

كان تشارلز دانا (Charles R. Dana) المؤسس لنظام التحويلات المالية الذي أنشأته الدار خلال الحرب، مديرَ الدار وأمين صندوق البعثة الأميركية. لقد أبرق في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٤، إلى أمين صندوق نيويورك دوايت داي (Dwight Day)، «لقبول تحويل أي مبلغ من المال إلى بيروت، من قبل السوريين المقيمين في أميركا، والذين يرغبون بتحويل هذا المال إلى أقربائهم في سوريا. وعند استلام لوائح المبالغ المودعة في نيويورك، مع أسماء المودعين والمستفيدين مكتوبة بالعربية والإنكليزية، كانت الدار تضمن دفع هذه المبالغ لأصحابها في أي مكان في سوريا»[1]. وفي أوائل كانون الثاني/يناير ١٩١٥، نشرت إعلانات في كل الصحف العربية والعديد من الصحف الإنكليزية في الولايات المتحدة، معلنة عن هذه الخدمة. وخلال وقت قصير بدأت الأموال بالتدفق إلى مكتب المجلس الإنجيلي للبعثات الأجنبية على شكل شيكات، أو حوالات بريدية أو دولارات نقدية.

كانت اللوائح التي تتضمن هذه التحويلات ترسل أسبوعياً إلى أمين الصندوق في بيروت حيث كانت تفرز وتحول إلى المناطق المقصودة من خلال مراكز الدفع التابعة للدار. وكانت مراكز الدفع هذه تحصل على لوائح المستفيدين في المحلة التابعة لها، فتتصل بهؤلاء الأشخاص وتعلمهم بأن مبلغاً معيّناً من المال بانتظارهم في بيروت. إن تحديد أماكن الأشخاص

---

(١) Margaret McGilvary, **The Dawn of a New Era in Syria,** (New York: Fleming H. Revell Co., 1920). P. 104.

المستفيدين والذين كانوا يقيمون في قُرى متعددةٍ ومعزولة في كل أنحاء المنطقة، والتأكد من هوياتهم، أجبرت الدار على زيادة موظفيها في بيروت ومراكزها في صيدا، وطرابلس وزحلة[١].

أما في الولايات المتحدة الأميركية، من حيث كانت تصل معظم هذه التحويلات، فقد وضعت قوانين خاصة لتنظيمها. لقد كانت تتم الموافقة على التحويلات الفردية لأفراد من قومية الشخص المُرسل في تركيا، شرط أن يُقدم لائحة بأسماء وعناوين المرسلين والمستفيدين إلى وزارة الخارجية قبل إصدار التحويل. كما كانت المبالغ المسموح بتحويلها محددة، إذ لم يكن مسموحاً بتحويل أكثر من ١٢٥ دولاراً شهرياً لأي شخص من أفراد العائلة[٢].

وبينما لم تضع الحكومة الأميركية عقبات أمام طريق التحويلات، إلا أن حالة الحرب، بما فيها الحصار، قد فرضت على اللجنة الأميركية المكلفة رسمياً من قبل الخارجية الأميركية بتحويل الأموال إلى الرعايا الأتراك ضمن القوانين والتنظيمات المرعية، بالبحث عن طُرق غير مباشرة لإيصال الأموال. كانت الإيداعات المصرفية للجان الفرعية في بيروت والمناطق الأخرى تصل إلى القسطنطينية، وكانت إحدى الطرق المتبعة أن أحد المسؤولين الرسميين المحليين في اللجنة يأخذ أموالاً مساوية للأموال المُرسلة من تاجر محلي، ويحصل التاجر في مقابل ذلك على تحويل مالي لحسابه في القسطنطينية. أما الطريقة الأخرى، فكانت تتم بالتعاون مع السلطات العثمانية، وذلك عن طريق دفع مبلغ معيّن من المال، من أموال الضرائب المجباة للحكومة في

(١) Margaret McGilvary, Ibid., P. 104, and PP. 113-114.

(٢) U.S. Department of State, Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1918, Suppl, 2, **The World War,** (Washington: U.S. government Printing Office, 1933), P. 553.

المناطق، إلى أشخاص معينين في مراكز التوزيع، وبعد الحصول على المبلغ يقوم هؤلاء الأشخاص بإرسال برقيات إلى القسطنطينية للإعلام عن الاستلام دفعة معيّنة من المال. ثم يقوم الدكتور بيت (Peet) من اللجنة الأميركية في القسطنطينية بدفع مبلغ موازٍ للخزانة التركية[١]. وتشيد التقارير الأميركية بتعاون السلطات التركية في عمليات تحويل الأموال ووصول الإعانات إلى اللبنانيين[٢].

وقد عارضت بريطانيا السماح بإرسال هذه المساعدات، بغض النظر عن المستفيدين منها، معتبرة أنها في النهاية ستؤدي إلى مساعدة الأتراك. ففي الثالث من كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧، أعلم السفير البريطاني في الولايات المتحدة، السير أرثر سبرينغ ـ رايس، مساعد وزير الخارجية الأميركية فيليبس، أن موقف بريطانيا تجاه المساعدة الأميركية لأقرباء رعاياها في الامبراطورية العثمانية، هو أنه وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن في حالة حرب مع تركيا، إلا أن المساعدات المُرسلة إلى تركيا غير مناسبة، مضيفاً أنه: «وكما ترى حكومة جلالتها، فإن كل رعايا الامبراطورية العثمانية، ومهما كانت قوميتهم أو دينهم، هم رعايا أعداء، وأن الأموال المُرسلة إلى هؤلاء الناس سوف تؤدي في النهاية إلى مساعدة تركيا على إطالة الحرب»[٣].

ورد فيليبس في الثامن عشر من كانون الأول/ ديسمبر على السفير البريطاني موضحاً:

«لقد درسنا وبكل دقة كامل موضوع السماح بتحويل الأموال إلى رعايا

(١) James Levi Barton, **Story of near East Relief (1915-1930): an Interpretation** (New York: The Macmillan Co., 1930), PP. 402-403.

(٢) U.S. Department of State, 1918, Suppl. 2, op. cit., P. 543.

(٣) U.S. Department of State, 1918, Suppl. 2, op. cit., PP. 550-551.

القوميات في الامبراطورية العثمانية، وإنه وضمن حدود معيّنة، فإننا نعتقد بأنه يجب السماح بمثل هذه التحويلات. إن القاعدة التي أقمنا عليها سياستنا بهذا الخصوص تبدو لنا سليمة، ليس فقط من الناحية الإنسانية وإنما أيضاً من ناحية ملاءمتها، إننا نشعر بأن المنفعة المادية للحكومة العثمانية منها غير ذات شأن مقارنة مع الإيجابيات الأخلاقية والسياسية لقضيتنا الخاصة التي سوف تنتج بالتأكيد من مساعدة هذه القوميات الجائعة ضمن حدود معقولة[١].

قطع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأميركية وتركيا في نيسان/ أبريل ١٩١٧، كان يمكن أن يؤدي إلى توقف برنامج التحويل المالي لولا مساعي القنصل العام السويدي، أرنست شومان (Ernst Shoemann)، الذي سمح لدار الطباعة الأميركية، وخلال صيف ١٩١٧، بتحويل المدفوعات إلى البنك الألماني ـ الفلسطيني (Deutsche Palastina Bank)، والذي كان القنصل السويدي مديراً له، على أنها معاملات خاصة بالمصرف المذكور[٢]. وفي النهاية، اتخذت السلطات في بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، إجراءات ضد دانا، دون أن تعطي سبباً حقيقياً لهذا العمل. وتمّ ترحيل تشارلز دانا مع عائلته في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ إلى القسطنطينية. وأطلق سراحه بعد محاكمته هناك في الثالث من أيلول/ سبتمبر ١٩١٨، حيث عاد مجدداً إلى عمله في بيروت.

لم يتوقف برنامج التحويلات المالية في لبنان أثناء غياب دانا، وذلك على الرغم من صعوبة الاتصال بالولايات المتحدة منذ صيف ١٩١٧؛ وبالتالي لم يعد للدار أي معرفة فعلية بالمبالغ المالية المتوفرة لأهداف الإعانة. واضطرت البعثة الأميركية إلى تحمل أعباء مبالغ مالية كبيرة لاستمرار هذا البرنامج. واستمر الناس في تلقي الأموال والمساعدات، وإنما ليس

(١) U.S. Department of State, Ibid., P. 551.

(٢) Margaret McGilvary, op. cit., PP. 162-164.

بنفس المستوى الذي كان متبعاً في أواخر عام ١٩١٦ وأوائل عام ١٩١٧. أعداد الناس أصبحت أقل وكذلك المبالغ المقدمة.

وبإمكاننا أخذ فكرة عن أهمية التحويلات المالية. عند الاطلاع على تقرير القنصلية الأميركية العامة في بيروت لعام ١٩٢٤، والذي يذكر أن قيمة التحويلات من المهاجرين إلى أقاربهم في لبنان قد بلغت تسعة عشر مليون دولار أميركي، بينما بلغ مجموع قيمة الصادرات سبعة عشر مليوناً فقط[١].

وقد لعبت البعثات الأميركية في داخل الولايات المتحدة وخارجها، دوراً هاماً في منع الولايات المتحدة الأميركية من إعلان الحرب على تركيا، لما سيكون لهذا الإعلان من تأثيرات سلبية في الأعمال الإنسانية التي تقوم بها هذه البعثات. ففي الخامس من كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧، رد الرئيس ويلسن على رسالة كليفلند دودج (Clevelend Dodge) التي عبّر فيها عن أمله بعدم إعلان الولايات المتحدة الحرب على تركيا لما يمكن أن يجره مثل هذا العمل من ضرر على نشاطات البعثة الأميركية هناك، كما على السكان، فكتب قائلاً:

«إنني أتعاطف مع كل كلمة في رسالتك... حول الحرب مع تركيا، وسأحاول منع الكونغرس من اتباع سياسته الرامية إلى إعلان الحرب على كل حلفاء ألمانيا. وآمل من كل قلبي أن أنجح في هذا المسعى»[٢].

واستمرالحلفاء في ضغوطهم على الولايات المتحدة ولغاية أيار/ مايو ١٩١٨، لإعلان الحرب على تركيا. وفي الثامن من أيار/ مايو ١٩١٨، عبر

(١) Said B. Himadeh, ed., **Economic Organization of Syria,** (American University of Brieut, Beirut 1936), P. 18.

(٢) Ray Stannard Baker, **Woodrow Wilson, Life and letters, War leader April 6, 1917 - February 28, 1918.** (New York: Doubleday, Doran and Co, Inc. 1939), VII. PP. 392-393.

وزير الخارجية الأميركية لانسنغ (Lansing) عن وجهة نظر بلاده حول أسباب عدم إعلان الحرب:

وبالنظر إلى هذه الردود [ردود الحلفاء] أعتقد أنه ينبغي أن نلحظ فشلهم في رؤية الجانب الإنساني لهذه القضية. الآلاف من الأرمن والسوريين ما زالوا أحياءً اليوم بسبب توزيع المواد الغذائية المشتراة بالأموال المُرسلة إلى بعثاتنا في تركيا، والتي تبلغ ما بين مليون ومليوني دولار في الشهر، وإذا تمّ إعلان الحرب فإن أعمال الإغاثة هذه سوف تتوقف، وبعثاتنا سوف تُطرد أو تعتقل، وأملاكنا الكبيرة سوف تصادر. والسبب الآخر لعدم إعلان الحرب على تركيا، كما يوضح لانسنغ متابعاً، هو عدم قيام تركيا بأي عمل عسكري عدائي ضد الولايات المتحدة الأميركية[١].

صناعة الحرير

شكّلت صناعة الحرير ثاني أكبر مصدر للدخل في جبل لبنان، وكانت قبل الحرب أهم زراعة صناعية فيه[٢]. وكان جبل لبنان المنطقة الأساسية لهذه الزراعة لأنه كان يحتوي على أعلى نسبة من أشجار التوت التي تحتاجها هذه الصناعة. وكان معظم الحرير الخام يصدر إلى فرنسا ولا يستهلك إلا جزء بسيط منه في صناعة النسيج السورية[٣].

لقد أمنت صناعة الحرير دخلاً مباشراً لعدد كبير من العائلات في جبل لبنان. وتذكر دراسة لجنة إسماعيل حقي «إن صناعة الحرير هي بلا ريب أهم صناعة في لبنان»[٤] وكان في لبنان في فترة الحرب ١٥٤ معملاً تشتمل على

(١) U.S. Department of State, Papers Relating to the Foreign Relations of the United State, The Lansing Papers, op. cit., I, PP. 125-126.

(٢) Himadeh, op. cit., P. 81.

(٣) Himadeh, Ibid., P. 81.

(٤) إسماعيل حقي، المصدر السابق، ص ٤٣٩.

٨٦٦٩ دولاباً، وإذا اعتبرنا أنه يلزم ما لا يقل عن ٧٠ عاملاً لتشغيل معمل يحوي ٥٠ دولاباً يتضح لنا عدد الأشخاص المهم الذي يعيش من هذه المعامل[١]. [حوالي ١٢,١٣٦ شخصاً].

وقد تلقت هذه الصناعة ضربة قاضية أثناء الحرب بسبب توقف عمليات التصدير، إضافة إلى توقف عمليات استيراد بزر القز من الخارج، وزاد على ذلك تقطيع أشجار التوت لاستخدامها وقوداً للقطارات، وكذلك ضعف تربة أراضي أشجار التوت بسبب استخدامها لزراعة الحبوب أثناء الحرب.

الصناعات الأخرى

عانت الصناعات القليلة المتوفرة في لبنان كثيراً بسبب الحرب. وقد كان ذلك أولاً بسبب الاعتماد على المواد الأولية الأجنبية المستوردة مثل المواد الكيماوية المستخدمة في دبغ الجلود وصناعة الصابون، إضافة إلى الخيوط القطنية والحريرية الرخيصة الضرورية لصناعة النسيج. والسبب الثاني هو اعتمادها على الأسواق الأجنبية للتصريف، مثل فرنسا لتصريف صناعة الحرير، ومصر لتصريف صناعة الأنسجة والصابون[٢].

السياحة

شكّلت السياحة مصدر دخل كان يؤمل بتزايده، إلا أنها كانت في مرحلة انطلاقها عند اندلاع الحرب. لقد كان في بيروت عام ١٩١٢ أربع شركات سياحية أجنبية. وكانت تنظم رحلات إلى عدد محدد من الأماكن التاريخية على الساحل وفي جبل لبنان، وبالأخص نهر الكلب، وجبيل، وبعبدا، ودير

(١) إسماعيل حقي، المصدر نفسه، ص ٤٤٠.

(٢) Himadeh, op. cit., P. 123.

Thomas Cook and Son, **Cook's Tourist Handbook for Palestine and Syria.** New ed. (London: Cook 1911), PP. 237-238.

القلعة (بيت مري)، وبالطبع أعمدة بعلبك. إضافة إلى شهرة مراكز الاصطياف المعروفة في الجبل مثل بيت مري، وعاليه، وعين زحلتا، وبرمانا، وعاريا وعين صوفر[١].

وبينما كانت الجبال تجذب بعض السواح الأجانب، كان هناك أيضاً عدد من المهاجرين اللبنانيين الذين يعودون في الصيف إلى لبنان للاستمتاع بمناخه وصرف بعض ثرواتهم، أو حتى للتقاعد هناك. وبالإضافة إلى المهاجرين كانت هناك العائلات الثرية السورية والمصرية التي اعتادت قضاء كل صيف في ربوع لبنان[٢].

وكان هناك أيضاً سياحة داخلية ناشطة وإن كانت تعتمد بمعظمها على أعضاء البعثات الأجنبية إضافة إلى بعض السكان المحليين. وتطور هذا الدفق المستمر من السياح إلى جبال لبنان، إلى دخل ثابت أخذت العائلات اللبنانية هناك تعتمد عليه، وكانت تلك العائلات، وكما هي الحال الآن، تؤجر جزءاً من منازلها للسياح.

وتوقفت السياحية الخارجية نهائياً مع اندلاع الحرب وحصار الحلفاء، أما السياحة الداخلية فقد اقتصرت على بعض أفراد البعثات الدبلوماسية.

الزراعة والتجارة

كان يدخل إلى جبل لبنان عن طريق الزراعة عشرين مليون قرش تأتي بمعظمها من منتجات معدّة للتصدير مثل التين والخرنوب وزيت الزيتون والعنب وسائر أنواع الخضار والفواكه الأخرى[٣]. ومما لا شكّ فيه أن كمية وقيمة البضائع الزراعية المصدرة لم تكن ذات أهمية.

(١) Cook, Ibid., P. 238.

(٢) Cook, Ibid., P. 238.

(٣) إسماعيل حقي، المصدر السابق، ص ٤٧٢.

وبالإضافة إلى ذلك كان هناك حركة تصدير من بعض المناطق الساحلية في لبنان وإن بكميات محدودة. فكانت صيدا المحاطة ببساتين الفاكهة تصدر من مرفأها بعض المنتجات مثل الفواكه المجففة، والتبغ، وزيت الزيتون، والشعير، والبرتقال وحامض الليمون، وكان يزرع هناك أيضاً بعض أنواع الفواكه الأخرى إلا أنها كانت للإستهلاك المحلي[١].

وفي مدينة صور المجاورة كانت عملية التصدير أيضاً محدودة واقتصرت على القطن والتبغ وحجارة الرحى (الطحن) القادمة من حوران في سوريا[٢].

لقد أدى الحصار الاقتصادي إلى التوقف الفوري لعمليتي التصدير والاستيراد، كما أن التجارة الداخلية أيضاً قد شلّت تقريباً بسبب عدم توفر وسائل نقل داخلية ملائمة. وواجهت عملية نقل البضائع من المنتج إلى التاجر فالمستهلك مشكلة كبيرة. فالسكك الحديدية كانت تستخدم بشكل رئيسي للمجهود الحربي بينما وسائل النقل الأخرى المتوفرة، خاصة الحيوانات، قد تعطلت بسبب مصادرتها. وهكذا، لم تتعرق فقط التجارة الخارجية وإنما أيضاً التجارة الداخلية بين المدن والجبل، وبين الساحل ومنطقة الداخل وبين مختلف الأقاليم.

بيروت: مركز تجاري عالمي هام

شكل الموقع الجغرافي الهام للبنان، الذي يحتل المنطقة الوسطى بين الدول الأوروبية والأجزاء الأخرى من الامبراطورية العثمانية، عنصراً حيوياً هاماً لاقتصاده المحلي. وأصبحت بيروت واحدة من المراكز الهامة للاستيراد والتصدير وكذلك تجارة الترانزيت (إعادة التصدير).

(١) Karl Baedeker, Palestine and Syria, with Routes through Mesopotamia and Balylonia and the Island of Cyprus. 5th edition (Karl Baedeker Publisher, Leipzig 1912), PP. 275-76.

(٢) Baedeker, Ibid., P. 272.

وبالإضافة إلى ذلك لعب مرفأ طرابلس دوراً هاماً في هذه التجارة وإن على مستوى أقل من بيروت. فقد حوّلت التجارة الكثيفة هذين المرفأين إلى مركزين رائدين للتجارة الداخلية، فمنهما تتوزع البضائع المستوردة إلى بقية الأنحاء، كما وتنطلق منهما المنتجات المعدّة للتصدير[1]، وتعج أرصفتهما بالعمال وتنتشر فيهما المكاتب المتخصصة التي تقوم بالإشراف على عمليتي الاستيراد والتصدير. وقد سمحت هذه العمليات بالفعل لآلاف الأشخاص بكسب معيشتهم من خلال العمل في هذين المرفأين.

وبالإضافة إلى كل ذلك، كان هناك أيضاً المدخول الناتج عن مصاريف البحارة والمسافرين على ظهر السفن التي ترسو في هذين المرفأين. وباختصار، فإن التجارة المزدهرة في هذين المرفأين قد أدّت إلى إدخال مبالغ كبيرة من المال وجدت طريقها إلى جيوب الكثيرين من اللبنانيين. وقد أصابت الحرب هذا القطاع أيضاً، وأوقف الحصار فعلياً كل نشاط فيه.

وهكذا فقد برهنت الحرب أن معظم موارد الدخل الأساسية لتأمين معيشة اللبنانيين كانت تعتمد على شروط أو أوضاع خارجة عن سيطرتهم. وبينما يوجز تقرير دراسة اللجنة التي أعدّها إسماعيل حقي الوضع في جبل لبنان، يتبيّن أن ما جاء فيه ينطبق أساساً على معظم المناطق اللبنانية. وجاءت خلاصة أبحاث اللجنة على الشكل التالي:

«... لكن لسوء الحظ جاءت الحرب العمومية في هذه السنين الأخيرة فكادت تطحن الجبل بكلكها وتعرك أهله «عرك الأديم بثفالها» فأوقفت وصول النقود من بلاد المهجر إلى لبنان كما أنها حالت دون الاصطياف فيه ومنعت دخول بزر القز الفرنساوي والإيطالي اللذين منهما كان ينال اللبنانيون صفقة رابحة فكسدت بذلك هذه الصناعة ووقفت حركة دولابها.

(١) Himadeh, op. cit., P. 224.

وإذا فقد اللبنانيون ما يساوي الثمانين في المئة من وسائل معاشهم واقتصادهم القانوني عادة فلم يبقَ لهم مدة هذه الحرب العوان للقيام بأود حياتهم سوى غلات زراعتهم ومداخيل صنائعهم المحلية الضيقة النطاق التي لا تكفي إلا لمعاش قسم ضعيف من الأهلين.

وقد زادت حالهم حرجاً إذا احتاجوا إلى تحصيل قوتهم من بعيد مع قلّة وسائل النقل وغلاء محصولات العيش كافة. فكان ذلك كله سبباً للأزمة الحاضرة التي أبهظت عواتق اللبنانيين خصوصاً فألحقتهم بالدقعاء»[1].

القطاع المصرفي

كان في بيروت عام ١٩١٢ أربعة مصارف رئيسة: الشركة الإنكليزية ـ الفلسطينية (The Anglo Palestine Company)، البنك العثماني (Banque Ottomane) البنك الألماني ـ الفلسطيني (The German Bank of Palestine) وبنك سالونيكا (Banque de Salonique) وكانت المراكز الأساسية لهذه المصارف في أوروبا[2].

ومع اندلاع الحرب في أوروبا، بدأ اللبنانيون يعانون ويلاتها. فقد صدر قرار امبراطوري بتوقيف دفع المستحقات المالية، وتحددت المبالغ التي يمكن سحبها من المصارف. وفي الثامن من آب/أغسطس ١٩١٤، أعلم مورغنتو (Morgenthau) السفير الأميركي في القسطنطينية وزير خارجيته أن «مصارف القسطنطينية قد فقدت الأمل بالحصول على المساعدة من المراكز المالية [في أوروبا] وهي خائفة من مصادرة ذهبها من قِبل الحكومة العثمانية»[3] وفي ١٣

(١) إسماعيل حقي، المصدر السابق، ص ص ٥٥٤ ـ ٥٥٥.

(٢) Baedeker, op. cit., P. 280.

(٣) U.S. Department of State, Papers Relating to the Foreign Policy of the United States, 1917, Suppl. 1, The World War, (U.S Government Printing Office, Washington 1919), P. 62.

آب أرسل مروغنتو تقريراً أشار فيه إلى صدور قرار بتوقيف دفع الديون المستحقة إلا أن «كل المصارف استمرت بتقديم دفعات نقدية لزبائنها بكميات محدودة»[١].

وكان لنقص المال هذا نتائجه السلبية على كافة المستويات: أفراداً ومؤسسات وجمعيات خيرية وبعثات أجنبية. وقد واجهت الجامعة البروتستانتية السورية (الجامعة الأميركية اليوم) صعوبات مالية مماثلة، بحسب رسالة مرسلة من الرئيس بليس (Bliss) إلى ستيورات دودج في نيويورك بتاريخ ١٣ آب ١٩١٤. وبعد الإشارة إلى أن حسابات الجامعة والعديد من أساتذتها كانت في البنك الألماني، أوضح الرئيس بليس «أننا نأمل استعادة كل أموالنا إلا أنهم لا يعطون سوى مبالغ صغيرة من المال هذه الأيام»[٢].

وقد حدد قانون توقيف دفع المستحقات المالية النسب المسموح بدفعها وقد تراوحت ما بين الـ١٠ بالمئة والخمسة بالمئة خلال فترة أشهر معينة على أن يدفع المبلغ كاملاً مع انتهاء فترة العمل بقانون توقيف الدفع[٣].

وكان ينبغي أن ينتهي العمل بهذا القانون، الذي بدأ تنفيذه مع اندلاع الحرب، في الثالث من كانون الثاني/ يناير ١٩١٥. إلا أنه جرى تمديده. فقد تمّ الإعلان في السادس من كانون الثاني/ يناير ١٩١٥، على أن قانون توقيف دفع المستحقات الذي كان ينبغي أن يتوقف العمل به في الخامس من كانون الثاني، قد مددت مهلته إلى الثالث عشر من نيسان/ أبريل ١٩١٥[٤]. وقد توقف فعلاً العمل بهذا القانون في التاريخ المحدد، وعادت الحياة المالية والمصرفية، أو ما تبقى منها، إلى حالتها الطبيعية، ولا بدَّ من أن يكون

(١) U.S. Department, Ibid., P. 64.
(٢) The Bliss Papers, Letter of 13 August 1914.
(٣) جريدة الاتحاد العثماني، ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥، ص ٢ .
(٤) الاتحاد العثماني، ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥، ص ٣.

تحسن الوضع المالي في الامبراطورية هو السبب في توقف العمل بهذا القانون.

ضرائب الحرب

انخفضت مداخيل الدولة بشكل كبير بسبب الحرب، وللاستعاضة عن ذلك، كان على كل ولاية أو بلدية أو قرية المساهمة بنصيب معيّن من المال. وكانت أولى المصادر الجديدة للدخل ضريبة الخروج وقد فرضت على الأجانب الذين يغادرون الأراضي العثمانية. ووفقاً لجريدة الاتحاد العثماني، العدد الصادر بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، فإن التعليمات المناسبة قد أرسلت إلى المسؤولين المعنيين الذين كان عليهم تنفيذ هذا القرار الجديد[١].

وفي الأول من كانون الأول/ ديسمبر أعلن عن فرض ضريبة الحرب (ويركو الحرب) وكانت بنسبة ثلاثة بالمئة على كل المداخيل والمبالغ الثابتة[٢]. وقبل ذلك في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن أن وزارة الداخلية قد قررت فرض ضريبة الطرق (بدل الطريق النقدي) والذي كان يجب دفعه مرة في السنة في شهر آب، وقد فرض على كل الرعايا العثمانيين الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والستين من العمر[٣]. وفي السادس من كانون الأول/ ديسمبر، أوردت صحف بيروت أن سكان جبل لبنان مشمولون بهذه الضريبة[٤].

وفي البحث عن مصادر جديدة للدخل تقرر فرض ضرائب على العربات

(١) الاتحاد العثماني، ١٢ كانون الثاني/ يناريز ١٩١٤، ص ٣.
(٢) الاتحاد العثماني، ١ كانون الثاني/ يناريز ١٩١٤، ص ٢.
(٣) الاتحاد العثماني، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، ص ٢.
(٤) الاتحاد العثماني، ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤، ص ١.

الخاصة والتجارية. أولاً كان يجب دفع رسم شهري قيمته ثلاثون قرشاً عن أية عربة ركاب يجرها حيوانان، وثمانية وعشرون قرشاً عن عربة الركاب بحيوان واحد، وأربعة وعشرون قرشاً عن العربة التي يجرها ثور، وثمانية عشر قرشاً عن عربة نقل البضائع بحيوانين، واثنتي عشر قرشاً عن العربة بحيوان واحد. وبالنسبة للعربات الخاصة، ثانياً، فقد كانت الرسوم أكثر بمرة ونصف من الجدول المحدد أعلاه. كما كان يجب على السيارات التجارية، ثالثاً، دفع ضريبة سنوية قيمتها ست ليرات ذهبية عثمانية عن سيارات الأربع ركاب، وعشر ليرات ذهبية عن سيارات الثمانية ركاب وخمسة عشرة ليرة ذهبية عن السيارات التي تتسع لأكثر من ثمانية أشخاص. وكان على السيارات الخاصة، رابعاً، أن تدفع ضريبة أعلى بمرة ونصف من الجدول لمحدد أعلاه. كما كان على الذين يملكون دراجة نارية، خامساً، دفع رسم مقداره ليرة ذهبية واحدة في السنة[1].

وبينما كانت بعض الضرائب تفرض من العاصمة، كان بعضها الآخر يفرض محلياً. ففي السادس والعشرين من آذار/مارس ١٩١٥، اجتمع المجلس العام في بيروت وفرض ضريبة دخول على القادمين إلى بيروت (Octori). وكان يؤمل وفقاً لتقارير الصحف، أن تدخل هذه الضريبة خمسة وثلاثين ألف ليرة في السنة[2].

إلا أنه وعلى الرغم من كل هذه المساعي الهادفة إلى توسيع القاعدة الضريبية خلال عام ١٩١٥، واجهت الحكومات المحلية صعوبات مالية. ففي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٥، أعلنت الصحافة أن ميزانية جبل لبنان كانت تحت عجز مالي لهذه السنة قيمته حوالي ثلاثين ألف ليرة ذهبية بسبب خسارة مداخيلها الناتجة عن إغلاق مشاريع التبغ والملح التي كانت تدار من قبل

(١) الاتحاد العثماني، ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩١٥، ص ٢.
(٢) الاتحاد العثماني، ٢٧ آذار/مارس ١٩١٥، ص ٢.

الأجانب. ولتعويض جزء من هذه الخسارة، قرر المجلس الإداري الكبير لجبل لبنان إصدار هويات جديدة للجميع على أمل أن تؤدي الرسوم إلى الحصول على مبلغ عشرة آلاف ليرة[1].

إصدار العملة الورقية

بعد دخول الدولة العثمانية الحرب، عمدت، وكما مرّ معنا أعلاه، إلى إصدار عملة ورقية خاصة. وعلى الرغم من التغطية الذهبية لهذه العملة إلا أن أسعارها أخذت بالتناقص وإن بشكل محدود في سنتي الحرب الأولى ١٩١٥ ـ ١٩١٦. وأدى توسع حجم تداول العملة الورقية في السنتين الأخيرتين من الحرب إلى التراجع السريع لسعر صرفها. وكانت أسعار صرف العملة الورقية في الأقاليم بشكل عام، أدنى مما هي عليه في العاصمة استانبول.

ولا يعود التدني الكبير في أسعار العملة الورقية، في سنتي ١٩١٥ و١٩١٦ في لبنان عملياً لأسباب مالية، فالتغطية الذهبية كانت حقيقية. إلا أن هناك أسباباً أخرى خارجية وسياسية ونفسية دفعت الناس إلى التهرب من العملة الورقية بالرغم من نتائج هذا التوجه السيئ على الناس أنفسهم عموماً.

لقد كان للانتهازيين وأصحاب المال دور هام في استغلال هذا الوضع المعقد لتحقيق أرباح طائلة على حساب شقاء الناس وضياع ثرواتهم وفقدانهم للمواد الغذائية الضرورية لحياتهم اليومية. إن ظروف الحرب قد دفعت بعض الناس إلى السعي لتحقيق أرباح هائلة وسريعة دون أي وازع أخلاقي. ولقد انتشرت في لبنان سوق سوداء للمتاجرة بالنقد أدّت وبشكل خطير إلى ارتفاع جنوني في أسعار الليرة الذهبية وانخفاض قيمة العملة الورقية، ما أدّى إلى نسبة تضخم كبيرة أدّت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية التي كانت تسحب أسعارها على أساس الليرة الذهبية.

(١) الاتحاد العثماني، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٥، ص ٢.

كان الصرافون أول من استغل الوضع المالي. فبعد فترة قصيرة من إصدار العملة الورقية أصبحت نسبة تبادلها في السوق السوداء في بيروت خمس ليرات ورقية (٥٠٠ قرش) لكل ليرة ذهبية عثمانية[1]. علماً بأن سعر الليرة الورقية في هذه الفترة كان مساوياً تقريباً لسعر الليرة الذهبية.

أما في المناطق اللبنانية الأخرى فقد حقق الصرافون أرباحاً مضاعفة. ففي إحدى قُرى منطقة الشوف كان الناس يحصلون فقط على نصف القيمة المعروضة في بيروت لليرة الورقية. ويذكر أحد أبناء الصرافين في الشوف أن والده كان يعطي الناس ليرة ذهبية واحدة مقابل عشر ليرات ورقية، بينما كانت نسبة التبادل في بيروت ليرتين ذهبيتين مقابل العشر ليرات ورقية[2].

وفي مناسبات أخرى تعرض الناس للخسارة عندما كانوا يضطرون لصرف قطع النقود الذهبية الكبيرة والحصول على نقود أصغر يحتاجونها في مشترياتهم. وفي أغلب الأحيان كانوا يخسرون أكثر من عشرة بالمئة من قيمة أموالهم الذهبية[3].

ومن أجل إعادة الهدوء إلى أسواق المال، أصدرت الحكومة في ١٤ نيسان/أبريل ١٩١٦، قانون توحيد النقد (توحيدي مسكوكات قانوني)، كما مرّ معنا أعلاه، وقد حظر هذا القانون استخدام نسب متعددة للنقد في أنحاء الامبراطورية المختلفة. وفي مسعى لتهدئة الوضع دعى القانون إلى فرض عقوبة السجن لكل من يخالف أياً من بنوده. إلا أن هذه الإجراءات قد فشلت في منع تخفيض قيمة العملة الورقية.

وفي أوائل عام ١٩١٧، أصدر جمال باشا مرسوماً يهدف إلى تحسين

(١) Nicolas Z. Ajay. **Mount Lebanon and the Wilayah of Beirut 1914-1918: The War Years,** (PhD. Dissertation, Georgetown University, 1973), P. 236.

(٢) Nicolas Z. Ajay, Ibid., P. 324.

(٣) Emin Yalman Ahmed, op. cit., P. 110.

الوضع المالي. أظهر فيه أن العملة الورقية في منطقة الجيش الرابع قد انخفضت أكثر من أي منطقة أخرى من مناطق الامبراطورية العثمانية، ما أدى إلى كارثة اقتصادية في سوريا وفلسطين. وعلى ضوء هذا الواقع، أعلن جمال باشا أن لا خيار أمامه سوى اعتماد إجراءات قسرية لمصلحة الجيش وعامة الشعب. وقد طلب من كل والٍ أو متصرف مستقل أن يجتمع مع الأشخاص ذوي التأثير في الاقتصاد، مثل مديري البنوك في المصرف العثماني والمصرف الألماني وغيرهما، والتجار والصناعيين والشخصيات الثرية الأخرى. وكان على كل هؤلاء إيجاد السبل الملائمة لجعل قيمة العملة الورقية قريبة من العملة الذهبية، وإيقاف الانهيار المالي. وإذا لم يتحقق ذلك بحلول الخامس عشر من آذار/مارس ١٩١٧، سوف يتعرض الأشخاص المذكورون للنفي إلى الأناضول والروملّلي بطريقة منظمة ودورية. وقد أوضح جمال باشا أن خطورة الوضع تبرر صرامة الإجراءات المتخذة[1].

ومع استمرار تراجع الوضع المالي، أُجبر العثمانيون على اتخاذ إجراءات ضد المساهمين في هذا الوضع، ونتيجة لذلك نُفي العديد من الأشخاص من بيروت ودمشق بسبب اتهامهم بالوقوف وراء المضاربة على قيمة العملة، والتقلبات الكبيرة بنسب تبادل العملة الورقية مقابل الذهب[2]. وكان عدد الذين تمّ نفيهم من بيروت ودمشق إلى الداخل تسعة عشر تاجراً مع عائلاتهم. وخلافاً لوجهات النظر السائدة، وكما يؤكد شاهد العيان الذي عمل في جامعة بيروت الأميركية حينذاك، الأسقف كروفورد، «لم يكن هؤلاء أهدافاً للقمع السياسي، وإنما كانوا حقاً متورطين في عمليات التلاعب

(١) Antoine Yammine, **Quatre ans de misère: Le Liban et la Syrie pendant la guerre.** (Le Caire: Imprimerie Emin Hindie, 1922), PP. 63-64.

(٢) George Curtis Doolittle. **Pathos and Humor of the War Years in Syria: A Book of Personal Experiences.** (Unpublishes manuscript, Sidon 1920), P. 20.

المالي»[١]. إلا أنه وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها السلطات لاستقرار الوضع المالي، لم يكن بالإمكان إعادة ثقة الناس بالعملة الورقية واستمر انخفاضها وارتفاع الأسعار حتى نهاية الحرب.

الانهيار الاقتصادي

كشفت حالة الحرب في لبنان وبشكل مأساوي عدم قدرة الاقتصاد الوطني على تأمين الغذاء الضروري لأبناء الوطن. إذ كانت أغلب الاحتياجات المحلية من الحبوب تجلب من الولايات المجاورة وبرّ الأناضول، بينما كان يتم استيراد العديد من المواد الغذائية من الخارج، مثل السكر والشاي والقهوة، إضافة إلى الكاز والألبسة القطنية والصوفية، والإسمنت والمنتجات المطاطية... إلخ[٢]. وقد دفع الحصار الاقتصادي الذي فرضته بحرية الحلفاء على الشواطئ السورية، البلاد إلى حافة الهاوية. فأصبحت السلع المستوردة والتي كانت متوفرة في الأسواق فجأة نادرة وغالية الثمن، وقد تم إغلاق مركز الجمارك في بيروت خلال بضعة أسابيع فقط من إعلان الحرب.

وإلى جانب المواد الغذائية كان الكاز بشكل خاص، واحداً من السلع الهامة التي سعى المواطنون إلى اقتنائها من أجل الطبخ والإنارة. وقد بدأ التدفق المذعور على شراء الكاز مبكراً قبل دخول الدولة العثمانية الحرب أو حصار الحلفاء للساحل. وقد ذكرت جريدة الاتحاد العثماني الصادرة في بيروت في ١٩ تشرين الأول/أوكتوبر ١٩٤، أن أسعار صفيحة الكاز قد ارتفعت من اثنين وخمسين قرشاً إلى ستين قرشاً بسبب الخوف من انقطاع الفيول. وفي مسعى لتهدئة العامة أشارت المقالة إلى وجود احتياطي كافٍ في

(١) The Wartime Diaries of Archibald S. Crawford. December 1914- June 1917, Entry of 18 March 1917.

(٢) Himadeh, op. cit., P. 239.

بيروت إلى حين وصول الشحنة القادمة المحملة بالفيول الأميركي قريباً. وتضيف المقالة إلى أنه وإذا افترضنا أن وصول الكاز قد توقف وأن الاستهلاك قد تضاعف، يبقى هناك في المدينة ما يكفي لسنة كاملة، وحتى لو انقطع وصول الإمدادات من الخارج. وانتهت المقالة إلى التأكيد على أن جشع التجار هو الذي دفع بالأسعار إلى الارتفاع، وأنه من الأفضل لهم أخذ مصلحة الفقراء بعين الاعتبار وخاصة فيما يتعلق بأسعار الكاز، وأن يتركوهم يحصلون على الكاز الذي يحتاجونه من أجل معيشتهم[١]. وكذلك كان التخزين أحد الأسباب الرئيسة لشح الكاز.

وازداد الوضع سوءاً ما دفع السلطات المحلية في بيروت إلى تخاذ إجراءات قاسية. ففي الحادي عشر من شباط/فبراير ١٩١٥، أعلن أن البلدية قد تمكنت من جمع كميات كبيرة من صفائح الكاز التي كانت في المخازن والمنازل وتزيد عن الكمية المسموح بها. وقد أضافت الصحيفة أن المفتشين ما زالوا يفتشون في المدينة لحجز تلك الكميات الزائدة من الكاز التي بيعت في مركز الكاز الرئيسي وبالسعر المحدد[٢]. وفي الثالث والعشرين من شباط أعلنت البلدية أنه ومن أجل خدمة الفقراء الذين ليس بإمكانهم شراء صفيحة كاملة من الكاز، فإنها قد حضرت عربات بإمكانها بيع الكاز بكميات قليلة[٣].

وكان السبب الآخر لاختفاء الكاز هو الاستغلال. ففي السادس والعشرين من شباط أعلنت البلدية أنها توقفت عن بيع الكاز في مستودعاتها بالسعر المحدد لأن الكثير من الناس كانوا يشترونه ليعيدوا بيعه ويحققوا أرباحاً. وأعلنت أن عمليات البيع ستستأنف بعد وضع نظام لمنع مثل هذه

(١) الاتحاد العثماني، ١٩ تشرين الأول/أوكتوبر ١٩١٤، ص ٢.
(٢) الاتحاد العثماني، ١١ شباط/فبراير ١٩١٥، ص ٢.
(٣) الاتحاد العثماني، ٢٣ شباط/فبراير ١٩١٥، ص ٢.

الممارسات[١]. وفي السادس والعشرين من آذار/مارس ١٩١٥ أعلنت جريدة الاتحاد العثماني التالي: «إن الكاز هو المادة الحيوية الثانية في الأهمية بعد الطحين، التي تشغل بال الناس في المدينة. وما زالت أسعاره مستمرة في الارتفاع حتى أن سعر الصفيحة حالياً يضاهي ثلاثة أضعاف ما كان عليه وقت السلام»[٢].

أما السلعة الهامة بعد الغذاء والكاز فهي الملابس. وبينما كان هناك كميات كافية من الأقمشة لصنع الملابس لفترة من الوقت بعد قيام الحصار، إلاّ أنها لم تكن سلعة لا تنضب. وبحلول عام ١٩١٦، اضطر الناس العاديون، وأفراد البعثات الأجنبية إلى اتخاذ إجراءات صعبة من أجل توفير المتطلبات اللازمة للبسهم. ففي ٢٧ تشرين الأول/أوكتوبر ١٩١٦، أشارت مسز دورمان (Mrs Dorman) في يومياتها إلى التالي: «ذهبت إلى الخياط قبل ظهر هذا اليوم، حيث كنت أعيد خياطة ثوب قديم عمره خمسة عشر سنة كان عندي قبل أن أتزوج. هذه هي الحرب»[٣]. الألبسة الجاهزة أصبحت تدريجياً نادرة. وأخذ الناس يستخدمون صوف الفراش وقطن الأغطية (اللحف) لصناعة الألبسة.

لم يكن هناك شيء في لبنان لم يتأثر بالحصار. ففي التاسع من تشرين الأول/أوكتوبر ١٩١٧، كتبت جريدة الشرق اليومية التي تصدر في دمشق، أنه وابتداءً من العدد القادم سوف تصدر في صفحتين فقط، وعبرت عن الأمل بأن تعود قريباً إلى حجمها الطبيعي[٤]. حتى الملح الطبيعي أصبح قليلاً جداً،

(١) الاتحاد العثماني، ٢٦ شباط/فبراير ١٩١٥، ص ٢.

(٢) الاتحاد العثماني، ٢٦ آذار/مارس ١٩١٥، ص ٢.

(٣) The wartime Diaries of Mrs Harry Dorman, 1916-1918. Entry of 27 October 1916.

(٤) الشرق، ٩ تشرين الأول/أوكتوبر ١٩١٧.

لدرجة أن الناس أخذت تذهب إلى الشواطئ لتعبئة كميات كبيرة من مياه البحر لاستخراج قليل من الملح.

الجراد

كانت المواد الغذائية والحبوب بشكل خاص، أهم المواد الضرورية أثناء الحرب. وبالرغم من تأثير الحرب في توفر هذه المواد، إلاّ أن الوضع لم يصل إلى درجة الخطورة قبل ظهور الجراد في ربيع عام ١٩١٥. لقد كان غزو الجراد عام ١٩١٥ هجوماً كبيراً وغطى كلاً من فلسطين وسوريا، من حدود مصر إلى جبال طوروس[١]. ففي الأول من نيسان/أبريل ١٩١٥ دخل الجراد إلى مناطق متعددة داخل ولاية سوريا. ودخل المناطق المجاورة لبيروت يوم الأحد، في الحادي عشر من نيسان/أبريل ١٩١٥. وكانت أسراب الجراد تبقى لعدة أيام في مكان واحد، ثم تنتقل إلى مكان آخر، وأحياناً تعود إلى نفس المكان لعدة أيام أخرى. وقد لاحظ كروفورد (S. Crawford) وذكر في يومياته كيف أن أعداد الجراد قد تزايدت حتى الرابع عشر من نيسان، ثم انخفض عددها ما بين ١٥ و١٩ نيسان، ليرتفع مجدداً في العشرين من نيسان[٢].

كان موسم الحصاد يتم في أواخر شهر أيار/مايو. ولذا فإن الموجة الأولى من الجراد لم تقضي على الموسم كلياً، إلاّ أنه كان هناك مباشرة نقص في الحبوب وارتفاع لأسعارها. ولم يعد من الصعب فقط على الفقراء تأمين غذائهم، وإنما طال هذا الأمر أيضاً الطبقات الوسطى، لقد أدى غزو الجراد إلى تعطيل العملية الزراعية وعجل ببدء أزمة غذاء أخذت تتزايد وأثرت بشكل مفجع في الشعب اللبناني أثناء الحرب.

(١) John D. Whiting. «Jerusalem's Locust Plague». The National Georgraphic Magazine, December 1915. Vol XXVIII, PP. 511-513.

(٢) Crawford Diaries, op. cit., entries between 11 April 1915.

الوضع الغذائي العام

عانت دول وسط أوروبا بشكل عام من نقص في المواد الغذائية. وعلى الرغم من كونها أكثر الدول الصناعية تقدماً في أوروبا، فإن ألمانيا، «قد واجهت صعوبات تموينية ونقصاً في المواد الأولية منذ بدايات الحرب. وطورت هيكلية تنظيمية لمواجهة هذه الأزمة، أصبحت نموذجاً للدول المتحاربة الأخرى»[١]، وخاصة الدولة العثمانية. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩١٦ أرسل جيرالد السفير الأميركي في برلين إلى وزير خارجيته البرقية التالية: «الوضع الغذائي يزداد سوءاً... هناك مواد غذائية في رومانيا إلا أن معظمها سيذهب إلى الجنود النمساويين والأتراك، كما أن السكك الحديدية تستخدم بشكل واسع من قبل الجنود... حتى إنه من المشكوك فيه ما إذا كان بالإمكان وصول أي مواد تموينية من هناك لبضعة شهور»[٢].

وعانت استانبول ولوحدها من نقص خطير في المواد الغذائية خلال السنة الأولى من الحرب، بينما كان وضع معظم المقاطعات الأخرى أفضل بكثير. إلا أن الأوضاع بدأت تتراجع. ويرى الجنرال أريك فون فلكانهاين (Erich von Falkenhayn)، عام ١٩١٦، أن الوضع في الامبراطورية العثمانية قد أخذ يسوء «بسبب الحاجة إلى كميات كافية من الغذاء في المراكز المكتظة بالسكان. والسبب في ذلك ليس النقص الحقيقي في الموارد وإنما الحالة المتخلفة لوسائل النقل». ويتابع الجنرال، أنه قد تم تجاوز أزمة غذاء حقيقية في تركيا عام ١٩١٦، في استانبول بشكل خاص، وذلك بسبب شحنات

---

(١) Gerald Feldman «Mobilizing Economies for War», in Jay Winter, Geoffrey Parker and Mary R.Habeck (eds), **The Great War and the Twentieth Century,** op. cit., P. 173.

(٢) U.S. Department of stste. Papers Relating to the Foreign Relations ot the United States: **The Lansing Papers, 1914-1920.** op. cit., PP. 696-697.

المواد الغذائية التي جاءت في الوقت المناسب من رومانيا[١]. كانت رومانيا في ذلك الحين لا تزال على الحياد على الرغم من تقربها من الحلفاء. إلا أنها وتحت الضغط اضطرت إلى تنفيذ اتفاقية الذرة الموقعة مع ألمانيا عام ١٩١٥. فأخذت ترسل الذرة وعلف الماشية ما أدى إلى تجنب مجاعة في ألمانيا والدول الحليفة لها وخاصة تركيا[٢].

إلا أن الوضع ازداد سوءاً، وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩١٦، أعلم السفير الأميركي في القسطنطينية أبراهام ألكوس، وزير خارجيته أنه بينما أعلنت الحكومة التركية عن موسم حصاد استثنائي وجيد، وأنها لا تحتاج إلى إمدادات من الخارج، فالواقع أن موسم الحصاد هو الأسوأ منذ خمس وثلاثين سنة وستحدث معاناة كبيرة هذا الشتاء ما لم تأتي مساعدات من أميركا ومن دول أخرى»[٣] وقد أعطى الماريشال هندنبرغ الوصف التالي للوضع الداخلي في تركيا في نهاية عام ١٩١٧:

«عملياً الدولة بأسرها جائعة، وليس هذا بسبب نقص الغذاء، وإنما بسبب أن الإدارة والمواصلات كانتا متوقفتين تماماً ولم يكن هناك من وسيلة لتكييف الموارد مع الطلب. لا أحد يعلم كيف يتمكن سكان المدن الكبرى من الاستمرار في الحياة. لقد أمّنا تموين القسطنطينية بالخبز، وأرسلنا الذرة من دوبرجا ورومانيا، وقدمنا كل مساعدة ممكنة، على الرغم من النقص الخاص بنا»[٤].

---

(١) General Erich von Falkenhayn, **General Headquarters and its critical decisions, 1914-1916,** (London: Hutchinson and Co., 1919), PP. 261-162.

(٢) General Erich von Falkenhayn, Ibid., PP. 205-206.

(٣) U.S. Department of State, Papers Relating to the Foreign Relations of the United States: **The Lansing Papers,** op. cit., PP. 779-780.

(٤) Marshall von Hindenburg, **Out of My Life,** Trans. E.A. Holt, (London: Cassell and Co., 1920), PP. 304-305.

الوضع الغذائي في لبنان

لا ينتج لبنان عامة ما يكفيه من الغذاء، فأراضيه جبلية ولا تساعد على الزراعات الكبرى. وقد توصل اللبناني بكده وجده إلى استصلاح قسم من هذه الأراضي للزراعة البيتية الضرورية لمعيشته[1]. ولم يغفل اللبناني عن زراعة سهول الساحل فقد كانت ضواحي طرابلس وجبيل وصيدا عامرةً بالبساتين والجنائن ويزرع فيها أنواع الليمون وقصب السكر والموز والنخيل والخضر المختلفة[2]. كما انتشرت بساتين الزيتون الهامة في منطقة الكورة في الشمال، بينما تخصصت بحمدون وزحلة بكروم العنب. وهكذا كانت حاجات اللبنانيين للعديد من الخضراوات والفواكه مؤمنة من أراضيهم. وكانت المشكلة الرئيسية في زراعة الحبوب التي يستورد معظمها من الولايات المجاورة.

كذلك لم يكن وضع لبنان جيداً بالنسبة للأسماك واللحوم. إذ كان الصيد إجمالاً عملاً فردياً ولم يلقَ أي تشجيع من الحكومات المتعاقبة حينذاك. أما اللحوم فقد اعتاد أهل الجبل على تربية الدجاج في بيوتهم، إلا أنه لم يكن بكميات تجارية كافية. أما بالنسبة للأبقار فقد قلّ عددها في سوريا ولبنان على أثر تتابع انتشار الطاعون البقري في سهولنا. ويقدر عدد الأبقار في تلك الفترة بنحو ٣٩,٠٠٠ رأس منها ١٢,٥٠٠ رأس للحراثة[3]. أما بالنسبة للأغنام، فقد كان يربى في لبنان جنس الضأن المعروف بالخروف القرماني وهو ذو إلية سمينة أدخله الأتراك إلى برّ الأناضول. وهو قليل في الجبل إذ يكتفي كل بيت بتربية خروف لمونة الشتاء. وقدّر عدد الأغنام في

(١) إسماعيل حقي، المصدر السابق، ص ٤٣٣.
(٢) إسماعيل حقي، المصدر نفسه، ص ٣٨٦.
(٣) إسماعيل حقي، المصدر نفسه، ص ٤٣١.

الجبل خلال فترة الحرب بنحو ثلاثة آلاف رأس[1]. أما الماعز فكان يقدر عددها بمئة ألف رأس[2].

وبينما كان سكان الساحل يقصدون جبل لبنان للحصول على الضأن، لم يكن الجبل منتجاً فعلياً، وكان على سكان الساحل إيجاد ضالتهم من أماكن أخرى في الداخل السوري. بكل الأحوال، لم يكن إنتاج لبنان من اللحوم كافياً، بأي شكل من الأشكال، لحاجات سكانه.

إلاّ أن المادة الغذائية الحيوية للبنانيين كانت الحبوب: القمح، والشعير والذرة بشكل خاص. وكان القمح ـ المادة الأكثر أهمية ـ يزرع في الجبل. إلا أن جبل لبنان كان ينتج ٢,٥٠٠ طن من القمح سنوياً، في حين أنه يحتاج إلى ٢١,٠٠٠ طن في السنة، وكان الشعير والذرة يزرعان أيضاً في الجبل ولكن بكميات غير كافية، ١٥٠٠ طن من الشعير و١٢٠ طناً من الذرة الصفراء. وكان لبنان يستورد ٤٠,٠٠٠ طن من الشعير والحبوب الأخرى[3].

بالأساس، كان جزءٌ كبيرٌ من الحبوب يستورد من حيفا، وعكا، ومرسين والمناطق المحيطة بصور وغزة. وعندما تكون أسعار القمح أقل في حوران، وحلب وحمص وحماه، كان يتم استيراده من هناك.

في الحقيقة، لم تكن الأرض والاقتصاد في لبنان قادرين على إنتاج ما يكفي من الغذاء لتأمين معيشة سكانه. ولتجنب المجاعة كان لا بد من استيراد الغذاء، إما عن طريق البحر أو من الداخل. وقد منع حصار الحلفاء البحري وصول أي شحنات من الخارج، مما حتّم قدوم الدعم الممكن من الداخل فقط.

(١) إسماعيل حقي، المصدر السابق، ص ٤٣١.
(٢) إسماعيل حقي، المصدر نفسه، ص ٤٣١.
(٣) إسماعيل حقي، المصدر نفسه، ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

تأمين الغذاء للبنان

دفع توقف إمدادات الغذاء، وانشغال المسؤولين الأتراك بالحرب، بلدية بيروت إلى التصرف. ففي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤، أشارت جريدة الاتحاد العثماني إلى أن المسؤولين الرسميين في المدينة قد ذهبوا إلى دمشق، وربما إلى حلب بعد ذلك، لتأمين ما يكفي من القمح لبيروت. وتابعت الصحيفة قولها، ونأمل أن يعود رئيس البلدية بسرعة وأن ينجح في مهمته كي لا يتكرر ما حدث بالأمس عندما قصد الفقراء الأفران طالبين الخبز فلم يجدوه. إن هذه السلعة حاجة حيوية ولا يمكن الاستغناء عنها في أي وقت مهما كانت الأسباب[١].

وإذا كانت مهمة شراء ما يكفي من الحبوب صعبة، فإن الأصعب منها هو تأمين وسيلة النقل. كانت السكك الحديدية تُستخدم عادة لنقل المؤن من الداخل إلى المستهلك على الساحل وفي الجبل. إلا أن حاجات الحرب أعطيت لها الأولوية في عمليات النقل عبر السكك الحديدية، مما جعل تأمين حاجات السكان صعبة، إن لم تكن مستحيلة في ذلك الوقت. وبالرغم من كل هذه الصعوبات، تمكنت البعثة المرسلة من بيروت تأمين عربات قطار من فيلق الجيش الرابع لنقل الضروريات إلى بيروت. وفي التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩١٤ وصلت شحنة كبيرة من الطحين مع توقع وصول المزيد منه قريباً[٢].

كانت كمية المؤن التي وصلت كافية لفترة قصيرة من الوقت، إلا أنها لم تكن لتلبي الحاجات المستقبلية. واستغل الانتهازيون هذه الفرصة لتحقيق أرباح طائلة. ففي الواحد والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر تمّ الإعلان عن

(١) الاتحاد العثماني، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ص ٢.
(٢) الاتحاد العثماني، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤، ص ٢.

أنه بينما كانت بيروت تتلقى كمية كبيرة من الطحين من الداخل، ذهب بعض التجار إلى الجبل وباعوا بضع عربات من الطحين القادم بأسعار مرتفعة. وتمّ الإعلان عن عقد اجتماع بين الموظفين الرسميين في بيروت والجبل من أجل إيجاد الوسائل الكفيلة بمنع استغلال النفعيين، والعمل على تأمين حاجات بيروت والجبل المستمرة للمواد التموينية[١].

وتمكنت سلطات ولاية بيروت، بالاتفاق مع المصرف العثماني في القسطنطينية، من فتح حساب بعشرة آلاف ليرة في الفرع المحلي للمصرف المذكور. وبعد تأمين المال المطلوب، توجهوا إلى وزير الداخلية لإرسال ثماني عربات من القمح يومياً لتأمين حاجات بيروت. وتمكنت بيروت وفي الفترة المتبقية من عام ١٩١٤ من شراء قمحها من الداخل السوري وخاصة من ولاية حلب[٢].

أما في عام ١٩١٥ فقد واجهت بيروت صعوبة في تأمين حاجاتها من الحبوب. ففي ١٢ شباط/فبراير ١٩١٥، نقلت الاتحاد العثماني الخبر التالي: توقف وصول القمح إلى بيروت من الداخل منذ ستة أيام بسبب قرار منع نقلها بالقطار. ونتيجة لذلك بدأت أسعار القمح والطحين والخبز بالارتفاع. واستمر الفقراء والمحتاجون بالشكوى من الكلفة العالية لهذه السلعة الضرورية. وإذا استمر الوضع بهذه الطريقة، تابع الجريدة، فما من شك بما سوف نواجهه. ونحن لا نشك بأن الحكومة غير مهتمة بإعادة الشحنات إلى مستواها السابق لأنها لا ترغب على الإطلاق بحرمان بيروت من حاجاتها الأساسية[٣]. وفي العشرين من شباط أعلن أن بيروت لديها ما يكفي لخمسة أيام فقط من القمح والطحين المتبقي، وأن أسعار الطحين قد ارتفعت منذ

(١) الاتحاد العثماني، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤، ص ٢.
(٢) الاتحاد العثماني، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤، ص ٢.
(٣) الاتحاد العثماني، ١٢ شباط/فبراير ١٩١٥، ص ٢.

توقف الشحنات المعلن عنها، وأن التجار المحليين هم الذين طلبوا من السلطات المحلية أن تسعى لإعادة شحن حبوبهم المتجمعة في حلب[١]. وتدخلت الحكومة المركزية مجدداً وأمرت والي حلب بعدم الاعتراض على شحن المواد الغذائية، وأعلمت سلطات سكة الحديد بهذا القرار، وبحسب المقالة التي نشرت في الاتحاد العثماني في الرابع والعشرين من شباط، تمّ التأكيد على أنه ليس من المنطقي أن يكون في أنحاء الداخل السوري ما يكفي من القمح لكل سوريا لسنتين دون حساب الموسم الجديد الذي هو تقريباً جاهز، بينما تحرم بيروت من القمح، ما سيجلب المجاعة لأبنائها[٢]. وعلى الرغم من تدخل الحكومة المركزية فإن السلطات في بيروت لم ترضَ كفاية عن هذه الإجراءات. وأعلنت صحيفة الاتحاد العثماني في ٢٦ آذار/مارس ١٩١٥ أنه ما زالت أسعار الطحين في ارتفاع ما يجعل من الصعب على الفقراء شراء هذه المادة الغذائية الحيوية. وتضيف الصحيفة، بأننا قد أعلمنا بالأمس أنه قد صدرت الأوامر بشحن القمح من الداخل إلى بيروت. وقد منع هذا الأمر تفجر الأزمة، لأنه في كل وقت يتوقف فيه القطار عن جلب الطحين، يزداد الطلب، وترتفع الأسعار ويفتح باب التأويلات على مصراعيه. ولا نرى أي طريق للخروج من أزمة الطحين، التي تهدد المدينة وتضغط بثقلها على ظهور الفقراء من وقت لآخر إلا بالسماح بشحن القمح الذي سيضع حداً لمشكلة الطحين. ويجب على المعنيين بهذه المسألة إيجاد وسيلة عملية لضمان الشحن المستمر، وفي الوقت نفسه، تأمين المصالح العامة للناس[٣].

---

(١) الاتحاد العثماني، ٢٠ شباط/فبراير ١٩١٥، ص ٢.
(٢) الاتحاد العثماني، ٢٤ شباط/فبراير ١٩١٥، ص ٢.
(٣) الاتحاد العثماني، ٢٠ آذار/مارس ١٩١٥، ص ٢.

الإجراءات العثمانية المتخذة والخلاف مع تجار الداخل

وصل جمال باشا إلى بيروت زائراً في الثالث من نيسان/أبريل عام ١٩١٥، مع عدد كبير من المسؤولين. وقبل وصوله بيوم واحد، أمر بأن تحصل بيروت وجبل لبنان على شحنة كبيرة من القمح كل أسبوع[١]. وفي الرابع من نيسان أعلمت بلدية بيروت تجار حلب بشراء ١٨٠ عربة من القمح، وأنه سيتم شحن حمولة عشرين عربة كل أسبوع. وبحسب تقرير صحفي صدر في الخامس من نيسان، أعلم جمال باشا مسؤولي بيروت ورغبة منه في تحسين الوضع بشكل مباشر، أنه سيرسل عشر عربات من قمح دمشق إلى بيروت، وأن عدد الشحنات الأسبوعية من حلب سوق يرفع من عشرين إلى ثلاثين عربة[٢].

وبرز خلاف على الأرباح بين مزارعي حلب والتجار الذين يشحنون القمح، وأشارت جريدة الاتحاد العثماني الصادرة في السادس من نيسان/أبريل ١٩١٥، إلى هذا الخلاف، وإلى فشل مساعي الوساطة التي قامت بها السلطات في حلب لحله. وقد حُلّ من خلال قائد سوري معروف هو شكري بيك العسلي. وتوصل الطرفان إلى اتفاق حصل بموجبه تجار حلب ومزارعوها مناصفة على قسم كبير من الأرباح. إلا أن الخلاف ظلّ قائماً، بينما كان هناك مئتا عربة من القمح تحت المطر لفترة غير قصيرة من الوقت تنتظر قرار الشحن. وقد ناشدت الصحيفة والي حلب التدخل لحلّ المشكلة لأن بيروت وجبل لبنان في أمس الحاجة إلى القمح[٣].

---

(١) الاتحاد العثماني، ٣ نيسان/أبريل ١٩١٥، ص ٢.
(٢) الاتحاد العثماني، ٤ و٥ نيسان/أبريل ١٩١٥، ص ٢.
(٣) الاتحاد العثماني، ٦ نيسان/أبريل ١٩١٥، ص ٢.

نظام توزيع حصص الغذاء في بيروت

تمكّنت سلطات بيروت من الحصول على بعض إمدادات القمح، ومن أجل توزيعه بطريقة أفضل قررت وضع نظام معيّن لتوزيع الحصص على السكان المحليين والأجانب على حد سواء. وفي السادس والعشرين من نيسان/أبريل ١٩١٥، نقل القنصل العام الأميركي في بيروت إلى رئيس الجامعة البروتستانتية السورية (الجامعة الأميركية)، الدكتور بليس، النص المترجم لرسالة صادرة في ٢٥ نيسان عن رئيس شرطة بيروت، وقد احتوت على التالي:

«لقد اتخذت الحكومة الامبراطورية بعض القرارات المتعلقة بتوزيع الطحين على كل المقيمين في بيروت، السكان المحليون والأجانب. وقد كلفت دائرة الشرطة بتحضير احصاءات عن السكان، وعناوين سكنهم... ونأمل أن تقوم بإعلام مواطني حكومتك بهذا الإجراء»[1].

ويصف الدكتور رئيف أبي اللمع طريقة عمل نظام التوزيع:

«كان الطحين يوزع في مراكز حكومية معيّنة في كل أنحاء بيروت، وفقاً لنظام محاصصة وبأسعار ثابتة. وكان مختار كل منطقة في المدينة يصدر وثيقة مصدقة توضح عدد الأشخاص في كل عائلة. ثم يذهب أحد أفراد العائلة إلى مراكز التوزيع ويظهر وثيقته التي تسمح له ولعائلته بمقدار معيّن من القمح بحسب حجم العائلة، وقد بدأ العمل بهذا النظام في أواخر عام ١٩١٥. وترك للناس أمر الحصول على الأنواع الأخرى من المواد الغذائية...»[2].

(١) Archives of the American University of Beirut. The Bliss Papers. 26 April, 1915.

(٢) مقابلة مع الدكتور رئيف أبي اللمع:

Cited in Nicolas A. Ajay, op. cit., P. 357.

الأوضاع في جبل لبنان

كان السكان في جبل لبنان أفضل حالاً نسبياً من سكان الساحل وبيروت بالأخص. إذ إنهم اعتادوا أن يزرعوا خضاراً متعددة وفواكه في الأراضي المحيطة ببيوتهم، كما قاموا بتربية الدجاج الذي يمدهم بالبيض واللحم. وهكذا كان بإمكانهم تحقيق درجة معينة من الاكتفاء الذاتي لم يتمتع بها أهل المدن. إلا أن هذه الهوة بين سكان المدن وسكان الريف لم تلبث أن انعدمت بقدوم الجراد عام ١٩١٥. فأولئك الذين كانوا يعتمدون على بساتينهم الصغيرة في تأمين غذائهم، حرموا فجأة من هذا المصدر وأصبحوا في وضع مشابه للفقراء الذين لا يملكون أرضاً؛ فالأرض تحتاج إلى بعض الوقت لتنتج مجدداً. وهكذا، وبشكل عام، أصبح عام ١٩١٥ بداية معاناة للجميع.

مبادرة الحكومة المركزية

في ربيع عام ١٩١٦، اتخذت الحكومة المركزية المبادرة بشأن الوضع الغذائي المتدهور. وفي ٦ أيار/مايو ١٩١٦، أوردت جريدة الشرق اليومية الصادرة في دمشق، بنود القانون الجديد المتعلق بالمواد الغذائية الضرورية. ووفقاً للمادة الأولى من هذا القانون فإن مجلس بلدية استانبول سوف يحدد أسعار المواد الغذائية الضرورية المحددة من قبل مجلس النواب (الأعيان) وبالمثل فإن على المجالس البلدية خارج القسطنطينية فرض أسعار محددة على التجار؛ ووضع القوانين لطرق توزيع المواد الغذائية وبيعها، بما فيها استئجار المصانع، والمطاحن، والأفران والمحلات، إضافة إلى الأراضي والأماكن حيث سيتم تخزين هذه المواد؛ وتأمين وسائل النقل البري والبحري، لإحضارها، أو شرائها محلياً من المالكين إذا كانوا يرغبون في

ذلك. وسوف تحدد أسعار هذه المواد الغذائية والضروريات من قبل هيئة خاصة يوافق عليها مجلس الأعيان، وسوف تفرض فقط في الأماكن المحددة التي تحتاج إلى الغذاء. وتناولت فقرات القانون الأخرى طرق منع وعقاب المخالفين[١].

أما في سوريا، فقد أعلن قائد الجيش الرابع في الثاني والعشرين من أيار عام ١٩١٦، خطته للتعاطي مع المناطق التي تعاني من نقص الحبوب، بشكل قانون. ووفقاً للفقرة الأولى فإن المتعاقدين سيبيعون، باسم الجيش، محصول هذا العام بأسعار عادلة. أما الفقرة الثانية، فقد حددت بأن على المزارعين أن يبيعوا للمتعاقدين فقط ما يفيض عن حاجتهم بأسعار محددة. وقد عُين موسى بيك سرسق متعاقداً لبيروت، ولم يكن هناك متعاقد لجبل لبنان. وقد حددت المادة الثالثة الأسعار التي يجب أن تدفع من قبل المتعاقدين للحبوب التي تضمنت القمح، والشعير، والعدس، والحمص، والفول، والفاصوليا والذرة. وتمّ تحديد منطقتي بعلبك والمعلَّقة كنقطتي تخزين. وقد ضمن المتعاقدون مصادر مواردهم لأنه ووفقاً للفقرة العاشرة فإن المزارعين ملزمون بالبيع لهم، وإذا امتنعوا عن ذلك لأسباب غير شريفة، فإن الجيش سيتدخل ويفرض عمليات البيع[٢]. وقد أعطت عمليات التعاقد هذه فرصة ذهبية لبعض المنتفعين لتحقيق أرباح طائلة.

وفي الثالث من تموز/يوليو ١٩١٦، عبّر شكيب إرسلان، أحد مؤسسي الصحيفة الدمشقية اليومية، الشرق، عن رأيه بهذه الإجراءات بمقال جاء فيه:

«لجأت الحكومة إلى إجراءات شراء الزائد من المحصول بسبب حبها للناس فقط وكإجراء وقائي لمنع المجاعة، لأن الجراد قضى في العام الماضي

---

(١) جريدة الشرق، ٦ أيار/مايو ١٩١٦، ص ١.

(٢) جريدة الشرق، ٢٢ أيار/مايو ١٩١٦، ص ٥.

على جزء من المحصول وحلّت المجاعة على الناس، وخاصة في المدن حيث يعيش الناس على التجارة، وفي الجبال مثل جبل لبنان... حيث لا تكفي الحبوب حاجات الناس. لقد بذلت الحكومة أقصى جهدها لتأمن لهم الحبوب التي يحتاجونها...

ومن المعلوم أنه قد فرض على المراكز العسكرية إقراض البلديات كميات من الحبوب من أجل تأمين حاجات الولاية ذاتها. وبدون ذلك، فالعديد من الناس كان يمكن أن يموتوا من المجاعة..

لقد حددت الحكومة أسعار الحبوب بطريقة فيها رحمة للفقراء. وهي لم تهدف إلا إلى شراء الفائض من حبوب المزارعين. وهذا ما أعلنته الحكومة وبكل صراحة. إلاّ أننا قد علمنا ولسوء الحظ، أن بعض المتعاقدين كان همهم الأول تأمين أرباحهم الخاصة...[١]»

وقد قام بعض المتعاقدين، الذين أصبح بحوزتهم كميات كبيرة من الحبوب، ببيع جزء صغير منها إلى العامة، بينما باعوا ما تبقى منها إلى التجار بأسعار عالية وجد مربحة[٢].

وقامت بلدية بيروت، وبناءً على الأوامر المدنية والعسكرية الصادرة، بوضع يدها على المطاحن والأفران، مع دفع تعويضات عادلة لأصحابها، وكان القمح يصل إلى هذه الأماكن حيث تتم صناعة الخبز وبيعه من خلال نظام محاصصة متطور[٣]. وهنا أيضاً كان هناك شكاوٍ كثيرة من نوعية الخبز الذي كان يخلط أحياناً بالتراب.

---

(١) جريدة الشرق، ٣ تموز/يوليو ١٩١٦، ص ١.

(٢) Yammine, op. cit., P. 22.

(٣) Yammine, Ibid., P. 22.

ولم يلبث أن أصبح برنامج تأمين وتوزيع الغذاء في بيروت، والذي كان بالأساس بأيدي هيئة البلدية، تحت سيطرة الشرطة، وخاصة رئيسها محي الدين بيك، وقد بدأت السلطات في بيروت بتوزيع ٢٥٠ غراماً من الخبز يومياً لكل شخص. إلا أنها بعد ذلك خفضت توزيعها لثلاثة أيام في الأسبوع، ثم ليومين، ثم ليوم واحد فقط في الأسبوع.

وقد ازداد الفساد والنوعية السيئة للخبز والسعي وراء الربح كثيراً في بيروت، ما دفع جريدة الشرق مجدداً إلى أن ترفع الصوت عالياً. ففي مقالة كتبت مؤخراً عن وضع الطحين والخبز الرهيب، فإن قائد شرطة بيروت، الذي كان على علم دائم بهذا الوضع، قد نشر رداً على هذه الشكاوى ودافع عن العاملين في المطاحن، وذهب بعيداً إلى حد القول بأنه يجب على أهالي بيروت أن يكونوا ممتنين للمساعي الحميدة للعاملين في المطاحن. وبعد أن أكدت المقالة على خلط الخبز بمواد كانت تؤدي إلى أوجاع في المعدة ودوخة، انتقلت للتركيز على نقص إمدادات الحبوب. وإشارت إلى أن قائد شرطة بيروت قد قال بنفسه أنه قد اشترى كمية من القمح تكفي المدينة لمدة طويلة، فأين ذهب كل هذا القمح؟! تتساءل الصحيفة. ثم تتابع بأن صعوبة المواصلات لم تكن عذراً لأن جمال باشا بنفسه قد قال، إنه وقبل كل شيء، سيؤمن المواصلات، وكدليل على ذلك فإن سكان الجبل والساحل قد حصلوا على حاجاتهم[١].

وقد وضعت فضيحة الطحين حداً مفاجئاً لعمل محي الدين، الذي كان قد أرسل في صيف ١٩١٦ إلى منطقة أورفه في العراق لشراء حاجات بيروت من القمح، فوجد في ذلك فرصة للثراء، إذ لم يصل إلى بيروت سوى ست عربات من القمح، من عدة مئات من عربات القمح التي اشتراها، وحاول

(١) جريدة الشرق، ٤ حزيران/يونيو ١٩١٦، ص ٨.

الهرب إلى القسطنطينية ومعه مبلغ ١٦ ألف ليرة ذهبية، إلا أن عملاء الوالي عزمي بيك ألقوا القبض عليه. وقد انتحر في سجنه قبل محاكمته[١].

الوضع في جبل لبنان:

لم يكن الفساد وتحقيق الأرباح من عملية بيع وتوزيع المواد الغذائية محصوراً في بيروت ومناطقها المجاورة، إلا أنه وكعدوى انتقل إلى جبل لبنان، ويروي الأب يوسف مطانيوس كريدي تجربته في آب ١٩١٦:

«كان القمح الوحيد الموجود يأتي من سوريا والمناطق المحيطة بها. وكان يوزع تحت سيطرة الأتراك في الحدث (التابعة لجبل لبنان)، بالقرب من بيروت. ولم يكن هناك ما يكفي من القمح للجميع... ومرة نزل أخي إلى بيروت واضطر للانتظار يومين قبل أن يحصل على قليل من القمح. كان من الأسهل على الرهبانية الحصول على القمح وبسعر أرخص. إلا أن الراهبات كنّ حتى يحصلن على معاملة أفضل من الرهبان. وعند ذهاب الراهب إلى الحدث كان يطلب القمح باسم الراهبات ويحصل عليه»[٢].

لقد كان رجال الدين المسيحيون يعاملون بكل لطافة واحترام، إلا أن هذه المعاملة بالتأكيد لم تطل كل سكان الجبل.

بدأت المشكلة في جبل لبنان عند إنشاء شركة القمح اللبنانية الجديدة في ٢٧ أيار/مايو ١٩١٦، وتحت إشراف حاكم جبل لبنان، علي منيف، بهدف إيجاد وتوزيع كميات كافية من القمح لسكان الجبل وبأسعار عادلة. كان رأسمال الشركة خمسة آلاف ليرة ذهبية. وقد اشترى تجار زحلة أربع عشرة

(١) Maryaret McGilvary, **The Dawn of a New Era in Syria.** (New York: Fleming H. Revell Co. 1920), PP. 150-151.

(٢) مقابلة مع الأب يوسف مطانيوس كريدي:
Cited in Nicolas Z. Ajay, op. cit., P. 366.

حصة (سهماً) كل واحدة منها تساوي مئتين وخمسين ليرة، وأرسلوا الأموال إلى المتصرفية. وقد أشارت صحيفة الشرق إلى أن الشركة ستبدأ باستيراد القمح في شهر حزيران، وأن عدداً من عربات القطارات المحملة بالقمح ستصل يومياً. وكان القمح سيوزع على أقضية الجبل وفقاً للائحة وضعها المتصرف ومجلس إدارة الجبل[(١)]. وبالرغم من تفاؤل وحماس الصحافة، فلم يعد يسمع شيء عن هذه الشركة الجديدة حتى الثالث والعشرين من تموز حيث نشر أن شحنات الغذاء سوف تبدأ بالوصول قريباً. وأفاد التقرير الصحفي أنه وباسم الجبل فإن الشركة سوف تحضر ١٢٠ طناً من الطحين، وأن كل شخص في الجبل سوف يحصل على ثلاث أوقيات يومياً (الوقية الواحدة ٢٠٠ غراماً) مع نصف هذه الكمية من المواد الأخرى من العدس، والحمص والفول... إلخ[(٢)].

عين الدكتور نجيب أصفر رئيساً لهذه الشركة، وعين بدوره موظفين رسميين ليقوموا بعمليات التوزيع. وأقامت الشركة مخازن في مناطق استراتيجية مختلفة في الجبل بهدف الوصول إلى كل شخص. ولأن السلطات في دمشق كانت تسيطر على عمليات التعاطي بالمواد الغذائية وانتقالها من منطقة إلى أخرى، أعطى جمال باشا تفويضاً لوكالة الغذاء في دمشق (Commission d'alimentation de Damas) بأن تبيع خمسة آلاف طن من القمح وبضعة أطنان من الحبوب الأخرى لتوزيعها[(٣)].

إلا أن كميات الغذاء التي وزعتها هذه الشركة قد ذهبت بأكثريتها إلى عدد صغير من المجموعات، ولم يحصل الناس إلا على كميات محدودة

(١) جريدة الشرق، ١٧ أيار/مايو ١٩١٦، ص ص ٧ و٨.
(٢) جريدة الشرق، ٢٣ تموز/يوليو ١٩١٦، ص ١.
(٣) Yammine, op. cit., PP. 43-35.

جداً. فلقد كان هناك تمييز في التوزيع. وقد اهتمت الشركة الجديدة بنوع خاص بمجموعات معيّنة على رأسها السلطات الإلكليريكية، ومالكي مصانع النسيج، والأعيان المحليين والأشخاص النافذين الآخرين[(١)].

ويصف بايارد دودج (Bayard Dadge) أعمال هذه الشركة: «تمّ توزيع القمح من قبلها أربع مرّات بسعر الكلفة، ثم بعد ذلك انفرط عقد الشركة، تاركة بعض الأشخاص الذين حققوا ثروات هائلة، بينما كانت كل المنطقة تغرق في الفقر»[(٢)].

ومن أجل تحسين الوضع، حصل المتصرف علي منيف على إذن جمال باشا بإصدار وثائق لبعض التجار لاستيراد القمح من سوريا وبيعه إلى الناس. وفي ٣٠ تموز/يوليو ١٩١٦، أوردت الشرق أن الأوامر قد صدرت بالسماح لسكان جبل لبنان بشراء القمح والحبوب من جنوب حوران ونقله على ظهور الحيوانات، شريطة إبراز وثيقة سماح من متصرف جبل لبنان للسلطات العسكرية في دمشق. وبعد الإشادة بجمال باشا على مساعيه هذه لمنع انتشار المجاعة بين سكان الجبل، أشارت الصحيفة، إلى أنه ومن وقت لآخر، كانت تقع بعض الحوادث حيث يقوم الدرك بمصادرة الحيوانات التي تنقل الحبوب. ما أجبر الناس على تقديم شكاوٍ لجمال باشا[(٣)]. وكانت حكومة جبل لبنان قد اعتمدت مبدأ إصدار وثائق تسمح فيها لبعض التجار باستيراد المواد الغذائية من الداخل السوري.

توقفت الشركة عن عملها في أواسط تشرين الأول/أوكتوبر ١٩١٦، ما

(١) Yammine, Ibid., P. 45.
(٢) Bayard Dodge, **Abeih and Suk el-Gharb Soup Kichen, 1914-1918** (unpublished report), P. 6.
(٣) جريدة الشرق، ٣٠ تموز/يوليو ١٦، ص ٤.

أدّى مباشرة إلى أزمة غذاء تميزت بنقص حاد في المواد الغذائية، وارتفاع فاحش للأسعار، وبروز إشارات لانتشار المجاعة. وبعد توقف شركة القمح اللبنانية الجديدة عن العمل، ازداد عدد الوثائق المعطاة للتجار من أجل تأمين حاجات الناس المتعاظمة للحبوب. ومجدداً كانت هناك شكاوٍ من أن هذه الوثائق كانت تعطى للمعارف والمقربين وأصحاب النفوذ.

واهتم جمال باشا بشكلٍ خاص بعد توقف الشركة، بالوضع في بيروت وجبل لبنان، وأعلن في أواسط تشرين الأول ١٩١٦، عن خطة لتأمين الغذاء للجيش ولمدينة بيروت وجبل لبنان. وعرض المشروع بيع بيروت والجبل الحبوب القادمة من مناطق حمص وحماه؛ كما حدد تفاصيل تنفيذ المعاملات؛ وعمل على تأمين المواصلات اللازمة لنقل الحبوب من مخازن معينة على طول طريق السكة الحديدية. وكان هناك، إضافة إلى ذلك، اهتمام خاص للتأكد من أن جبل لبنان سوف يحصل يومياً، وبطريقة استثنائية على عشرين طناً من الحبوب من حوران. ووضع الترتيبات اللازمة لإرسال الموظفين الرسميين لإنهاء المعاملات وتأمين المواصلات العسكرية الخاصة[1].

وفي عام ١٩١٧، ومع تراجع الوضع العسكري لتركيا، أصبح تموين القوات العسكرية أكثر إلحاحاً. كما أن التخطيط الطويل المدى فيما يتعلق بضبط المواد الغذائية وتوزيعها أصبح عملياً أمراً مستحيلاً. إذ لم يكن هناك مصدر دائم للغذاء من الداخل. وفي الرابع من تموز/يوليو ١٩١٧، منع تصدير القمح والطحين ولمدة أسبوع من دمشق[2]. وفي تشرين الثاني من العام نفسه وضعت ضوابط أكثر صرامة على إصدار الوثائق ومقدار المؤن

(١) جريدة الشرق، ١٨ تشرين الأول/أوكتوبر ١٩١٦، ص ٤.
(٢) جريدة الشرق، ٤ تموز/يوليو ١٩١٧، ص ٤.

المتوفرة للعامة. فقد أعلن في الأول من تشرين الثاني أنه من الآن فصاعداً، لن تعطى وثائق الحبوب بأسماء الأفراد في بيروت، وحلب، أو جبل لبنان، وإنما فقط بأسماء العائلات. وأكثر من ذلك، وضعت شروط إضافية على إصدار تلك الأذونات وكميات المؤن التي تحق للمواطنين»[1].

وبالرغم من الاتهامات التي سيقت حول أن هذه الإجراءات كانت لمعاقبة اللبنانيين أصدقاء فرنسا، إلا أن الحقيقة هي أن الحكومة العثمانية كانت تحاول وبكل صدق وضع سياسة لضبط تحركات المواد الغذائية من أجل تأمين حاجات كل من الجيش والمدنيين. وكان من الضروري تنفيذ هذه السياسة الحد من انتقال المواد الغذائية من منطقة إدارية إلى أخرى. كانت السلطات تأمل في محاولتها لتأمين توزيع متساوٍ للمواد الغذائية المتوفرة، أن تتوصل إلى تقديم نسبة الحد الأدنى من الغذاء للجميع، بينما تمنع في الوقت نفسه عمليات التخزين وتحقيق الأرباح، ولو تمكنت الحكومة العثمانية من تحقيق خطتها لحل هذه المشاكل، لكانت كمية الغذاء المتوفرة في سوريا كافية لتلبية الحاجات الدنيا للناس وللعسكر في سوريا ولبنان. وإذا كان يتراءى للبعض أنه من الصعب تحديد ما إذا كانت السياسة العثمانية قد تعمدت تجويع بعض شعوبها أم عملت على تأمين حاجاتها، فعلى الأرجح أن العثمانيين لم يريدوا، كما لم يكن من مصلحتهم أن تسوء الأوضاع بالشكل الذي انتهت إليه. لقد ازداد الوضع سوءاً بسبب حقيقة أن التباعد السياسي والاجتماعي بين اللبنانيين والعثمانيين قد حال دون تطور روحية حقيقية من التعاون والنوايا الحسنة التي كانت أساسية لمواجهة وحلّ المشاكل الناشئة.

(١) جريدة الشرق، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، ص ٤.

الاستنتاج

لقد عانى اللبنانيون كثيراً خلال الحرب، ويلقى اللوم في معظم التواريخ اللبنانية الشفهية والمكتوبة، بالإضافة إلى المصادر الفرنسية والبريطانية، على الأتراك. ويعرض لنا انطوان يمين في كتابه، أربع سنوات من المآسي: لبنان وسوريا خلال الحرب، الخطوط العريضة للمخطط التركي في لبنان: إبادة العناصر العربية عن طريق التجويع، واستئصال كل التوجهات الانفصالية العربية بواسطة نظام حديدي، بعد فشل الاضطهاد العثماني في القضاء النهائي عليها في الامبراطورية العثمانية[1].

وفي حقيقة الأمر، فإننا نجد ووفقاً لتقارير وزارة الخارجية النمساوية في فيينا، أن النقص في المواد الغذائية والمجاعة التي نتجت عنه لم يكونا بشكل رئيسي نتيجة لسياسة الدولة ومصادرتها للمواد الغذائية المتوفرة، بقدر ما كانا نتيجة المضاربة على الأسعار، وصعوبات النقل، وانعدام المهارات التنظيمية ومصادر البنى التحتية الضرورية لعمليات توزيع المواد الغذائية[2]. وقد أصابت الأقاليم الأخرى للامبراطورية العثمانية مشاكل مماثلة. ووفقاً لتقارير وزارة الخارجية الفرنسية كان هناك في إزمير وجوارها، والتي كانت تقع في أغنى سهول الأراضي العثمانية الآسيوية، مئتي شخص يموتون يومياً[3].

إنما وبشكل عام فإن المعاناة والخسائر البشرية كانت الأفدح في لبنان بسبب الحصار الصارم للسواحل من قِبل الفرنسيين والبريطانيين[4]. حتى إن

---

(١) Yammine, op. cit., PP. 81-82.

(٢) Haus-, Hof-, und staats archive, Vienna PA 38/369. Nedwet to Burian (26 October and 13 December 1916). Quoted in Hasan Kayali, op. cit., P. 199.

(٣) Archives du Ministère des affaires étrangères, Paris. Correspondance politique et commercial, 1908-1918 MAE. Guerre 1680 Bulletin de Renseignements. Ministère de la Guerre, n° 4498-9/11 (14 June 1917).

(٤) Hasan Kayali, **Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism, and Islamism in the Ottoman Empire, 1908-1918** (Berkeley/los Angeles/London: University of California Press, 1977), P. 199.

المساعدات الأميركية المُرسلة للأرمن والسوريين (اللبنانيين بالأخص)، قد تعرقلت مرّات عديدة بسبب قرار الحكومة الفرنسية، والذي حظي بموافقة الحكومة البريطانية، بمنع السفن المحملة بالمساعدات الغذائية والطبية من اختراق الحصار[1].

وهناك القليل من الشك بأن الكثيرين كانوا مستعدين لتصديق أسوأ ما قِيل عن سلوك الأتراك خلال الحرب. ففي أواسط عام ١٩١٦، كانت الحملات الصحافية على الأتراك سيئة جداً، واستمرت بكامل زخمها حتى نهاية الحرب وهذه الحملة لم تكن في الواقع إلا جزءاً من الحملة العامة على دول وسط أوروبا (المحور) بكاملها. وكان الشك يحيط بمعظم هذه الحملات. ويصف لنا المؤرخ الأميركي البارز أ. تايلور دور الصحافة العام حينذاك بقوله:

«كان الناس يتزاحمون لشراء الصحف اليومية، إلا أن هذه الصحف لم تكن تحتوي على أي شيء جديد... كانت هناك رقابة صارمة تمنع كل الأخبار العسكرية. ولم يكن مسموحاً للمراسلين العسكريين بالاقتراب من الجبهات. وتراكمت جبال من الأساطير حول الأعمال الوحشية التي يفترض أن يكون الألمان قد ارتكبوها في بلجيكا... ومعظم هذه الروايات كانت من تلفيق الصحافيين المحليين الذين كانوا يبحثون عن مادة دسمة...»[2].

لقد كانت الحملة الدعائية التي قام بها أعداء دول وسط أوروبا (المحور) عظيمة جداً لدرجة أن الرئيس الأميركي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson)

---

(١) U.S. Department of State, Papers Relating to the Foreign Relations of the United States. 1916 Suppl. **The World War.** (Washington: U.S Government Printing Office, 1929), PP. 925-929, 935.

(٢) A. P. Taylor, **A History of th First World War,** (Berkeley Medallion Book, New York: Berkeley Publishing Corp. 1966), PP. 34-35.

اضطر بعد الحرب إلى الاعتراف بطبيعتها ومدى تأثيرها: «لقد كانت الصحافة في دول الحلفاء وفي أميركا مملوءة بقصص الجرائم الشخصية التي تعرّض معظمها، كما نعلم اليوم، إلى تضخيم مفرط، إلا أنها ساهمت في ذلك الوقت في تهييج الرأي العام الأميركي»[١].

وحقيقة الأمر أن الدولة العثمانية، كغيرها من الدولة الأوروبية الأخرى، لم تكن معدّة لتحمل أعباء حرب طويلة. وكذلك أيضاً لم تكن الدول الأوروبية نفسها معدّة لتحمل مسؤوليات تجهيز وتموين آلة الحرب. وقد عبّر المؤرخ الأميركي تايلور عن هذه الحقيقة بقوله:

«لم يضرب نقص المواد الغذائية روسيا فقط، فكل الدول المتحاربة قد تأثرت به. وهنا أيضاً، تمّ وضع الخطط لحرب قصيرة: لقد كان مفترضاً أن تربح الجيوش الحرب أو تخسرها بالمعدات التي تمتلكها منذ البداية. أما الآن فلم يعد من الضروري فقط تجهيز الجيوش من جديد، وإنما كان يجب أيضاً تقديم ما هو أكثر من ذلك بكثير. لقد أصبحت الجيوش أكبر بكثير مما كان متوقعاً، وأصبحت حاجاتها أعظم»[٢].

وبالنسبة للامبراطورية العثمانية، فمما لا شك فيه أن لا الدولة ولا الشعب كانا في وضع يسمح لهما بتحمل أعباء مثل هذه الحرب. ولقد أشار السفير الألماني في القسطنطينية، فون برنستورف (Von Bernstorff)، إلى الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية في هذا المجال، في رسالة بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩١٨: «وبالرغم من الجوانب السوداء للوضع هنا، إلا أنه يجب التأكيد مجدداً على أنه لم يكن بإمكان أحد أن يتصور أن تركيا كانت قادرة

---

(١) Ray Stannard Baker, **Woodrow Wilson, Life and Letters, War Leaders April 6, 1917-February 28, 1918** (New York: Doubleday, Doran and Co. 1939), VI, P. 339.

(٢) Taylor, op. cit., P. 30.

على مثل هذا الجهد الكبير»[١]. وعلى الرغم من محاولة الأتراك تقليد النموذج الألماني الخاص بتدخل الدولة لتنظيم وصول المواد الغذائية للجميع، ووقف ارتفاع الأسعار، وتجنب المجاعة. إلا أنه، وكما يؤكد أمين يالمان أحمد: «... في العديد من الحالات كانت النماذج الموضوعة من قِبل الألمان تقلّد وإنما بطريقة غير مكتملة، وفي الحالات الأخرى فإن النظام الأكثر كمالاً كان يوضع على الورق دون أن يكون هناك أية فكرة عن وسائل أو طرق تنفيذه...»[٢].

العامل الهام الآخر هو أن لبنان نفسه لم يكن عنده اقتصاد قوي بما يكفي لتحمل أعباء مثل هذه الحرب. فالبلد كان يعتمد وبشكل كامل تقريباً على الخارج لتأمين ضرورياته الحيوية من الحبوب واللحوم وكذلك الاحتياجات الطبية. كما أن قطاعاته الاقتصادية الأخرى مثل السياحة والتجارة الداخلية والخارجية ما كانت أيضاً لتصمد أمام رياح حرب عالمية. لقد تأثر الوضع الغذائي العام وبشكل مباشر بالحصار البريّ للحلفاء، كما ساهم غزو الجراد ودخول أعداد كبيرة من الجنود، التي كانت تحتاج للغذاء، إلى المنطقة، وعدم أهلية نظام المواصلات، في خلق أزمة غذاء غير مسبوقة في تاريخ لبنان. وإضافة إلى ذلك، كان المجتمع اللبناني ضعيفاً ومقسماً، ما أدى إلى انعدام روحية التعاون والتعاضد، وتطوير حس جماعي حقيقي موحّد بين طوائفه الدينية المختلفة. هذا الإحساس الهائل بعدم الاطمئنان السياسي، والاقتصادي والاجتماعي قد دفع بالكثيرين للعودة إلى غرائزهم البدائية في حفظ الذات، والتي تجلّت على الصعيدين الاقتصادي والمالي، في انغماسهم بعمليات تحقيق أرباح فاحشة زمن الحرب، شكّلت المظاهر الشاملة والبغيضة

---

(١) Count, J. Von Bernstorff, **The Memoirs of Count Bernstorff.** Trans. Eric Sutton. (London: William Heinemann Ltd., 1936), P. 168.

(٢) Emin Yalman Ahmad, op. cit., P. 111.

لهذا الوضع. ومجدداً كانت هذه الظاهرة أيضاً إحدى الآفات التي أصابت المجتمعات الأوروبية، والتي ركّز عليها المؤرخ تايلور بقوله:

«لقد جلبت الحرب الكثير من المشاكل الاجتماعية الجديدة... وأهمها جميعاً كانت مشكلة الاستغلال الرهيبة. لقد تمّ تحقيق أرباح هائلة، بشكل تعذر اجتنابه، في عمليات الإنتاج وارتفاع الأسعار زمن الحرب، ما أدى، وبشكل حتمي، إلى ازدياد النقمة... كان المنتفع يشرب الشمبانيا بينما كانت الناس تموت... ولم تقم المجتمعات إلا بالقليل لدرء هذه المفاسد»[١].

وإذا أخذنا هذه العوامل مجتمعة بعين الاعتبار، يتضح لنا أن الأتراك لم يسعوا وبالتأكيد إلى إبادة الشعب اللبناني أو العربي بأية طريقة من الطُرق، فالوقائع التاريخية لا تؤكد مثل هذه الاتهامات. إن ما تعرض له الشعب اللبناني خلال الحرب العالمية الأولى كان نتيجة تضافر سلسلة من العوامل الطبيعية، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمالية، إضافة إلى السياسة الدولية، وما إن تحركت هذه العوامل مجتمعة في مجرى واحد حتى أصبح من المتعذر إيقافها وأدّت إلى المأساة الحتمية.

(١) Taylor, op. cit., PP. 31-32.

حديث المجاعة في سفر برلك
بين الوثائق الرسمية والذاكرة الشعبية

د. فاروق حبلص

إشكالية البحث

عانت بلاد الشام إبان الحرب العالمية الأولى من مجاعة عامّة، تحدّثنا عنها الوثائق الرسمية والذاكرة الشعبية. ويتقاطع هذان المصدران عند نقطة واحدة وهي حقيقة وقوع المجاعة، لكنّهما لا يتّفقان على حجمها ووطأتها وأسبابها ونتائجها. ففي الذاكرة الشعبية تضخيم وفوضى وتناقض بين راو وآخر، وسذاجة في تفسير الأسباب، وإدانة للدولة العثمانية بتحميلها مسؤولية تجويع الشعب جرّاء الحصار الذي فرضته على متصرّفية جبل لبنان[١]. في حين تحتفظ الوثائق بصورة مختلفة عن تلك المجاعة لجهة حجمها وأسبابها ومضاعفاتها.

وقد يرى البعض أن هذا الأمر بديهي، لأن معظم الناس وكُتّاب المذكّرات لم يشاهدوا كل ما حدث، ولم يشهدوا معظم وقائعه، بل إنهم تناقلوه عن نفر قليل دون تمحيص وتحقيق. وكان حب المبالغة يؤدّي إلى تضخيم الروايات لدى انتقالها من مكان لآخر ومن جيل لجيل. غير أنه لا

(١) عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ ـ ١٩١٨، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٦، ص ٢٠٠.

يجوز التغاضي عن هذا التباين بهذه البساطة، لأن الذاكرة الشعبية منتشرة بين الجميع ومتناقلة عبر الأجيال. وهي تكتسب ببقائها حية في الأذهان، مصداقية الحقيقة التاريخية لدى عامّة الناس، بينما تنحصر الحقيقة الوثائقية بين نفر قليل من الباحثين، ويبقى تأثيرها محدوداً في تقويم المجتمع لماضيه، بل إن فريقاً من الباحثين يعتمد الذاكرة الشعبية ويتجاهل الوثائق في معالجته للعديد من الموضوعات التاريخية. لذلك أصبح هذا التباين بمثابة إشكالية كبرى تعيق فهمنا لتاريخنا الحديث. فالصورة التاريخية التي رسمتها الذاكرة الشعبية للمجاعة، انعكست ولا تزال تنعكس سلباً على فهم وتقييم تجاربنا مع الحكم العثماني طيلة أربعة قرون من الزمن، وتساعد في طمس حقائق حقبة طويلة من تاريخنا القريب. لذلك بات من الضروري إعادة قراءة الذاكرة الشعبية، وإظهار المغالطات التي علقت فيها، ثمّ إعادة النظر في أخبار المجاعة في بلاد الشام عامّة، بحيث يصار إلى معالجتها بمنهج علمي وبنظرة موضوعية محايدة ومجرّدة عن العواطف والأحاسيس، سواء كانت مؤيدة للعثمانيين أم معادية لهم. ومن أجل الوصول إلى ذلك، لا بدّ من تتبّع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، وتدنّي قيمة العملة الورقية العثمانية، والوقوف على مدى توفّر المواد الغذائية في السوق المحلية، وبخاصة أثناء الحصار البحري الذي ضربه الحلفاء على سواحل سوريا، والحصار البري المزعوم الذي فرضه جمال باشا على متصرفية جبل لبنان، وتأثير موجات الجراد التي اجتاحت البلاد، وملاحقة أخبار توزيع الإعاشة على اللبنانيين. وسنتوقف بعد ذلك عند انعكاسات المجاعة من خلال قراءة لأرقام الجرائم والجنح وحوادث الطلاق التي حصلت أثناء سنوات تفشّيها. وسنعتمد في معالجة هذه النقاط، على أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، ومراقبة مدى توفّرها في الأسواق.

وبعد ذلك، لا بدّ من توضيح أسباب تشكّل الذاكرة الشعبية على نحو مختلف عمّا تحفظه الوثائق، وبشكل مغاير للحقيقة التاريخية.

مصادر البحث

يعتمد هذا البحث على المصدرين السابقين: الوثائق العثمانية الرسمية، والذاكرة الشعبية. ويتضمّن المصدر الأول وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس العائدة لسنوات الحرب (السجلات ذات الأرقام ١١٤ ـ ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١١٨)، بالإضافة إلى سجلات أخرى تعود إلى ما قبل الحرب ببضع سنوات من سنة ١٩٠٨ وصولاً إلى سنة ١٩١٤. بالطبع تتضمّن هذه السجلات وثائق منوّعة ومختلفة، ما يهمّنا منها هي تلك التي نجد فيها ذكراً للسلع الاستهلاكية وأسعارها، فنتعرّف من خلالها على السلع التي كانت متوفّرة في السوق إبان سنوات الحرب وسعر كل منها. ونذكر منها حجج البيع والشراء، ودعاوى الديون بين التجار أو بين تاجر ومستهلك، وإيصالات بيع حنطة وحبوب في أسواق طرابلس[1]، ووثائق جهاز العروس، وتتضمّن هذه الأخيرة تعداداً لملابس العروس وأثاث البيت، وقائمة مفصّلة لما أهداه العريس لعروسه مع سعره. ومنها دفاتر القسّام للتركات، وهي عبارة عن تصفية تركات الأشخاص المتوفّين الذين وزّعت متروكاتهم على الوريثين الذين أستحقونها، أو بيعت بالسوق السلطاني، أي بالمزاد العلني، ووزّعت أسعارها عليهم وفقاً للشرع الشريف. وكان يُصار إلى تدوين كمية كل شيء من المتروكات وسعره على حدة، ثم يصار بعد ذلك إلى جمع قيمة الورثة قبل إجراء قسمتها. ومنها أيضاً وثائق فرض النفقة لولد أو لأرملة أو لامرأة غاب زوجها؛ ووثائق تعيين أئمة المساجد والخطباء والمدرسين والمؤذنين والخدام حيث نجد ذكر المرتّب الشهري لكل من هؤلاء. ووثائق أخرى تضمّنت ذكراً لمرتّبات سائر الموظفين الرسميين في طرابلس. ووثائق إقراض صغار التجار والفلاحين والحرفيين.

بيد أن الشكوك التي أثارها البعض حول مصداقية قيود المحاكم الشرعية

(١) من أوراق بدر بك اليوسف المرعبي، يعود تاريخها لسنة ١٣٣٨هـ.

في زمن الدولة العثمانية، والتساؤلات حول مدى مطابقتها للواقع التاريخي، يستدعيان إيضاح النقاط الآتية:

١ - إن قويد البيع والشراء والدعاوى المسجّلة في دفاتر المحاكم الشرعية، وإيصالات التجار، هي وثائق حقوقية تمّ تدوينها من أجل حفظ حقوق البائع والشاري معاً. كما أن الأسعار الواردة فيها، لم يترتّب عليها ضرائب إضافية، ما يعني غياب أي سبب قد يدعو إلى زيادة أن إنقاص قيمتها الحقيقية، بل على العكس من ذلك كان لكل من الطرفين مصلحة في تدوينها كما هي.

٢ - كانت قيمة الأشياء الواردة في الجهاز، تحسب في الغالب من ضمن القسم المعجّل من مهر العروس، ما يستدعي منّا الافتراض بعدم قبول هذه الأخيرة زيادة ثمن أي شيء منها، لما في ذلك من إنقاص من حقّها. كما أن التقليل من ثمنها يعتبر تجنياً على العريس ومرفوضاً من قبله.

٣ - أمّا الأسعار الواردة في وثائق بيع ورثة ما بالمزاد العلني، فيمكن القول أنها كانت تتطابق مع السوق أو أنها أقلّ منها بقليل. ولا يمكن طرح احتمال أنها كانت أغلى منه، وإلاّ لامتنع من حضر المزاد عن شرائها.

٤ - وكذلك لا يمكن الشك بصحّة رواتب الموظفين، لأنها لم ترد على ألسنتهم، إنما وردت في قرارات تعيينهم في وظائفهم.

٥ - يبقى أن نعلم أن هذه الوثائق دوّنت في المحكمة الشرعية ووفقاً للشرع، بحضور القاضي أو نائب عنه مكلّف من قبله، ودوّنت بقلم كاتب العربي في المحكمة، بحضور الطرفين وحضور الشهود الموقّعين على صحّة ما جاء فيها. فلماذا يفترض في الباحث تكذيب كلّ هؤلاء وتصديق المشكّكين؟

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الوثائق تمكننا معرفة مؤشرات حدوث مجاعة أم لا، ذلك أنها تساعدنا في معرفة أنواع السلع التي كانت متوفّرة في السوق إبان سنوات الحرب، ومعرفة أسعارها الحقيقية سنة بسنة. وتساعدنا كذلك في الوقوف على متوسط الدخل اليومي لكافة شرائح الناس. فمن خلالها يمكننا معرفة أسعار جميع السلع، بدءاً بالإبرة وصولاً إلى المسكن. كما أن مقارنة سعر كل سلعة في فترة ما قبل الحرب وأثناءها، يساعدنا في التعرُّف على مدى ارتفاع الأسعار، وتحديد كلفة الحد الأدنى للحياة اليومية. كما أن مقارنة الأسعار بالحد الأدنى للدخل والأجور، يساعدنا في الوقوف على حجم المجاعة ووقعها على الناس.

إلى جانب الوثائق الرسمية فقد اعتمدت على أشخاص عايشوا المجاعة، فقابلت المسنين منهم الذين ما زالوا أحياء، بينهم الفقير والمتوسط الحال والثري أيضاً. واعتمدت على مذكّرات آخرين منهم ممن كتبوا مذكّراتهم قبل وفاتهم مثل نور الدين الميقاتي[1]، ويوسف الحكيم[2]، والأب إبراهيم حرفوش[3]، وميخائيل إسحاق نجار[4]. ولقد كان هؤلاء مدركين لمجريات الأمور بحكم مواقعهم الاجتماعية والوظيفية في الدولة العثمانية، ولكن أحاديثهم لا تخلوا من التضخيم والمبالغة.

أخبار المجاعة لدى أصحاب المذكّرات

كتب جوزيف زيادة: (بلغ عدد ضحايا المجاعة في لبنان أكثر من مئتي ألف نسمة. ففي البترون مثلاً والتي كانت تضمّ خمسة آلاف نسمة، لم يبقَ

---

(١) وهو أحد وجهاء طرابلس، تولى رئاسة مصلحة مياه طرابلس، نشر مذكراته تحت عنوان: طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين، دار الإنشاء، طرابلس ١٩٧٨.

(٢) يوسف الحكيم: بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، دار النهار، بيروت ١٩٨٠.

(٣) الأب إبراهيم حرفوش: ماجريات، مخطوط يتناول أخبار السنوات ١٩١٢ ـ ١٩٢٠.

(٤) ميخائيل إسحاق النجار: حديث تاريخي عن الكورة وبشمزين، مطبعة الأديب، طرابلس ١٩٥٢.

منهم في نهاية عام ١٩١٦ سوى ألفين نسمة. وسكان قرية مار نعمة الذين كانوا يبلغون ٢٠٠ نسمة، لم يبقَ منهم سوى ست أشخاص. وكان في عبدلي ٢٠٠٠ نسمة، لم يبقَ منهم سوى ١٥٠ نسمة. ومن أصل ١٦٠ شخصاً في روشة، لم يبق سوى ٣٠ نسمة. ومن ٣٠٠٠ مقيم في عبدين، بقي ٥٠٠ فقط. ومن ٣٠٠ نسمة في الذوق، بقي سبعة أشخاص فقط. وقد اختفى سكان نهر الذهب عن بكرة أبيهم)[١].

وقال لحد خاطر: (كانت الحرب قد بدأت تنشر الضيق في لبنان بانسداد باب البحر وانقطاع الاتصال بالمهاجرين ووقوف دولاب الأعمال ونضوب الأموال ومنع الأتراك توريد الحبوب إلى لبنان إلاّ بوثيقة. فأخذت الأسعار ترتفع ارتفاعاً يهدد بالويل. وفيما كانت الحال على ذلك المنوال جاء الجراد في أواسط نيسان ولبث يجرد الأرض من خضرتها ومحاصيلها حتى أواسط تموز، ولم يغادرها إلاّ بعد أن أعادها جرداء كما كانت في كانون. وبسبب ذلك انتشرت تلك المجاعة التي تركت لبنان خراباً يباباً وأذلّت اللبنانيين وشرّدتهم وأماتت منهم أكثر من مئة ألف نسمة...)[٢]. ثمّ تابع قائلاً: (وفي ٢١ تشرين الثاني من سنة ١٩١٥ عاد الجراد إلى بعض أنحاء لبنان وبقيت أرتال منه طوال تلك السنة تتجوّل فيها وتلتهم الزرع ومختلف أنواع النبات مما أدّى إلى استفحال المجاعة وانتشار الأمراض، وما نجم عن ذلك من وفيات وشرور)[٣].... وفي صيف ١٩١٦ اشتدت المجاعة في لبنان بشكل رهيب بسبب منع القمح من الورود إلى لبنان بحجّة احتياج الجيش إليه، وطلب الألمان جانباً منه، وقد أدّى ذلك إلى انتشار الأمراض وازدياد الوفيات

(١) نقلاً عن مسعود ضاهر: تاريخ لبنان الاجتماعي، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٢، ص ٢٦.
(٢) لحد خاطر: عهد المتصرّفين في لبنان ١٨٦٠ ـ ١٩١٤، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٧، ص ٢٠٠.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

وإلى إقدام بعض الجياع على ذبح الأطفال المهملين وأكل لحومهم، واعتقل في طرابلس بالجرم المشهود بعض أشخاص كانوا يذبحون من يقع في أيديهم من الفقراء ويتجرون ببيع لحومهم، فحكم عليهم بالشنق)[١].

وجاء في مجلّة آسيا الفرنسية أن عدد ضحايا المجاعة في جبل لبنان بلغ حوالي مئة وثمانين ألف نسمة[٢].

وذكر كمال الصليبي أن المجاعة قضت أثناء الحرب على الكثيرين من أهل لبنان، فخلت قُرى عدّة لا تزال بعض أنقاضها قائمة إلى اليوم[٣].

ووصف نور الدين ميقاتي أيام المجاعة في طرابلس بالقول: (استشرى الغلاء في المدينة خلال سني الحرب الأربع بشكل جنوني، حتى بيع شنبل الحنطة بعشرين ليرة ذهبية عثمانية. وفقد من الأسواق التجارية فقداناً تامّاً الأرز والسكر والكاز وسواها من الحاجات المعيشية الضرورية. وغصّت المدينة بالنازحين من قُرى الجبل طلباً للقمة العيش، وامتلأت الشوارع بالأموات جوعاً... ووصلت المجاعة بالناس إلى حد خطف الأولاد الصغار من الطرقات وذبحهم وطهي لحموهم ليقتاتوا بها. كما تفشّت الأمراض، وأهمها خطر حمّى التيفوس التي ما كانت تمهل المصاب بها... وسقطت قيمة العملة الورقية التي أصدرتها الدولة إلى الخمس، وما كان الحكام يقبلون بهذا التخفيض، بل يصرّون على اعتبار الليرة الورقية معادلة لليرة الذهبية في التداول)[٤].

وقال ميخائيل النجار: (المواد الغذائية قلّ وجودها في الأسواق اللبنانية،

(١) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.
(٢) L'Asie Française, N. 199, Février 1922, P. 6.
(٣) كمال الصليب، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت ١٩٧٨، ص ٢٠٦.
(٤) نور الدين ميقاتي: طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين ميلادي، دار الإنشاء، طرابلس ١٩٦٨.

وتعذّر الوصول إليها بغير وسائل التهريب من الأقطار المجاورة بأثمان فاحشة جداً. ففي شتاء سنة ١٩١٧ بلغ الغلاء أشدّه، وبيع رطل القمح بخمسين غرشاً ذهبياً، وكان الفلاح يبذل في سبيل الوصول إليه بضع شجرات زيتون. فكنا نرى الجائعين مطروحين في الأزقة وخنادق الطُرق، بعضهم مائتاً وبعضهم يئنّ على وشك الموت. وإننا لأول مرّة سمعنا بأكل لحوم البشر في تاريخ لبنان الحديث، فإن بوليس أسكلة طرابلس عثر في بعض آبارها على خمسة عشر رأس طفل آدمي، وقد أكلت جسسها ذئاب البشر. وقد روي عن مثل هذا الحدث في القلمون وفي بلدة الدامور...)[١].

وقد ترك أحد آباء الكنيسة[٢] مشاهداته وذكريات الحرب في دفتر مخطوط، جاء فيه أن خلافاً بين الكهنة والسكان في قرية الدامور سنة ١٩١٣، أدّى إلى تعطيل القداس فيها لمدة خمسة أشهر. وكان سببه مادي يعود إلى تخلّف المطران عن تعيين معاش للكهنة من ريع الوقف بعدما كان وعدهم بذلك[٣]. وتدل هذه الحادثة على تفاقم الأوضاع المعيشية قبيل الحرب بما يزيد عن سنتين. وفي أخبار المجاعة ذكر صاحب المخطوط أنه في شهر كانون الثاني سنة ١٩١٥ طلبت الحكومة إعانة من اللبنانيين رغم فقرهم[٤]. وفي ١٧ نيسان من سنة تلك السنة حجب الجراد نور الشمس

(١) مخائيل إسحق نجار: حديث تاريخي عن الكورة وبشمزين، مطبعة الأديب، طرابلس ١٩٥٢، ص ٢٥.

(٢) هو أحد كهنة الطائفة المارونية. ذكر أنه قريب القس إبراهيم حرفوش. تنقل كثيراً بين الأديار المارونية في لبنان إبان الحرب فزار الدامور ووادي الشحرور وبيروت والكريم والزلقا ومزرعة ياشوع والبترون وبكاسين. ثم عُيِّن في أيلول سنة ١٩١٤، ناصحاً عاماً في الكنيسة، ثم أسند إليه البطريرك إدارة مدرسة الفرير في البترون في مطلع سنة ١٩١٥. دوّن مشاهداته في أواخر الحرب بمخطوط مؤلف من ٥٣ ورقة، سمّاه ماجريات. وقد دوّن فيه أخبار الحرب وأحوال السوق وهموم الرهبان وأحوال الناس في القُرى التي زارها، وعلاقة البطريرك الماروني بجمال باشا. وسأكتفي بالإشارة إلى هذا المخطوط في الهوامش باسمه ماجريات.

(٣) ماجريات، دفتر رقم ٤، ص ١٢.

(٤) ماجريات، دفتر رقم ٤، ص ٢٢.

وكادت أرواح البشر تزهق من الجوع والضيق[١]. وفي شهر كانون الثاني من سنة ١٩١٦ مات الكثيرون من الجوع والضيق وقلّ وجود الحنطة، وكانت الحكومة تبيعه بالأقة والرطل، وبلغ سعر رطل الطحين ١٨ غرشاً. وظهر الجراد مجدداً. واضطرت الكنيسة إلى الإنفاق على الفقراء من رعاياها. ثم اشتدّ الجوع في شهر آذار من تلك السنة ومات كثيرون، واضطرت الناس إلى توسيع المقابر في قُرى كثيرة[٢]. وفي كانون الثاني سنة ١٩١٧ كانت المواسم عاطلة في جميع الولايات، ووصل سعر رطل القمح إلى ٧٥ ورقة.

روايات مسنين من العامّة

أكّد لي مسنون من الذين عاشوا المجاعة[٣]، اختفاء المواد الغذائية من الأسواق حتى اضطرّت الناس إلى أكل النباتات البرّية مثل اللفوف. وقال شاهدا عيان من بلدة القلمون، أن امرأة أكلت جثّة ابنتها بعدما ماتت، وأن أعمال التعدّي والتشليح ازدادت، وبخاصّة تشليح رغيف الخبز في وضح النهار وفي وسط الشوارع. كما أكّد أن القرية خلت من الشباب والرجال القادرين، لأن الأتراك ساقوهم إلى الخدمة العسكرية، وبذلك لم يبقَ فيها سوى ناطور البلدة والرجل الذي يدفن الموتى. لذلك وجدت نساء القرية أنفسهن مضطرات إلى الذهاب إلى عكار التي تبعد حوالي خمسة عشر كيلومتراً لشراء القمح والطحين. وفي مقابل ذلك أكّد هؤلاء المسنّين على عدم حصول حالات اعتداء على السكان من قِبل عناصر الجيش التركي وعناصر المخافر التركية.

(١) ماجريات، دفتر رقم ٤، ص ٢٧.

(٢) ماجريات، دفتر رقم ٤، ص ٣٠.

(٣) وهما: مطانيوس جرجس ساسين من مواليد سنة ١٩٠٠ من بلدة شكا، وكان فقيراً معدماً إبان سنوات الحرب بعدما تركه والده من الفقر والعوز، فكان يتجوّل في الطرقات بحثاً عن شيء يقتات به، كما كان يجوب البراري بحثاً عن بعض الأعشاب والجذور التي تؤكل ليسدّ بها جوعه. والحاجة أم أحمد نديم من مواليد القلمون سنة ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥.

ماذا يمكن أن نلاحظ في أقوال هؤلاء، وماذا يمكن أن نستنتج منها؟

- أولاً: إن مقارنة بسيطة للأوضاع في طرابلس وفي متصرفية جبل لبنان، وفقاً لما ذكر أصحاب المذكرات أو الرواية الشعبية، تبيّن أن وقع المجاعة في طرابلس كان أشدّ مما كان عليه في متصرفية جبل لبنان. فلقد دفع الجوع بأبناء هذه المدينة إلى خطف الأولاد وذبحهم لأكل لحومهم حسبما ذكر هؤلاء. فهذا ما أكّده ابن طرابلس نور الدين الميقاتي، وما ذكره لحد خاطر، وما فصّله مخائيل النجار بقوله أن عدد الأطفال الدين وقعوا ضحية لذلك بلغ ستة عشر طفلاً في الميناء وحدها سنة ١٩١٧. كما أكّد لي ذلك بعض العامّة ممن عايشوا هذه الأحداث. من جهة ثانية لم يأتِ أحد من هؤلاء على ذكر أكل لحوم البشر في جبل لبنان، ما يعني أن المجاعة هناك لم تصل الحدّ الذي دفع الجائع إلى قتل الأولاد بهدف أكل لحومهم. بل إن أبشع صور المجاعة في هذه المنطقة، تجلّت في التفتيش عن بقايا الحبوب في روث الحيوانات حسبما ذكر هؤلاء الكُتّاب.

- نلاحظ ميلاً لتضخيم عدد ضحايا المجاعة، إذ جعله بعضهم ٢٠٠٠٠٠، وبعضهم ١٨٠٠٠٠، وبعضهم الآخر ١٠٠٠٠٠. أمّا الَّذين لم يذكروا أرقاماً، فقد صوّروا الشوارع ملئ بجثث الموتى، كما صوّر بعضهم المقابر تتسع مساحاتها لاستيعاب الموتى.

أمّا ما ذكره جوزيف زيادة من فناء تام لسكان بعض قُرى منطقة البترون، فهو أمر ملفت للنظر، لكنه يبدو مبالغة انفرد بها الدكتور زيادة دون غيره من الذين يعرفون منطقة البترون معرفة جيدة. فمخائيل النجار ابن الكورة المجاورة للبترون، لم يذكر شيئاً من ذلك. وكذلك لا نجد شيئاً من



هذه الأخبار عند القس الماروني الذي كان في مهمة كنسية رعوية في منطقة البترون إبان الحرب، وأمضى فيها فترة طويلة. والشيء نفسه يُقال عن يوسف الحكيم الذي كان قائمقاماً لقضاء البترون إبان الحرب، والذي تحدّث عن المجاعة ووصف أحوال الفقراء والإعاشة دون أن يأتي على شيء من ذلك.

- أكّد جميع أصحاب المذكّرات على فقدان المواد الغذائية الضرورية من الأسواق، ليس في متصرفية جبل لبنان وحسب، بل من طرابلس أيضاً حيث فقد الأرز والسكر واللحوم. وأكّد الجميع أن الدولة العثمانية فتحت مكاتب لتوزيع الإعاشة من الحنطة على المواطنين بأسعار أدنى بكثير من أسعارها في السوق.

ماذا في الوثائق الرسمية عن المجاعة؟

من جهة أخرى، فإن البحث في الوثائق الرسمية العثمانية، عن أسعار السلع الغذائية ومقدار توفّرها في الأسواق المحلّية، والأجور والحدّ الأدنى لكلفة المعيشة، يكشف للباحث عن حدوث مجاعة في تلك المرحلة.

- ففيما يتعلّق بتوفّر المواد الغذائية في الأسواق: لا نجد في مئات حجج قسمة التركات لأشخاص من كافّة المستويات الاجتماعية، ومئات حجج البيع العائدة إلى الفترة ما بين ١٩١٥ ـ ١٩١٧، ذكراً لبعض المواد الغذائية الضرورية، مثل الذرة والقمح والبرغل والطحين والسكّر، كما نلاحظ غياب ذكر الدواجن في هذه الوثائق أيضاً. ويعني هذا الأمر أن بيوت السكان على كافّة فئاتهم الاجتماعية، كانت في تلك المرحلة خالية تماماً من هذه السلع ومن اللحوم، باستثناء الشعير في حالات نادرة. في مقابل ذلك نجد في هذه الوثائق ذكراً ملحوظاً للفاصوليا والعدس والبصل والزيت والسمن؛ مع وجوب التأكيد على غياب ذكر

أي مادة غذائية في مقتنيات بعض البيوت باستثناء الزيت الحلو. وتدلّ هذه المعطيات على فقدان المواد الغذائية المستوردة مثل الأرز والسكّر والطحينة من الأسواق حتى في مدينة طرابلس حيث لا حصار بري، وتوافر الحبوب المنتجة محلياً في بيوت معظم الناس بمن فيهم أبناء الطبقة الفقيرة.

- وحول أسعار السلع المتوافرة في السوق، فلقد تمكّنت من خلال هذه الوثائق، من إعداد الجداول الآتية:

جدول أسعار بعض السلع الغذائية الضرورية

السنة	السلعة	السعر بالقروش
١٩٠١	قنطار قمح	٢١٧ قرشاً[١]
١٩٠٩	قفّة بصل	٢٠ قرشاً[٢]
١٩١٤	رطل زيتون	٥ قروش[٣]
١٩١٤	رطل الحليب	٦ متليك[٤]
١٩١٦	قنينة خل	١٠ غروش[٥]
١٩١٦	قطرميز لوز	٣٠ قرشاً[٦]
١٩١٦	تنكة سمنة	٢٦٣ قرشاً[٧]

(١) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٠٣.
(٢) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٠٩، ص ١٩٠.
(٣) رفعت سابا: قصص موسى الفيعاني، دار إعلاميا، طرابلس ١٩٩٤، ص ١٠٠.
(٤) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٥، ص ١٧٨.
(٥) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٦، ص ٥.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه.

السنة	السلعة	السعر بالقروش
١٩١٦	٢٨ طبّة[١] و٨ وقات[٢] فاصوليا	١٥٧,١٠ قرشاً[٣]
١٩١٦	قلّة زيت حلو	٤٣٦ قرشاً[٤]
١٩١٦	٢١ طبّة عدس	١٤٨ قرشاً
١٩١٦	شوالين صابون وشوال أرز	٣٥٠٠ غرشاً[٥]
١٩١٦	قنينة زيت	١٥ قرشاً[٦]
١٩١٦	شنبل حنطة	٢٠ ليرة ذهبية[٧]
١٩١٦	رطل الطحين	١٨ قرشاً[٨]
١٩١٧	رطل القمح	٥٠ قرشاً ذهبياً[٩]
١٩١٧	رطل القمح	٧٥ قرشاً[١٠]

(١) الطبّة كانت تساوي ١٢ كلغ ونصف.
(٢) الوقة كانت تساوي ٢ كلغ ونصف في عكار، ونصف كلغ في جبل لبنان.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٦، ص ٢٣٢.
(٦) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٦، ص ٢٢٩.
(٧) نوالدين ميقاتي: مصدر سابق.
(٨) مؤرخ مجهول: ماجريات، دفتر ٤، ص ٣٠.
(٩) مخائيل النجار: مصدر سابق، ص ٢٥.
(١٠) مؤرخ مجهول: كاجريات، دفتر ٤، ص ٥٠.

جدول بأسعار سلع استهلاكية غير غذائية

السنة	السلعة	السعر
١٩٠١	منشفة حرير	٦٠ قرشاً[١]
١٩٠٨	منشفة حرير	٦٩ قرشاً[٢]
١٩٠١	حبرة حرير	٦٢,٥ قرشاً[٣]
١٩١٤	غنباز حرير	٥٠ قرشاً[٤]
١٩٠١	طربوش	٣١ قرشاً[٥]
١٩١٤	طربوش	١٧ قرشاً[٦]
١٩٠٨	أركيلة	٢٣ قرشاً[٧]
١٩١٦	أركيلة	٦ قروش[٨]
١٩٠٩	بابور عادي	٣ قروش[٩]
١٩١٦	بابور عادي	٧ قروش و١٥ بارة[١٠]
١٩٠٨	بابور تعليق	٣٩ قرشاً[١١]

(١) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٠٣.
(٢) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٠٩، ص ١١٤.
(٣) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٠٣.
(٤) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٠٣.
(٥) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٠٣.
(٦) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٥.
(٧) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٠٩، ص ١١٤.
(٨) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٦، ص ٦.
(٩) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٠٩، ص ١٩١.
(١٠) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٦، ص ٦.
(١١) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٠٩، ص ١١٤.

السنة	السلعة	السعر
١٩١٦	بابور كاز	١٠ قرشاً[١]
١٩١٤	سروال وبالطو	٦١ قرشاً[٢]
١٩١٦	تنكة كاز	١٧٧,٢٠ قرشاً[٣]
١٩١٤	رطل صابون إسلامبولي	١٣,٥ قرشاً[٤]

نلاحظ في هذا الجدول الأخير أن أسعار السلع غير الضرورة كانت في تدن ملحوظ إبان سنوات الحرب. فسعر الطربوش انخفض من ٣١ قرشاً سنة ١٩٠١، إلى ١٧ قرشاً سنة ١٩١٤. وانخفض سعر الأركيلة من ٢٣ قرشاً سنة ١٩٠٨، إلى ستة قروش سنة ١٩١٦؛ ما يعني توقّف الطلب على الكماليات. على عكس ذلك فقد ارتفعت أسعار السلع الضرورية بشكل ملحوظ أيضاً، فأصبح سعر البابور العادي سبعة قروش وخمس عشرة بارة سنة ١٩١٦، بعدما كان يساوي ثلاثة قروش سنة ١٩٠٩.

غير أن هذه الأسعار لا تعني شيئاً، ولا تمكننا من الحديث عن مجاعة، ما لم تدرس على ضوء مدخول الأفراد وقدرتهم عى الإنفاق. ولقد تمكّنت من خلال الوثائق الرسمية معرفة أجور بعض الناس كما هو مبيّن في الجدول الآتي:

(١) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٦، ص ٦.
(٢) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٥.
(٣) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٦، ص ٥.
(٤) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٥، ص ٤٨.

جدول أجور بعض المهن

السنة	العامل	الدخل
١٩٠٩	ملازم أول في الزندرمة	١٩٢ قرشاً في الشهر[١]
١٩١٢	مؤذن جامع القلمون	٢٥ قرشاً شهرياً
١٩١٣	مؤذن جامع القلمون	٥٠ قرشاً شهرياً
١٩١٢	مؤذن جامع طينال	٢٠٠ قرشاً شهرياً
١٩١٣	مؤذن جامع طينال	٥٠٠ قرشاً شهرياً[٢]
١٩١٤	الكندرجي	٨ قروش يومياً[٣]
١٩١٣	الكاهن في الكنيسة في الدامور	١٥ ليرة سنوياً[٤]

بالإضافة إلى ذلك فإن وثائق النفقة للنساء المطلّقات والأطفال تعطينا فكرة واضحة عن الحد الأدنى اللازم لتأمين حاجيات هؤلاء الأساسية، ونجد في الوثيقة تحديداً لكيفية صرف النفقة، كالمأكل والمشرب والملبس وسائر اللوازم الشرعية. لذلك رأيت من المفيد للبحث وضع الجدول الآتي بمقدار النفقة اليومية:

(١) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٠، ص ٩٦.
(٢) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٤، ص ١٣٠.
(٣) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٥، ص ٣٢.
(٤) مؤرخ مجهول: مارجيات، دفتر ٤، ص ١٢.

جدول بالنفقة المفروضة من الحاكم الشرعي في طرابلس

السنة	المستحقّ للنفقة	قيمة النفقة اليومية
١٩٠٨	امرأة من الطبقة الفقيرة	١,٥ قرشاً[١]
١٩٠٩	امرأة فقيرة	٢ قرشاً[٢]
١٩١٠	ابن أفندي	١٠ قرشاً[٣]
١٩١٦	امرأة فقيرة	١/٣ قرشاً[٤]
١٩١٦	امرأة فقيرة	٢,٥ متليك[٥]
١٩١٤	امرأة متوسطة الحال	٣ قرشاً[٦]
١٩١٦	ابنة بيك	٤ قرشاً[٧]

تعليقاً على هذا الجدول الأخير نلاحظ أن قيمة النفقة أخذت تتراجع إبان سنوات الحرب، علماً أن كلفة المعيشة كانت في تصاعد ملحوظ. ويرجّح أن ذلك يعود إلى تعثّر أحوال أرباب البيوت وتدّني قيمة مدخولهم، لأن النفقة تساوي نسبة معيّنة من الدخل، لا يمكن تجاوزها شرعاً.

ومن جهة أخرى نلاحظ من خلال قراءة السجلات العائدة لسنوات الحرب، (السجل ١١٥ تاريخ ١٣٣٢/١٩١٤، والسجل ١١٦ والسجل ١١٨ تاريخ ١٣٣٤/١٩١٦)، تزايد وثائق فرض النفقة في تلك السنوات. ونتبيّن

(١) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٠٩، ص ٦٩.
(٢) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٠، ص ١٨٨.
(٣) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٠، ص ٥٢. والنفقة بدل مأكل ومشرب ومسكن وأجرة خادمة.
(٤) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٦، ص ٢٣٣.
(٥) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٦، ص ٢٣٠.
(٦) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٥، ص ٣٢.
(٧) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٦، ص ٢٣٤.

من هذه الوثائق أن سبب فرض النفقة ليس الطلاق وحسب، بل ذهاب المعيل إلى الخدمة العسكرية خارج المنطقة، ما حتّم على القاضي إلزام شقيق المجنّد أو والده على تأمين نفقة زوجته وأولاده. ولا شك أن تزايد عدد مثل هذه الوثائق، يعكس الأعداد الكبيرة من الشباب الذين سيقوا إلى المعارك، ويشرح سبب خلو المنطقة من اليد العاملة والمنتجة، وسبب تدنّي الإنتاج الزراعي وشح المواد الغذائية في الأسواق، وتفاقم الأزمة المعيشية.

ومن جهة ثانية فإن قراءة جدول الأسعار على ضوء جدولي الدخل والنفقة، تبيّن لنا مقدار العجز المالي الذي أصاب أرباب البيوت، بحيث باتوا عاجزين عن تأمين ضروريات الحياة لعائلاتهم، بل ولأنفسهم، كل بمفرده. فدخل العامل البسيط في اليوم، مثل الكندرجي مثلاً، لم يعد يكفيه لشراء قنينة زيت. ونفقة امرأة من العامّة مع أولادها الأربعة، لم تكن تكفيها سوى لشراء رطل واحد من الحليب دون غيره من السلع. أمّا الزيت فإن سعر التنكة منه بلغ مقدار دخلها (نفقتها) لشهرين تقريباً. وإذا أخذنا في الاعتبار، إلى جانب ذلك، فقدان بعض السلع الغذائية الضرورية، فإن باستطاعتنا أن نتحدّث عن وقوع مجاعة حقيقية في ذلك الزمان، مجاعة طالت الفقير والغني على السواء، بعدما فقدت المواد الغذائية الضرورية من الأسواق، مثل السكر والأرز والطحين واللحوم. لكن توفّر سلع غذائية أخرى مثل الفاصوليا والحمّص والعدس، قد ساعد الناس على تخطي الأزمة إلى حد ما.

انعكاسات المجاعة

إذا قارنّا صورة لمجاعة وحجمها ووقعها على السكان وفقاً للمعطيات الوثائقية، بتلك التي ترسمها الذاكرة الشعبية وأصحاب المذكّرات، يتبيّن لنا مقدار المبالغات التي أوردها هؤلاء. فالمجاعة كما جاءت في الوثائق، لم تكن أكثر من نقص شديد في التغذية، أصاب كل الناس لفترة سنتين أو

ثلاث. وهي لم تصل إطلاقاً إلى حدّ لم يعد بوسع الناس إيجاد ما يسدّون به رمقهم. لذلك من المستغرب الحديث عن مئات آلاف القتلى من الجوع.

ولا شك أن القيود الرسمية لدوائر الجندرمة، رغم الشك حول دقّتها، تعتبر مؤشراً مساعداً للوقوف على حدّة المجاعة وتأثيرها على تصرّفات الناس. فإذا قارنّا بين أرقام مختلف أنواع التعديات (الجنح والجنايات) والزيجات والطلاق في سنوات الحرب وما قبلها، يتبيّن لنا الحجم التقريبي لهذه التعديات، ويتكشّف لنا انعكاسات المجاعة على تصرفات الناس.

جدول الجنح والجنايات

المنطقة	نوع المخالفة	السنة	السنة	السنة
		١٣٣٠/١٩١٤	١٣٣١/١٩١٥	١٣٣٢/١٩١٦
مدينة طرابلس	جنايات	١٤٤	١٦٠	١٦٦
	جنح	٨٣٢	٩٢٠	٩٣٧
عكار	قتل	—	—	١٤
	جنح	—	—	٩٠

وقد توزّعت هذه المخالفات على النحو الآتي: من بين التسعين جنحة في عكار، نجد ستة وعشرين حادثة سرقة وواحد وثلاثين حادثة ضرب[١]. وبين الجنايات في طرابلس نلاحظ وقوع ٢٢ جريمة قتل سنة ١٣٣٠/١٩١٤، وتسع سنة ١٣٣١/١٩١٥، و٢٦ سنة ١٣٣٢/١٩١٦. أمّا الجنايات في هذه المدينة فمعظمها كانت من نوع السرقات[٢].

(١) رفيق التميمي ومحمد بهجت: ولاية بيروت، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٧٩، ج٢، ص ٢٥٠.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص ١٩٨.

وكذلك تراجع عدد الزيجات إبان سنوات الحرب والمجاعة. ففي سنة ١٣٢٨/١٩١٢ حصلت ٨٤ زيجة في مدينة طرابلس، ثم ارتفع هذا الرقم إلى ١٠٢ زيجة سنة ١٣٢٩/١٩١٣، وبعد ذلك تدنى إلى ١٧ زيجة سنة ١٣٣١/ ١٩١٥، و١٢ زيجة سنة ١٣٣٢/١٩١٦ في حين أن نسبة الطلاق لم تكن كبيرة في تلك السنة (١٩ حادثة طلاق)[١].

لا شكّ أن تراجع عدد الزيجات على هذا النحو، يعكس شدة الضائقة الاقتصادية التي مرّ بها السكان في تلك المرحلة. وعلى خط مواز، فقد تزايدت الجنايات في طرابلس سنة ١٣٣١/١٩١٥ بنسبة ١١,١٪، و١٥,٢٧٪ سنة ١٣٣٣/١٩١٦. وكذلك تزايدت الجنح بنسبة ١٠,٥٧٪ سنة ١٣٣١/ ١٩١٥، و١٢,٦٢٪ سنة ١٣٣٢/١٩١٦. وتدلّ هذه الأرقام على أن تزايد نسب الجنح والجنايات لم يتخط المعقول، إذا ما أخذنا في الحسبان الأوضاع غير الطبيعية التي كانت تمرّ بها البلاد كالمجاعة وفقدان حبل الأمن إبان الحرب. وبنتيجة هذه الأرقام، نستطيع أن نؤكّد أن كُتّاب المذكّرات قد بالغوا كثيراً في ما أوردوه عن أخبار المجتمع والمجاعة.

أسباب المجاعة:

هناك شبه إجماع عند الكُتّاب اللبنانيين وفي الذاكرة الشعبية، على أن الحصار البري الذي فرضه جمال باشا على متصرفية جبل لبنان، هو السبب الرئيس في حدوث المجاعة. وإذا سلّمنا جدلاً بهذه المقولة، فكيف نستطيع تفسير حدوث مجاعة في طرابلس وغيرها من مناطق بلاد الشام التي لم يحاصرها هذا القائد العثماني؟

وبصرف النظر عن تعليل أصحاب النزعة اللبنانية ودعاة القومية العربية لأسباب تلك المجاعة وحجمها، فإن حقيقة حدوثها تحيّر الباحث لما يرى فيها من تناقض كبير مع القدرة الإنتاجية لبلاد الشام عامّة. فمجاعة منطقة

(١) المصدر نفسه، ج٢، ص ١٩٨.

تستورد السلع الغذائية، أمر غير مستغرب إبان الحروب والأزمات الدولية. أمّا مجاعة منطقة مثل طرابلس وأريافها وبلاد الشام عامّة، تنتج ما يفيض عن حاجاتها من الحبوب وتصدّره إلى الخارج، فهي أمر مستغرب يستدعي الوقوف عنده وتحرّي أسبابه.

وإذا عدنا قليلاً إلى الوراء، نجد مؤشّرات ضائقة اقتصادية حلّت بالمنطقة قبيل الحرب العالمية الأولى وسني المجاعة ببضع سنوات. ويبدو ذلك واضحاً من بدء ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية اعتباراً من سنة ١٩٠٨[١]، وتعالي أصوات بعض القطاعات منادية برفع مرتّباتها الشهرية إلى الضعف، لأنها لم تعد تكفي لتأمين حاجاتها الضرورية اليومية[٢]. وكذلك تدلّ حركة الاستيراد والتصدير من مرفأ بيروت على تقهقر الأوضاع الاقتصادية وتدنّي قيمة وارداته وصادراته تدريجاً اعتباراً من سنة ١٩١١، بحيث تدنّت إلى النصف تقريباً في سنة ١٩١٤، كما نلاحظ من الجدول الآتي:

قيمة الصادرات والواردات في مرفأ بيروت[٣]

السنة	قيمة الواردات بالفرنك الفرنسي	قيمة الصادرات بالفرنك الفرنسي	المجموع
٩١١	٢٢١,٩٢٦	٥٩,٩٢٧	٢٨١,٨٥٣
١٩١٢	١٥١,١٨٢	٥٣,١٧٣	٢٠٤,٣٥٥
١٩١٣	١٨١,٨٠٤	٤٩,٢٤٩	٢٣١,٠٧٣
١٩١٤	١١٨,٨٠٤	٣٠,٥٨٨	١٤٩,٣٩٢

(١) ينظر جدول الأسعار.
(٢) في سنة ١٩١٣ طالب المؤذنون في الجوامع برفع أجورهم، ينظر سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١٤، ص ١٣٠. وكذلك طالب رجال الدين العاملين في كنيسة الدامور برفع أجورهم في تلك السنة، ينظر مؤرّخ مجهول: ماجريات، دفتر رقم ٤، ص ١٢.
(٣) وجيه كوثراني: بلاد الشام، السكان والاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٠، ص ١٣٦.

قبل ذلك كانت التجارة في سوريا عامة مزدهرة حتى أواخر العقد الأول من القرن العشرين، وكانت صادرات هذه المنطقة إلى أوروبا من الحرير بالدرجة الأولى، ويليه الصوف والقطن والجلود والبرتقال. وبالإجمال فإن حجم التبادل التجاري بين مرافئ سوريا والبلدان الأوروبية، وبخاصّة فرنسا، بلغ ٢٥٤,٦٨٦,٠٠٠ فرنك فرنسي سنة ١٩١٠. ما يعني أن التجارة مع الغرب كانت تشكّل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد المحلّي قبيل سنوات الحرب والمجاعة. وفي سنة ١٩١٣ بلغت قيمة صادراتها من الحرير إلى فرنسا فقط، عشرين مليون فرنك فرنسي، ثم تراجع هذا المبلغ بعدما بدأت هذه الصناعة بالتقهقر في جبل لبنان[1]. وحسب جداول Huvelin[2]، فإن الميزان التجاري في سوريا عامّة أصبح يُعاني من العجز قبيل سنوات الحرب. ففي سنة ١٩١٤ بلغت قمية صادرتها نصف إجمالي وارداتها[3]. أما مرفأ بيروت الذي اعتمدت عليه المتصرفية في تصريف واستيراد السلع، فقد تدنّت قيمة صادراته، كما رأينا في الجدول السابق، بحيث لم تعد تتعدى ربع وارداته، ما يعكس العجز الواضح في الميزان التجاري.

جميع هذه المعطيات توضح لنا أن موارد التجارة الخارجية، التي كانت من سنوات قليلة مصدر ثروة أبناء المتصرفية بخاصّة وبلاد الشام عامّة، بدأت تجفّ تدريجاً في العقد الثاني من القرن العشرين، قبل أن تتوقّف تماماً عندما ضرب الحلفاء الحصار البحري على سواحل بلاد الشام، بما فيها سواحل المتصرفية في آب سنة ١٩١٥. ولا شكّ أن هذا الحصار، قد أدّى إلى صرف أعداد كبيرة من عمّال الحرف التي كانت تعتمد على تصدير إنتاجها إلى أوروبا، وبخاصّة مربّي دود القزّ وعمّال غزل ونسج خيوط الحرير، وحرمهم

(1) Maurice chehab, Rôle du liban dans l'histoire de la soie U.L., Beyrouth 1967, P. 50.

(2) وهو رئيس البعثة الفرنسية التي أوفدت لسورية من قبل غرفة تجارة ليون ومرسيليا.

(3) وجيه كوثراني: مرجع سابق، ص ١٣٩ ـ ١٤١.

من مصدر رزقهم. وهكذا ضحّت الأم الحنون (فرنسا) بأبنائها (الموارنة) الذين طالما ادّعت حقها في حمايتهم، ووافقت على تجويعهم من أجل مضايقة الوصي عليهم آنذاك، أي الدولة العثمانية وكسب الحرب ضدها.

بالإضافة إلى ذلك، كانت النقود الفرنسية متداولة بكثرة في سواحل بلاد الشام قبل الحرب بسنوات طويلة، لسببين رئيسين، أولهما ازدهار التبادل التجاري بين فرنسا وبلاد الشام، وثانيهما أن السكان المحليين فضّلوا قبض ثمن مبيعاتهم بالعملات الأوروبية، والفرنسية بالدرجة الأولى، وذلك لانعدام ثقتهم بالعملة العثمانية التي طالما عانت الأزمات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[1]. ثم جاء وقف التبادل مع أوروبا بسبب الحصار البحري الأوروبي لسواحل بلاد الشام، وتدنّي قيمة العملات الأوروبية بسبب الحرب، ليزيدا من خسارة التجار والحرفيين الذين احتفظوا بقسم من مدّخراتهم بالفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني.

وعلى خط موازٍ، أدّى تدهور النقد العثماني إلى إرباك الأسواق المالية، وارتفاع الأسعار، وتفاقم أوضاع الناس وإفقارهم، وبخاصّة أثناء سنوات الحرب. ففي سنة ١٩١٦ أصدرت الدولة العثمانية قانون توحيد النقد، وألغيت بموجبه أسعار صرف النقود الفضية المختلفة التي كانت لا تزال متداولة في الأقاليم[2]، وأصدرت عملة ورقية تعادل ليرة ذهبية لكل مئة قرش. ثم اضطرت الدولة، بسبب متطلّبات الحرب، إلى إصدار كميات كبيرة من هذه العملة الورقية الجديدة، ما أدّى إلى تراجع قيمتها بشكل ملحوظ. ففي سنة ١٩١٥ كان سعر صرف القرش يساوي ١٢٠ قرشاً لكل ليرة ذهبية،

(1) شوكت باموك: التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب عبد اللطيف حارس، دار المنار الإسلامي، بيروت ٢٠٠٥، ص ٣٩٣.

(2) كانت الدولة العثمانية قد ألغت التعامل بالنقود الفضية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لكن تغاضيها عن تنفيذ قانون الإلغاء في الولايات البعيدة عن العاصمة اسطنبول، شجّع سكان هذه الولايات على الاستمرار في تداول النقود الفضية.

ثم انخفض إلى ٤٠٠ قرش لليرة الذهبية سنة ١٩١٦، وأصبح سنة ١٩١٧ يعادل ٥٥٥ قرشاً لليرة الذهبية في بيروت. السياسة المالية التي اتّبعتها الدولة العثمانية أدّت إلى ارتفاع أسعار البضائع بشكل تصاعدي ومتسارع خلال سني الحرب. وكذلك ارتفع مؤشّر كلفة المعيشة الذي وضعته إدارة الدين العمومية العثمانية لاستنبول، ثمانية عشر ضعفاً من تموز ١٩١٤ حتى أواخر ١٩١٨[1]. كانت لهذه الإجراءات المالية انعكاسات سلبية كبيرة على مدّخرات السكان من النقود، لا تقلّ خطورة عن ارتفاع الأسعار. فانعدام الثقة بالنقد الورقي العثماني، أجبر الناس على عدم التعامل به، والإنفاق من مدّخراتهم من النقود الذهبية. أضف إلى ذلك أن إلغاء سعر صرف النقود الفضية مقابل القرش، قد أربك السوق المحلي، وأجبر الناس على إنفاقها بأقلّ من قيمتها الحقيقية لتأمين ما يسدّون به رمقهم.

إلى جانب ذلك، فثمّة عوامل أخرى عديدة لعبت دوراً هامّاً في ارتفاع أسعار السلع الغذائية الضرورية، ولعلّ أبرزها، كان اختفاء تلك السلع من الأسواق للأسباب الآتية:

أولاً: الحصار البحري الذي ضربه الحلفاء على سواحل سورية، أدّى إلى وقف استيراد مواد غذائية ضرورية كانت تأتي عن طريق البحر، مثل السكّر والأرز اللذين كانا يأتيان من مصر بالدرجة الأولى. ولقد كان بالإمكان استيراد هاتين السلعتين من مصر من طريق البر، إلا أن وقوع تلك البلاد تحت الاحتلال الإنكليزي قد حال دون ذلك. وعلى ضوء ذلك يمكن تفسير اختفاء السكّر والأرز من الأسواق المحلية في بلاد الشام عامّة إبان حصار الحلفاء لها. أمّا زعم البعض بأن سبب المجاعة كان الحصار البري الذي ضربه جمال باشا على متصرفيّة جبل لبنان، فليس ثمّة دليلاً علمياً واحداً عليه. وإذا سلّمنا جدلاً مع هؤلاء بتفسير سبب مجاعة سكان المتصرفية،

(١) شوكت باموك: مرجع سابق، ص ٣٩٨ ـ ٤٥١.

فكيف يمكن تفسير سبب مجاعة طرابلس وعكار وغيرها من المناطق التي كان وقع المجاعة عليها، باعترافهم أشدّ وأقسى مما كان عليه في المتصرفية، كما رأينا، علماً أن هذه المناطق لم يشملها حصار جمال باشا المزعوم. من هنا يبدو أن السبب الرئيس للمجاعة في بلاد الشام عامّة، كان حصار الحلفاء لها.

ومن جهة أخرى، تبيّن الوثائق أن جمال باشا الذي صادر الحبوب من الأسواق، كان حريصاً على تأمينها للمتصرّفية عن طريق البطريركية المارونية التي خصّها وحدها من دون سائر المرجعيات الدينية في بلاد الشام بكميات من الحنطة، كما خصّ بطريركها بعناية خاصّة. ففي ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩١٦، وصلت إعانة من المنزل الهمايوني في حلب إلى غبطة البطريرك الماروني، وقدرها خمسة قناطير من الطحين[1]. وفي ٢٢ تموز سنة ١٩١٧، أرسل جمال باشا بعضاً من أركان حربه مع عربتين لتقلّ بطريرك الموارنة، ومعهم رسالة استدعاء لهذا الأخير لكي يمثل أمامه في بحمدون. تأخّر البطرك عن العودة إلى بكركي حتى ٢٨ تموز، فساد القلق أوساط الموارنة، مما حمل البطرك على تهدئة خواطرهم بالبرقية التالية:

(بحمدون جمال باشا ٤٠ ـ ٩٦: نحن والسادة المطارين على ما يرام من الانشراح. فاضت مكارم القائد الكبير أحمد جمال باشا بكمية وافرة من الحنطة تأميناً لمعيشة الإلكليروس، وبوشر في التسليم. أمّا الشعب فالاهتمام متواصل بتأمين معيشته.... الأدعية الحارة الصحيحة بتأييد عرش السلطنة السنية ودوام القائد المشار إليه في ٢٨ تموز سنة ١٣٣٣.

البطريرك إلياس.)[2]

(١) ماجريات، دفتر رقم ٤، ص ٣٧.
(٢) ماجريات، دفتر رقم ٤، ص ٤٩.

وكان جمال باشا أرسل قبل ذلك البرقية التالية إلى متصرّف جبل لبنان:

(أنعم على أديار الإكليروس بثلاثماية ألف أقة من الحبوب. استقبل بطرك الموارنة باحتفال نادر...

أحمد جمال باشا.)[1]

وقد ذكر كاتب المخطوط، وهو رجل دين ماروني، أنه في ٢٨ تموز سنة ١٩١٧ أتى إعلام إلى رجال الدين بأن الكميّة التي أعطيت للأديار، بلغت ألف قنطار وخمسماية أقة[2]، ما يؤكّد وصول الإعانة إلى الأديار المارونية.

ثانياً: بنتيجة التجنيد الإلزامي، أخليت بلاد الشام تماماً من الشبان القادرين على العمل، وحرمت الأرض ممن يستثمرها. فمن عكار وحدها ساقت الدولة سبعة آلاف ومئة وواحد وخمسين شاباً ورجلاً إلى الجندية[3]. وهكذا توقّفت زراعة الحبوب وبخاصّة القمح الذي لم يعد يزرع منه سوى مساحات ضئيلة، تتناسب مع قدرة المسنين على العمل. حتى هذا الإنتاج الضئيل، لم يسلم من المصادرة لإطعام الجيش العثماني، وما أفلت من هؤلاء إلتهمه الجراد الذي اجتاح البلاد مرّتين إبان الحرب[4]. وهكذا حرم الناس من محصول متواضع بالكاد يسدّ جوعهم، بعدما تسابق عليه كل من الجيش العثماني والجراد.

أسباب إشكالية الاختلاف بين الذاكرة الشعبية والوثائق

كان المجتمع العربي في مطلع القرن العشرين، يعيش تحديات الإصلاح، ويواجه الدولة العثمانية مطالباً بمساواة العرب بالأتراك في السياسة والتعليم والتوظيف إلخ... وفجأة وجد هذا المجتمع نفسه إبان الحرب

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) رفيق التميمي ومحمد بهجت: مصدر سابق، ج٢، ص ٢٥٠.
(٤) مؤرخ مجهول: ماجريات، دفتر ٤، ص ٢١، ٣٠.

العالمية الأولى، أمام تحد جديد هو تحدي الاستعمار الغربي له. ووقعت النخبة المثقّفة والفئات السياسية التي كانت قد تحالفت مع الإنكليز وحلفائهم ضد الدولة العثمانية، في خيبة أمل كبيرة لأنها سهّلت للمستعمر الجديد دخول بلادها ونشر جيوشه فيها. ولقد تمثّل ردّ فعل المجتمع العربي على هذا التحدي الجديد، بالهروب من الاعتراف بالخطأ وإلقاء اللوم على الآخر. فقالوا أن الاستعمار الغربي لبلادهم سببه الأتراك لأنهم هزموا في الحرب. وتشرذم العالم الإسلامي وضياعه اليوم سببه إقدام كمال أتاتوك على إلغاء الخلافة الإسلامية. ولم ينسَ هؤلاء إلقاء مسؤولية المجاعة التي عمّت بلاد الشام إبان تلك الحرب على عاتق الدولة العثمانية أيضاً.

ويبدو أن تضخيم أخبار تلك المجاعة وتحوير أسبابها، شكّل مخرجاً لهؤلاء الذين رأوا فيه إلهاءً للعامّة عن الواقع المرير الذي قادوها إليه. وكان من الطبيعي أن يلقى مثل هذا الحديث رواجاً لدى الأوساط الشعبية كافّة في بدايات هذا القرن، حيث تنامى الشعور القومي عند العرب، وتفاقمت الخلافات العربية العثمانية، وانطلقت الثورة العربية في الحجاز بقيادة الشريف حسين، وامتدت إلى بلاد الشام. وبذلك ارتدى تضخيم أخبار المجاعة طابعاً قومياً لدى الكُتّاب العروبيين، ووطنياً لدى شريحة من اللبنانيين الذي دأبوا على التذكير بها كمدخل للمطالبة بتوسيع حدود متصرفية جبل لبنان[1]. لهذا السبب طغى حديث المجاعة على أخبار الحرب العالمية الأولى. فما إن تأتِ على ذكر تلك الحرب، حتى يبادرك المستمع إلى سرد ما سمعه عن المجاعة.

خلاصة

إذا كان استحضار التاريخ مفيداً لخدمة أغراض وطنية وقومية، فإن فائدته

(١) وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٦، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

تصبح أكبر وأشمل وأجدى، إذا ما نظرنا إليه بموضوعية وتجرّد تامّين، بهدف إجراء تقييم عام، ونقد ذاتي لردات فعل أمّتنا إزاء التطورات المفصلية الهامّة. من هذه الزاوية، نرى بعد مقارنة ما جاء في الذاكرة الشعبية والمكتوبة، بما جاء في الوثائق الرسمية، أن المجاعة وقعت فعلاً، وأن أخبارها تقشعرّ لها الأبدان، لكن المؤسف أن تضخّم أخبارها، وتحوّر أسبابها، وتستغلّ مآسيها لمزاعم قومية أو وطنية. فالوطنية الحقة والمخلصة والمفيدة، تكمن في احترام المواطن والإخلاص له بإعطائه الحقيقة التاريخية، أما تحوير التاريخ فليس إلاّ تضليلاً للمواطن وعائقاً يمنعه من التخلّص من أخطاء الماضي، ويحول دون بناء مستقبل بلاده على أسس سليمة.

فالمجاعة وقعت فعلاً، ولا يستطيع عاقل إنكار مسؤولية الدولة العثمانية عنها، فسياستها المالية أفقرت الناس، وتقصيرها في التعبئة الاجتماعية وتأمين الاحطياطات اللازمة من المواد التموينية اللازمة للصمود، قد ساعد في التعجيل بانهيار المجتمع. غير أن ذلك لا يحجب عن أعيننا مسؤولية أجدادنا نحن ومسؤولية الحلفاء في وقوع هذه المجاعة. فأجدادنا لم يبادروا إلى اتخاذ أية إجراءات احترازية تقي الناس من مخاطر المجاعة علماً بأن قسماً كبيراً منهم كان على اضطلاع تام بتدهور العلاقات الدولية وتوجهها نحو الحرب. وكذلك فإن القدر الأكبر من المسؤولية، يقع على عاتق الحلفاء، بريطانيا وفرنسا تحديداً، اللتين ضربتا الحصار الاقتصادي على سواحل بلاد الشام حيث حلفاؤهما قادة الثورة العربية وأنصار الشريف حسين. لكن المشكلة الأكبر والأعظم ليست في هذا الحدث بحد ذاته، بل في كيفية إخراجه من قِبل المثقّفين وترسيخه في الذاكرة الشعبية. فلقد تجاهل هؤلاء السبب الحقيقي والعامل الأول الذي تسبب في تجويع الناس، لتبرير عقم تفكيرهم وفشل الفكر السياسي العربي عامّة في تلك المرحلة، وتغطية جريمة تسليم بلادهم للمستعمر الفرنسي والإنكليزي.

لبنان في الحرب العالميّة الأولى ومصير نظام البروتوكول

د. أنطوان الحكيم(*)

استمرّ العمل بنظام بروتوكول ١٨٦١ ـ ١٨٦٤ حتى منتصف حزيران ١٩١٥ حين تخلّى أهانس باشا، آخر المتصرّفين المعيّنين بموجب هذا النظام، عن منصبه بسبب الضغوطات التي تعرّض لها. أمّا الإلغاء الرسمي، فلم يتمّ إلاّ في الأول من تشرين الثاني عام ١٩١٦. ولكن قبل هذين التاريخين، وبالتحديد منذ اندلاع الحرب في أوروبا في أواخر تموز ١٩١٤، أخذت حكومة استانبول الاتّحاديّة تُشيع أنّها تنوي التخلّص من البروتوكول وضمّ الجبل اللبناني إلى ولاية بيروت. وبعد دخول السلطنة الحرب في الثالث من تشرين الثاني ١٩١٤، تعرّض نظام لبنان لخروقات متكرّرة من قِبَل السلطات العثمانية من دون أن يستطيع المتصرّف التصدّي لها.

سأعرض في هذه الدراسة المراحل الثلاث التي مرّ بها نظام البروتوكول قُبيل الحرب وخلالها. الأولى هي مرحلة التوتّر في العلاقات العثمانيّة ـ اللبنانيّة، وقد امتدّت من عام ١٩١٢ حتى نشوب الحرب في أوروبا؛ والثانية هي مرحلة المحاولات الأولى لقضم امتيازات الجبل اللبناني، وهي تمتدّ على ثلاثة أشهر، من أواخر تموز حتى مطلع تشرين الثاني ١٩١٤، أما الثالثة والأخيرة، فهي مرحلة الإلغاء المرحلي، وقد انتهت في حزيران ١٩١٥، حين تنحّى أهانس باشا عن الحكم.

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانيّة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، الفرع الثاني، قسم التاريخ.

١ ـ التوتّر في العلاقات اللبنانيّة ـ العثمانيّة عشيّة اندلاع الحرب

بعد وصول الاتّحاديّين إلى الحكم عام ١٩٠٨، ساد الولايات العربيّة في البدء الهدوء وعمّ التفاؤل جميع الرعايا. إنّ إعادة العمل بالدستور جعلت العرب يستبشرون خيراً. كانت حصّة بيروت وأقضيتها الثلاثة (صيدا وصور ومرجعيون) في مجلس المبعوثان، في انتخابات ١٩٠٨ كما في انتخابات ١٩١٤، ثلاثة نوّاب، مسلمَين ومسيحيّاً واحداً[١]. أما في لبنان، فظهر تيّار يطالب بالتخلّي عن امتيازات الجبل وبإرسال نوّاب عنه إلى مجلس المبعوثان أسوةً بسائر الولايات العثمانيّة[٢]. لكنّ هذا التيّار لاقى معارضة شديدة من قِبَل أكثريّة اللبنانيّين المتمسّكين بامتيازات جبلهم، فتراجع عن مطلبه.

بعد الهزائم التي مُني بها العثمانيّون في الحرب الليبيّة، ثمّ في الحروب البلقانيّة حيث خسروا القسم الأكبر من ممتلكاتهم الأوروبيّة، ضاعت هيبة دولتهم. هذا ما دفع الاتحاديين الذين عادوا إلى الحكم بقوّة في مطلع العام ١٩١٣[٣]، بعدما أزاحوا الحكومة الائتلافيّة، إلى اعتماد الدكتاتوريّة وسياسة

---

(١) مثّل بيروت وأقضيتها في انتخابات ١٩٠٨ كلٌّ من رضى الصلح وكامل الأسعد عن المسلمين وسليمان البستاني عن المسيحيّين. لكن في انتخابات ١٩١٢ انحصر التمثيل برضى الصلح وكامل الأسعد، وألغت الحكومة المقعد المسيحي مدّعيةً أن عدد المسيحيّين لم يبلغ الحدّ المطلوب لإعطائهم نائباً. أمّا في انتخابات ١٩١٤ فأعيد المقعد إلى المسيحيّين وتمثّلت بيروت بالسادة سليم سلام وكامل الأسعد وميشال سرسق. راجع التفاصيل في يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، الطبعة الثانية، بيروت، دار النهار، ١٩٨٠، ص ١١٣ ـ ١٢٠.

(٢) كان على رأس هذا التيّار الأمير شكيب أرسلان وناصيف بك جنبلاط. راجع وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعيّة والسياسيّة في جبل لبنان والمشرق العربي**، بيروت، منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٦، ص ١٦٠؛ راجع أيضاً حول تفاصيل هذا الموضوع، جوزيف أنطون لبكي، **متصرفيّة جبل لبنان، مسائل وقضايا ١٨٦١ ـ ١٩١٥**، دار الكرمة، بدون مكان، ١٩٩٥، ص ٣ وما بعد.

(٣) حول عودة الاتّحاديّين إلى الحكم في مطلع ١٩١٣، راجع:
Robert MANTRAN (dir.), *Histoire de L'Empire ottoman*, Paris, Fayard, 1989, p. 608.

التمييز العنصري بتعصّبهم الأعمى للطورانيّة، ما أدّى إلى استعداء الشعوب العثمانيّة غير التركيّة وعلى رأسها العرب.

في هذه الأجواء، نشطت الحركات الإصلاحيّة والجمعيّات العربيّة في بيروت ودمشق والقاهرة، كان بعضها يعمل في العَلَن وبعضها الآخر في السرّ، كما عقد المؤتمر العربي في باريس في أواسط حزيران ١٩١٣. وقد تمحورت المطالب حول الحقوق السياسيّة للعرب، واللامركزيّة الإداريّة، واعتبار اللّغة العربيّة رسميّة إلى جانب التركيّة، بالإضافة إلى بعض المطالب المتعلّقة بالنظام الضريبي وبالخدمة العسكريّة[١].

أمّا في لبنان، وفي أوساط الجاليات في بلاد الاغتراب، ولا سيّما في مصر وفرنسا والأميركيّتين، فقد برزت حركة مطلبيّة ركّزت على توسيع حدود المتصرّفيّة وعلى حقّ لبنان بامتلاك مرافئ خاصة به، وبإقامة محكمة تجاريّة في الجبل، وبإنتاج التبغ والملح واستهلاكهما وتصديرهما، من دون إخضاعهما لنظام الاحتكار المعمول به في السلطنة[٢]. وقد ظهر عدد من الجمعيّات والأحزاب التي تبنّت جزئيّاً أو كليّاً هذه المطالب، نذكر منها، على سبيل المثال، «جمعيّة الأرزة»[٣] التي تأسّست في المتصرّفيّة في أواخر عهد يوسف باشا و«حزب الاتّحاد اللبناني» الذي تأسّس في القاهرة في العام ١٩٠٩.

إنّ هيمنة الثقافَتين الفرنسيّة والإنكليزيّة في بيروت وجبل لبنان مع إشعاع الجامعتين الأميركيّة واليسوعيّة في أرجاء السلطنة كافةً أثار غضب الاتّحاديّين.

---

(١) حول المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس في حزيران ١٩١٣، راجع وجيه كوثراني، المرجع المذكور، ص ١٩٣ ـ ٢٠٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٠٩ وما بعد؛ جوزيف أنطون لبكي، المرجع المذكور، ص ١٧٤ وما بعد.

(٣) راجع حول تأسيس هذه الجمعيّة وبرنامجها الإصلاحي، لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان، ١٨٦١ ـ ١٩١٨**، بيروت، دار لحد خاطر، ١٩٨٢، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

يروي أهانس باشا في مذكّراته أنه في العام ١٩١٣ أتى بيروتَ أحدُ أعضاء حزب الاتّحاد والترقّي النشطين، فأرسل عدداً من المقالات إلى صُحف العاصمة يعرب فيها عن سخطه ممّا يشاهده من نفوذٍ أجنبيّ في بيروت، وهذا بعضُ ما كتبه حول الموضوع: «**كم هي غريبةٌ هذه المدينة العثمانيّة. إنّ أبنيتَها الأكثر جمالاً ومؤسّساتِها الأكثر أهميّةً ورياضَها الأكثر عظمةً وجامعاتِها ومدارسَها ومستشفياتِها، أي كلّ ما يهمّ الحياة الاجتماعيّة فيها وكل ما يَلْفِتُ النظر هو أجنبيّ. إنّ الروح الأجنبيّة تسيطر على هذا القُطر الذي يبدو وكأنّه نسيَ الروابط التي تربطه بنا**». وفي السياق نفسه، ينسب أهانس باشا إلى أحد الولاة الاتّحاديّين قولَه: «**لا أشعر، وأنا في بيروت، بأنّي والٍ عثماني، بل بأنّي قنصل عثمانيّ في حاضرة غربيّة**»[1].

هذا بالنسبة إلى بيروت. أما في المتصرّفيّة، فالنفوذ الفرنسي في تلك الحقبة كان قد بلغ ذروته، وذلك في الميادين كافة. على المستوى الدُّولي، كانت فرنسا تعتبر المرجعيّة الأولى لكلّ ما له علاقة بالشأن اللبناني وكان سفيرها في استانبول يفاوض الباب العالي، باسم الدول الموقّعة على البروتوكول، لاختيار المتصرّفين أو لإدخال تعديلات على النظام اللبناني[2]. لكنّ الاتّحاديّين امتَعَضوا من هذه الهيمنة الفرنسيّة وزادت في امتعاضهم بعض التظاهرات التي كانت تجري في الجبل اللبناني وبعضُ التصاريح المؤيِّدة لفرنسا والمعادية للعثمانيّين، ولنا عودة إلى ذلك.

في ٨ تموز ١٩١٢ انتهى عهد يوسف فرنكو باشا، فغادر مركز المتصرّفية في ١٢ منه تاركاً الحكم بالوكالة إلى سعدالله بك الحويّك. كان

(١) نقلاً عن:

Ohanès Pacha KOUYOUMDJIAN, *Le Liban à la veille et au début de la Guerre. Mémoires d'un gouverneur, 1913-1915,* Paris, Centre d'histoire arménienne contem-poraine, 2003, p. 22 et 25.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

الجدلُ قائماً في استانبول حول تعيين خلف له وحول التعديلات التي يجب إدخالها على البروتوكول. لكنّ الصعوبات التي كانت تتخبّط بها الحكومة العثمانيّة في الداخل والخارج، على أثر الخلاف بين الاتّحاديّين وخصومهم وبسبب الحرب البلقانيّة، جعلت المفاوضات تطول ولا تنتهي إلاّ في كانون الأول ١٩١٢.

كان للبنانيّين، كما ذكرنا، مطالب اقتصاديّة، منها وضع اليد على إدارتَي الجمارك والبريد والبرق العائدتَين للجبل، وفتح مرفأ خاص بالمتصرفيّة تجري عن طريقه تجارة الجبل الخارجيّة ومراقبة عمليّة الهجرة، كما كانوا يطالبون بضمّ سهل البقاع بكامله إلى المتصرّفيّة[1].

إنّ مسألة البقاع كانت معقّدة، لذا أُهملت في المفاوضات التي أجراها السفير الفرنسي. أمّا في ما يتعلّق بالمرفأ، فقد قَبِلَ الباب العالي أن ترسُوَ السفن التجاريّة الصغيرة في مرفأَي جونيه والنبي يونس وأن تقوم بالعمليّات التجاريّة التي تسمح بها تجهيزات هذين المرفأين؛ ومن حيث إنّهما لم يكونا يملكان أيّة تجهيزات ولا حتى أي رصيف واحد، لقد اعتبرت تنازلات الحكومة شكليّة محضاً. على الرغم من ذلك، فإنّ بعض السفن الفرنسيّة، بناءً على طلب من حكومة باريس، أخذت ترسو في مرفأ جونيه.

تبقى مسألة إدارتَي الجمارك والبريد والبرق. لو تنازل عنهما الباب العالي لكان اتّجهَ لبنان نحوَ الاستقلال الفعلي عن السلطنة. لذا لم تصرّ عليهما السفارة الفرنسيّة في مفاوضاتها مع العثمانيّين، ولكنّها ألحّت كي تُعطى المتصرفيّة قسماً من عائدات هاتين الإدارتين، كون الجبل اللبناني هو مصدر ثلاثة أرباع الرسوم التي يجبيها مرفأ بيروت.

كان لدى اللبنانيّين خيار ثانٍ يهوّلون به وهو تطبيق المادة ١٥ من

(١) راجع حول هذه النقاط المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

بروتوكول ١٨٦٤ التي حدّدت ويركو الجبل بثلاثة آلاف وخمسمائة كيس، أي ما يعادل ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف قرش، على أن يُرفع، إذا توافرت الإمكانات، إلى سبعة آلاف كيس. أمّا المال المحصّل فيُخصَّص، تقول المادة المذكورة، «**لإدارة الجبل ونفقات منافعه العموميّة**»، وما يفيض يعود إلى خزينة الدولة، على أن تسدّد هذه الأخيرة أيّة تكاليف إضافيّة قد يتطلّبها تحسين أوضاع الإدارة[1].

قَبِلَ الباب العالي في السنوات الأولى من عهد المتصرفيّة تسديد العجز في ميزانيّة الجبل، واستمرّ هذا الوضع حتى العام ١٨٧٧، أي حتى وقوع الحرب الروسيّة ـ العثمانيّة التي أنْهكت خزينة الدولة[2]. بعد هذا التاريخ وحتى العام ١٩١٢، تخبّطت المتصرفيّة بصعوبات ماليّة بصورة شبه دائمة، ولمّا كان مجلس الإدارة يرفض زيادة الضرائب، فقد انعكس ذلك سلباً على اختيار الموظّفين وعلى رواتبهم. أمّا الميزانيّة التي تُقدّم إلى استانبول فكانت وهميّة، يضعها المتصرّف من دون أن يُظهر فيها العجز، وذلك بهدف تمويه الحقيقة إرضاءً للحكومة[3].

لم يكن ممكناً الاستمرار في هذا الوضع، ولا سيّما أنّ تعديلات ١٩١٢ أجبرت المتصرّف أن يُعِدّ الميزانيّة «**بمعاونة مجلس الإدارة**»[4]، ما وضع حدّاً للميزانيّات الوهميّة.

أخذ اللبنانيّون إذاً يطالبون إمّا بتطبيق المادة ١٥ من بروتوكول ١٨٦٤،

---

(١) راجع نصّ هذه المادة في أسد رستم، المرجع المذكور، ص ٧٢.

(٢) Ohanès pacha KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 31.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٤) ورد في المادة الثالثة من التعديلات المذكورة ما يأتي:
«**إن الميزانية الحاوية تخمين الواردات والصرفيات يضعها المتصرّف بمعاونة مجلس الإدارة**».
النص الكامل لهذه التعديلات في: يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ٢٤ ـ ٢٥.

أي إرغام الباب العالي على سدّ العجز الواقع في الميزانية، وإمّا بتحويل مداخيل الجمارك والبريد والبرق إلى خزينة الجبل. لم تُسفر المفاوضات التي أجرتها السفارة الفرنسيّة في استانبول عن اتفاق واضح بهذا الشأن. تعهّد الباب العالي فقط بدفع إثني عشر ألف ليرة عثمانيّة تكرّس لإعادة تنظيم الجندرمة اللبنانيّة وزيادة عدد أفرادها[1]. ولكنّه لم يدفع إلا نصف هذا المبلغ ولمرّة واحدة قبل أن تضع الحربُ حدّاً لكل ذلك.

هذا على الصعيد الاقتصادي والمالي. أما على بقيّة الصُعد فقد أدخلت بعض التعديلات على البروتوكول تهدف إلى تقوية السلطات المحليّة على حساب السلطة المركزيّة أهمّها:

١ ـ لا يُحصر حقّ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بشيوخ الصلح، بل يُضاف إليهم مندوب عن كل مئة مكلّف.

٢ ـ يُضاف إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة عضوٌ يمثّل مديريّة دير القمر.

٣ ـ لا يحق للمتصرّف أن يعزل أحد أعضاء المجلس إلاّ بعد إجراء تحقيق تُعرض نتائجه على المجلس نفسه الذي يقبل العزل أو يرفضه.

٤ ـ تُعطى الصلاحيّة للمحاكم اللبنانيّة للنظر في الدعاوى التجاريّة بدايةً واستئنافاً شرط أن يكون المدّعون لبنانيّين.

٥ ـ يُرفع عدد أفراد الجند اللبناني من ألف إلى ألف ومائتي عنصر ويُعهد بتدريبهم إلى أحد الضباط المستخدمين في تدريب الدرك العثماني[2].

بعد الاتّفاق على هذه الإصلاحات، تمّ اختيار أهانس باشا كويومدجيان متصرّفاً على لبنان في ٩ كانون الثاني ١٩١٣، من بين عدّة مُرشَّحين، فوصل

---

(١) Ohanès pacha KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 37.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨ و٣٧؛ يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ٢٤ ـ ٢٥؛ لحد خاطر، المرجع المذكور، ص ١٩١.

بيروتَ في ٢٢ من الشهر نفسه على متن باخرة فرنسيّة. وبعد يومين قصد بعبدا حيث استلم مهامَ وظيفته، وإنّ أوّل عمل قام به هو أنّ عَيّن حبيب باشا السعد نائباً عنه في رئاسة مجلس الإدارة[1].

سرعان ما تراكمت الصعوبات في وجه المتصرّف الجديد. فالأجواء كانت، كما ذكرنا، مشحونةً والاتّحاديّون يُظهرون عصبيّة مرضيّة وشوفينيّة غير مألوفة في إدارة شؤون الدولة. أما المتصرفيّة فبقاؤها بدون حاكم لمدّة ستة أشهر لم يكن ليُحسّن أوضاعها. وكان الجند اللبناني يشكو من قلّة رواتبه ومن لباسه البالي الذي لم يُجدَّد منذ سنتين، ومن غياب نظام يصون حقوقه. وبعد وصول أهانس باشا، أَمَلَ أفرادُه خيراً ولكنّهم علموا أن مجلس الإدارة لم يلحظ شيئاً في ميزانيّة ١٩١٣ لتحسين وضعهم المادي، فثاروا انطلاقاً من زغرتا واتّجهوا جنوباً، ولم يستطع وفدٌ من مجلس الإدارة برئاسة حبيب باشا السعد التقاهم عند نهر الكلب إيقافَ حركتهم. ولمّا وصلوا إلى بعبدا، عبثوا بمحتويات السرايا لبعض الوقت ثمّ قدّموا مذكّرة بمطالبهم، فوافق عليها مجلس الإدارة فوراً كما وافق المتصرّف، فتوقف الأمرُ عند هذا الحدّ[2].

تركت ثورةُ الجند هذه أثراً سيّئاً في النفوس ولم تتردّد صحف بيروت في استغلالها، محمّلةً المسؤوليّة لمجلس الإدارة وداعيةً إلى حلّه، ما أضعف هذه الهيئة وأفقدها هيبتها.

في ربيع هذه السنة أيضاً (١٩١٣)، زار الأسطول الفرنسي السواحل السوريّة اللبنانيّة وتوقّفت ثلاث قطع منه في ميناء جونيه ـ وكانت الدولة العثمانيّة قد أجازت، كما ذكرنا رسوَّ البواخر فيه ـ ثمّ نزل الأميرال الفرنسي

(١) Ohanès pacha KOUYOUMDJIAN, op. cit., introduction, p. 9.

(٢) راجع التفاصيل في:
- Ohanès pacha KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 54-48;
- يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ٧٨ ـ ٨٠.

مع بعض ضبّاطه إلى اليابسة وتوجهوا إلى بكركي للاجتماع بالبطريرك الماروني. وقد اهتمّت الأوساط العثمانيّة بهذه الزيارة وحمّلتها أهدافاً مبطّنة وأبعاداً لم تكن في الحسبان[1].

بعد مضيّ سنة، أي في ربيع ١٩١٤، زار لبنان الكاتب الشهير والنائب في البرلمان الفرنسي موريس بارس (M. Barrès)، وقد جرت له استقبالاتٌ شعبيّة رافقتها الولائم والخطب، ومنها حفلة غداء أقامها على شرفه رشيد نخله، مدير دير القمر، على ضفاف نهر الصفصاف في الشوف. وكان يرافق بارس القنصل الفرنسي فرنسوا جورج ـ بيكو وبعض الأساقفة الموارنة. وقد كتب نخله حول هذه الزيارة ما حرفيّته: «**وفي ذلك المهرجان السياسي الحافل [...]، نَهض القنصل الفرنسي وصرّح عالياً بأنّ فرنسة تنظر إلى الشعب اللبناني نظرَها إلى شعبٍ يجمع أطرافَه للمطالبة بامتيازٍ أوسع وحدود أوسع، وكذلك فعل «بارِس»، فقد خطب الجماهير أنه سيحمل إلى المجلس الفرنسي أماني اللبنانيّين في التوسّع والمحافظة على امتيازهم وصون كيانهم المستقلّ في الشرق**»[2].

لم تكن تصاريح كهذه لترضي الاتّحاديّين. يُضاف إلى ذلك أن اللقاءات التي كان يعقدها بعض الزعماء اللبنانيّين وبعض رجال الدين مع قناصل الدول في بيروت، وبنوع خاص مع قنصل فرنسا، كانت تثير سخط رجال الدولة العثمانيّين وعصبيّتهم. لذا منذ أن اندلعت الحرب في أوروبا، وقبل أن تدخلها الدولة العثمانيّة، بدأت المضايقات ضد سكّان الجبل.

(١) يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ٧٦.

(٢) رشيد نخلة، **كتاب المنفى**، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٥٦، ص ١٣٢ ـ ١٣٣؛ راجع أيضاً حول هذه الزيارة لحد خاطر، المرجع المذكور، ص ١٩٥ ـ ١٩٦؛
Maurice BARRÈS, *Une enquête aux pays du Levant,* Paris, 1923, p. 64-81.

٢ ـ الحرب في أوروبا والإجراءات الاتّحاديّة الأولى ضدّ المتصرّفيّة

إذا كان للحرب الإيطاليّة ـ العثمانيّة صبغة استعماريّة محضة، فإن الحروب البلقانيّة هي قوميّة بامتياز. لقد تكتّلت ضد العثمانيّين قوميّات كانت من قبل خاضعةً للسلطنة، هي البلغار والصرب واليونان وسكّان الجبل الأسود... وأنزلت بهم هزيمة نكراء واستردّت منهم معظم ممتلكاتهم الأوروبيّة. كانت هذه القوميّات كلُّها مسيحيّة. إنّ الصدمة التي تلقّاها العثمانيّون المسلمون آنذاك شبيهةٌ بتلك التي اجتاحت السلطنة عام ١٨٥٦، عند صدور الخطّ الهمايوني الذي فرض المساواة بين المسلمين وغير المسلمين[١].

بعد الحروب البلقانيّة هذه، لم يبقَ للسلطنة سوى ممتلكاتها الأَسيويّة، فسقطت عنها الصبغة العثمانيّة وطغت عليها الصبغة الإسلاميّة مع الإتنيّات الرئيسة الثلاث: الترك والعرب والأكراد. داخل هذه الكتلة المتراصّة تعيشُ مجموعات غير إسلاميّة منتشرة هنا وهناك، بينها ثلاث تقلق الاتّحاديّين لأنّ لها، كشعوب البلقان، تطلّعاتٍ قوميّةً، وهي الأرمن ويونانيّو آسيا الصغرى ومسيحيّو لبنان.

كان للعرب أيضاً، كما للأكراد، ولكن بدرجة أقلّ حدّةً، تطلّعات قوميّة. لكنّ الاتّحاديّين كانوا يعتبرون أن الرابط الديني سيحول دون انفصال هاتين المجموعتين عن جسم السلطنة. وقد حاولوا إرضاءَ العرب بتعيينهم في الصدارة العظمى، من ١٩١٣ إلى ١٩١٧، سعيد حليم باشا، حفيد محمّد علي. وقد عمل هذا الأخير ما بوسعه لتلطيف مطالب العرب ولردم الهوّة بينهم وبين الترك.

أما المجموعات غير الإسلاميّة المذكورة، فقد اعتبرها الاتحاديّون عائقاً في وجه إعادة بناء عظمة الأمّة التركيّة، لذا عملوا بشتّى الوسائل على إزالة

(١) Robert MANTRAN, op. cit., p. 640 ss.

خطرها[١]. ومنذ بداية الحرب في أوروبا، شعر مسيحيّو لبنان أنّهم مستهدَفون، وقد زاد من قلقهم كونُ الدول الضامنة لامتيازات الجبل واستقلاله الإداري قد انقسمت معسكرين متقاتلين. وقد تجاذبتهم خياراتٌ ثلاثة: الأوّل هو إعلان الثورة على العثمانيّين، وكان يميل أيضاً إلى هذا الخيار عددٌ كبير من المغتربين ومن المنادين بالقوميّة العربيّة من مختلف الطوائف؛ والثاني يفضّل بقاء لبنان على الحياد وعدم تورّطه في الحرب القائمة؛ أما الثالث، وقد تبنّاه المتصرّف أهانس باشا ويوسف الحكيم، مدير القلم التركي في المتصرفيّة، فكان يدعو إلى السكينة وإلى ملاطفة العثمانيّين لمنعهم من اقتحام الجبل، ريثما تنجلي الأمور[٢].

في ١٤ تموز ١٩١٤، احتفلت السفارة الفرنسيّة في بيروت بعيد الثورة، وقد شاركت في الاحتفال وفود من المناطق اللبنانيّة كافة ومن الولاية، معربةً عن حبّها لفرنسا[٣]، وقد أثارت دلائل التعلّق بهذه الدولة الأجنبيّة غضب الاتّحاديّين. وبعد خمسة أيام، وبالتحديد في ٢١ تموز، أعلنت حكومة استانبول النفير العام والحيادَ المسلّح بين المعسكرين الأوروبيين، وبدأت فوراً معاملات التجنيد لكلّ الرجال من سنّ العشرين إلى الخامسة والأربعين.

(١) Ohanès pacha KOUYOUMDJIAN, op. cit., introduction, p. 18.

(٢) راجع حول هذه الخيارات:

- رسالة البطريرك الحويّك إلى غاستون دوميرغ (Gaston DOUMERGUE)، وزير خارجيّة فرنسا، بتاريخ ٢١ آب ١٩١٤، في:

Archives du ministère des Affaires étrangères de France, *Nouvelle Série - Truquie,* Vol. 124, fol. 210-211;

- رشيد نخلة، المصدر المذكور، ص ١٤١ ـ ١٤٦،
- يوسف الحكيم، المصدر المذكور.
- Ohanès pacha KOUYOUMDJIAN, op. cit., passim

(٣) راجع:

Dépêche n° 90 du 15 juillet 1914, de François GEORGES-PICOT, consul général de France à Beyrouth, à Jean René VIVIANI, Président du Conseil, ministre des A.E., in Archives du Ministère des A.E. de France, *Nouvelle Série, Turquie,* Vol. 124, fol. 191-192.

أحدث النفير العام قلقاً في كلّ الولايات العثمانيّة وحتى في لبنان، على الرغم من أنّه لم يكن يطالُه بسبب نظامه الخاص[1]. لكنّ سكان الجبل المقيمين في المدن الساحليّة أو الذين يتردّدون إليها لقضاء أشغالهم، كانوا يتعرّضون لمضايقات من قِبَل جنود الشِعَب المكلّفة بجمع المجنّدين، ما اضطرّ حكومة المتصرفيّة إلى تزويد جميع السكان بتذاكر هويّة تثبت أنّهم لبنانيّون وأنّهم بالتالي لا يخضعون للتجنيد الإلزامي[2]. أما أبناء الطبقة البورجوازيّة في الولاية، ففرّ الآلاف منهم إلى الجبل هرباً من النفير، بانتظار أن يُسمح لهم بدفع البدل، كما فرّ الآلاف أيضاً من أبناء الطبقات الفقيرة، ما كان يهدّد الأمن والاستقرار في المتصرفيّة[3]. يُضاف إلى ذلك أن عدداً من سكان الولاية نقلوا سياراتهم وعرباتهم وخيولَهم إلى لبنان خوفاً من مصادرتها. وقد تسبّبت هذه الأمور بأزمة حادّة بين المتصرّف ووالي بيروت الذي هدّد باجتياح الجبل[4]، فاضطرّ أهانس باشا إلى اتّخاذ إجراءات ضدّ الفارّين وتسليمهم إلى السلطات العسكريّة[5].

منذ اندلاع الحرب في أوروبا، أخذ موظّفو الولاية الكبار الذين اعتادوا الاصطياف في الجبل يبثّون الإشاعات الكاذبة ويحاولون خلق الفتن بين الدروز والموارنة ويشتمون موظّفي المتصرفيّة ناعتين إيّاهم بالـ «**خونة وبخَدَم**

(١) راجع يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٣١ ـ ١٣٤.

(٢) يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٣٥.

(٣) راجع:

Dépêche n° 103 du 15 août 1914, de F. GEORGES-PICOT, à DOUMERGUE, in A. HOKAYEM, D. BOU MALHAB ATALLAH et J. CHARAF, *Le démantèlement de l'Empire ottoman et les préludes du mandat: 1914-1919 (Documents Diplomatiques Français relatifs à l'histoire du Liban et la Syrie à l'époque du mandat 1914-1946*, t.I), doc. N° 7, Beyrouth, Les Éditions Universitaires du Liban, Paris, L'Harmattan, 2003, p. 5.

(٤) Ibid., P. 30-31, dépêche n° 123 du 7 oct. 1914, de F.G.-PICOT à Théophile DELCASSÉ, ministre des A.E.

(٥) O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 75-76.

قناصل دول الائتلاف، ويتوعّدونَهم بأسوأ العقوبات...»[1]. إلى جانب ذلك كان والي بيروت يُكثر من الرسائل إلى أهانس باشا مستوضحاً بعنجهيّة عن أمور وهميّة، مدّعياً أنّها تثير الشكوك في نفسه وفي نفوس ضبّاط الجيش في الولايات المجاورة، فيذكر حيناً اجتماعات سريّة مشبوهة يقوم بها سكان الجبل، وحيناً آخر عمليّات إنزال أسلحة على الساحل اللبناني، وأحياناً هبوط طائرات في أمكنة مخفيّة وإعداد مؤامرات ضدّ السلطنة. في كلّ مرّة، كان المتصرّف يردّ نافياً كلّ هذه الاتّهامات، مؤكّداً أنّ لا همّ للبنانيّين سوى المحافظة على استقلالهم الإداري وتأمين لقمة عيشهم وأنّ كلّ ما يُنسب إليهم باطل[2].

في الشهرين اللذين سبقا انضمام السلطنة إلى الدول الوسطى، أي في أيلول وتشرين الأول ١٩١٤، ازدادت الضغوطات على لبنان، وكان أوّل إجراء اتّخذته ولاية بيروت أنّها حدّت من دخول المواد الغذائيّة إلى الجبل. وكان أصغر حادث يشكّل، في نظر السلطات العثمانيّة، مبرّراً لافتعال أزمة. هذا ما جرى مثلاً مع جريدة «زحلة الفتاة» التي كانت تميل إلى فرنسا، بينما كانت صحف بيروت ودمشق تميل إلى ألمانيا. فوقع جدلٌ عنيف بينها وبين جريدة «الرأي العام» البيروتيّة، فما كان من والي بيروت إلاّ أن كتب إلى حاكم لبنان يطلب منه إيقافَ «زحلة الفتاة» عن الصدور بحجّة أنّ ما تكتبه «**يتنافى مع الروح الوطنية**» ويمسّ «**كرامة المسلمين**». رفض الحاكم الإنصياع لهذا الطلب ودافع عن الصحيفة الزحلاويّة[3].

في ٩ أيلول ١٩١٤، وجّه الصدر الأعظم رسالة إلى سفير فرنسا في استانبول وأخرى مماثلة إلى سُفراء بقيّة الدول الكبرى، يبلغهم فيها أنّ

(١) المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٢) O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 70-71.

(٣) يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٣٨ ـ ١٤٠.

حكومته قرّرت إلغاء عهود الأمان المعروفة بالعربيّة بالـ «امتيازات» والتي يُطلق عليها بالفرنسيّة تسمية «Capitulations». تَعتبر الرسالة الموجّهة إلى سفير فرنسا أنّ الحكومة العثمانيّة أعطت هذه العهود في ظروفٍ معيّنة لتسهيل عمليّة تنقّل الأجانب وإقامتهم في السلطنة، ولكنّ العهود المذكورة ابتعدت عن الهدف الذي من أجله وُجِدَتْ، وتحوَّلت، بسبب بعض الممارسات غير المقبولة، إلى امتيازات تعيق نشاط الجهازين القضائي والضريبي في السلطنة. إنّها لا تزال سارية المفعول، على الرغم من أنّ الدولة العثمانيّة قد دخلت، منذ صدور خط كلخانة عام ١٨٣٩، عهدَ الإصلاح وأنّها مستمرّة فيه. إنّ هذه «الامتيازات»، تؤكّد الرسالة، تقف حاجزاً في وجه التقدّم الذي يصبو إليه العثمانيّون. لذا قرّر الباب العالي إلغاءها ابتداءً من الأول من أيلول ١٩١٤، وهو مستعدّ لإحلال اتفاقيّات تجاريّة محلّها تُعقَد وفقاً لِمبادئ القانون الدولي العام(١).

في ١١ أيلول، أرسلت وزارة الخارجيّة برقيّةً إلى حكومتَي لبنان وولاية بيروت تُبلِغُهما قرار إلغاء عهود الأمان أي الامتيازات(٢). وحال انتشار الخبر، عمّ الفرح سكّان بيروت، فنُظّمت تظاهرات وأُلقيت خطبٌ تندّد بالأجانب، شارك فيها ضبّاط الجيش، وأُطلقت شعاراتٌ معادية للبنان **«المرتبط بأوروبا»**، ومعادية للبطريرك الماروني(٣). خاف اللبنانيّون من أن يؤدّي إلغاء «عهود الأمان» إلى تفكّك الصِّلات التي تربط جبلهم بالدول القائمة على حماية نظامه.

من نتائج هذا الإلغاء أن قامت حكومة الولاية بإقفال مكاتب البريد

(١) راجع:
Dépêche n° 469 du 11 sept. 1914, de Maurice BOMPARD, ambassadeur de France à Constantinople, à Théophile DELCASSÉ, ministre des A.E., in A. HOKAYEM et alii, op. cit., doc. N° 19, p. 16-18.

(٢) راجع نصّ هذه البرقية في: رشيد نخله، المصدر المذكور، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٣) O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 80.

الأجنبيّة ووضعت يدها عليها، وأخذت تدقّق في ما تحتويه من رسائل وقيود(١) وتلاحق كلّ مَن كان يقيم علاقات مع الدول الأوروبيّة أياً كان طابعُها.

بينما كانت بيروت تحتفل بإلغاء الامتيازات الأجنبيّة، وقع حادثٌ في سوق الغرب بين موظّف في البلديّة وأحد باعة المرطّبات(٢): بينما كان الموظّف يركّز عَلَماً عثمانيّاً على مدخل حانوت البائع المذكور، تدخّل هذا الأخير طالباً منه أن يُبعده بعضَ الشيء كي لا يَسُدَّ المدخل، فوقع شجارٌ بين الاثنين سقط خلاله العَلَمُ على الأرض. وصل الخبَرُ إلى الوالي فأرسل برقيّةً إلى أهانس باشا يقول فيها إنّ العلم العثماني قد رُمي أرضاً وديسَ في لبنان، وإنّ الأمّة العثمانيّة كلّها وجيشها في هياج، فيتوجّب بالتالي على المتصرّف تسليم الجاني إلى سلطات بيروت(٣). رفض أهانس باشا هذا الطلب وكتب إلى الوالي يوضح له حقيقة ما جرى، مؤكّداً أن محكمة الشوف ذات الصلاحيّة المكانيّة قد عالجت الموضوع.

في الظروف نفسها، وبالتحديد في ١٢ أيلول، تلقّى أهانس باشا برقيةً من الصدر الأعظم، سعيد حليم باشا، يطلب فيها أن يُطبَّق في لبنان القرار الذي أصدره وزير الحربيّة أنور باشا والقاضي بمصادرة جميع حيوانات النقل ووسائله. اضطرّ المتصرّف إلى التذكير بامتيازات الجبل وإلى التأكيد أنّ إجراءً كهذا سيخلق المتاعب للباب العالي وأنّ الحيوانات الموجودة في الجبل قليلة العدد لا تستحق الاهتمام. تراجعت الحكومة مُوَقّتاً عن قرارها.

لم تمضِ عشرة أيام على حادثة سوق الغرب حتى تلقّى المتصرّف، في

(١) يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٤٦.

(٢) يؤرّخ أهانس باشا في مذكراته الحادث في ١٢ أيلول، بينما يؤرّخه يوسف الحكيم في ٢٣ تموز. إن التاريخ الذي يورده أهانس باشا هو الصحيح وهو يتوافق مع التاريخ الذي يورده فرنسوا جورج ـ بيكو في تقرير إلى وزارة الخارجية رقم ١١٦٦ تاريخ ١٩ أيلول ١٩١٤ (Arch. M.A.E., *Nouvelle série, Turquie,* vol. 124, fol. 214).

(٣) راجع نصّ البرقيّة في: O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 80.
يُدرج يوسف الحكيم (المصدر المذكور، ص ١٤٢) نصّاً مختلفاً بعض الشيء.

٢٢ أيلول، برقيةً من الباب العالي، تتّهم البطريرك الماروني بأنّه، في تصريح إلى جريدة لو ماتان (Le Matin) الباريسيّة، وعد الفرنسيّين بوضع خمسة آلاف مسلّح بتصرّفهم في حال استولوا على الساحل اللبناني. قام المتصرّف بما يلزم وأكّد في جوابه أن الخبر هو عمليّة دسّ رخيصة وأنّه عارٍ من الصحّة[١].

في اليوم نفسه، وردت إلى حاكم لبنان برقيّةٌ ثانية من الصدر الأعظم سعيد حليم باشا هذا نصُّها:

«إنّ لبنان، الذي كان دائماً مأوىً للمجرمين الفارّين من وجه العدالة، يُفسد عمليّة التعبئة العامة بتقديمه ملجأً للمجنّدين الهاربين ولحيوانات النقل التي أفلتت من المصادرة. يُمارسُ فيه تهريب السلاح من دون رادع. تعبّر صحافته المحليّة عن آراء تمسّ بالشعور القوميّ العثمانيّ، وأخيراً، زيادةً في الوقاحة، فإنّ العَلَم العثماني قد احتُقِرَ على أرضه. إنّ هذه الظواهر المقلقة تتطلّب اعتمادَ إجراءاتٍ لمواجهة كلّ الاحتمالات ولفرض هيبة السلطة السنيّة في هذه المقاطعة. لذا إنّي أسأل سيادتكم أن توجّهوا إليّ طلباً رسميّاً كي أرسلَ جيشاً عثمانيّاً يحتلّ الجبل بصورة موقّتة، فيُعهَد إليه حفظ النظام والسهر على أمن الدولة وهيبتها».

هكذا كشف الاتّحاديّون بوضوح نواياهم تجاه لبنان.

أجاب المتصرّف على برقيّة الصدر الأعظم ببرقيّة طويلة نفى فيها كل ما يُنسب إلى الجبل ورفض أن يطلب دخول الجيش العثماني إلى المتصرفيّة من دون أيّ مبرّر، واقترح في الختام على الصدر الأعظم أن يقبَلَ استقالتَه من منصبه[٢].

(١) يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٥٣ ـ ١٥٤؛ حول الإتّهام الموجّه إلى البطريرك الماروني، راجع أيضاً: يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، الجزء الثاني، بدون تاريخ، ص ٨٥٤ ـ ٨٥٦.

(٢) راجع نصّ البرقيّتين في: O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 85-87

بينما كان المتصرّف أهانس باشا يتصدّى بما له من قوّة لمحاولات الاتّحاديّين للنيل من امتيازات المتصرفيّة، كان سفراء الدول الحليفة في استانبول يخوضون المعركة نفسها. نذكّر هنا بأنّ السلطنة لم تكن قد دخلت الحرب بعد، وأنّ سفراء الدول الحليفة كانوا لا يزالون في العاصمة العثمانيّة. ففي ٢٧ أيلول أبرق سفير فرنسا بومبار (Bompard) إلى باريس يقول إنّ الباب العالي ينوي إلغاء نظام البروتوكول المطبّق في لبنان وإنّه استطاع أن يقنع الحكومة الاتّحاديّة برفع الحظر عن المواد الغذائيّة الذي فرضته على الجبل[١]. فما كان من وزير الخارجيّة دلكاسيّه (Delcassé) إلاّ أن طلب من سفيرَي فرنسا في لندن وبتروغراد أن يُلحّا على حكومتَي البلدين كي يقف سفيراهما في استانبول إلى جانب سفير فرنسا للدفاع عن امتيازات لبنان[٢]. وحدها الحكومة الروسيّة لبّت الطلب فوراً[٣].

في مطلع تشرين الأول ١٩١٤، أصدر الجنرال زكي باشا، قائد الجيش الرابع في دمشق، أمراً إلى أهانس باشا بتسليمه الأسلحة المحفوظة في قصر بيت الدين[٤]. فاضطرّ المتصرّف إلى الإذعان. لكنّ هذا الطلب أثار موجةً من الخوف عند اللبنانيّين الذين اعتبروا أنّ الدولة تجرّد الجبل من السلاح بغية اقتحامه. هنا تدخّل سفير فرنسا في استانبول مجدداً، فكتب إلى وزير الخارجيّة العثماني ناقلاً إليه هواجس اللبنانيّين وراجياً منه أن يُطمئنَهم إلى أنّ الدولة لا تضمر لهم الشرّ وأنّها لن تَمَسَّ امتيازاتِهم. كما وجّه سفراء الدول

(١) Voir télégr. chiffré n° 447 de BOMPARD à DELCASSÉ du 27 sept. 1914, in A. HOKAYEM et alii, op. cit., doc. n°26, p. 21.

(٢) Ibid., doc. 33, p. 27, minute du télégr. n° 280 pour Londres et n° 163 pour Petrograd, de DELCASSÉ aux ambassadeurs de France dans ces deux capitales, en date du 2 oct. 1914.

(٣) Ibid., doc. 35, p. 29, télégr. chiffré n° 705 de Maurice PALÉOLOGUE, ambassadeur de France à Petrograd, à DELCASSÉ, 4 oct. 1914.

(٤) O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 88.

الحليفة رسالة مشتركة بهذا الخصوص إلى الباب العالي، ولكنّ الحكومة العثمانيّة لم تُجب عليها[1].

هكذا كان الوضع عندما انضمّت السلطنة رسميّاً، في مطلع تشرين الثاني، إلى معسكر الدول الوسطى. دخلت العلاقات بين المتصرفيّة والسلطات العثمانيّة مرحلةً أكثر توتّراً انتهت بإلغاء نظام البروتوكول.

٣ ـ القضم المرحلي لنظام البروتوكول وإلغاؤه

بعد حياد دام ثلاثة أشهر، دخلت السلطنة العثمانيّة الحرب رسمياً في ٣ تشرين الثاني ١٩١٤، بعدما قصف أسطولها، في ٢٩ تشرين الأول، مرافئ أوديسا وسيباستوبول ونوفوروسيك (Novorossik) الروسيّة. على أثر ذلك، غادر سُفراء الدول الحليفة الثلاث استانبول[2]، كما غادر قناصلها المدن العثمانيّة. هذا ما حصل في بيروت. يُردَّد أنّ قنصل فرنسا في هذه المدينة، فرنسوا جورج ـ بيكو، قبل صعوده إلى الباخرة، قال للذين كانوا في وداعه: «**إلى اللقاء بعد خمسة عشر يوماً**»[3].

تناقلت الألسن هذه الجملة واستخلص منها بعضهم أنّ الحلفاء سيقومون عمّا قريب بعمليّة إنزال على الساحل اللبناني، وهذا ما حمل الاتّحاديّين على مضاعفة ضغطهم على سكّان الجبل وعلى إحكام الحصار التمويني عليهم.

في الواقع، كان قسمٌ كبيرٌ من اللبنانيّين، ومن بينهم البطريرك الماروني، يتمنّون عمليّة كهذه للتخلّص من النيّر العثماني، وكان يشاطرهم التمنّي نفسَه

(١) A. HOKAYEM et alii, op. cit., p. 29, doc. 36, texte de la note verbale n° 186 du 4 oct. 1914 de POMPARD à la Sublime Porte, et p. 31, doc. 38, dépêche n° 496 du 17 oct. 1914 de POMPARD à DELCASSÉ.

(٢) Ibid., p. 34-45, doc. 43, télégr. chiffré n° 520 de POMPARD à DELCASSÉ, Péra, 31 oct. 1914.

(٣) راجع، حول تصريح فرنسوا جورج ـ بيكو، يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٥٠.

عددٌ من زعماء الحركات القوميّة، من مسلمين ومسيحيّين في سوريا وبلاد الاغتراب، ولا سيّما في مصر وفرنسا والأميركيّتين. وقد وجّه البطريرك الماروني، في ٢١ آب ١٩١٤، رسالةً إلى رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيّتها غاستون دوميرغ (Gaston DOUMERGUE) يعرب فيها عن قلقه على مصير بلاده وعلى مصير المسيحيّين في حال دخلت تركيا الحرب، ويطلب منه أن يُبقي فرنسوا جورج ـ بيكو في لبنان، مهما كانت الظروف، ليوحّد كلمة اللبنانيّين[1].

كان جورج ـ بيكو، وكذلك وزير فرنسا المفوّض في مصر واسمه دوفرانس (Defrance)، يحبّذان عمليّة الإنزال على الساحل اللبناني ـ السوري. وقد أبرقا من القاهرة، في ٥ تشرين الثاني، إلى وزيرالخارجيّة دلكاسّيه يقولان إنّ اللبنانيّين ينتظرون السلاح لكي يصمدوا بوجه الأتراك إذا ما هاجموهم، وإنّ بيكو أتفق، قبل مغادرته بيروت، مع قنصل اليونان لكي يُسلّمهم خمسة عشر ألف بندقيّة مع مليونَي طلقة ناريّة، وإنّ اللبنانيّين يمكنهم أن يجنّدوا بين ٣٠ و٣٥ ألف مقاتل، وإنّهم مستعدّون للاستماتة في الدفاع عن امتيازات جبلهم. يقترح بيكو ومعه دوفرانس، أن ترسل فرنسا حملةً صغيرة من ١٥٠٠ أو ٢٠٠٠ رجل مع أربعين ضابطاً لقيادة المقاتلين اللبنانيّين[2].

أجاب دلكاسّيه في ١٣ تشرين الثاني على برقيّة بيكو ودوفرانس موضحاً أنّ الحكومة قد درست الاقتراحات التي تقدّما بها، وأنّها تقدّر شعور اللبنانيّين والسوريّين تجاه فرنسا ولكنّها لا تنوي، في هذه الظروف، فتح جبهة عسكريّة

(١) راجع نصّ رسالة البطريرك في:
Arch. du ministère des A.E. de France, *Nouvelle Série, Turquie,* vol. 124, fol. 210-211.

(٢) Télégr. chiffré n° 147 de DEFRANCE à DELCASSÉ, Le Caire, 5 nov. 1914, in A. HOKAYEM et alii, op. cit., doc. n° 47, p. 41-42.

ضدّ السلطنة العثمانيّة، لأنّ القوات المتوافرة قد حُشدت على الجبهة الفرنسيّة، وأنّها تعتبر أنّ مصير الحرب سيُقرَّر في أوروبا وأنّ شروط السلام التي ستفرضها الجيوش الحليفة المنتصرة هي التي ستحقّق أماني الشعبين السوري واللبناني[١].

هكذا، بسبب الضغط الألماني على الجبهة الفرنسيّة، تخلّى الحلفاء عن فكرة القيام بإنزال على الساحل اللبناني ـ السوري. لكنّ أصداء هذه المحاولات وصلت إلى السلطات العثمانيّة، فكانت ردّة الفعل أن أبلغ والي بيروت متصرّف لبنان أنّه سيرسل إلى الجبل شرطةَ الولاية لتراقب السواحل. رفض المتصرّف هذا القرار وأكّد أنّ باستطاعة الجند اللبناني القيام بهذه المهمّة خير قيام[٢].

بعد ذلك تلقّى أهانس باشا رسالةً من دمشق، من الجنرال زكي باشا، يُنبِّئه فيها أنّه قرّر تجريد سكّان لبنان من السلاح. فما كان من المتصرّف إلاّ أن قصد دمشق واجتمع بالجنرال التركي وبمستشاره الألماني الكولونيل فون كُرِس (Von KRISS)، فقال له الجنرال زكي: «**إنّ لبنان متّهم بمَيله إلى الحلفاء وإنّ الجيش الرابع يرى نفسه مضطرّاً، قبل القيام بحملته على مصر، أن يأخذ الاحتياطات اللاّزمة. إن التقارير التي وصلت إلى استانبول وبعض المعلومات التي جُمعت من مصادر محليّة تؤكّد أنّ اللبنانيين يملكون أسلحةً حربيّة وأنّ أعداداً كبيرة من الصناديق المملوءة بالبنادق والذخيرة سلّمها إليهم، قُبيل دخول السلطنة الحرب، الطرّاد الفرنسي «لاتوش ـ تريفيل» (Latouche-Tréville)، وأنّ تجريد الجبل من السلاح والتفتيش عن الأسلحة الفرنسيّة ومصادرتها تفرض نفسها كإجراءات عسكريّة تتعلّق بأمن الجيش**»[٣].

(١) Ibid., doc. 48, p. 42-43: télégr. chiffré n° 62 de DELCASSÉ à DEFRANCE, Paris, 13 nov. 1914.

(٢) O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 90-91.

(٣) Ibid., p. 95-96.

دافع أهانس باشا عن الجبل وأكّد لمحاوريه أنّ الفرنسيّين لم يسلّموا أيّة أسلحة إلى اللبنانيّين وأنّ القِطع التي يملكها هؤلاء هي أقلّ بكثير ممّا يملكه سكّان مختلف المقاطعات السوريّة، موضحاً أنّها بنادق قديمة يبيعها في بيروت تجّار أسلحة مسلمون تعرفهم السلطات الأمنيّة. أشار المتصرّف أيضاً إلى أنّ جمع الأسلحة من الجبل يشكّل مهمّةً مستحيلة لأنّ السكان لن يسلّموها وسيخبّئونها بين الصخور[١]...

تراجع الجنرال زكي عن قراره، ولكن سرعانَ ما عزله الاتّحاديّون وعيّنوا مكانه الفريق جمال باشا، ناظر البحريّة، الذي أُعطيَ صلاحيّات واسعة في سورية ولبنان وفلسطين والحجاز[٢].

في ٢٢ تشرين الثاني، دخل زحلة، بأمر من جمال باشا، فوجٌ من الجيش العثماني آتياً من دمشق، ثمّ اتّجه نحو ضهور الشوير فبكفيّا وبحنّس وبرمّانا وبيت مري[٣]. وبعد ستة أيّام، أي في ٢٨ تشرين الثاني، أذاع جمال باشا بياناً موجّهاً إلى اللبنانيّين جاء فيه:

«**السلام عليكم يا أهل لبنان المعدودة من أثمن أجزاء الوطن العثماني. إنّي لأدعوكم للالتفاف حول العرش العثماني للمدافعة عن الوطن المهدّد بخطر غارات العدوّ الخارجي...**

«**لقد أُرسلَتْ مفرزةٌ عسكريّة من الجند للدفاع عن لبنان لدى الحاجة ضدّ غارات العدوّ الخارجيّ... وإنّي لأدعو أهل لبنان، فيما إذا حاول العدوّ القيام بأيّ مسعى ضدّ سواحل لبنان وبيروت، للانضواء تحت العَلَم الممثّل للجيش الهمايوني، ولمشاركة المفرزة في تضحية النفس والنَّفيس لإحباط أعمال العدوّ.**

(١) O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 96-98.

(٢) يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٥٨؛ O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 98.

(٣) يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٥٦ ـ ١٥٧؛ رشيد نخله، المصدر المذكور، ص ١٥٧.

«إنّ كلّ مَن حاول من اللبنانيين، كائناً من كان، الإخلال بسلامة المملكة والأمن العام بأيّة حركة، وكلّ من أبدى أقلّ مظهرٍ من مظاهر العطف والمحبّة نحوَ أعدائنا الفرنسيّين والإنكليز والروس يُحاكَم فوراً أمام ديوان حربٍ عرفيّ ليلقى جزاءه من العقاب. . .

«إنّ الحكومة المحليّة ستحتلّ جميع المؤسّسات والمكاتب التابعة للدول المخاصمة لنا بجبل لبنان»[١].

بعد صدور هذا البلاغ التحذيري، وضعت الحكومة يدها على المدارس والأديرة والمؤسّسات الأخرى التي تملكها في لبنان رهبانيّات من الدول الحليفة، وجُلُّها مؤسّساتٌ فرنسيّة[٢]. ثمّ عُيّن الأميرآلاي محمد رضا بك قائداً للمفرزة العسكريّة في جبل لبنان، فاختار عاليه مقرّاً له.

في ٣١ كانون الأول، بناءً على طلب من رضا بك، دعا المتصرّف إلى اجتماع عام في بعبدا حضره كبار موظّفي الجبل وشخصيّات أخرى، ألقى خلاله قائد المفرزة خطبةً قال فيها: **«إنّ اللبنانيين مكلّفون الإخلاص للدولة وإنّ امتياز جبلهم هو منحة منها ومحض تفضُّل، لم تُرْغَم على منحه كما يحسب بعضهم، وإنّ على اللبنانيين أن يتطوّعوا تحت لواء الدولة في وجه الأعداء يوم تحدّثهم نفسهم باحتلال الساحل اللبناني»**[٣].

بعد أيام من استقراره في دمشق، استدعى جمال باشا إليه متصرّف جبل لبنان. جرت المقابلة في جوّ ساده التوتّر، فعرض القائد كلّ المآخذ التي للحكومة العثمانيّة على اللبنانيّين، وعلى الموارنة بشكل خاص، وكلّ الاتّهامات الموجّهة إليهم، مدّعياً أنّهم **«خونة»**، **«ماكرون»**، مرتبطون بالخارج، لا يحبّون الدولة العثمانيّة إلخ.

(١) النص في: رشيد نخله، المصدر المذكور، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.
(٢) راجع التفاصيل في: O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 104.
(٣) نقلاً عن رشيد نخله، المصدر المذكور، ص ١٥١.

أجاب المتصرّف أنّ اللبنانيّين، عكسَ ما يظنّ القائد، يحبّون دولتهم لأنّها منحتهم امتيازات، بينما يتذمّر من حكمها سكّان الولايات المجاورة، لأنّهم يقارنون بين وضعهم السيّئ ووضع سكان مصر الخاضعين للحكم البريطاني. اشمأزّ جمال باشا من هذا الكلام وقال إنّه سيُصفّي حساباته مع السوريّين بعد عودته من الحملة على قناة السويس. أمّا في ما خصّ لبنان، فأكّد أنّه **«سيعمل على إفهام رجال الدين والطبقات الحاكمة أنّ الأيّام قد تغيّرت وأنّ كلّ أثر للنفوذ الأجنبي، مع ما يستتبع ذلك من تقاليد مؤسفة، يجب أن يزول»**[١].

بعد هذا الحديث، سلّم جمال باشا المتصرّفَ لائحةً بأشخاصٍ يَعتبر أن بقاءهم في لبنان يضرّ بالأمن وبمصلحة الدولة العثمانيّة. وأضاف: **«كلّ هؤلاء هم جواسيس وعملاء للدول الحليفة، وقد حصلوا على المراكز التي يشغلونها بفضل حماية القناصل لهم. لن أتحمّل بقاءهم لمدّة أطول في الجبل. أصرّ كي يُرسَلوا في أقرب وقت إلى دمشق حيث سيقيمون تحت الرقابة حتى إشعار آخر. أمّا من يشغل منهم وظيفةً رسميّة فيجب أن يُعزَل للحال»**[٢].

يقول أهانّس باشا في مذكّراته إنّ اللائحة كانت تضمّ أسماء أشخاص معروفين بخصومتهم وعدائهم للزعيم الدرزي صديق جمال باشا وأنور باشا، يعني به الأمير شكيب إرسلان، ولكنّه لم يذكر هذه الأسماء، بينما يذكر يوسف الحكيم أربعة منها هي: حبيب باشا السعد، رئيس مجلس الإدارة، وعضو المجلس خليل عقل، نائب قضاء المتن، ونعوم باخوص، نائب كسروان، وفرنسوا خوري، مراسل شركة هافاس الإخباريّة[٣].

في أواخر كانون الأوّل ١٩١٤، زار جمال باشا عاليه، فأسرع المتصرّف

(١) O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 121-122.
(٢) Ibid., p. 115-116.
(٣) يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ٦١.

وأركان حكومته لاستقباله. ألقى القائد العام بالمناسبة خطاباً حثّ فيه على حبّ الدولة العليّة دون سواها، ثمّ دخل الفندق الذي كان يقيم فيه برفقة عدد من الضبّاط وعرض على إحدى الطاولات خارطة المنطقة، وأخذ يشير بإصبعه إلى النقاط التي يجب التمركز فيها لإفشال أيّة محاولة إنزال قد يقوم بها الحلفاء. ثمّ همس إلى رضا بك قائلاً: «**في حال قام العدوّ بعمليّة إنزال ضخمة، عليكم أن تتصرّفوا وفقاً للتعليمات التي أعطيتها: تتراجعون وأنتم تقاتلون وتأخذون معكم طوعاً أو كُرهاً البطاركة ورجال الدين الكبار وكذلك أعيان كلّ الطوائف**». يقول أهانّس باشا الذي كان حاضراً إنّ هدف جمال باشا كان إسماعَه هذا الكلامَ الذي يشكّل تهديداً مباشراً للجبل[1].

تعتبر سنتا ١٩١٥ و١٩١٦ من السنوات الأكثر شؤماً في تاريخ لبنان المعاصر، ففيهما عمّت المجاعة وانتشر الجراد وسِيقَ المئاتُ إلى المجلس العرفي في عاليه، والعديدُ إلى المشانق في بيروت ودمشق، في حين نُفيَ العشرات من الشخصيّات اللبنانيّة إلى برّ الأناضول وفلسطين. وفي هاتين السنتين، قُضي نهائيّاً على نظام البروتوكول وتحوّل لبنان إلى وحدة إداريّة تُدار كباقي ولايات الدولة.

بعد الهزيمة التي مُني بها في حملته الأولى على قناة السويس في كانون الثاني ١٩١٥، عاد جمال باشا إلى دمشق وانكبّ على تنظيم البيت السوري ـ اللبناني طبقاً لرؤيته للأمور. فاستمرّ في سياسة التنكيل والسجن والنفي والإعدام والتجويع[2]. وأخذ يصدر أوامره إلى أهانس باشا متجاهلاً أنّ المتصرّف، بموجب نظام البروتوكول، مرتبط مباشرةً بالصدارة العظمى.

(١) O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 121-122.

(٢) ففي مجال التموين مثلاً، كانت حاجة بيروت ولبنان أسبوعياً تراوح بين ٢٥٠ و٣٠٠ حافلة من الحنطة والشعير. أمّا ما كان يصل منها فلا يتعدّى المئة حافلة. يُضاف إلى ذلك أن اقتسامها بين بيروت والجبل ـ الذي كان يبلغ عدد سكّانه ثلاثة أضعاف عدد سكان بيروت ـ كان يتسبّب كلّ مرة بمشكلة. راجع: O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 136.

ولكن المراسلات بين الصدارة وحاكم لبنان كانت قد انقطعت منذ قدوم جمال باشا إلى سوريا، وكان هذا الأخير متسلّحاً بالصلاحيّات المطلقة التي أعطيت له، يدير على هواه شؤون الجبل[1]. وبعدما تمادى في عمليّة نفي الموظّفين اللبنانيّين، شَغَرَت وظائف عديدة، فأخذ يعيّن بنفسه، أو بواسطة قائد الفرقة العسكريّة في عاليه، مَن يشغلها. لكنّ أهانس باشا امتعض من هذه الممارسات التي تمسّ بصلاحيّاته[2]. ومن بين الوظائف الرئيسيّة التي طالَها التعيين قيادةُ الجند اللبناني التي كانت، منذ ولادة نظام المتصرفيّة، تُسنَد إلى مارونيّ. لكنّ جمالاً، بعدما نفى إلى الأناضول قائد هذا الجند سعيد البستاني، عيّن مكانه مقدَّماً في الجيش العثماني هو ملحم بك حماده. وقد أثار هذا التعيين غضب المتصرّف وغضب الضبّاط اللبنانيّين[3].

في شهر آذار ١٩١٥، كان القسم الأكبر من أعضاء مجلس الإدارة قد أصبح في المنفى[4]، فأصدر جمال باشا أمره إلى أهانس باشا، في ٢٣ من الشهر المذكور، بحلّ المجلس، فكتب له بهذا الخصوص: «**لا أقبل أيّ احتجاج أو أيّ نقاش حول هذا الموضوع. إنّ أعضاء مجلس الإدارة الحاليّين قد عيّنهم جميعاً قناصل دول الائتلاف. لهذا السبب نحن لا نثق بهم، وإنّ الحكومة السنيّة لن تسمح لهم بممارسة أيّة سلطة في لبنان، خاصةً ونحن في حالة حرب. ويقيني أنّكم تقدّرون مقتضيات المرحلة وأنّكم، حفاظاً على مصلحة لبنان، لن تضعوا العراقيل في وجه قراري. على كلّ حال، إنّه قرار حاتمٌ ولا رجوع عنه**»[5].

(١) يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٧٥.

(٢) O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 142.

(٣) يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٤) راجع الأسماء في المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٥) راجع النصّ في: O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 143؛ راجع أيضاً: يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٧٢.

كان أهانس باشا يفضّل الاستقالةَ على الرضوخ، وقد قدّم بالفعل استقالته أكثر من مرّة، ولكنّها كانت تُرفضُ دائماً، لأنّ الحكومة الاتّحاديّة كانت تتحاشى إغضاب إيطاليا، وهي إحدى الدول الكبرى الضامنة لنظام البروتوكول والوحيدة التي لم تكن قد دخلت الحرب بعد[١]. أمّا النمسا فاحتاطت للأمر، منذ اندلاع القتال في أوروبا، واستدعت قنصلها العام في بيروت، تاركةً في القنصليّة موظّفاً بسيطاً لا خبرة له ولا سلطة، هدفها من ذلك منعُ اللبنانيّين من إحراجها بلجوئهم إلى حمايتها[٢].

بعدما أمر المتصرّف بحلّ مجلس الإدارة، أرسل قائد الفرقة العسكريّة، رضا باشا، لائحةً بأسماء الأعضاء الجدد الذي يُصرُّ على انتخابِهم[٣]. في الواقع اكتفى القائمقامون بوضع محاضر لانتخابات وهميّة وبإعلان فوز من اختارتْهم السلطة الاتّحاديّة[٤].

بعد هذه الحادثة، ازداد الوضع في لبنان تأزّماً، وقد لَخّصه الوزير الفرنسي المعتمد في مصر، دوفرانس (Defrance)، في تقرير إلى حكومته بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩١٥ جاء فيه:

«. . . يزداد يوماً بعد يوم عدد الرهائن الذين تنفيهم السلطة إلى دمشق أو إلى القدس، زارعةً الرعب في نفوس الموظّفين اللبنانيّين الذين أبادتهم الاعتقالات، في حين أصبحت المواد الضروريّة للحياة نادرة. . .

«إنّ التجارة مع سوريا وفلسطين قد توقّفت. . .

---

(١) O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 144؛ يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٨٠.

(٢) O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 144.

(٣) O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p.143.

(٤) Ibid., p. 144-145.

راجع الأسماء في يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٨٣؛ وفي لحد خاطر، المرجع المذكور، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

«يسيطر على السلطة هاجسُ عمليّة إنزال قد تقوم بها الدول الحليفة على الساحل، لذا إنّها حدّت، منذ أشهر، من عدد حافلات الحبوب المخصّصة للبنان. . .

«إن هذا البلد يتعذّب كثيراً. إنّه ينتظر الخلاص بفارغ الصبر. أمّا امتيازاته السياسيّة السابقة فلم يبقَ منها إلاّ الذكرى. . .

«في هذا الوقت يستمرّ المجلس العرفي في ممارسة نشاطه: إنّه يستدعي للمحاكمة كلّ الذين يبدون فتوراً في عواطفهم تجاه السلطة. . .»[١].

منذ اللحظة الأولى، وقع نفورٌ بين المتصرّف والمجلس الجديد. وقد عمل بعضُ أعضائه على القضاء على ما تبقّى من امتيازات لبنان[٢]، فوقف قائد الفرقة العسكريّة، رضا باشا، إلى جانب المجلس، ووقف جمال باشا إلى جانب القائد مهدِّداً المتصرّف باتّخاذ إجراءات ضدّه[٣]. فما كان من أهانس باشا إلاّ أن قدّم استقالته إلى قائد الجيش الرابع وعيّن، لتصريف الأعمال، رئيس دائرة ماليّة جبل لبنان، حليم بك، وهو موظّف تركي.

أجاب جمال باشا على كتاب الإستقالة مذكّراً المتصرّف بأنّه مرتبط مباشرةً بالصدارة العظمى في استانبول، وأنّ عليه أن يوجّه إليها كتاب استقالته، ولكنّه نصح له بالاكتفاء بطلب إجازة وبعدم ذكر الاستقالة. هذا ما فعله أهانس باشا. وفي ١٥ حزيران وصلته برقية من الصدر الأعظم هي الأولى التي يرسلها إليه هذا الأخير منذ دخول الدولة العثمانيّة الحرب، وهذا نصُّها: «**أعطيت إليك إجازة لمدّة ثلاثة أشهر**»[٤].

---

(١) Dépêche n° 183 de DEFRANCE à DELCASSÉ, Le Caire, le 24 avril 1915, in A. HOKAYEM et alii, op. cit., doc. n° 77, p. 76-77.

(٢) راجع بعض التفاصيل في يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٣) O. KOUYOUMDJIAN, op. cit., p. 148-150.

(٤) Ibid., p. 151.

مكث المتصرّف مدّة شهرين في بحمدون بسبب مرضٍ أصاب زوجته، غادر بعدها لبنان إلى استانبول. وبعد مرور الأشهر الثلاثة التي أعطيت له كإجازة، عيّنت الدولة خلفاً له علي منيف بك، مستشار وزارة الداخليّة في الآستانة، فوصل إلى لبنان في ٢٥ أيلول ١٩١٥، وأصبح الجبل لواءً مرتبطاً مباشرةً بوزارة الداخليّة.

هكذا قُضيَ عمليّاً على نظام المتصرفيّة. إنّ أربعاً من الدول الموقّعة على البروتوكول، وهي فرنسا وبريطانيا وروسيا وإيطاليا، كانت في حالة حرب مع الباب العالي ولم يكن يتوجّب على هذا الأخير أن يؤدّي لها حسابات. لكنّ ألمانيا والنمسا، وهما من الدول الضامنة لنظام لبنان، كانتا دولتين حليفتين، فكان بالتالي على حكومة استانبول أن تبلغهما، بوثيقة رسميّة، أنّها ألغَتْ امتيازات الجبل. هذا ما فعلته في الأول من تشرين الثاني ١٩١٦ حين وجّهت، بواسطة سفيرَيها في برلين وفيينا، مذكّرة إلى حكومتَي الدولتين المذكورتين تبلغهما فيها أنّها ألغت معاهدة باريس التي وُقِّعَت بعد حرب القرم، ومعاهدة برلين التي وضعت حدّاً للحرب الروسيّة ـ العثمانيّة في عامي ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨، وامتيازات جبل لبنان الناتجة من بروتوكول ١٨٦١ ـ ١٨٦٤. وقد ورد في هذه المذكّرة فقرتان تتعلّقان بلبنان، نورد ترجمتهما الحرفيّة:

«لقد ركّزت معاهدة باريس على مبدأ احترام استقلال السلطنة العثمانيّة ووحدة أراضيها. وقد نصّت أيضاً على أنّه يتوجّب على الدول الموقّعة أن تتعهّد مجتمعةً بضمان هذا المبدأ واحترامه كاملاً وأن تمتنع عن أيّ تدخل، إن في علاقات الحكومة السنيّة برعاياها، وإن في الإدارة الداخليّة للسلطنة العثمانيّة.

«لم يمنع الوضع الحكومة الفرنسيّة من التدخّل بعد ذلك، فوراً وبالسلاح، في الأراضي العثمانيّة، ومن الإصرار على إقامة نظام إداريّ جديد في لبنان. وقد اضطرّت بقيّة الدول الموقّعة على معاهدة باريس إلى المشاركة

بالوسائل الدبلوماسيّة في هذه العمليّة، حتى لا تترك فرنسا مطلقة الحريّة في تحقيق أهدافها التي تتناقض مع معاهدة باريس والتي تشكّل منطلقاً لمطامعها التوسّعيّة».

وفي آخر المذكّرة مقطعٌ آخر مكرّس للبنان، وهذا نصُّه الحرفي:

«من جهة أخرى، وتحت الضغط الفرنسي، اضطرّ الباب العالي إلى إعطاء لبنان إدارةً ذاتية محضاً ومحدودة، ولكنّها كانت كافية لتؤدّي إلى تدخل الدول الكبرى في سُنجق لبنان. وبما أنّ وضع هذا السنجق لم يُقرَّر بناءً على معاهدة دوليّة موقَّع عليها حسب الأصول، بل بناءً على قوانين عثمانيّة داخلية وُضعت في العامين ١٨٦١ و١٨٦٤، لذا، وبهدف إزالة أيّ سوء تفاهم حول هذا الموضوع، ترى الحكومة السنيّة نفسها مضطرّةً لأن تعلن أنّها تضع حدّاً لهذا الوضع وأنّها، للأسباب المذكورة، تطبّق في هذا السنجق النظام الإداري المعمول به في بقيّة أجزاء السلطنة»[١].

ظلّ مجلس الإدارة المعيّن قائماً حتى تاريخ انسحاب الأتراك من سوريا ولبنان في ٣٠ أيلول ١٩١٨. وبعد أيام، وبالتحديد في ٧ تشرين الأول، وصل شكري الأيّوبي إلى بيروت ممثِّلاً الحكومة العربيّة الموقّتة التي أُنشئت في دمشق باسم الشريف حسين، فدعا مجلس الإدارة القديم إلى الانعقاد مجدداً، وعيّن رئيسه حبيب باشا السعد رئيساً موقّتاً لحكومة الجبل[٢]. مارس المجلس صلاحيّاته وأصدر عدداً من القرارات تتعلّق بمصير لبنان وبحدوده وبنظامه السياسي وبالوفود إلى مؤتمر الصلح[٣]. وأخيراً دبّ الخلاف بين

---

(١) راجع نصّ المذكّرة التي وجّهتها الحكومة العثمانيّة إلى حكومتَي برلين وفييّنا في الأوّل من تشرين الثاني ١٩١٦ في: A. HOKAYEM et alii, op. cit., doc. 155, p. 178-180.

(٢) راجع يوسف مزهر، المرجع المذكور، ص ٨٦٨.

(٣) راجع، على سبيل المثال، القرار رقم ٨٠ تاريخ ١٩١٨/١٢/٩، والقرار رقم ٥٦١ تاريخ ١٩١٩/٥/١٠ في: أنطوان الحكيّم وماري كلود بيطار، **السلطنة العثمانيّة، العرب والدول الكبرى**، (سلسلة **التاريخ بالوثائق**، الجزء السادس)، بيروت، الدار اللبنانيّة للنشر الجامعي، ١٩٨١، القسم العربي، ص ٢٣ ـ ٢٥ و٢٩ ـ ٣٠.

بعض أعضائه والفرنسيّين بسبب القرار الصادر بتاريخ ١٠ تموز ١٩٢٠ الذي وقّعه سبعة من أعضاء المجلس. إنّه يطالب باستقلال لبنان المطلق وبحياده السياسي وبالتعاون مع حكومة دمشق. هذا يعني أنّه يرفض الانتداب الفرنسي. فما كان من غورو إلاّ أن أصدر قراراً في ١٢ تموز ١٩٢٠ ألغى بموجبه مجلس الإدارة وأحلّ محلّه لجنة إداريّة موقّتة[1]. أما المتصرّفيّة كوحدة سياسيّة وإداريّة فظلّت قائمة حتى ٣١ آب ١٩٢٠ حين أصدر غورو قراره رقم ٣٢١ الذي حلّ بموجبه متصرفيّة جبل لبنان، وقراره رقم ٣١٨[2] الذي أنشأ بموجبه دولة لبنان الكبير ورسم حدوده، وهي الحدود الحاليّة المعترَف بِها دوليّاً.

---

(١) راجع في المصدر نفسه، القسم الفرنسي، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠:
télégr. n^os 1403 à 1406 de GOURAUD à MILLERAND, 12 juillet 1920.

(٢) راجع نصّ القرارين في المصدر نفسه، القسم الفرنسي، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٨.

المدارس الأرثوذكسية في منطقتي حاصبيا ومرجعيون مع اندلاع الحرب العالمية الأولى

د. جوليات الراسي

* «... العلم ينبوع. وكما أن الينبوع لا يميّز بين الأيدي الممدوة إليه بل يتدفّق عليها جميعاً، هكذا العلم لا يميّز بين طالبيه، بل يجري على كل طالب يمدّ إليه يداً مفتوحةً. والعلم نورٌ، والنوّر من بركات الخالق يُشرق على الجميع على السواء، ولكن لا يراه إلاّ الذي يفتح عينيه ويقودهما على استقبال النور».

«من خطبة البطريرك غريغريوس الرابع (١٨٥٩ ـ ١٩٢٨) أمام طلاب الكلّية السورية الإنجيلية في نهار الثلاثاء في ٦ ك٢ ١٩١٢، وقد خصّهم بزيارةٍ عند مروره في بيروت، وردت عند أسد رستم، كنيسة مدينة الله أنطاكية العظمى، جـ٣، ص ٣٥٣).

* أما عن لبنان فيقول بازيلي (قنصل روسيا في بيروت (١٨٣٩-١٨٥٣):

«... هذا المجتمع (اللبناني) المتقدّم في شعوره بالانتماء إلى وطنٍ على بقية قبائل العائلة العربية الكبرى»، وإن تطوّر انتصار النظام البلدي هو «قانون التطور الطبيعي للمجتمعات المدنية...».

(وبازيلي هذا كان مؤرخاً وديبلوماسياً وعسكرياً وأديباً، بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٢٦).

* أما عن الدولة العثمانية فيقول بازيلي نفسه:

. . . إن بمقدور الدولة. . . مجاراة مصالح المجتمع وهذا ما يساعده ويؤدي إلى تطوره، أمّا إذا عاندته ووقفت في وجه حركته المتقدّمة، فإنه يتطور غصباً عن مؤامراتها ويُودي ثالثاً بحياتها. . .».

(من مقدمة المستشرقة الروسية سميليا نسكايا، ص ٢٥).

تمهيد:

يغلب على معظم الأبحاث التي تتناول فترة زمنية محدّدة، وفي وضع اجتماعي واقتصادي وسياسي مضطرب طابع الشّح بالمعلومات، لكن هذه الصفة لا تنطبق على البحث الذي أنا بصدد تلّمس الطريق إليه. وذلك لأن وفرة المعلومات وبالتالي المصادر والمراجع وليس قلّتها هو مصدر تعب بالنسبة إليّ لكي أستطيع سلوك منهج علمي صحيح لتحقيق المعلومات تحليلها ومقارنتها للوصول إلى نتائج.

فمصادر ومراجع فترة الحرب العالميّة الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، غزيرة ومتعددة اللغات ومتنوعة المواضيع ووجهات النظر، ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

١ ـ الوثائق التي تعود إلى طوائف دينية محلية مسيحية ومسلمة، كذلك وثائق الإرساليات الدينية الأوروبية والأميركية (وهنا سأستخدم قدر الإمكان بعض الوثائق التي تعود إلى البطريركية الأرثوذكسية الأنطاكية في دمشق، والبعض الآخر من مطرانية بيروت للروم الأرثوذكس).

٢ ـ التقارير الدبلوماسية الغربية، خاصة المطبوع منها، مثلاً: قسطنطين بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، وكتاب آخر بالفرنسية لـ Georges Sammé, La Syrie والذي يعتمد في كتابه على تقارير دبلوماسية فرنسية.

٣ ـ إحصاءات وتقارير السالنامه العثمانية (بعض نماذج من أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين).

٤ ـ يوميات ومذكرات لمعاصرين للأحداث من لبنانيين وغير لبنانيين كما في الكتب التالية:

* إسماعيل حقي بك، مباحث علمية واجتماعيّة.

* قسطنطين بتكوفيتش، لبنان واللبنانيون، وثيقة تاريخية نادرة طبعت عام ١٨٨٥.

* محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك، ولاية بيروت.

* العلامة الشيخ سليمان ظاهر، جبل عامل في الحرب الكونية.

* يوميات لبناني في أيام المتصرفية، نظر فيها وحققها حسن هشّي.

* لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان (١٨٦١ ـ ١٩١٨).

* لطف الله نصر البكاسيني، نبذة من وقائع الحرب الكونيّة.

* Adib Pacha, Le Liban après la guerre (le Caire, 1919).

٥ ـ دراسات معاصرة تتناول فترة المتصرفية والحرب الأولى، وكذلك تاريخ الكنيسة بشكل عام وتاريخ كل طائفة ومدى مساهمتها في إنشاء المدارس وفي النهضة العلمية.

٦ ـ إحصاءات متنوعة وأطلس وخرائط سياسية وجغرافية وسكانيّة ودينيّة وصور عن المدارس بالإضافة إلى دراسات عنها (للأب Delore وادغار جلاّد ولحنّا أبو حنّا).

٧ ـ تاريخ عائلات، مثلاً:

* حنّا حردان، الأخبار الشهية عن العيال المرجعيونية والتيمية.

٨ ـ أطروحة أو دراسة غير منشورة لعصام تيودور الحوراني، مسرد لأدباء

من قضاءي مرجعيون وحاصبيا، إشراف جبور عبد النور، الجامعة اليسوعية، ١٩٩٠.

هذا الكمّ من المصادر والمراجع يستدعي التريث في إعطاء نتائج دقيقة عن المدارس في منطقتي حاصبيا ومرجعيون اللتين ساهمتا منذ بدء النهضة بوضع اللبنات الأولى في صرحها. أما الموضوع الذي سأحاول دراسته فما هو سوى مساهمة متواضعة وعربون وفاء واحترام لروّاد النهضة في هاتين المنطقتين.

مقدمة:

منطقتا حاصبيا ومرجعيون ساهمتا في النهضة الفكرية التي عرفها لبنان في القرن التاسع عشر. فمنذ منتصف هذا القرن لمع منهما مفكرون ساهموا في إعلاء شأن الثقافة والعلم في لبنان بشكل خاص وفي العالم العربي والعالم بشكلٍ عام. مثلاً: جرجس شاهين مدير المطبعة الأميركية في بيروت منذ عهد تأسيسها «والذي هاجر إلى مصر واشتغل بالطباعة والصحافة، ثم انخرط في سلك الأحزاب الوطنية السريّة في عهد السلطان عبد الحميد، فكان صلة الوصل بين أحرار سورية وأحرار مصر. وكان ولداه المرحومان إسكندر ومجيد صحافيين توليا إدارة وتحرير عدّة جرائد في مصر والبرازيل. أما ابن أخيه المرحوم شاهين بك مكاريوس[1] فقد كان ركناً من أركان النهضة العلمية والأدبية في مصر، إذ كان أحد أصحاب المقطّم والمقتطف، كما أنشأ مجلة اللطائف وألّف عدداً من الكتب معظمها في موضوع الماسونية التي كان رئيساً لأحد محافلها في مصر. ومن أولاده المرحوم سليم الذي قضى حياته في خدمة الصحافة العربية، أما ابنه المرحوم إسكندر فقد أسس مجلتين

(١) شاهين مكاريوس، وُلِد في إبل السقي في ٢٠ آذار سنة ١٨٥٣، وتوفي في حلوان في مصر سنة ١٩١٠. أديب وصحافي لبناني، (المنجد في اللغة والأعلام، ص ٥٤٢).

العروسة واللطائف المصورة، وترك أثراً خالداً في عالم الصحافة. وقد ساهمت هذه العيلة (أي شاهين) على رفع اسم إبل السقي عالياً في عالم الفكر والأدب»[1].

إذاً عائلة شاهين التي نشأت في قرية صغيرة من قضاء مرجعيون، هي، إبل السقي أعطت الثقافة العربية هذا العدد من الروّاد وكذلك الأمر بالنسبة لغيرها من البلدات والقُرى إن في القضاء نفسه أو في قضاء حاصبيا.

فقد تخرّج عدد من الأطباء من حاصبيا في الجامعة الأميركية وفي المدارس السلطانيّة: نذكر منهم على سبيل المثال: شاكر دبغي الذي تخرّج عام ١٨٨٦ من الجامعة الأميركية وعمل في حاصبيا وراشيا، كذلك خليل الأميوني الذي تخرّج من المدارس السلطانية عام ١٩٠٨ وعمل في حاصبيا نفسها[2].

وهناك الأخوان فارس نمر (١٨٥٦ ـ ١٩٥١) ونقولا نمر (١٨٥٨ ـ ١٩٠٦)، وقد تلقى الأول تعليمه في الجامعة الأميركية، ثم تولى التدريس فيها «وخصّ بالرياضيات وعلم الفلك ثم نال مع يعقوب صروف درجة دكتوراه في الفلسفة وهما اللبنانيان أو السوريان الأولان اللذان نالا هذه الدرجة العلمية». وفي بيروت أنشأ المقتطف وبعد انتقاله إلى مصر، واصل إصداره هناك، ثم أسس جريدة المقطم بالاشتراك مع يعقوب صروف وشاهين مكاريوس، وكان من أعضاء مجمع فؤاد الأول للغة العربيّة[3].

(١) القس حنا حردان خوري، الأخبار الشهيّة عن العيال المرجعيونية والتيمية، لا دار نشر ولا تاريخ نشر. ومؤلف الكتاب حائز على شهادتي البكالوريس في العلم واللاهوت من الجامعة الأميركية في بيروت، في ٢٣ حزيران ١٩٢٦. وهو من قرية راشيا الفخار (قضاء حاصبيا). راجع كتابه، ص ٢١ و٢٧٨.

(٢) حول عائلة الدبغي انظر حردان، الأخبار الشهيّة، ص ٥٤٣ ـ ٥٤٤، وحول عائلة الأميوني، المرجع نفسه، ص ٥٣٦ ـ ٥٣٨.

(٣) حردان، الأخبار الشهيّة، ص ٥٦٣ ـ ٥٦٥، انظر أيضاً حول عائلة نمر، مسعود ضاهر، =

أما الدكتور نقولا نمر فقد دخل هو الآخر الكلية السورية الإنجيلية (الجامعة الأميركية حالياً) وتخرّج طبيباً عام ١٨٨٣، واشتغل في تحرير مجلة الطبيب، وكان يعمل على ترجمة المقالات العلمية إلى اللغة العربية ونشرها في المجلة. ثم التحق بأخيه فارس إلى القاهرة حيث عُيّن طبيباً في الجيش المصري. ولم يترك مؤلفات مستقلة، لكن عمله الأدبي انحصر في كتابة المقالات في الصحف والمجلات وفي ترجمة المقالات الإنكليزية إلى العربية. ومما كتبه رسائل كثيرة كان يراسل بها أصدقاءه عند زيارة البلاد التي يمرّ بها أو الحوادث التي جرت معه[1].

وهذه الأمثلة السابقة تتعارض مع ما هو شائع في بلادنا من أن العصر العثماني هو عصر انحطاط وجمود فكري[2]. كما أن المدارس كان لها حصتها في تنوير وتربية جيل جديد، إذ انتشرت في عدد من قُرى وبلدات قضاءي حاصبيا ومرجعيون وكان يغلب عليها الطابع الطائفي.

فقبل سنة ١٨٦٠ كان في حاصبيا مدرسة بسيطة وعلّم وبشّر فيها الدكتور يوحنا ورتبات الشهير، وبعد حادثة سنة ١٨٦٠ أُنشئ فيها مدارس للصبيان والبنات وقد اشتهر من أهلها جماعة بالعلم والآداب.

أما مدارسها:

- فللمسلمين مدرسة فيها معلم و٧٠ تلميذاً.
- وللروم مدرسة فيها معلمان ونحو ١٠٠ تلميذاً.

= الهجرة اللبنانية إلى مصر «هجرة الشوام»، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٤٦ وص ٢١٣ ـ ٢١٦، وعصام الحوراني، مسرد لأدباء من قضاءي مرجعيون وحاصبيا، أطروحة دكتوراه اختصاص في اللغة العربية وآدابها، إشراف الدكتور جبور عبد النور، بيروت، ١٩٩٠، ص ٦٥٢ ـ ٦٧٠ وص ٦٩١ ـ ٧٠٢.

(١) عصام الحوراني، ص ٧٠٣ ـ ٧٠٨.

(٢) انظر عصام الحوراني، ص ٣ ـ ٤.

- وللبروتستانت: مدرسة للصبيان فيها معلمان و١٣٨ تلميذاً. ومدرسة للبنات فيها ثلاث معلمات ونحو ١٤٠ تلميذة».

كما جاء عند شاهين مكاريوس في مجموعة مقالات عن «المعارف»[1].

والمؤلف ليس فقط معاصراً للفترة التي كتب عنها لكنّه وُلِد وتربّى في المنطقة، من هنا أهمية شهادته، وهو لا يكتفِ بذكر مدارس البلدات الكبيرة في المنطقة، بل يشير أيضاً إلى مدارس القُرى المجاورة لحاصبيا، وهذه القُرى هي «نحو ٢٠، سكانها ١٥ ألف نسمة وفيها ١٢ مدرسة تحتوي نحو ٨٠٠ تلميذ وتلميذة..»[2].

كما أن مكاريوس لا ينسى مدارس خلوات البياضة: «ومما يليق ذكره هنا أن خلوات البيّاضة التي فوق حاصبيا فيها أشهر عقّال الدروز وأصحاب المعارف بينهم»[3].

لكننا نجد رأياً آخر حول توزع المدارس في حاصبيا في جريدة البشير، ففي سنة ١٨٨٢، كان عدد المدارس في قرى قضاء حاصبيا المؤلف من ٢٠ قرية، ١٤ مدرسة موزّعة كما يلي:

٢ للأرثوذكس، ٤ للمسلمين، ٣ للدروز و٥ للبروتستانت[4].

على أن مكاريوس يركّز على مدارس منطقة مرجعيون فيبدأ بإعطانا لمحة

---

(١) شاهين أفندي مكاريوس، المعارف في سوريّة، في المقتطف، ج٧ (١٨٨٣)، ص ٣٨٥ ـ ٣٩٢، وص ٤٦٥ ـ ٤٧٦؛ ج٨ (١٨٨٣)، ص ٥٢٩ ـ ٥٣٧، وقد وردت هذه المقالات لمكاريوس أيضاً في كتاب «مقالات وخطب في التربية، عصر النهضة الحديثة، دار الحمراء، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ص ٢٧ـ٥٢، هنا ص ٤٩، وحول مدارس البنات الأولى البروتستانتية في لبنان، راجع إدغار جلاّد، أبجد هوز، مدارس لبنان من تحت السنديانة إلى العالم، نشرة جوزيف الرعيدي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٤٩.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ٤٩.

(٤) البشير، عدد ٦٣١ (١٨ ت١ ١٨٨٢).

عن عدد سكان المنطقة وكذلك عدد القُرى التابعة لها بالإضافة إلى ذكر أهم المدارس وانتماءاتها وعدد طلابها: «... أما قضاء مرجعيون ففيه أكثر من ٣٠ ألف نسمة ويشمل على نحو ٥٠ قرية أكبرها وأحسنها الجديدة مركز القائمقامية وتحتوي نحو ٣٥٠٠ نسمة ومركزها جيّد جداً وفيها عدة مدارس ومجمل ما في قضاء مرج عيون ٦ مدارس للمسلمين السنية والشيعية فيها نحو ألف تلميذ وخمس مئة تلميذة و٩ معلمين، وللروم ٤ مدارس فيها ٤ معلمين و١٦٠ تلميذاً، وللكاثوليك مدرستان فيها معلمان و٨٠ تلميذاً، وللبروتستانت ٦ مدارس فيها نحو ١٨٠ بنتاً و٨ معلمين ومعلمات ونحو ٣٥٠ تلميذاً...»[١].

والملفت للنظر هنا عدد مدارس البروتستانت في قضاء مرجعيون التي تقوف عدد غيرها من مدارس مسيحية والتي كانت تستقطب عدداً مهماً من التلميذات والتلاميذ[٢].

ومكاريوس يتناول المدارس في المناطق الأخرى من سورية ويضع جدولاً بذلك يذكر فيه عدد السكان والمدارس والمعلمين والمعلمات والتلامذة من صبيان وبنات، ويصل إلى النتيجة التالية:

«وبمقابلة ذلك (= عدد المدارس) مع عدد سكان سورية الذين يبلغون ٢٠٠٠,٠٠٠ يظهر أن المعارف لم تزل قليلة!...»[٣].

هكذا كان الوضع في منطقتي حاصبيا ومرجعيون في الربع الأخير من

---

(١) مكاريوس، المعارف في سورية، ص ٥٠.

(٢) حول انتشار التعليم الغربي في البلاد وحسناته وسيئاته، انظر جورج انطونيوس، يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٧٨، ص ١٦٤ ـ ١٦٨، كذلك انظر رأي المعلم بطرس البستاني في: بطرس البستاني، الجمعية السورية للعلوم والفنون (١٨٤٧ ـ ١٨٥٢)، دار الحمراء، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ص ٧ـ١١، كذلك ص ٢٣ ـ ٢٥ وص ٣٣ ـ ٣٥.

(٣) مكاريوس، المعارف في سوريّة، ص ٥٢. انظر الجدول حول الموضوع في الصفحة نفسها.

القرن التاسع عشر، ولكن هل سيبقى الوضع على حاله في بداية القرن العشرين وبالذات بين سنتي ١٩١٤ـ١٩١٨؟

هذا ما سأحاول الرّد عليه من خلال تركيزي على قسم معيّنٍ من المدارس ألا وهي المدارس المسيحية، وخصوصاً المدارس الأرثوذكسية، مع الإشارة إلى أنه تمّت دراسة المدارس الشيعية في المنطقتين في كتابين لمحمد جابر آل صفا وللعلامة الشيخ سليمان ظاهر[١].

ولا بدّ أولاً من تحديد الإطار الجغرافي والديمغرافي لمنطقتي حاصبيا ومرجعيون.

أولاً ـ الإطار الجغرافي والديمغرافي للمنطقتين:

يقدّم لنا أديب باشا في كتابه «Le Liban après la guerre» (لبنان بعد الحرب) الحدود الجغرافية لقضاءي حاصبيا ومرجعيون، كما يعطينا فكرة عن عدد السكان في كل منهما، مع انتماءاتهم الدينية، بالإضافة إلى معلومات قيّمة عن الأوضاع العامة والأوضاع التعليمية ككل في بداية القرن العشرين.

فوفقاً لباشا، يحدّ قضاء حاصبيا من الشمال والغرب البقاع، ومن الشرق قضاء (district) راشيا، ومن الجنوب دائرة (arrondissement) حوران وقضاء مرجعيون. وهي تتألف من ١٩ بلدية (commune) أو بلدة، وكان يبلغ عدد سكانها آنذاك ١٤٠٠٠ نفس، من بينهم ٣٥٠٠ سني و٣٤٠٠ درزي و٣٢٠٠ أرثوذكسي و٢٠٠٠ ماروني و١٦٠٠ كاثوليكي، بالإضافة إلى ٣٠٠ إسرائيلي وبروتستانتي. ومركز هذا القضاء مدينة حاصبيا، التي تقع على علّو ٦٧٠ متراً بالقرب من أحد منابع نهر الأردن. وهذه المدينة أُحرقت عام ١٨٦٠، وقُتل

---

(١) محمد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل، دار النهار للنشر، بيروت، ط٤، ٢٠٠٤؛ العلامة الشيخ سليمان ظاهر، جبل عامل في الحرب الكونية، دار المطبوعات الشرقية، بيروت، ط١، ١٩٨٦.

عددٌ من سكانها. ويوجد في قضاء حاصبيا كثير من الآثارات الفينيقية والرومانية[1].

وكانت حاصبيا تتبع إدارياً ولاية دمشق (أو سورية)، هذه الولاية التي لم تكن تتمتع باستقلال ذاتي كلبنان، بل تخضع مباشرة للإدارة المباشرة للباب العالي[2].

ونجد تحديداً مشابهاً تقريباً لما قدّمه لنا باشا في كتاب «Vital Cuinet, Syrie, Liban et Palestine»، مع بعض الفروقات فيما يتعلق بالتحديدات الجغرافية، إذ يستعمل كلمة سنجق مكان كلمة دائرة (arrondissement) لحوران، وحتى مكان كلمة ولاية، بالنسبة إلى الشام (دمشق):

«... Caza de Hasbéya - Le Caza de Hasbéyâ au sud- ouest du mèrkèz - sandjaq de Châm (Damas). Jl est limité: au nord et à l'est, par le caza de Râchèyâ; au sud, par le sandjaq du Haouran, et à l'ouest, par le vilayet de Beyrouth. Il n'a point de nahié et contient, 19 Villages. Jl est administré par un caïmakam... Hasbéya chef-lieu du caza de même nom, résidence du caïmakam...»[3].

أما بالنسبة إلى عدد سكان قضاء حاصبيا فهم موزعون وفقاً لـ Cuinet كما يلي:

٣٥٠٠ مسلم سني

٢٠٢٠ ماروني

١٦٢٨ كاثوليكي

(١) Adib Pacha, Le Liban après la guerre, Imprimerie Paul Barbey, Le Caire, 1919, P. 112.

(٢) Pacha, P. 87.

(٣) Vital Cuinet, Syrie, Liban et Palestine, Ernest Leroux, Editeur, Paris, 1896, P. 420-421.

٣٢٠٠ أرثوذكسي

١٢٥ بروتستاني

٢١٥ إسرائيلي

٣٤٠٠ درزي

١٤٠٨٨ نفس[1]

أما بالنسبة إلى قضاء مرجعيون فيقول باشا بأنه يقع بين قضاء حاصبيا من جهتي الشمال والشرق ودائرة عكا من الجنوب وقضاءي صيدا وصور إلى جهة الغرب. وقضاء مرجعيون كان تابعاً إدارياً لولاية بيروت، وهو يتألف من ثلاث نواح (Canton) و٥٣ بلدية (Communes)، ويبلغ عدد سكانه ١١٠٠٠ نسمة موزعين كما يلي:

٤٣٠٠ روم أرثوذكس

٣٥٠٠ سني

١٠٠٠ شيعي

٩٠٠ ماروني

٨٠٠ روم كاثوليك

وبعض الأَرمن واللاتين وغيرهم.

وقاعدته «الجديدة» (أو جديدة مرجعيون)، وهي قرية كبيرة مؤلفة من ٣٠٠٠ نسمة[2]. ويبدو أن هذه الاحصاءات مشابهة أيضاً لما قدّمه Cuinet في كتابه والتي تعود إلى القرن التاسع عشر.

(١) Cuinet, P. 421.

(٢) Pacha, P. 109.

وفي مقال كتبه حديثاً J.M.Wagstaff، نجد جداول تفصيليّة تتناول عدد سكان جبل لبنان والمقاطعات التي أُضيفت إليه ومذاهبهم، منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤)، وذلك بالمقارنة مع مراجع متنوعة لبنانية وفرنسية وتركية[١]. كما يشير إلى إحصاء عام ١٩٣٢[٢].

ثانياً: أقدم المدارس في المنطقتين وانتشارها، وخاصة المدارس الأرثوذكسية المحلية والروسية:

يبدو أن المدارس قد فُتحت في منطقتي حاصبيا ومرجعيون منذ بدايات القرن التاسع عشر وذلك بفضل الإرساليات التبشيرية الغربية وبع الأبرشيات المسيحية المحلية، بالإضافة إلى مساهمة بعض الأفراد في تمويل وإنشاء بعض المدارس.

والأرجح أن تكون أوائل المدارس في المنطقتين بروتستانتية، إذ صدر عن البطريرك الأنطاكي مثوديوس (١٨٢٣ ـ ١٨٥٠) أمراً إلى جراسيموس متروبوليت صيدا وصور سنة ١٨٢٧ بإقفال المدارس التي أنشأها المبشّرون البروتستانت في حاصبيا ومرجعيون، مما يعني أن هؤلاء المرسلين قد نجحوا بسرعة فائقة في إنشاء المدارس في هاتين المنطقتين، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار سنة ١٨٢٥، وهي سنة استقرارهم في لبنان[٣].

---

(١) J.M. Wagstaff, A note on some Nineteenth-Century population statistics for Lebanon, in Bulletin (British Society for Middle Eastern Studies), vol. 13, No 1 (1986), P. 27-35.

(٢) انظر Wagstaff، الجدول رقم (١) و(٢) و(٣)، كذلك انظر جداول وردت في: Pacha, P. 145-148.

(٣) أسد رستم، كنيسة مدينة الله أنطاكية العظمى، ٣ أجزاء، منشورات المكتبة البولسية، جونيه، ١٩٨٨، جـ٣، ص ١٨٩.

وهذا التدبير سيؤدي إلى ردّة فعل في الأوساط الروسية التي ستشجع البطريرك على إرسال مطران بعلبك نيوفيطوس لجمع مساعدات من روسيا لبناء أديرة وكنائس ومدارس.

لكن المرسلين الأميركيين (أو البروتستانت) الذين قبلوا في مدارسهم طلاباً من كل الطوائف المسيحية (روم، موارنة) صادفوا نجاحاً كبيراً في حاصبيا، التي تشكّلت فيها مجموعة من ١٥٠ بروتستنتي، من جمهور الروم في حاصبيا وتوابعها. وقد طالب هؤلاء رفع سلطة الإكليروس الأرثوذكسي عنهم والاعتراف بهم كنيسة مستقلة[١].

وبعد معاهد كوتشوك قينارجي (سنة ١٧٧٤) التي سمحت لروسيا بإنشاء كنيسة أرثوذكسية في القسطنطينية، وبما أن الباب العالي كان قد اعترف مجدداً في معاهدتي القسطنطينية ١٧٨٤ و١٧٩٢ بحق الروس بمحاية رعاياهم الأرثوذكسيين، أصبح باستطاعة روسيا التحرك نحو الشرق، فتمّ تأسيس قنصلية روسية في القدس سنة ١٨١٩، كما تمّ إرسال الراهب أرسانيوس، من أخوته البيت المقدس، لكن يهتمّ بالحجّاج هناك، وتبنّى القنصل الروسي بازيلي رأي أرسانيوس بتخصيص مكانٍ لإيواء الحجّاج في مدينة القدس.

فكانت أول خطوة عملية ثقافية للروس في أورشليم بإرسال الأرشمندريت بورفيريوس أوسبينسكي[٢] سنة ١٨٤٢ إلى القدس لمراقبة

---

(١) رستم، جـ٣، ص ١٩٢ ـ ١٩٣. انظر رأي المعلم بطرس البستاني في هذه المسألة ودعوته إلى مساعدتهم مالياً (رستم، جـ٣، ص ١٩٤ ـ ١٩٧).

(٢) «... تميّز (أوسبينسكي) برحابة الصدر وروح الخير، وهو متخصص بالشؤون البيزنطية ومستشرق مرموق ومؤرخ وعالم آثار. وكان شغوفاً بالكتب متحلياً بالنزاهة والترفع عن أي غرض...». نيكولاي ليسوفوي، البعثة الكنسية الروسية إلى الأراضي المقدسة، تاريخ وتراث حيّ، في «روسيا وأرثوذكس الشرق»، منشورات جامعة البلمند ١٩٩٨، ص ١٥١ ـ ١٧١، هنا ص ١٥٦.

الموقف عن كثب. وقد اقترح هذا الأخير إرسال أسقف روسي إلى أورشليم وعددٍ من الرهبان المثقفين لإعطاء المثل الصالح، ولنقل الكتب الدينية وغيرها إلى العربية وتوزيعها في الأوساط الأرثوذكسية المحليّة.

وهكذا ظهرت في روسية أول نبذةٍ روسية عن كنيسة أنطاكية عام ١٨٥٠، وفيها معلومات مفيدة خاصةً عن مدينة حاصبيا وحوادث عام ١٨٤٥ (حيث ذبح الدروز ٢٥٠ أرثوذكسياً). وفي هذه النبذة إشارة إلى عدم وجود مدارس أرثوذكسية هناك «والضرورة تقضي بالجمع في مدارس الطائفة بين تعليم العامة والتعليم الكنسي...»[١].

وقد جاء في هذه النبذة ما يلي:

«... فهل ينسى الشعب الروسي السوريين المتحدين معه بالإيمان، وموسكو قلب روسية قد رحّبت بالاستجداء الذي قام به متروبوليت هليوبوليس...»[٢].

وفي سنة ١٨٨١، حجّ الأمراء الروس سرجيوس وبولس وقسطنطين، ولدى عودتهم إلى روسية تمّ تأسيس جمعية امبراطورية أرثوذكسيّة برسالة الأمير سرجيوس وعطف القيصر، وذلك في ٢١ أيار سنة ١٨٨٢ في سان بطرسبرج في قصر الحاج نقولا الأكبر وبحضور الأميرة ألكسندرة، واتخذت الجمعية الناصرة مركزاً لها، واهتمّت بالتعليم الابتدائي والتطبيب المجاني[٣].

---

(١) رستم، جـ٣، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٨، خاصة ص ٢٠٧، وعن مستوى التعليم عند الأرثوذكس في القرن التاسع عشر وضعفه راجع قسطنين بتكوفيتش، لبنان واللبنانيون، نقله إلى العربية يوسف عطاالله، دار المدى، ط١، ١٩٨٦، ص ١٣٧، وحول مقارنته بمستوى التعليم عند البروتستانت والكاثوليك، المرجع نفسه، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٢) رستم، جـ٣، ص ٢٠٨.

(٣) رستم، جـ٣، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥. ووفقاً لشكري سويدان «الجمعية الامبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية الروسية» تأسست «لحفظ الأرثوذكسية في البلاد المقدّسة ورتق ما فتقه من ثوبها =

لكن المساعدات الروسية لتأسيس المدارس الأرثوذكسية المحلية كانت قد بدأت تتوافد قبل تاريخ تأسيس هذه الجمعية. وهناك نموذج عنها في سجل رقم ١٤ Bey في مطرانية بيروت للروم الأرثوذكس. ص ٢٨٢، وهو عبارة عن إيصال بمبلغ ٣/٤ ٣٣٨٩ غرشاً لمدرسة سوق الغرب في لبنان من «جنرالية قونسلاتو الدولة الروسية الفخيمة في بيروت»، ومؤرخ في ٧ حزيران سنة ١٨٧٩[١].

وهناك وصل آخر من قنصل دولة روسيا العظمى، وصل في ٢٢ شباط ١٨٨٠ «للمدرسة التي في دائرة الكنيسة الكاتدرائية» في بيروت وهو بمبلغ ١٣٠٠ فرش. (سجل ١٤ Bey، ص ٤٣٠).

وقد استمرت المساعدات الروسية للمدارس الأرثوذكسية المحلية بعد تاريخ تأسيس الجمعية الامبراطورية الأرثوذكسية، فهناك في وثائق مطرانية بيروت أيضاً وصل مؤرخ في ٥ تموز ١٨٨٧ بقيمة ١٥٠٠ غرش «إحساناً إلى مدرسة المنصورية ستماية غرش وإلى مدرسة بخشتيه تسعماية غرشاً». وهذا الوصل من قنصل روسيا قسطنطين بتكوفيتش (١٧ Bey، ص ٤٨٥).

= القشيب أولئك الجمعيات (أي الإنكليزية والألمانية والفرنسية) المتقدم ذكرها...». حنّا أبو حنّا، طلائع النهضة في فلسطين (خريجو المدارس الروسية)، ١٨٦٢ ـ ١٩١٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص ٢١.
ـ شكري سويدان (١٨٧٩ ـ ١٩٤٧) وُلِد في مرجعيون، وهو من خريجي المدارس الروسية، أنهى دراسته في السّمنار (في الناصرة) ثم انتقل مع عائلته سنة ١٩٠٠ إلى الولايات المتحدة حيث أكمل دراسته في جامعة هارفرد كما أصدر مجلة «الجامعة في بوسطن سنة ١٩٠٢. وهو مؤلف كتاب، تاريخ الجمعية الامبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية، بوسطن، ١٩١٢ (انظر حنّا أبو حنّا، ص ١٤٤) وكتاب آخر عنوانه «فذلكة تاريخية للكرسي الأنطاكي الأرثوذكسي، نيويورك، ١٩٣١».

(١) حول مدرسة سوق الغرب ورأي جراسيمس الحلبي في الموضوع أنظر: جوليات الرّاسي، من أرشيف بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس في دمشق، في دراسات، عدد ٢٦ (١٩٩٧)، ص ٤٣٥ ـ ٥٠١، ص ٤٥٤ ـ ٤٥٦.

كذلك هناك نموذج عن آخر هذه المساعدات، وهو وصل بقيمة ١٠٠٠ غرش من قنصل عام الروسيا لمساعدة المدارس في بيروت بتاريخ ١١ شباط ١٨٨٩ (١٨ Bey، ص ٣٦٦).

هذه المساعدات الروسية للمدارس الأرثوذكسية المحلية ترافقت مع تشجيع من قبل رجال الدين الأنطاكيين على نشر العلم وتأسيس المدارس وأذكر على سبيل المثال لا الحصر دور مطران بيروت ولبنان غفرئيل في هذا الشأن، فقد وجّه في ٥ك١ ١٨٨٥ «طرس بركة لأهالي وكهنة بلدة دوما» فيه عتب وتنبيه وتشجيع لهم حتى يهتموا بالعلم أكثر من الاهتمام بشراء جرس للكنيسة وذلك بعد أن أعْلن أساتذة المدرسة. هناك الإضراب لزيادة رواتبهم. ومما جاء في هذه الرسالة أن المدرسة في دوما كانت على أتمّ ما يرام من التقدم خلال السنتين الماضيتين حتى إن أهل الجوار تمنّوا أن يكون عندهم مدرسة مثلها في قراهم.

«.. لكن لماذا حصل هذا التراجع؟ ألا تعلمون أن إقفال المدرسة هو لغير مصلحة أولادكم؟ ماذا ستفعلون بهم، إذا أقفلت؟ تقولون إن المعلمين يطالبون زيادة في الراتب، هذا من حقهم لأن التقدّم والازدهار يرافقه مصاريف وتعب وشقاء. لماذا تتسابقون على جمع المال من أجل شراء جرس للكنيسة، وتتوانون عن جمع المال لمصلحة المدرسة؟ أينهما أفضل الجرس أم مدرسة أولادكم؟ هل تخسرون التربية المسيحية والعلم لأولادكم وأنتم مهتمون عن تكوّن الرّفعة والفخر؟ إن المدرسة والكنيسة كلاهما للجميع وكل هذه الأمور السطحية والفخر والمفاخرة هي مجد باطل! ألا تعتقدون أن المدرسة لم تنفع أولادكم في السنين الماضية؟ لا فخر بين أولاد الرعية إلا بالقدر الذي يؤَمِّنوه للمدرسة والعلم وتربية الأولاد وبعد ذلك الكنيسة. إذا أقفلت مدرستكم أين سترسلون أولادكم؟ إنني أطلب منكم الاتفاق والاهتمام بالمدرسة وأنا على أتمّ الاستعداد لمساعدتكم الأدبية والمادية ونموّكم

واتّفاقكم على عمل كل ما يُرضي الله تعالى. عن بيروت في ٥ كانون الأول سنة ١٨٨٥»[١].

وكان تشجيع العلم في هذه الفترة من القرن التاسع عشر من قِبَلِ رجال الدين الأرثوذكس حاجة ملحّة للوقوف في وجه المنافسة البروتستانتية بشكل خاص، إذ أخذ المبشرون الإنكليز والأميركيون بفتح المدارس في القُرى ذات الطابع الأرثوذكسي[٢]. كما أنهم ساهموا في أول بعثة علمية إلى الخارج. فأرسل المبشرون الأميركيون «إلى لندن ثلاثة من بني الوطن وهم النصرانيان أنطونيوس الأميوني وعبد الله العازار والدرزي إسمعيل جنبلاط فبقي منهم هناك أنطونيوس الأميوني، ثم أُرسل أربعة بعد ذلك إلى القصر العيني في مصر ليدرسوا فيه علم الطب...»[٣]، وأنطونيوس الأميوني هو في بلدة حاصبيا.

ونعود إلى طرح السؤال التالي:

متى بدأ تأسيس مدارس أرثوذكسية في منطقتي حاصبيا ومرجعيون؟

وفقاً للنبذة الروسية عن الكرسي الأنطاكي، لم يكن هناك من مدارس أرثوذكسية، وبالتالي لم تكن توجد مدارس أرثوذكسية في منطقتي حاصبيا ومرجعيون. لكن الوضع سيتغيّر مع بدء ورود المساعدات الروسية للأرثوذكس الأنطاكيين، فتمَّ تأسيس مدارس روسيّة مسكوبية في بيروت

(١) Bey 16، ص ٤٥٠.

(٢) انظر رسالة إلى المعلم طنّوس رزق ـ بتغرين، مؤرخة في ١٢ آذار سنة ١٨٨٠، ينصحه المطران فيها بعدم إرسال أولاد الطائفة إلى مدرسة الإنكليز، خاصة وأن المطرانية كانت قد اجتهدت «بإيجاد مدرسة لأولادهم لا ينحسرون عليها شيئاً». (Bey 14. ص ٤٣٧).

(٣) إسماعيل حقي بك، لبنان مباحث علمية واجتماعية، تحقيق فؤاد افرام البستاني، ٢ جزءان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠، جـ٢، ص ٥٧٣.

(١٨٨٧) والشويفات (١٨٩٤) ودوما (١٨٩٥) وأميون (١٨٩٧) وكوسبا وزحلة وبسكنتا وحاصبيا وراشيا سنة (١٩٠٠)[1].

على أننا لا نستطيع أن نتتبع بدقة تاريخ تأسيس كل المدارس الأرثوذكسية من محلية (أو طائفية) وروسية، في منطقتي حاصبيا ومرجعيون دون أن نطّلع على كل ما يتناول هذا الموضوع من وثائق، إن في البطريركية الأرثوذكسية الأنطاكية في دمشق أو في مطرانية بيروت للروم الأرثوذكس، أو في أرشيف الجمعية الامبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية، أو في أعداد السالنامه العثمانية وغيرها من مصادر ومراجع.

لكنني سأكتفي ببعض نماذج عن المدارس، التي استطعت التعرّف عليها، من خلال ما توفّر لديّ من وثائق من البطريركية ومن المطرانية ومن بعض أعداد السالنامه، كذلك من إحدى الوثائق الصادرة عن الجمعية الروسية، والموجودة حالياً في مكتبة البطريركية في دمشق، وقد تمّت ترجمتها إلى اللغة العربية بمساعدة أحد الأصدقاء، كما ستتم الإشارة إليه في حينه، طبعاً بالإضافة إلى أهم المصادر والمراجع المعروفة عن الفترة التي أتناولها.

فوفقاً للسالنامه ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، كان في حاصبيا ومرجعيون من المدارس الابتدائية المسلمة ثلاثة:

في حاصبيا:

١ ـ مدرسة للصبيان: ٤٣ تلميذاً

٢ ـ مدرسة للبنات: ٣٠ تلميذة

(١) ميشال أبي فاضل، التعليم العالي في لبنان خلال القرنين الأخيرين، رسالة لإنجاز مقررات شهادة الكفاءة في التربية تحت إشراف الدكتور عبّاس علم الدين والدكتور فريد نجّار، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، حزيران ١٩٧٢، ص ١٩.

في جديدة:

٣ ـ مدرسة للصبيان: ٩٠ تلميذاً

كما تأسست مدرسة ملكية في حاصبيا وفقاً لسالنامه ولاية سورية سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م.

أمّا المدارس الغير إسلامية التي كانت في منطقتي حاصبيا ومرجعيون وفقاً لهذا العدد الأخير من السالنامه؛ كما يلي[1]:

	مدارس عادية				مدارس عالية			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	عدد	طلاب	عدد	طلاب	عدد	طلاب	عدد	طلاب
حاصبيا	٤	١٦٨	١	١٥	١	١١٥	١	١٢٠
مرجعيون	٨	٥٠٧	٣	١٦٧	—	—	—	—

إذاً كان عدد المدارس الابتدائية في المنطقتين للذكور والإناث ١٦ مدرسة عادية ومدرسة عالية واحدة للذكور، كما نتبيّن من خلال مقارنة بين أعداد الذكور وأعداد الإناث في هذه المدارس أن عدد الفتيات كان يوازي تقريباً نص أعداد الفتيات في المدارس في مرجعيون، بينما كان بنسبة قليلة في حاصبيا.

كما أننا لا نجد تحديداً للطوائف التي كانت تدير تلك المدارس الغير مسلمة وفقاً للجدول نفسه على أن الجمعية الامبراطوية الأرثوذكسية الفلسطينية الروسية كانت قد أسست عام ١٨٩٤ مجموعة مدارس في لبنان، منها مدرستان في حاصبيا ومرجعيون[2]. ويبدو أن المدارس الأرثوذكسية المحلية

(١) سالنامه ولاية سورية، ١٣٠٣هـ/ ص ١٩٥.

(٢) Khouzami, p. 56.

والروسية كانت تسيران جنباً إلى جنب لكن سنة ١٨٩٤ سوف تكون تاريخاً حاسماً بالنسبة لمصير تلك المدارس، إذ أنه بعد النجاح التي لاقته المدارس الروسية في فلسطين وغيرها من المناطق سوف يطلب البطريرك الأنطاكي اسبيريدون بوضع المدارس الأرثوذكسية المحليّة تحت إشرافها المباشر[١]. وهكذا ستشرف الجمعية الروسية على مدرسة البنات في دمشق وعلى ١٥ مدرسة في القرى، لكن هذا العدد سيتضاعف فيما بعد سنة ١٩٠٠، إذ ستشرف الجمعية على إدارة ٤١ مدرسة في سوريا تضم ٥٥٠٠ تلميذاً. وفي حلول سنة ١٩٠٥ سيصبح هذا العدد للمدارس ٧٧ مدرسة في كل من سورية ولبنان مع أكثر من ٩٠٠٠ تلميذاً[٢].

وستصرف الجمعية مبالغ ضخمة للمدارس في سوريا ولبنان بين عامي ١٨٩٥ ـ ١٨٩٦. وهي تقدّر بـ ٦٥٠٠٠ روبل، لدعم الأرثوذكس أي بشكل خاص المدارس الأرثوذكسية، مع أن الجمعية كانت قد دفعت فقط على نشاطاتها في فلسطين بين عامي ١٨٨٥ ـ ١٨٨٦ مبلغ ١٣٥٠٠ روبل فقط[٣]. وهذه الجمعية التي ستتركّز مقتنياتها العقارية بمعظمها في فلسطين (٤/٥)، سوف تكون نسبة كبيرة من التلاميذ في مدارسها من سوريا ولبنان (٩/١٠)[٤]. وكانت المساعدات المالية الروسية للمدارس تأتي من عامة الشعب

---

(١) A.L. Tibawi, Russian Culturel penetration of Syria - Palestine in the nineteenth Century, Publishes by the Royal Central Asian Society, London, 1966, P. 25
وهناك رواية أخرى تفيد بأن ذلك تمَّ عام ١٨٩٥ من قبل البطريرك اسبيدون، الذي لم يكن محبوباً من رعيته، وذلك أملاً بتأخير تنحيته عن السدّة البطريركية،
Derek HOPWOOD, The Russian presence in Syria and Palestine (1843-1914), Clarendon Press, Oxford, 1969, P. 150.

(٢) Hopwood, p. 150.

(٣) Tibawi, P. 27.

(٤) Tibawi, P. 29.

الروسي كما من نبلائه وعائلته المالكة[١].

وقد أدّت هذه المساعدات إلى نتيجة إيجابية إذ ازدهرت المدارس الأرثوذكسية الروسية بسرعة ونافست بل هددت بالإقفال مدارس أخرى (مثلاً المدرسة البروتستانتية في الناصرة)[٢]، وذلك لأنها اعتمدت أسلوباً ومنهجاً جديداً في التعليم قوامه التعليم المجاني، وتثقيف الفكر والأخلاق وتمرين الجسد، كذلك منع القصاص الجسدي للتلاميذ، مع مراعاة عادات وتقاليد المنتسبين إلى تلك المدارس (من ناحية الثياب المدرسية)، فلم يكن عليهم أن يغيّروا فيها. كما انطلقت من احترام ثقافة ولغة المتعلّمين، فشجعت بذلك تعليم اللغة العربية والتأليف فيها والترجمة إليها[٣]. كما أن تلك المدارس توزعت في القُرى كما في المدن. وبالنسبة إلى مدرسة حاصبيا الروسية (أو المسكوبية) فإن آثارها لا تزال حتى الآن بقرب كنيسة مار جرجس للروم الأرثوذكس وهي عبارة عن مبنىً من طبقتين بحاجة لمن يرممه ويجعله ربما متحفاً يحتوي على مآثر مَنْ تعلّم في تلك المدرسة، خاصة أن من تلاميذها مَنْ لَمَعَ وأُرسل للتخصص في الخارج. فقد تمّ اختيار عشرات من الطلاب

---

(١) Tibawi, P. 13، لكن المساعدات سوف تواجه صعوبات ابتداءً من عام ١٩٠٥ بعد وفاة رئيس الجمعيّة خيتروفو وانتقال الرئاسة إلى الدوق Sergei الذي قُتل على يد أحد الاشتراكيين عام ١٩٠٥، فانتقلت رئاسة الجمعية إلى زوجته الدوقة Elizaveta Fedorovna التي كانت سيّدة نبيلة وهادئة ولكنها لم تكن تتمتع بحيوية زوجها في رئاسة الجمعية. وهكذا سوف تُضطر الجمعية فيما بعد إلى طلب مساعدة القيصر لتلبية حاجاتها المادية. فأقرّ القيصر مساعدة مالية سنوية لها عام ١٩١٢، ووافق مجلس الدوما على تخصيص مساعدة مالية سنوية لمدارس سوريا تقدّر بـ ١٥٠٠٠٠ روبل، (Hopwood, p. 129-130).

(٢) Tibawi, P. 24.

(٣) حول سياسة الجمعية في التربية والتعليم، انظر يوسف أسعد داغر، المدرسة المسكوبية المنشورات الأرثوذكسية، مكتبة السائح، طرابلس، ١٩٨٢، ص ٨ ـ ١٢، كذلك للمؤلف نفسه مقال بعنوان «صفحة مجهولة من تاريخ التعليم في سوريا ولبنان وفلسطين»، الجمعية الامبراطورية الفلسطينية الروسية، في المسرة، السنة ٦٥ (١٩٧٩)، ص ٨٥٤ ـ ٨٦٦، وخاصة ص ٨٥٨ ـ ٨٦١، وعن مميزات التربية والتعليم في المدارس الامبراطورية، انظر حنّا أبو حنّا، ص ٥٥ ـ ٦٠، انظر أيضاً Tibawi، ص ٢٢ ـ ٢٣.

المتفوقين من مدارس بيروت وطرابلس وحمص ودمشق وحاصبيا والقدس وأُرسلوا إلى روسيا للتخصص[1]. ولكنني لم أستطع الحصول على اسم هذا الطالب المتفوق ولا إلى مصيره.

وهكذا فتحت ست عشرة مدرسة أرثوذكسية فلسطينية في سنة ١٨٩٥ معظمها في قُرى لبنان[2]. وهذا ما حدا بالأب اليسوعي Henri Jalabert بالقول أن ذلك عبارة عن «اجتياح روسي»، مع اعترافه بفضل أساتذة تلك المدارس من خريجي السمنار في النّاصرة (أو مدرسة إعداد المعلمين) وأهمية التعليم المسيحي الذي يقدموه لطلابهم[3].

ومن بين أولئك الخريجين (سنة ١٨٩٤)، من علّم في مدارس حمص واللاذقية ودمشق وطرابلس وأميون وعكار ومرجعيون وصافيتا[4]..

إذاً الأساتذة الذين علموا في مرجعيون كانوا معدّين تربوياً ودينياً بشكل جيّد مما أدّى إلى نجاحهم في مهمتهم التربوية وأدّى إلى ازدهار المدرسة التي يعلّمون فيها، والتي كانوا يطبّقون فيها أسلوباً تربوياً ناجحاً لا يزال قسم كبير منه يُستعمل حتى اليوم، وذلك من حيث مراعاة أصول التربية الذهنية

(١) Tibawi, P. 26.

(٢) رستم، جـ٣، ص ٢٦١، وحول التعليم في سوريا وخاصة في اللاذقيّة، راجع يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني، دار النهار للنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٠، ٩٨ ـ ١٠٠.

(٣) «... Les missionnaires Catholoques reconnaissent d'ailleurs la valeur des maîtres sortis de l'École Normale de Nazareth, et qu'ils donnent aux enfants, en des établissements bien tenus, une éducation sérieuse et Chrétienne...», Henri Jalabert, La vice-province du Proche-Orient de la Compagnie de Jésus (Egypte, Syrie, Liban), Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1960, P. 12.

كما أن القنصل البريطاني في دمشق اعتبر أن الجمعية الفلسطينية تحاول «رَوْسَنَة» كل الجيل العربي الأرثوذكسي الصاعد:

«It Would hardly be any exaggeratoin to say that steady and persistent efforts are being made to «Russianize» The Whole of the rising generation among the Arab orthodox communities in this province...». Tibawi, P. 28.

(٤) حنّا أبو حنّا، ص ٤٥.

والجسدية للتلميذ أو للتلميذة والأخذ يعين الاعتبار عدم إجهاد أي فهما بتكثيف المعلومات دون ترك فترة استراحة بين الحصص التدريسية له وهي عبارة عن عشر دقائق بين الحصة والأخرى.

كما أن تلك المدارس الروسية كانت تهتم بتعليم الفتيات كما الفتيات فنجد عدداً متقارباً بين الفئتين في سجلات مدارس الجمعية. ويشير ميخائيل نعيمة، الذي تخرج من سمنار الناصرة وتخصص في روسيا، إلى مدرسة قريته بسكنتا، عندما انتهى البناء الجديد للمدرسة سنة ١٨٩٦ بقوله ما يلي: «... وإن المدرسة ـ من بعد أن كانت للذكور وحدهم ـ أصبحت مختلطة للذكور والإناث، وقد قفز عدد المدرّسين فيها من اثنين إلى تسعة، بينهم ثلاث معلمات، وقد قفز عدد التلاميذ من العشرين إلى ما يقارب المئتين، وعدد الصفوف من صَفّين إلى ثمانية تبدأ بـ «البستان»[1].

أما بالنسبة إلى مدارس حاصبيا ومرجعيون، فبين سنتي ١٣١٨ و١٣١٩هـ/ ١٩٠٠ ـ ١٩٠١م، كان هناك مدارس غير مسلمة في مرجعيون ومنها مدرسة ابتدائية للروم الأرثوذكس تضمّ ١٥٠ تلميذاً و٩٠ تلميذة، كما كان هناك مدرسة ابتدائية للكاثوليك، فيها ١٢٠ تلميذاً و٦٠ تلميذة[2].

وكانت هاتان المدرستان متطورتين جداً قياساً مع المدارس الرسمية

(١) نقلاً عن حنّا أبو حنّا، ص ٤٧، وحول مميزات صف البستاني، يقول المؤلف حنّا أبو حنّا نقلاً عن مفكرة إسكندر جبرائيل كزما، الذي علّم في السمنار (في الناصرة) وأداره ثم كان مسؤولاً عن شبكة المدارس الروسية في الجليل، في إحدى ملاحظاته: «طلاب البستان يجلسون على حصير وتكون الحصة نصف ساعة، ونصف ساعة لعب.». حنّا أبو حنّا، ص ٣٥. وهذا مما يؤكده أسعد داغر، إذ يقول عن المدارس الروسية ونظام الدروس فيها أنه «ضمن قوانينها أن يُعطى الأولاد من ابن عشر سنين فصاعداً فسحة (فرصة) عشر دقائق كل ساعة لإراحة الذهن من التعب العقلي. أما الأولاد الذين هم من ابن تسع سنين إلى الست فيُعطون كل نصف ساعة فسحة عشرين إلى ثلاثين دقيقة مراعاة لحداثة سنهم». أسعد داغر، المدارس الروسية في سوريا، في المقتطف (أكتوبر ١٩٠١)، ص ٩٠١ ـ ٩٠٤، هنا ص ٩٠٣.

(٢) سالنامه نظارة معارف عمومية، ١٣٢١هـ/١٩٠٣، ص ٤٢٧.

العثمانية، مما دفع مؤلفي كتاب «ولاية بيروت»، محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك إلى القول: «. . . في مكتب القضاء مكتبان رسميان أحدهما للذكور والآخر للإناث. ومكتب ابتدائي ذو شعبتين للروم الأرثوذكس. ولقصبة الجديدة حالة غريبة جداً في أمر المعارف كما هي الحالة فيها بأمور البلدية. وبسبب حرمان مكتب النمونه الذكور من الأساتذة أرباب الاقتدار والأهلية، فقد أصبح مجمعاً للبلداء ولا أثر للعلم والتحصيل بين المائة وعشرين طالباً المداومين عليه. أما مكتب الإناث فهو أشدّ انحطاطاً ولا يتجاوز عدد الطالبات فيه الأربعين.

ويقوم أمام المؤسسات الرسمية المنحطّة مكتب ابتدائي للروم في غاية الجودة والترقي، وقد أُعطي المكتب قبلاً للحكومة الروسية بموجب رخصة رسمية، وكانت الجمعية الفلسطينية الروسية تدفع رواتب المعلمين والمعلمات. ويزيد عدد تلامذته على الأربعمائة ما بين صبيان وبنات. وقد أشادت الطائفة الرومية البناء ولكن الحكومة الروسية استحصلت على رخصة المكتب، ولهذا السبب أغلقته مديرية المعارف في العام الماضي. وقد عطل مكتب البروتستان الذي يبلغ عدد طلابه الثلاثمائة ما بين ذكور وإناث لأنه لم يكن حائزاً على رخصة رسمية. ولقد كان إغلاق هذه المكاتب وتعطيلها مضراً جداً للأهلين حتى بات جميع المسيحيين الذين يقرأون ويكتبون بدون مكاتب. أما مكاتبنا الرسمية فإنها عاجزة عن تلافي هذا النقص. ولا ريب أن نجاح المكاتب ورقيّها متوقف على وجود معلمين ومعلمات من أرباب الأهلية والاقتدار، وإننا لم نوفق حتى الآن ويا للأسف لإحراز شيء من هذه المزايا البعيدة من أساتذتنا الرسميين. وإذا كانت حالة المعارف في مركز القضاء مختلة بهذه الدرجة فمن العبث حينئذٍ البحث عن مكاتب القُرى. فحالة التربية بيننا محتاجة للإصلاح من أولها إلى آخرها»[1].

(١) محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك، ولاية بيروت، ٢ جزءان، مطبعة الإقبال، بيروت، ١٩١٦، أعادت طبعه دار لحد خاطر، ط٣، ١٩٨٧، جـ١، ص ٣٢٩.

عدّة ملاحظات تستوقفنا هنا، وأهمها أن هذه الشهادة عن المدارس المسيحية في جديدة مرجعيون، قصبة قضاء مرجعيون تأتي من أستاذين عثمانيين متمرّسين في مختلف الأمور التربوية. وأن مصادر ومراجع كثيرة تؤكد ما جاء على لسانهما. ثم نقطة أخرى تستدعي التوقف عندها، ألا وهي تزايد عدد التلامذة الأرثوذكس (من فتيان وفتيات) إلى الضعف تقريباً في هذه الفترة (أي سنة ١٣٣٢هـ/١٩١٣ ـ ١٩١٤م)، أي أن هذا العدد الذي كان ٢٤٠ تلميذاً وتلميذة سنة ١٩٠٠ ـ ١٩٠١ أصبح أكثر من ٤٠٠[1]. كما أن عدد الطلاب الذين كانوا يقصدون مدرسة البروتستانت ملفت للنظر أيضاً، مما يدل على نجاح هذه المعاهد العلمية من جهة وعلى نمو سكاني جيّد في هذه الفترة من بداية القرن العشرين. وقد أعطى مؤلّفا كتاب «ولاية بيروت» عدد السكان، بطوائفهم المختلفة، في القضاء ككل ثم في قصبة القضاء، أي جديدة مرجعيون، بشكل خاص (سنة ١٩١٣) فجاء كما يلي:

الطائفة	عدد السكان	
	قضاء مرجعيون	جديدة مرجعيون
أرثوذكس	٤٧٦٥	٢١٩٥
كاثوليك	١٤٦٧	٨٩٠
موارنة	١٣٠٤	ـ
بروتستانت	١٠٧٥	٣٧٥
لاتين	١٠٠	ـ
مسلمون	٢٢٠٣٥	٢٩٧

(١) ووفقا لجداول معاهد الجمعية في سوريا وفلسطين سنة ١٩٠٧، كان في جديدة مرجعيون مدرستان روسيتان خارجيتان، إحداهما للصبيان (٢٠٦) والثانية للبنات (٢٠٦)، يوسف أسعد داغر، المدرسة المسكوبية، ص ١٥.

الطائفة	عدد السكان	
	قضاء مرجعيون	جديدة مرجعيون
يهود	١٧٠	—
المجموع	٣١١١٥ (والأصح ٣٠٩١٦)	٣٧٥٢[1]

ويشير المؤلفان إلى طريقة فتح المدارس الروسية، إذ كانت طائفة الأرثوذكس في مرجعيون هي التي أمّنت البناء، لكن الجمعية الفلسطينية هي التي كانت تدفع رواتب الأساتذة من معلمين ومعلمات.

وكان الوضع التربوي مختلفاً في قُرى مرجعيون، على ما يبدو، عمّا كان عليه في قصبة القضاء، أي جديدة مرجعيون، فنجد مثلاً بالنسبة إلى قريتي إبل السقي، وهي في قضاء مرجعيون، أهالي القرية خاصة المغتربين منهم يهتمون بتأمين مدرسة أرثوذكسية (طائفية) في القرية ويتحملون أعباء تأسيسها. وهذا ما أشارت إليه مجلة «النعمة» في عددها الصادر في شباط ١٩١٢، تحت «أخبار طائفية ـ إبل السقي»: «إن غبطة بطريركنا المفضال غريغوريوس الرابع الجزيل الطوبى، بعدما زار قرية إبل السقي وشاهد آثار الغيرة والحميّة التي يبذلها أبناء الملّة ووجهائها في تلك القرية في مشترى محل وعمار مدرسة لتهذيب الناشئة في القرية المذكورة على المبادئ المسيحية بمبلغ ٧٥٠ ليرة افرنسية استحسن أن يُثني على غيرة أبناء الملّة الغائبين كما أثنى على همّة الحاضرين لديه، فكتب بطاقات لبعض أولئك الغيورين فورد جواب لغبطته من أحدهم كامل أفندي أبي سمرة موضحاً إمتثال أولئك الأبناء لصوت الراعي الأمين وتأليفهم لجنة من بعض ذوات المهاجرين من قرية إبل السقي فجمعوا

(١) ولاية بيروت، جـ١، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩. انظر ما جاء في كتاب أديب باشا من إحصاءات في الموضوع نفسه لعام ١٩١٤، ص ١٤٦ ـ ١٤٧، حيث نجد بعض الفروقات، انظر أيضاً جدولاً في Wagstaff, P. 33.

منهم ومن رفاقهم ٧٥ ليرة وأرسلوها إلى يوسف أفندي أبي سمرة لفائدة المشروع الخيري المذكور. فإثنى غبطته على غيرة الساعين للخير وبلّغهم بلسان من كاتبه منهم بركته الرسولية. . .»[1].

وهذا الخبر يدل على أن المدارس الطائفية أو المدارس الأرثوذكسية المحلية كانت تسير جنباً إلى جنب في هذه الفترة من القرن العشرين في قضاء مرجعيون، فقد بقي لهمّة المواطنين والمغتربين دور في تشجيع التعليم وبناء المدارس حتى ينتفع مواطنيهم من ذلك.

وهذا الأمر كان سائداً أيضاً في قضاء حاصبيا، حيث نجد أن المدارس الروسية تتركز في بعض البلدات الرئيسية، بينما المدارس الأرثوذكسية المحلية تُنشأ في القُرى، ودليلنا على ذلك «جدول عم معاهد الجمعية في سوريا وفلسطين سنة ١٩٠٧»[2]، فوفقاً لهذا الجدول، كان في حاصبيا مدرستان

(١) مجلة النعمة (شباط ١٩١٢)، ص ٧٦٢، أما عن قيمة الليرة الفرنسية، فوفقاً لعبد الكريم رافق «كانت الليرة الذهب الفرنساوية تعادل آنذاك (سنة ١٨٧٠) ٩١ قرشاً، والإنكليزية ١١٥ قرشاً»، محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث، منشورات جامعة البلمند، ٢٠٠٦، ص ١١٥، حاشية رقم ٤٢. فهل بقيت هذه القيمة نفسها حتى سنة ١٩١٢؟
على أن شوكت باموك، يقدم لنا جدولاً بأسعار صرف النقود معبّراً عنها بالليرة الذهبية العثمانية بين عامي ١٨٥٠ و١٩١٤، فيجعل قيمة الفرنك الفرنسي ٠,٠٤٣٣ سنة ١٨٥٠، و٠,٠٤٤ سنة ١٩١٤، والروبل الروسي ٠,١٧٥ سنة ١٨٥٠، و٠,١١٦ سنة ١٩١٤، أما الليرة المصرية فيجعلها ١,٠ سنة ١٨٥٠ و١,١٤٦ سنة ١٩١٤، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط ٢٠٠٥، ص ٣٧٦.

(٢) وفي هذه السنة احتفلت الجمعية بعيدها الفضي في قصر القيصر (Peterhof Palace)، ومما جاء على لسانه، أنه بعد مضي ٢٥ سنة على تأسيس الجمعية الامبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية، فقد كانت تملك عقارات بقيمة ٨ ملايين روبل و٨ أوتيلات تستطيع تأمين أماكن لعشرة آلاف حاج ومستشفى واحد وست عيادات طبيّة و١٠١ مدرسة تضم عشرة آلاف وأربع مائة تلميذ. وكانت الجمعية قد نشرت أيضاً ٣٤٧ كتاباً في فلسطين، Hopwood, P. 131, n° 2.
راجع حول جدول معاهد الجمعية في سوريا وفلسطين سنة ١٩٠٧، يوسف أسعد داغر، المدرسة المسكوبية، ص ١٣ـ١٦، وحنّا أبو حنّا، ص ١٧٤ ـ ١٨١.

خارجيتان أحداهما للذكور، كانت تضم ٩٢ تلميذاً، والثانية للبنات تضم ٥٥ تلميذة. كذلك كان في الكفير، وهي بلدة من قضاء حاصبيا، وعلى ما يبدو كانت عامرة بالأرثوذكس في بداية القرن العشرين، مدرستان خارجيتان أيضاً، إحداهما للصبيان (١٠٦) والثانية للبنات (٨١) أي أن هاتين المدرستين كانتا أكبر من مدرستي حاصبيا، مركز القضاء![1]

أما في قرية ميمس، وهي تابعة لقضاء حاصبيا، فقد كان تأسيس المدرسة فيها وتنميتها بتشجيع من البطريرك الأنطاكي وبفضل همّة المغتربين من أبنائها الموجودين في البرازيل. ففي نفس عدد مجلة النعمة (شباط ١٩١٢)، نقرأ ما يلي: «ميمس ـ بلغ «النعمة» أن قدس الأب الخوري موسى مرهج أجاب غبطة البطريرك الأنطاكي على تحريره المطبوع في صفحة ٣٣٥ من مجلة النعمة سنة ١٩١١، أنه طبع نسخة منشور غبطته إلى الأبناء الأحباء من ميمس الموجودين في جهات سان باولو المؤلّفين قبلاً جمعية مخصوصة للعناية بوطنهم المحبوب، فكان من آثار تلك العناية المدرسة التي تقرّ بها العين وينشرح لها الصدر، وذلك في مجلة الأفكار لصاحبها الفاضل الوجيه الدكتور سعيد أفندي أبو جمرة. وجمع إليه وجوه الأبناء الأفاضل المذكورين فأطلعهم على المنشور المشار إليه المحرك القلوب لنموّ الأعمال المرضية للّه والمفيدة للقريب. فمن أعماق قلوبهم أثنوا وشكروا وقرّروا مؤقتاً إرسال ٣٠ ليرة إنكليزية حالاً لأجل سير المدرسة حسناً في قرية ميمس. وأنه لا بدّ من متابعة الإرسال مرّة فمرّة. ويعد بالبيان في المستقبل عمّا يكون.

فأرسل غبطته في أوائل شباط طرس بركة جواباً للخوري المذكور لينوب

(١) يوسف أسعد داغر، المدرسة المسكوبية، ص ١٥. وربّما يُفسر قلّة عدد الطلاب والطالبات في مدرستي حاصبيا، إلى أن عدد الأرثوذكس في البلدة قد تناقض كثيراً بعد حوادث عام ١٨٦٠. ولمعلومات أكثر عن العائلات الأرثوذكسية التي اضطرت إلى ترك حاصبيا، من المفيد الاطلاع على كتاب الدكتور مسعود ضاهر، الهجرة اللبنانية إلى مصر، «هجرة الشوام»، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦.

عن غبطته في تبليغ الأبناء الغيورين الميامسة وجناب الدكتور الفاضل شكر غبطته والبركة والأدعية الأبوية لما أبدوه من حسن استعداد لخدمة أفكار غبطته الصالحة ولبذلهم المال الذي يجنونه بعرق جبينهم في سبيل إعلاء شأن وطنهم وتهذيب ناشئته. . .»[1].

وهذا دليل على أن الهجرة رغم مساوئها الكثيرة، كان من حسناتها أن المغتربين بقيوا على اتصال مع أقربائهم ومواطنيهم في وطنهم الأم، وعلى استعداد دائم لسماعدتهم مالياً ومعنوياً، ودليلنا هنا ما ذُكر عن مغتربي قريتي إبل السقي وميمس.

والسؤال الذي يُطرح هنا، هل أن كل أولاد المسيحيين في منطقتي حاصبيا ومرجعيون كانوا يتعلموا في مدارس المنطقتين فقط؟

ربما كان الجواب على ذلك بلا، لأنه بعد الإطلاع على «لائحة مدرسة الفنون في صيدا ودار السلام» للسنة الدراسية ١٩١٢ ـ ١٩١٣[2]، وهذه المدرسة الداخلية العلمية الصناعية الإنجيلية التي كانت تحت إدارة المرسلين الأميركان في صيدا، كانت قد تأسست سنة ١٨٨١ «قصد تهذيب أحداث السوريين وتثقيف عقولهم بدرس العلوم ليشبّوا ذوي عقول مستنيرة ومبادئ قويمة فيقوموا بالخدمة النافعة لتقدّم بلادهم. وفي سنة ١٨٩٥ ضمّ إلى

(١) مجلة النعمة (شباط ١٩١٢)، ص ٧٦٢ ـ ٧٦٣. وكان البطريرك الأنطاكي غريغوريوس، خلال زيارة رعائية سنة ١٩١٢، قد عرّج على مرجعيون، كما مرّ بميمس وشاهد بنفسه المدرسة التي أسسها المغتربون، ثم «قام غريغوريوس من ميمس إلى الكفير. . . ثم بارح الكفير إلى قرى عين عطا وشبعة وعين حرشة. وفي أثناء هذا الطواف أنشأ عدة مدارس وساعد الجمعيات الخيرية وبثّ شعور النهضة في قلوب أبنائه الطائعين. . .»، أسد رستم، جـ٣، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٢) لقد استطعت الحصول على هذه اللائحة الموجودة في وثائق آل حماده في بعقلين بفضل الأستاذ نايل أبو شقرا الذي تفضل بإعطائي نسخة عنها من أرشيف مكتبته في عمّاطور الشوف، فله مني جزيل الشكر. وتعود أهمية هذه اللائحة إلى أن الذي كتبها هو رئيس المدرسة نفسها استيورت جسب.

الدروس العلمية الفرع الصناعي في ثلاثة أقسام وهي: النجارة والخياطة والسكافة الإفرنجية (الكندرجية). فكل تلميذ داخلي في الصفوف التي تقيم في مركز صيدا، عليه أن يشتغل مع صفّه يومياً وقتاً تُعيّنه إدارة المدرسة في إحدى الصنائع التي تُعَيّن له..»[1].

ويبدو أن هذه المدرسة شهدت إقبالاً كبيراً لذا «أقامت إدارة المدرسة بناءً فخيماً في دار السلام (الميومية) بجوار صيداء على رابية تشرف على الجهات الأربع ونقلت إليها قسم الأحداث ممّا دون الصف الثالث[2]، وقد قامت بإصلاحات وتحسينات مهمة حول بناء المدرسة المشار إليه بتمهيد وتسوية ساحات فسيحة متقنة منها ملعب كبير شرقي المدرسة للعب (الفوت بول) وملعب شمالها للعبة (الباسكت بول) وآخر غربيّها للعبة (التنس) وغرست أشجاراً حوالي هذه الساحات حتى غدت بهجةً للعيون وفي غاية الملاءمة لرياضة التلاميذ الجسدية والعقلية أيضاً. أضف إلى ذلك المناظر الجميلة التي يشرف عليها الطلبة من تلك الرّابية البديعة. وقد أيَّد الخُبْرُ الخَبَرَ بتقدّم التلامذة المقيمين في هذا القسم أدبياً وعقلياً وجسدياً...»[3].

وفي قسم دار السلام أصبح الطلاب يُقبلون في سن ما بين ٩ ـ ١٥ سنة، كما أنه كان في المدرسة فرع الأيتام، وهو يختصّ بالصبيان ما بين سن الست والثلاث عشرة سنة، «ممن كان قبل تيتّمهم أحد والديهم معروفاً أنه من الطائفة الإنجيلية. وقد أُقيم له بناء خاص في قرية دار السلام (الميومية) قبالة البناء السابق للتلاميذ القانونيين، وذلك في موقع جميل تحفّ به الأشجار على نسق بديع في غاية الملاءمة والإتقان.

(١) لائحة مدرسة الفنون في صيدا ودار السلام، سنة ١٩١٢ ـ ١٩١٣، ص ٥ ـ ٦.
(٢) كان في المدرسة خمس صفوف حتى الصف الخامس ابتدائي، انظر حول «مساق الدروس في الصفوف الخمسة، لائحة مدرسة الفنون، ص ١٠ ـ ١٧.
(٣) لائحة مدرسة الفنون، ص ٦.

والتلامذة الأيتام يدرسون مثل «القسم العملي» أعني نصف الدروس المعيّنة للتلاميذ القانونيين فما يدرسه القانونيون في سنة واحدة يدرسه الأيتام في سنتين. وقد أحدثت إدارة المدرسة لهم هذه السنة تعلّم صناعة الكندرجية فيشتغلون فيها نصف نهار كل يوم عدا الأيام التي يمارسون فيها أشغالاً أخرى»[1].

ومن خلال هذه اللائحة نستطيع التعرف على تاريخ بدء العام الدراسي ونهايته كذلك على أعضاء هيئة إدارة المدرسة من الرئيس إلى نائب الرئيس والكاتب والناظر ومدرّسي المواد العلمية والأدبية المختلفة بالإضافة إلى معلمي الصنائع، هذا بالإضافة إلى مساق الدروس للعام الدراسي ١٩١٣ ـ ١٩١٤ في الصفوف الابتدائية الخمسة.

فالعام الدراسي يبدأ في نهار الأربعاء ٨ت١ سنة ١٩١٣ وينتهي في نهار الأربعاء ١ تموز ١٩١٤، إذ تُعطى الفرصة الصيفية[2].

ومن الأساتذة الذين كانوا من جديدة مرجعيون والذين كانوا يدّرسون في مدرسة الفنون، استطعت التعرف على اسمين الأول لسليم بيّوض، مدرّس في الرياضيات واللغة الإنكليزية، أما الأستاذ الآخر فهو كليم قربان، مدرّس في العربية والإنكليزية[3]. وهذا الأستاذ مشهور جداً في منطقة مرجعيون وخرَّج أجيالاً من المتعلمين الأكفياء في اللغتين، وقد درّس في مدرسة «المرج العالية» في مرجعيون في بداية القرن العشرين أيضاً[4].

ونستنتج من لائحة الأساتذة في هذه المدرسة ومن برنامج توزيع

(١) لائحة مدرسة الفنون، ص ٧.
(٢) لائحة مدرسة الفنون، ص ٨.
(٣) لائحة مدرسة الفنون، ص ٩.
(٤) وقد استقيت هذه المعلومات عن الأستاذ كليم قربان من الرعيل الأول من خريجيه وتلامذته، ومن بينهم والدي المرحوم شفيق الراسي.

الدروس، المواد التعليمية التي كانت تدرّس فيها ألا وهي كما يلي: الفرنسية والتركية والإنكليزية والرياضيات والخطّ، بالإضافة إلى صناعة الكندرجية والخياطة والنجارة. ونعلم من خلال اللائحة نفسها أن المدرسة لم تكن مجانيّة، بل كانت هناك رسوم محددة تؤخذ من التلميذ الداخلي وأخرى من التلميذ الخارجي تبعاً لدرجة صفه. مثلاً في الصف الأول تُستوفى ليرة إنكليزية واحدة على التلميذ الخارجي، لكن تؤخذ ٣ ليرات إنكليزية من تلميذ في الصف الرابع[1].

ونستطيع الإطلاع من خلالها أيضاً على أسماء طلابٍ كانوا ينتمون إلى قرى تابعة لقضاءي مرجعيون وحاصبيا، وهؤلاء التلاميذ هم:

في الصف الرابع

سليم نمر أبو عبسي	دير ميماس (قضاء مرجعيون)
مجيد الياس عبلا	جديدة مرجعيون
وديع عبد الله صغيّر	جديدة مرجعيون
توفيق أبو سمرا حمرا	جديدة مرجعيون
مفلح أبو عسلي عدس	راشيا الفخّار (قضاء حاصبيا)

الصف الثالث

إيليا عبدالله عزّام	ميمس (قضاء حاصبيا)
جرجس فارس يوسف	دير ميماس (قضاء مرجعيون)
جورج يعقوب ندّه	جديدة مرجعيون
حبيب عبدالله عزّام	ميمس (قضاء حاصبيا)

(١) لائحة مدرسة الفنون، ص ١٨ ـ ١٩، كذلك انظر ص ٢٠ ـ ٢٢.

حليم فيّاض حداد	جديدة مرجعيون
خليل فرهود فرهود	جديدة مرجعيون
سليم خليل ريّس	حاصبيا
سليم طرّاف قربان	دير ميماس (قضاء مرجعيون)
فايز ملحم دبغي	حاصبيا
فؤاد عبدالله سلامة	جديدة مرجعيون
كرم شاهين راسي*[1]	إبل السقي (قضاء مرجعيون)
لبيب أسعد قطيط	حاصبيا
ميشال حبيب لطيف*	حاصبيا

الصف الثاني

الياس عبدالله أبي سمرا	إبل السقي (قضاء مرجعيون)
سعادة مهاوش عبّود	دير ميماس (قضاء مرجعيون)
كمال رشيد يوسف	دير ميماس (قضاء مرجعيون)
مهيب يوسف سمارة	جديدة مرجعيون
نايف أسبر طويل*	الكفير (قضاء حاصبيا)

الصف الأول

جرجس حنّا شدّاد	ميمس (قضاء حاصبيا)
جرجس سليم صهيون*	حاصبيا
سعيفان مهاوش عبود*	دير ميماس (قضاء مرجعيون)

(١) هذه العلامة تشير وفقاً للائحة إلى أن التلميذ ترك المدرسة قبل نهاية العام الدراسي، والتلميذ المشار إليه هنا هو الصناعي والمتموّل المعروف في البرازيل والذي قدّم خدمات جلة لقريته إبل السقي، وهو والد السيدة هيلدا الرّاسي أرملة المرحوم بيار أميل إدّه.

سليم مبدّا بسّيط	الكفير (قضاء حاصبيا)
فارس نقولا بسّيط	الكفير (قضاء حاصبيا)
فؤاد نقولا بسّيط	الكفير (قضاء حاصبيا)
نصري أسعد الدبغي	حاصبيا[١]

والملاحظ أن اللائحة بعد ذكرها لأسماء تلامذتها في الصفوف الخمسة، تعود إلى ذكر أسماء تلامذة في صفين ابتدائيين ثم في صفين في «القسم العملي»، ثم تلامذة «فرع الأيتام»، في الصف الأول ثم في صفوف ثلاث ابتدائية، وهذا التقسيم بين صفوف عادية وصفوف ابتدائية ليس واضحاً في لائحة المدرسة، أي لا توضيح كافٍ حول المعايير لهذا التقسيم.

وكما في الصفوف الخمس الأولى التي ذكرت، كذلك في الصفوف الثلاثة الابتدائية وردت أسماء تلاميذ من منطقتي حاصبيا ومرجعيون وهم كما يلي:

الصف الابتدائي الأول

جرجس خليل دبغي	حاصبيا
كامل حنّا أبو جمرة	الكفير (قضاء حاصبيا)
نصري شحادة نايفة	جديدة مرجعيون

الصف الابتدائي الثاني

إبرهيم حبيب خوري	دير ميماس (قضاء مرجعيون)
مخائيل عطاالله سعد	راشيا الفخّار (قضاء حاصبيا)
وجيه ملحم رحال	جديدة مرجعيون[٢]

(١) لائحة مدرسة الفنون، ص ٢٨ ـ ٣٣.
(٢) لائحة مدرسة الفنون، ص ٣٤ ـ ٣٦.

فرع الأيتام:

الصف الأول

غالب خليل صفدي	بلاط (قضاء مرجعيون)

الصف الابتدائي الثاني

سليم عبدالله قنديل	جديدة مرجعيون
عبدالله سليم الطيّار	الخيام (قضاء مرجعيون)
مخائيل إبرهيم الدبغي	الماري (قضاء مرجعيون)

الصف الابتدائي الثالث

سليم سليم زيّو	حاصبيا[١]

وهكذا نجد أن تلامذة منطقتي حاصبيا ومرجعيون يتوزعون في هذه الفترة من القرن العشرين ليس فقط في مدارس المنطقتين، إن الأرثوذكسية منها أو البروتستنتية، بل يذهبون إلى خارجهما لتلقي العلم والترقي في مدارس حديثة آنذاك مثل مدرسة الفنون التي لم تكن مجانية، ولكنها كانت تثقّف عقل وجسد تلامذتها وتعلّم من شاء منهم حرفة، أي أنها كانت من المدارس السباقة في فتح فروع مهنيّة، وقد بلغ عدد تلامذتها في العام الدراسي (١٩١٣ ـ ١٩١٤) ٢٠٧ تلاميذ[٢].

ولكن ماذا عن أحوال المدارس الأرثوذكسية بشكل عام في منطقتي حاصبيا ومرجعيون وعن أحوال تلاميذها؟

كما سبق وأشرنا، كانت المدارس الأرثوذكسية في منطقتي حاصبيا ومرجعيون على نوعين: إما أرثوذكسية محلية (أو مدارس طائفية)، وإما أرثوذكسية روسية أو موسكوفية. وكان هناك مجهود خاص من قِبل مغتربي

(١) لائحة مدرسة الفنون، ص ٣٧ ـ ٣٨.
(٢) لائحة مدرسة الفنون، ص ٣٩.

بعض القُرى التابعة للمنطقتين من أجل إنشاء مدارس لائقة في قُراهم وتحسين مسار أمورها، لكن قرى أخرى لم تكن تتمتع بهذه الميزة، فقرية بلاط مثلاً، في قضاء مرجعيون، كانت قد أرسلت إلى البطريرك الأنطاكي غريغوريوس الرّابع، رسالة مؤرخة في ١٧/٩/١٩١٥ فيها دعم مدرسة القرية بالمال[١].

وكانت البطريركية الأنطاكية تستجيب لمثل هذه الطلبات عادة، ففي الوثيقة رقم DAM 1696 من وثائق البطريركية الأنطاكية وهي عبارة عن رسالة موجّهة من البطريرك غريغريوس إلى المطران ألكسندروس مطران طرابلس ومؤرخة (في ٢٨ ك، شرقي ١٩١٣)، تقرأ فيها ما يلي: «. . . وعلى الدوام نؤمل أن لا يبرح من فكركم أن عَضْدَنا لسيادتكم لأجل مدرسة كفتين بمئة ليرة فرنساوية سنوياً وصرنا دافعين لكم للأخوية الأرثوذكسية القائمة بهذا الشأن قيمة مئتي ليرة فرنساوية بقصد التنشيط لفتح المدرسة المذكورة المهمة في عيننا لخير الشعب. فبهذه المساعدة السنوية نحن نعطيكم فائدة مبلغ ١٨٧٥٠ روبلاً، لو كانت موضوعة في البنك الامبراطوري الذي يعطي فائدة أربعة بالمئة، وما كنا لنذكّرك بهذا لولا أنك ذكرت «تعباً» وأنت أدرى بأننا حملنا أضعاف الأضعاف، لا لأجل ذاتنا بل لأجل الرعية الأنطاكية، وأنت واحد منها. . .»[٢].

---

(١) محفوظات بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، دمشق، ٢ جزءان، قسم التوثيق والدراسات الأنطاكية، بيروت، جامعة البلمند، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢، جـ٢، ص ١١٩ ـ ١٢٠ وثيقة رقم ١٨٧٦، ورقة أمور تربوية مساعدات.

(٢) محفوظات بطريركية أنطاكية، دمشق، جـ٢، ص ٨٣ ـ ٨٤ DAM 1696.
وكان مطران طرابلس قد رافق البطريرك الأنطاكي في رحلته إلى روسيا للاحتفال بمرور ٣٠٠ سنة على تملك آل رومانوف للعرش الروسي، وكان يطلب في رسالة سابقة إلى البطريرك تخصيص واردات الأنطوش الأنطاكي في موسكا إلى مطرانية طرابلس، لأنه لم يستفد كما يجب من سفرته مع البطريرك إلى هناك. مع أن البطريرك يذكّره في الوثيقة أعلاه بالمساعدات التي ينالها من سفرته كالإحسان القيصري لأجل مدرسة كفتين والبالغ عشرون ألف روبل بالإضافة إلى إحسانات أخرى.

ولكن مبادرات البطريركية الأنطاكية لم تكن كافية لسدّ حاجات الرعية الأرثوذكسية التربوية، لذا نجد في وثائق البطريركية صدى للوضع البائس الذي كانت تعاني منه بعض مدارس الطائفية بل معظمها أحياناً. ففي الوثيقة رقم DAM 708 وهي عبارة عن رسالة من ثلاث صفحات موجهة من أثناسيوس مطران أداسيس (sic)، إلى البطريرك الأنطاكي ملاتيوس الدوماني في ٧ت، ١٩٠٠. يشير المطران إلى حالة مدارسة الطائفة البائسة، ورغبة بعض التلامذة في الذهاب إلى مدارس الجمعية الفلسطينية الخيرية، ومما جاء في هذه الرسالة:

«. . . وقد جدّ الآن شأن ذو أهمية وهو تقرير تقدّم من وكلاء المدارس الطائفية هٰهنا عن حال هذه المدارس المذكورة والعجز الظاهر في برنامجها لمصارفات (sic) فوق العادة، اقتضت في أواسط السنة الغابرة، وزِدْ على ذلك انحياز بعض تلامذة المدارس هذه إلى قسم مدرسة الصبيان الذي أنشأته مديرية جمعية فلسطينية الخيرية (sic)، لما هنالك من الوسائل الترغيبية كإعطاء كتب وما شاكل للتلاميذ على نفقة الجمعية، كل ذلك رغب الوكلاء المذكورون نظر القومسيون فيه وإعطاء قرار بشأنه. وقد استدعيت الهيئة مراراً للاجتماع ولم يكن. ورأيت أن همّة اجتماع القومسيون أضحت فاترةً للنظر بهذا الأمر وغيره، على حين لم أعرف سبباً، وليس من سبب لهذا الفتور، وإذا كان هنالك شيء وقد بلغ قداستكم أو أنه يبلغكم إذا سألتم الهيئة بطرس بركةٍ خصوصي منكم، فأرجو صدور أمركم الكريم برسالة مخصوصة لهيئة القومسيون، وبعد البركة والدعاء تسألون عن أسباب التراخي. ولديها أوامر نظارة العدلية الجليلة الواردة عليه غبطتكم بشأن الأموال العسكرية، وللآن لم يكن قرار ولا جواب على ما تضمّنته، وزاد عندها الآن مسألة المدارس الطائفية على نحو ما ذكرة (sic) آنفاً. . .»[١].

---

(١) محوظات بطريركية أنطاكية، دمشق، جـ١، ص ١٦٧، DAM 708.

ونستنتج من خلال هذه الوثيقة أن موقف بعض رجال الدين الأرثوذكس لم يكن مُرحّباً بمدارس الجمعية الفلسطينية التي كانت تتوسّع على حساب المدارس الطائفية، ولو كان هدفهما واحدٍ، ألا وهو إعلاء شأن الأرثوذكس وترقيتهم علمياً وثقافياً. كما أن موقف البطريرك الدوماني نفسه لم يكن سلبياً تجاه الجمعية الفلسطينية، إذ نجده يسعى لوضع مدرسة المعلقة (زحلة) تحت نظارة الجمعية الفلسطينية في سنة ١٩٠٠[١]. على أن معلوماتنا عن المدارس الطائفية المحلية ومدارس الجمعية الامبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية الروسية في منطقتي حاصبيا ومرجعيون تبقى محدودة، بسبب الوثائق المحدودة التي استطعت العثور عليها أو الحصول عليها. فمثلاً صدرت إحصائية في ١٩ آذار ١٩٠٩ «بالرهبان والأديرة والكنائس والمكاتب (أي المدارس) والمعلمين»، في بطريركية الروم الأنطاكية بالشام، تفيد بأن عدد المدارس آنذاك بلغ ٥ مكاتب (مدارس) فقط، وعدد المديرين ٣، وعدد المعلمين ٢٨، وعدد النظّار ٣، أما عدد التلامذة فبلغ ١٢٣٠ تلميذاً. وهذا يدلّ على فقر المدارس الأرثوذكسية «المتعلقة رأساً ببطريرك أنطاكية للروم الأرثوذكس»، وكان من المفيد أن نقارنها مع الكراس رقم DAM 2576، «وهو عبارة عن كرّاس أوراق خاصية متفرق باللغتين العربية واليونانية، ومحرّر في دمشق من قبل الأرشمندرنت إسكندر طحّان من ١٨٨٥ إلى

---

(١) انظر DAM 641، وهي عبارة عن رسالة شكر من الخوري جبرائيل الخوري، المعلقة، مؤرخة في ٢٢ آذار ١٩٠٠، إلى البطريرك الأنطاكي على إحساناته ومنها ما يتعلق بالمدرسة المذكورة. (محفوظات بطريركية أنطاكية، دمشق، جـ١، ص ١٥٣).
وحول الموضوع نفسه، انظر DAM 727، وهي عبارة عن رسالة موجهة من الخوري إيليا في ١٣ ك١ ١٩٠٠، «يلتمس الخوري إيليا كاهن بلدة جون في أبرشية صور المساعدة من أحدهم للتوسط لدى الجمعية الفلسطينية الأرثوذكسية لفتح مدرسة في البلدة وكذلك لبناء كنيسة، إذ إن عدد السكان الأرثوذكسيين بلغ قرابة الألف نفس». (محفوظات بطريركية أنطاكية، دمشق، ج١، ص ١٧١).
راجع رسالة أخرى للخوري نفسه في المرجع نفسه، ص ١٨٧، DAM 805.

١٩٢٣، ويحتوي على مواضيع متفرّقة ومنها جداول بأسماء الأبرشيات الأنطاكية بقراها ومدنها وعدد سكانها الأرثوذكسيين وما فيها من مدارس وكنائس أرثوذكسية. هذا الإحصاء نقلاً عن «مجلة أخبارالجمعية الامبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية الروسيّة». ولكن للأسف لم أستطع الحصول على هذا الكرّاس بالذات، لذا لم أصل إلى أرقام دقيقة حول مدارس الجمعية في منطقتي حاصبيا ومرجعيون[١].

لكن مصادر أخرى تصف لنا النتائج الإيجابية لتلك المدارس، فبالنسبة إلى جديدة مرجعيون: «... إن قسماً من المسيحيين القاطنين هنا قد تعلموا الألسنة الأجنبية. وإذا استثنينا من هؤلاء المهاجرين، الذين عادوا من أميركا، فإن الباقين يعرفون الفرنساوية هنا. ولكن عدد المتكلمين بها غير كثير. أما الذين يعرفون اللغة التركية من الوطنيين فهم اثنان أو ثلاثة. وأما الباقون فيتكلمون ويكتبون بالعربية...»[٢]. أما الكاثوليك منهم فقد «تعمّمت معرفة الألسنية الأجنبية بينهم أكثر من بين أولئك»[٣].

والمعروف أن المدارس الموسكوفية شجّعت تعليم اللغة العربية، إنطلاقاً من احترامها لثقافة الشعوب، كما أنها كانت تدرس اللغة الروسية إلى جانب العربية، وقد تعلمها قسم من التلاميذ بسرعة، إلا أن ردّة فعل السكان المحليين كانت متفاوتة، إذ كانوا يفضلون تعلّم الإنكليزية أو الفرنسية، وهذا

---

(١) محفوظات بطريركية أنطاكية، دمشق، ج٢، ص ٢٧٠.
(٢) ولاية بيروت، قسم ١، ص ٣٣٤.
(٣) ولاية بيروت، قسم ١، ص ٣٣١، وقد أنشئت مدرسة ابتدائية في جديدة مرجعيون في ٤/١٠/١٨٩٨ من قبل الأهالي، أي أن هذه البلدة كانت سبّاقة في مجال وإنشاء المدارس قياساً مع محيطها، فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص ٣٥٢.
وقد تأسست مدرسة ابتدائية في حاصبيّا قبل هذا التاريخ وذلك سنة ١٨٨٦، وكان مقدار النفقات ١٨٠٠٠ وقد أقيمت عن طريق المساعدات، بيات، ص ٣٢٧.

ما كانت تقدّمه المدارس البروتستنتية والكاثوليكية. وقد استدعى ذلك إعادة نظر في مناهج مدارس الجمعية الروسية. وفي شهر حزيران من عام ١٩١٤، أقرّ القيصر الروسي برنامجاً جديداً للدروس في السّمنار والمدارس الروسية.

وقد أُدخل فيه تعليم الأدب الروسي المعاصر، والتاريخ الحديث والجغرافيا والعلوم واختيار تعلّم الفرنسية أو الإنكليزية، وتغيير عدد صفوف سمنار الناصرة (أو دار المعلمين الروسية)، التي كانت مدة الدراسة فيها في البداية أربعة أعوام في صفين، ومنذ سنة ١٨٩٤، أصبحت ستة أعوام في ثلاثة صفوف، ثم أصبحت أخيراً، وفقاً للبرنامج الأخير، في ستة صفوف، وكان عدد طلابها قد بلغ ١٥٠ طالباً في الناصرة وفي بيت جالا ٩٠ طالباً في ست صفوف أيضاً. لكن هذا التحول أو التحديث في البرامج لم يُتح له الوقت للتنفيذ، لأنه في سنة ١٩١٤ أُغلقت كل مدارس الجمعية في فلسطين ووُضعت تحت إشراف الدولة العثمانية[١].

ثالثاً: مصير المدارس الأرثوذكسية

وكانت المدارس الروسية قد انتشرت بسرعةٍ ملحوظة في مناطق سورية ولبنان وفلسطين بفضل نظامها التربوي الرائد ومجانيتها وبسبب تشجيع البطريركين الأرثوذكسيين ملاتيوس الدوماني وغريغوريوس الرابع لها[٢]. كما زاد عدد أعضاء الجمعية الامبراطورية الفلسطينية الروسية في روسيا، بفضل التقارير المهمة التي أُعدّت في الأراضي المقدسة ووُزِّعت على الشعْب الروسي وشجّعت على تقديم الهبات للجمعية. فقبيل انتهاء القرن التاسع عشر، كان عدد أعضاء الجمعية قد أصبح ثلاثة أضعاف[٣]. وهناك «ورقة حسابات إيراد» ضمن وثائق البطريركية الأنطاكية تحمل الرقم DAM 2729،

---

(١) Hopwood, P. 155-157، وحنّا أبو حنّا، ص ٣٠ ـ ٣١ وص ١١٧.

(٢) Tibawi. P. 131-132.

(٣) Tibawi, P. 15.

لا ذكر لمحررها وتعود إلى السنة ١٩٠٠ وهي تحتوي على قوانين الجمعية وأسماء أعضائها من كل الطبقات كما تتناول الجمعية الامبراطورية الفلسطينية الروسية ونظامها الإداري والانتساب والعضوية مع بيان لحساب الجمعية وارداتها ونفقاتها ما بين سنة ١٨٩٩ وآذار سنة ١٩٠٠[١].

وبسبب ازدهار المدارس الروسية، كانت الجمعية قد اتخذت قراراً سنة ١٩١٣ بإنشاء جامعة روسية في بيروت على غرار الجامعتين اليسوعية والأميركية، لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى حال دون تنفيذ هذا المشروع[٢].

أما بالنسبة إلى المدارس الروسية، ومن بينها طبعاً مدارس منطقتي حاصبيا ومرجعيون، فكانت الجمعية حتى عام ١٩١٢ تملك أكثر من ١٠٠ مدرسة في فلسطين وسورية ولبنان، وفي حلول عام ١٩١٤ كان عدد المدارس قد أصبح ١١٤ مدرسة تضم ١٥ ألف طالب وطالبة[٣]. ومن بين هذه المدارس يجب أن نُذكِّر بالمدارس الروسية التي كانت قد أُنشئت في حاصبيا والكفير، كذلك في جديدة مرجعيون وفقاً لجدول معاهد الجمعية لسنة ١٩٠٧ كما ورد سابقاً.

ولم تكن أعمال الجمعية الروسية بمعزلٍ عن أحداث التاريخ العالمي المعاصر لها. فبعد مقتل وليّ عهد النمسا وقرينته في سيراجيفو في ١٨

---

(١) محفوظات بطريركية أنطاكية ـ دمشق، جـ٢، ص ٣٠٤.

(٢) وفقاً لأسد رستم كان ملاتيوس الدوماني هو صاحب فكرة إنشاء جامعة أرثوذكسية منذ سنة ١٩٠٠، أي قبل المشروع الروسي بسنوات، رستم، جـ٣، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٣) ليسوفوي، ص ١٦٤ ـ ١٦٦، انظر أيضاً يوسف أسعد داغر، ص ٨، ووفقاً لما جاء في كتاب «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، كان عدد تلك المدارس مائة مدرسة، جـ٢، ص ٥٨١، والعدد الأول هو الأصح وقد ورد في دراسة تتناول «تاريخ الجمعية الامبراطورية الأرثوذكسية، لشكري سويدان أحد خريجي سمنار الناصر، وقد نُشرت في بوسطن، سنة ١٩١٢، ص ٢٠١. (انظر حنّا بو حنّا نقلاً عن سويدان، ص ٢١ ـ ٢٢).

حزيران ١٩١٤، وإعلان الحرب في أوروبا بين الدول الموقع أكثرها على نظام لبنان (نظام المتصرفية)، لم تلبث الدولة العثمانية أن نشرت قانوناً دعت فيه إلى النفير العام والبدء بمعاملات التجنيد[(١)].

فحاولت إدارة الجمعية طمأنة العاملين فيها، في مدارس فلسطين وسورية ولبنان، بإصدار منشور أذاعته قبيل الحرب، في ٢١ آب ١٩١٤، وتناولت فيه الإجراءات التي ستتخذها فيما يتعلق بالمدارس الروسية والمعلمين فيها، في حال أعلنت الحرب بين روسيا وتركيا.

وهذا المنشور موجود في وثائق البطريركية الأنطاكية تحت رقم: DAM 2681، وهو باللغة الروسية ومؤلف من ثلاث صفحات مع تلخيص عن محتواه باللغة العربية في أربعة أسطر كُتبت في أعلى الصفحة الأولى، إلى جهة اليمين. وسأنقل فيما يلي ترجمة لمحتوى هذا المنشور إلى اللغة العربية، كما تمّت كتابة هذه الوثيقة باللغة الروسية المعاصرة[(٢)].

[نص المنشور المترجم]:

(ص ١)

«الجمعية الامبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية.

٢١ آب ١٩١٤.

وثيقة رقم ٨٩٢.

سان بطرسبورغ. فاسنسكي برلسبكيت، دار رقم ٣٦.

إن حدّة الأوضاع السياسية التي تشهدها أيامنا هذه تتطلب الخروج بحلٍ

---

(١) لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان (١٨٦١ ـ ١٩١٨)، منشورات دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٩٦، ورستم، جـ٣، ص ٣٧١.

(٢) انظر صورة عن الوثيقة الأصلية وعن نصها باللغة الروسية المعاصرة ضمن الملاحق، وقد تمّت ترجمة هذا النصّ من الروسية إلى العربية بفضل أحد الأساتذة الأصدقاء الذي لم يشأ أن أذكر اسمه لتواضعه، فله مني جزيل الشكر.

ما، وبالذات فيما يتعلق بالموقف الذي تتخذه تركيا من روسيا. في حال وقوع حرب بين هاتين الدولتين الجارتين، فإن على قيادة الجمعية الامبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية العمل من أجل اتخاذ الإجراءات التالية:

١ ـ إن مؤسساتنا في القدس والناصرة وبيت جالا، إلى جانب القنصلية العاملة في بلد صديق لنا تستدعي الإشراف على مراقبة سير أعمالها من قِبل القائم بأعمال المحاسبة للجمعية في القدس، الذي يحمل الجنسية التركية ك. ن. باترونوال،» (ص٢) والذي جرى إرساله للقيام بهذه المهمة من مدينة أوديسا إلى القدس.

٢ ـ تقفل كل المدارس، وتقع مهمة مراقبة أبنيتها ومقتنياتها في فلسطين على عاتق الأستاذ الأكبر سناً في كل مدرسة.

٣ ـ المواطنون الذين يحملون الجنسية الروسية، نظّار المدارس، المدرسون والمدرسات، لهم الحق إما بالرجوع إلى ديار الوطن، أو السكن في مناطق آمنة في المدى التركي، على سبيل المثال، في القدس أو في مصر، على أن يتمّ الحفاظ على رواتبهم المعتادة.

٤ ـ المدرسون الذين يحملون الجنسيات الأصلية لبلدانهم، يحتفظون بحقهم بالحصول على الرواتب طوال المدة التي تقفل فيها المدارس، باستثناء الـ ٢٠٪ من الإضافات، ولقاء الأعمال المؤقتة الموكلين القيام بها، فإن المكافأة المادية يمكن الحصول عليها، حسب الإمكانيات المتاحة، إما بالكامل أو نصف المبلغ المحدد، مع الرجاء بالأمل الوافي، بأنه وبعد نهاية الحرب، فإنهم سيحصلون على المبلغ الكامل، الذين لم يتمكنوا من استلامه لهذا السبب أو ذاك. (ص ٣).

٥ ـ النقود المخصص صرفها للعاملين الآخرين في المدارس، يُمكن استلامها من السيد باترونوال في القدس، ويتم تحديد الشخص أو الجهة المعنيّة بتحويل النقود لها من بتروسبورغ مباشرة.

٦ ـ يُصرف الخدام والشغيلة المأجورون الأتراك والروس، باستثناء القُدامى منهم والأشخاص الذين تستدعي الحاجة لإبقائهم.

٧ ـ العاملون الروس الذين يأخذون الإجازات والمتوجهون إلى روسيا، تُصرف لهم المبالغ المطلوبة للسفر.

القائم بأعمال نائب الرئيس: كبير الكهنة

سوكولوف.ب... مع التوقيع.

السكرتير أ. **ديمتريفسكي**

مع مهر توقيع ديمتريفسكي على الوثيقة».

وبالفعل كما توقعت الجمعية الامبراطورية الروسية، دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا ـ هنغاريا في ٣١ت١ عام ١٩١٤[١]، ضدّ الحلفاء، **فهل ستستطيع الجمعية تنفيذ وعودها، خاصة فيما يتعلق بالبندين الثاني والرابع المتعلقَين بمقتنيات الجمعية ودفع رواتب المدرسين؟ وهل أن مدارس فلسطين ولبنان الروسية ومقتنياتها سيكون لها المصير نفسه؟**

وفقاً للمنشور الصادر عن الجمعية الروسية فإن الجمعية نفسها هي التي أمرت بتوقيف مدارسها وإقفالها، على عكس ما نقرأه في المصادر المعاصرة لفترة الحرب العالمية الأولى، التي منها ما يفيد بأن جمال باشا أراد «أن تضمحل القوة المعنوية المتحصلة من العلم، فأقفل مدارس النصارى لعلمه أن هذه المدارس ترفع العقول وتعلّم اللغات الأجنبية. وأما مدارس بيروت فَقَفَل معظمها، ولم يتعرض لكليّة الأميركان، لأنه يخشى بطشهم. وأقفل الكلية

(١) Edmond Rabbath, La formation historique du Liban politique et constitutionnel, Publications de l'U.L., Beyrouth, 1986, P. 237.
لكن وفقاً للحد خاطر، أُعلنت تركيا الحرب ضد الحلفاء في ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤، وفي ٩ أيلول ألغت الدولة الامتيازات الأجنبية، عهد المتصرفين في لبنان، ص ١٩٧.

العثمانية وأرسل صاحبها الشيخ أحمد عبّاس إلى الأستانة محتجاً أن الخونة للدولة تخرّجوا في هذا المعهد.

أما مدارس الحكومة فكانت اسماً بلا مسمّى وعاملاً وحيداً للمظاهرات وإنشاد الألحان التركية ومعرِضاً لاستقبال هذا وذاك. وأما اللغة[١] العربية في هذه المدارس فكانت مائتة للغاية ويُراد اضمحلالها بتاتاً...»، إذ أن لغة التعليم في المدارس الحكومية كانت التركية وليس العربية[٢].

وهنا المفارقة الكبرى، فالطلاب المسلمون العرب كانوا يتعلمون بالتركية، أما المدارس المسيحية فهي التي كانت تعلّم العربية، وتهتم بإحيائها، وتضع الكتب لتدريسها وتطويرها والتعامل معها. وقد أشار ساطع الحصري إلى هذا الواقع فقال: «إن السياسة التي سارت عليها الدولة العثمانية في هذا المضمار أدّت إلى نتائج غريبة جداً بالنسبة للبلاد العربية... فلم يتمتّع المسلمون من العرب بشيء من التنظيمات والامتيازات التي كان يتمتع بها إخوانهم المسيحيون في أمور المدارس والتعليم[٣]. ولذلك فقد انحصرت المعاهد التعليمية المفتوحة أمام هؤلاء في المدارس الرسمية التي كانت تعلّم باللغة التركية، في حين أن إخوانهم المسيحيين كانوا قد كوّنوا جماعات منظّمة، بحكم القانون، وأسّسوا مدارس خاصة بهم وجعلوا اللغة العربية لغة التعليم فيها. ولهذا انتشر التعليم الحديث بين المسيحيين قبل المسلمين،

(١) لطف الله نصر البكاسيني الماروني اللبناني، نبذة عن وقائع الحرب الكونية، هذّبه ونقّحه القسّ مبارك ثابت الديراني اللبناني، مطبعة الاجتهاد ليوسف ثابت، بيروت، ١٩٢٢، ص ١٨٧، وحول توقيف العمل في المدارس الكاثوليكية، يفيد Jalabert بأن مدارس لبنان وسوريا وأرمينيا (ما عدا القسطنطينية) توقّفت عن العمل، لكن مدارس مصر بقيت تعمل بشكل طبيعي، واستمر إقفال المدارس في سوريا ولبنان طيلة فترة الحرب (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، ولم يُعاد فتحها إلاّ في شهر ت١ ١٩١٩، ص ١٢ وص ٦٦ ـ ٦٧.

(٢) حنّا أبو حنّا، ص ١٥.

(٣) كان نظام المِلَل يُتيح للمسيحيين العرب أن يعلّموا في مدارسهم باللغة العربية، حنّا أبو حنّا، ص ٤٩.

ولهذا السبب أيضاً كان معظم الكُتّاب والمؤلفين والخطباء الذين ظهروا في الولايات المتحدة في العهد العثماني مسيحيين بالرغم من قلّة عدد هؤلاء بالنسبة إلى المسلمين»[١].

أما بالنسبة إلى مقتنيات الجمعية الامبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية، فقد تزايدت وتعاظمت منذ إنشاء الجمعية سنة ١٨٨٢ حتى تاريخ توقف عملها في فلسطين وسوريا ولبنان في سنة ١٩١٤. ففي تقرير صدر عن الجمعية في ١٤ أيار سنة ١٩٠٢، ونُشر في مجلة المحبة، في ٨ حزيران ١٩٠٢ ورد أن مقتنيات الجمعية حتى شهر ك٢ سنة ١٩٠١ بلغت ١,٧٦٣٩٩٤ روبل وكانت تملك نقداً بقيمة ١٥٣,٤٤١ روبل، ويفيد التقرير نفسه أن مدارس الجمعية في فلسطين (٦٧ مدرسة)، وفي جنوب سوريا (٢٨ مدرسة)، وفي شمال سوريا (١٧ مدرسة)، و«قد صدرت إرادة جلالة مولانا السلطان الأعظم بمعرفة هذه المدارس وإعفائها من الرسوم...»[٢].

---

(١) حنّا أبو حنّا، ص ٤٩.

(٢) وجاء في بيان الجمعية ما يلي: «في ١٤ أيار الماضي عقد الاجتماع السنوي بحضور الأعضاء العاملة في هذه الجمعية التي لها ٤٣ مركزاً و١١٦ عضواً وتدير في فلسطين ٦٧ مدرسة مع ١٠,٠٠٠ تلميذ منهم في اليهودية ٤ مدارس وفي الجليل ١٨ مدرسة وفي جنوب سوريا ١٧، وقد صدرت إرادة جلالة مولانا السلطان الأعظم بمعرفة هذه المدارس وإعفائها من الرسوم.
وقد دخل المستشفيات الكائنة في القدس الشريف وبيت لحم وبيت جالا والناصرة ودمشق الشام ١٠٠,٠٠٠ مريض وسيشيّد في هذه السنة في فلسطين مستشفى. وكل تلميذ يكلّف ٢٠ روبل، وكل زيارة مريض تكلّف ١٢ كوبك. وقد زار الأراضي المقدسة (في سنة ١٩٠١ ـ ١٩٠٢) ٩٢٧٩ زائر، والآن جاري العمل ببناء محل للزوّار لَيسع ١٢٠٠ زائر. وقد اشترت الجمعية في حيفا بيتاً كبيراً وبستاناً واسعاً حيث يُشيّد محل لنزول الزوار. وفي سنة ١٩٠٠ إلى ١٩٠١ دخل الجمعية ٤١٩٠٤٠ روبل وأُنفق منها ٤٠٧١٦٠ روبل، ولغاية غرّة كانون الثاني سنة ١٩٠١ كان للجمعية ١,٧٦٣,٩٩٤ روبل من المقتنيات و١٥٣,٤٤١ روبل نقداً.
وقد انتخبت الجمعية غبطة البطريرك الأنطاكي الفائق القداسة ملاتيوس (دوماني) عضواً شرفاً في الجمعية وعدة أساقفة من روسيا». مجلة المحبة (٨ حزيران ١٩٠٢)، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤، ورد عند لولو صَيْبعة، الجمعية الامبراطورية الفلسطينية الروسية، مجلة النور، عدد ٣ (٢٠٠٤)، ص ١٢٦ ـ ١٣٥، وص ١٣٢ ـ ١٣٤.

وهذه الفكرة الأخيرة تجعلنا نطرح السؤال حول أحقية الرعايا والمؤسسات الروسية في امتلاك منشآتٍ وأراضٍ في المناطق التابعة للسيطرة العثمانية. وعن كيفية تسجيلها في دوائر الدولة العثمانية، خاصة وأن أملاك الجمعية ومقتنياتها قد تزايدت بشكل ملحوظ، ففي حلول عام ١٩٠٧، وهو يوافق العيد الخامس والعشرين لتأسيس الجمعية، كانت قد بلغت قيمة ممتلكاتها ٢,٠٠٠,٠٠٠ روبل وبلغ عدد مدارسها ١٠١ مدرسة يتعلّم فيها ١٠,٤٠٠ تلميذاً، وكما تمّت الإشارة إليه سابقاً، كانت كلّ ممتلكات الجمعية عملياً في فلسطين، أما نسبة تمركز المدارس والطلاب فكانت مختلفة، إذ أن ٤/٥ من المدارس و٩/١٠ من التلاميذ كانوا في سوريا ولبنان[١].

وفي الصيف الذي أعلنت فيه الحرب العالمية الأولى، كانت مؤسسات الجمعية في تطوّر مطّرد وتمّ إنشاء أبنية جديدة في الناصرة. وكان الحجاج الروس قد عادوا من الأراضي المقدسة إلى روسية، والمدارس قد أنهت عامها الدراسي. وعند اندلاع الحرب، توقّف تدفق الأموال وتحويلها إلى البنوك. وبالتالي توقّف الدفع للأساتذة والموظفين العرب. وقد أُسيئت معاملة الروس بعد أن ألغت تركيا «نظام الامتيازات»، وبالتالي أُقفلت كل المؤسسات والمدارس الروسية ووُضعت تحت مراقبة رعايا عثمانيين، بينما تولى القنصل الإيطالي تدبير شؤون الرعايا الروس. كما أوقفت السلطات التركية الروس عن العمل وسمحت للقناصل ولرهبان البعثة الدينية الروسيّة بترك القدس وتمّت مرافقتهم إلى خارجها من قِبل البوليس التركي[٢].

أما مقتنيات الجمعية الروسية فقد صودرت جميعها، ووُضِع المستشفى والعيادات التابعة له تحت سلطة الجيش التركي، أما المدارس المسجّلة

---

(١) Tibawi, P. 29.

(٢) Hopwood, P. 134-135، انظر أيضاً Tibawi, P. 30.

كمدارس روسية فقد أُغلقت، ولكن تلك التي كانت مسجّلة كمدارس بطريركية، فقد بقيت بيد الطائفة الأرثوذكسية المحلية[1].

وفيما بعد «خضعت الأراضي والمباني والممتلكات العائدة إلى الجمعية الأرثوذكسية الامبراطورية الفلسطينية والبعثة الكنسية الروسية في فلسطين اعتباراً من العام ١٩١٨ لإدارة السلطات الاستعمارية البريطانية، التي ولّتها عصبة الأمم «الانتداب» على فلسطين. . .»[2].

أما في سوريا ولبنان فقد كان الوضع مختلفاً، على ما يبدو، إذ إن المدارس ومقتنياتها بقيت في عهدة البطريرك الأنطاكي، ومنها طبعاً مدارس منطقتي حاصبيا ومرجعيون، ودليلنا على ذلك بعض وثائق محفوظة في مكتبة البطريركية الأنطاكية في دمشق، استطعت الحصول على نموذج منها، يفسِّر لنا كيفية اقتناء الجمعية الروسية أملاكاً في بيروت، ونموذج آخر يتناول مصير مقتنيات مدارس روسية أنشئت في لبنان، وبشكل خاص في مدينة طرابلس.

فالوثيقة الأولى تحمل الرقم DAM 2699، لا تاريخ لها، وهي باللغة الفرنسية وصادرة باسم البطريرك غريغوار الرابع تفيدنا عن بعض أملاك الجمعية في بيروت وعن كيفية تسجيلها في دوائر الدولة العثمانية للتحايل على القانون!

ومما جاء في الوثيق، أن الجمعية الأرثوذكسية في فلسطين التي تأسست عام ١٨٨١[3]، وهي جمعية خيرية سعت، منذ إنشائها ولكي تمارس أعمالها في فلسطين وسوريا ولبنان، إلى اقتناء بنايات كثيرة، كانت تسجّلها بأسماء

(١) Tibawi, P. 29، ويُضيف حنّا أبو حنّا على ذلك، أن الأتراك قد أحرقوا ما في المكتبات من كتب كانت توزع على الطلاّب مجاناً، وأتلفوا معالمها، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٢) ليسوفوي، ص ١٦٨.

(٣) والصحيح ١٨٨٢.

أشخاص آخرين (أو غرباء) للتحايل على القانون العثماني الذي يمنع امتلاك الشخصيات المعنوية (المؤسسات؟) لهذه المباني بأسمائهم.

ومن ضمن هذه المباني، عدد كبير منها مسجل باسم الفرندوق Serge Alexandrovitch، الذي كان سابقاً رئيساً للجمعية الأرثوذكسية في فلسطين. (وسرجيوس هو ابن الامبراطور إسكندر الثاني وأخو الامبراطور إسكندر الثالث). وهذه المباني، ومن بينها المبنى الواقع في بيروت في الأشرفية، قرب المدرسة الأرثوذكسية، زهرة الإحسان، وبحدوده المعروفة، فهو مسجل باسم الغراندوق، وليس إطلاقاً ملكية حصرية للجمعية الأرثوذكسية في فلسطين، التي تملك وتدير ممتلكاتها بشكل دائم ودون اعتراض من أصحاب الحقوق، ابتداءً من سنة ١٩٠٠، تاريخ امتلاك الجمعية لهذا المبنى.

وينهي البطريرك رسالته، بأنه «قد أصدر هذا الإعلان لمن يرغب في معرفة الحقيقة»![1].

والذي يستوقفنا في هذا الإعلان نقطتان: الأولى أن البطريرك كان يعرف جيّداً قانون تملك الأجانب في الدولة العثمانية، التي كانت قد أصدرته في ١٠ حزيران عام ١٨٦٧ والذي سمح للأجانب بتملك عقارات في مختلف أنحاء الدولة العثمانية باستثناء الحجاز. وكان عدد الأجانب في الدول الأوروبية، وكذلك من السكان المحليين الذين استحصلوا على جنسيات من بعض الدول، قد حاولوا شراء الأراضي والعقارات قبل صدور القانون بسنوات عدة[2]. وكان هذا القانون أو الخط الهَمَايوني المؤلف من خمس مواد قد أعطى الحق للأجانب «بأن يستفيدوا من حقوق تصرّف الأملاك كتَبَعة

(١) مخطوطات بطريركية أنطاكية، دمشق، جـ٢، ص ٢٩٨، DAM 2699.

(٢) عبد الكريم رافق، محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث، منشورات جامعة البلمند، ٢٠٠٦، ص ١٠٧.

الدولة في داخل المدن وخارجها في كل طرفٍ من أراضي الممالك السلطانية ما عدا الأراضي الحجازية»[١].

كما صدرت مذكرة فيما بعد، في شهر شباط ١٨٦٩، تشرح أسباب صدور القانون وتطمئن «الدول الأجنبية التي تتمتع بالامتيازات في الدولة العثمانية، وكذلك رعاياها، بأن حقوقهم بموجب نظام الامتيازات والمعاهدات ما زالت مرعية ومصانة.

وجاء في المضبطة «حيث إن إعطاء حق تصرّف الأملاك للأجنبي قانوناً لا يورِّث خللاً لإعفاءاتهم التي هي مرعيّة بالمعاهدات سواء كانت في حقّ أنفسهم أو أموالهم وأشيائهم المنقولة، ولا ريب في أنّها تبقى وتستقرّ كما كانت، وكونهم حائزين الحقّ المذكور على هذا الوجه يستلزم مجيئهم إلى الممالك السلطانية وتمكّنهم فيها، فبناءً على ذلك عدّت الدولة العثمانية من وظيفتها الصور التنظيمية الدافعة للمشكلات»[٢].

أما هذه المضبطة التي صدرت فقد وُجهت إلى «الدول المتحابّة» أي الصديقة للدولة العثمانية التي وافقت على نصّ المضبطة وجاءت أسماؤها كما يلي: دولة إنكلترة الفخيمة، دولة فرنسة الفخيمة، دولة استريا الفخيمة، دولة البلجيك الفخيمة، دولة أسوج ونوروجيا الفخيمة (أي السويد والنروج)، وقد أُضيفت أسماء «دول متحابة» أخرى فيما بعد (سنة ١٨٦٩) وهي الدولة

(١) رافق، ص ١٠٦ ـ ١٠٧، كما نُشير إلى أنه وفقاً لنظام «الامتيازات»، كان يحق للقيصر الروسي امتلاك أو تأسيس قنصليات وتعيين نواب للقناصل، وهذا ربّما ما يبسّر وجود ممتلكات في بيروت مسجّلة باسم الفرندوق سرجيوس، لأنه كان ابن الامبراطور إسكندر الثاني، حول نصام الامتيازات انظر:
J. Wandbourg, H. Inalcik, A.K.S. Lambton et G. Baer, art. Imtiyäzät, dans EI^2, t. III, P. 1207-1225, ici P. 1216-1217.

(٢) رافق، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

التالية: بروسيا، ونورلاندة (هولندا) ودانيمارقه (الدانمرك)، وكان يسمح لمواطني هذه الدول بتملك العقارات في الدولة العثمانية بشروط محددة[١].

ودون الدخول في شروط التملك، وتفاصيلها، ما يهمنا هنا هو أن دولة روسيا غير مذكورة بين الدول المتحابة أو الدول الصديقة للدولة وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن كيفية الإجراءات التي كانت تتبعها الجمعية الروسية لزيادة وتوسيع مقتنياتها إن في فلسطين بشكل خاص وإن في سوريا ولبنان فيما بعد. وربما يحتاج تفصيل هذا الأمر لموضوع على حدة.

ولكن فيما يتعلق بتملك الغراندوق لعقار في حيّ الأشرفية في بيروت إلى جانب مبنى زهرة الإحسان، فهو يستدعي التوقّف والتساؤل، إذ ربما كان الغراندوق يحمل جنسية أجنبية أخرى إلى جانب الجنسية الروسية، ولكني غير متأكدة من ذلك، ولا أدري إذا ما كان في ذلك العصر بإمكان الشخصيات المهمة من بلد ما أن تحمل جنسيتين في آنٍ واحد؟!

ولكن وفقاً لما جاء في منشور الجمعية، التي سبق وأشرت إلى تفاصيله، كان مُحاسب الجمعية في القدس يحمل الجنسية التركية، كما كان موظفون آخرون في مؤسسات الجمعية يحملون تلك الجنسية. ولكن الأقرب إلى الصواب هو ما أشرت إليه في حاشية سابقة وهو أن سرجيوس كان ابن الامبراطور إسكندر الثاني لذلك كان ذي نفوذ عند العثمانيين.

أما بالنسبة إلى تاريخ هذه الرسالة للبطريرك غريغوريوس الرابع فباعتقادي أنه يعود إلى فترة ما بعد الحرب، وذلك لمعرفة مَصير مقتنيات الجمعية الروسية. لأنه كما يُستنتج رجع الإشراف على المدارس ومقتنياتها وأبنيتها إلى البطريركية لأنها كانت على الأرجح مسجّلة كمدارس بطركية، بالرغم من إدارتها سابقاً، قبل إغلاقها، من قبل الجمعية الروسية.

(١) رافق، ص ١٠٩ ـ ١١١.

ولم أحصل للأسف على وثائق تدل على مصير مقتنيات المدارس الروسية في منطقتي حاصبيا ومرجعيون لكنني وُفّقتُ بالإطلاع على وثيقة مهمة تتناول «مستودع كتب نظارة شمالي سوريا للجمعية الفلسطينية الأرثوذكسية الموجود في أسكلة طرابلس»، وهي الوثيقة رقم ٢٢١٤ DAM، ومؤرخة في ١٢ ك٢ ١٩٢٠، وهي عبارة عن رسالة موجهة من البطريرك غريغوريوس إلى مطران طرابلس الكسندروس، يطلب منه فيها حفظ محتويات المستودع وإلاّ فليطلب من غيره القيام بذلك، وينوّه بحفظ معاهد الجمعية[1].

نص الوثيقة رقم ٢٢١٤ DAM:

«برحمة اللّه تعالى

غريغوريوس بطريرك أنطاكية وسائر المشرق

عدد

٦٧

قدس أخينا الحبيب بالرب ومساهمنا في الخدمة الإلهية كيريوس الكسندروس مطران طرابلس وما يليها الجزيل الشرف والوقار، غبّ القبلة الأخوية والسلام بالرّبّ فادينا وافتقاد عزيز سلامتكم وكريم خاطركم،

نُبدي أن السيّدة هيلانة مكسيموڤنا الكسيڤا بالشام، أفادتنا بأن الخواجا يوحنا ايڤانوڤتش سباسكي كتب من القسطنطينية لسكرتيره سابقاً الخواجا قسطنطين قطّوف يكلّفه تسليم مستودع كتب نظارة شمالي سوريا للجمعية الفلسطينية الأرثوذكسية الموجود أسكلة طرابلس إلى سيادتكم لأجل حفظه، مستنداً بذلك إلى عدم رغبته في إبقاء البيت كله مستأجراً باسم النظارة، وأنه

(١) محفوظات بطريركية أنطاكية، دمشق، جـ٢، ص ١٩١.

إذا لم تقدروا أو تريدوا سيادتكم أن تستلموا المستودع ممن هو باستلامهم الآن أن تكلّفوا بذلك الخواجا بشارة كرم ولدنا الحبيب والوجيه.

وقد فهمنا أيضاً من ابنتنا الرئيسة المذكورة، أنها أخذت مؤخراً تحريراً رسمياً من نظارة الخارجية الروسية الكائنة في باريس، يستوضحون فيه منها عن حالة المدارس والمعاهد الروسية للجمعية الفلسطينية وللرسالة الروحية في سوريا وفلسطين، وعن رأيها في الوسائط الممكن اتخاذها لأجل معاضدة وحفظ هذه المعاهد على قدر الإمكان في الوقت الحاضر.

فاستناداً على هذه التحرير، كلّفتنا ابنتنا المذكورة السيّدة هيلانة لنرجوكم بأن تضعوا يدكم على مستودع كتب وأشياء النظارة في الأسكلة وتستلموها بالعدد المدقّق، وإذا لم يتيسر لكم حفظها عندكم، أن تكلّفوا ولدنا الروحي الوجيه الغيور بشارة أفندي كرم بذلك، لأنها فهمت أنّ جنابه مستعد لعمل هذه الخدمة بإبقاء المستودع في الأوضتين[1] الموجود فيهما، حالاً تحت القفل والختم، إلى أن يأتي وقت استخدامه للغاية التهذيبية الشريفة.

فنؤمل من أخوّتكم إجراء الإيجاب المقتضى بهذا الشأن، وخير البرّ عاجله وتطمينا:

وندعو لكم بالتوفيق والهناء وراحة البال، ونهدي البركة والأدعية من فمكم الطاهر إلى أولادكم الرعيّة المباركة، ونعمته تعالى فلتكن معنا وفيما بيننا.

في ١٢ كانون ثاني سنة ١٩٢٠ عن شام إلى طرابلس

أخوكم بطريرك أنطاكية وسائر المشرق

غريغوريوس»

(١) أي الغرفتين.

بما أن هذه الرسالة مؤرّخة في ك٢ ١٩٢٠، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، فإننا نستنتج بأن مسؤولين عن المدارس الروسية في سوريا ولبنان بقيوا في هاتين المنطقتين ومنهم الرئيسة السيّدة هيلانة مكسيموفنا الكسييفا التي كانت في الشام وحاولت من هناك المحافظة على مستودع كتب الجمعية الفلسطينية الأرثوذكسية في طرابلس، فالسيّدة هيلانة برأيي كانت رئيسة على المدارس في سوريا ولبنان في ذلك الوقت لأن نظارة المدارس الروسية كان مقرّها في دمشق[1].

كما نتبيّن أن هناك نوعاً من الاختلاف بالرأي بين الخواجا يوحنا ايڤانوفيتش سباسكي الذي كتب من القسطنطينية إلى سكرتيره قسطنطين قطّوف يطلب منه تسليم مستودع الجمعية الروسية إلى مطران طرابلس، لعدم رغبته بالإبقاء على استئجار الجمعية لغرفتين لوضع المحتويات فيهما، مما يعني أن الخواجا يوحنا كان يريد وضع حدّ لاستئجار المستودع المذكور، بينما «نظارة الخارجية الروسيّة الكائنة في باريس»، بالرغم من تغيّر الحكم في روسيّا التي أصبحت بولشيفية، بقيت هذه النظارة مهتمة بأمر المدارس والمعاهد التي كانت تابعة للجمعية الفلسطينية في سوريا وفلسطين وكانت تفكر بأساليب لحفظها ومساعدتها قدر الإمكان في الوقت الحاضر، أي ريثما، باعتقادي، تُفتح من جديد؟!

ومما يؤكد رأيي هذا أن السيّدة هيلانة طلبت من البطريرك أن يضع مطران طرابلس مستودع وأشياء النظارة في المدينة تحت إشراف المطران وإلا أن يُسلّم ذلك للسيد بشارة كرم «إلى أن يأتي وقت استخدامه للغاية التهذيبية الشريفة. . .».

إذاً بالرغم من تغيّر نظام الحكم في روسيا إلاّ أن الاهتمام بالمدارس في فلسطين وسوريا ولبنان بقي قائماً من قِبل نظارة الخارجية الروسية في باريس.

---

(١) Tibawi, P. 28.

لكن قبل التطرق إلى ما آلت إليه الأمور فيما يتعلق بالجمعية الروسية ومعاهدها ومدارسها في سوريا ولبنان بشكل خاص، لا بدَّ من التساؤل حول شخص يوحنا إيڤانوفيتش سباسكي ودوره في الجمعية ومدى قربه من عائلة القيصر نقولا الثاني، فهل كان قريباً للقيصر؟

في الواقع، رغم محاولتي التعرّف على دوره ونسبه لم أتوصل إلى معرفة ذلك حتى الآن، ولكن لا شكّ أنه كان له دور مهم في تقرير مصير تلك المؤسسات.

أما معاهد الجمعية ومدارسها في سوريا ولبنان فقد بقيت مسجلة كمدارس بطركية في دوائر الدولة العثمانية[1]، ولذلك انتقلت إدارتها إلى الإكليروس الأنطاكي المحلي، وصدر آخر تقرير عن الجمعية الفلسطينية في سنة ١٩١٦، تعبِّر فيها عن مدى أسفها لوقوع الحرب العالمية الأولى وتأمل بأن تستعيد الجمعية عملها في الأراضي المقدسة بعد انتهاء تلك الحرب. لكن نهاية مأساوية كانت بانتظار آخر رئيسة للجمعية التي لقيت مصرعها على يد البولشفيين سنة ١٩١٧، وهي الغراندوقة ألزابيتا التي لقيت نفس مصير زوجها الغراندوق سرج (أو سرجي)[2].

وكانت الأميرة أليزابيتا فيودورفنا قد تنازلت عن صلاحيات رئيسة الجمعية قبل أن تنتهي بعد عام أيامها المأساوية في منجم الابايفسكي.

وفي آذار ١٩١٧، لم تعد الجمعية تحمل صفة «الامبراطورية»، وتحولت

---

(١) Tibawi, P. 28.

(٢) Hopwood, P. 135، وTibawi, P. 29، وقد نُقل جثان الغراندوقة إلى القدس حيث دُفن في كنيسة مريم المجدلية، وعن «اليصابات أرملة المحسن الكبير سرجيوس ابن الإسكندر الثاني» يقول الكاتب والمؤرخ أمين ظاهر خيرالله المعاصر لتلك الفترة، أنها «قد خلفت رجلها في رئاسة الجمعية الأرثوذكسية الروسيّة الفلسطينية وشغلت هذا المنصب بلياقةٍ ونمت أعمال هذه الجمعية بأموال واهتماماتها نمواً كريماً. . .». أمين ظاهر خيرالله، رواية كامل، الجزء الأول، المطبعة الوطنية في بيروت، ١٩٢٣، ص ١٦٧.

الجمعية الفلسطينية إلى أكاديميا علوم، وحصرت نشاطاتها في السنوات العشر الأولى في الدراسات التاريخية البحتة «وتُرِكت الكنائس والمدارس والمستشفيات والأديرة في الأرض المقدسة لمصيرها المجهول»[١].

وبعد سنوات من الثورة البولشفية تمّ إحياء البعثة الكنسية في القدس تحت سلطة المجمع الكنسي الروسي. لكن فُعِّل العمل في الجمعية الروسيّة مؤخراً، والتي أصبحت تعمل تحت رعاية بطريرك موسكو وسائر الروسيا، ألكسي الثاني، ونَظّمت مؤتمراً بالتعاون مع جامعة البلمند عام ١٩٩٨[٢].

أما المدارس الأرثوذكسية الروسية في سوريا ولبنان التي تسلّمتها البطريركية والمطرانيات، والتي واجهت صعوبات كبيرة بسبب انقطاع المساعدات الروسية وويلات الحرب العالمية الأولى ونتائجها[٣]، فسوف يحاول رعاتها الكنسيون إيجاد حلول لإعادة العمل فيها وتنظيمها، وبالتالي تأمين العلم للرعيّة الأرثوذكسية. ودليلنا على ذلك بعض الوثائق الموجودة في مكتبة البطريركية في دمشق، والتي تتناول مراسلات جرت بين القادة الروحيين ومسؤولين أوروبين، إن فرنسيين أو نمساويين.

والمثال على ذلك الوثيقة رقم DAM 1945، وهي «ورقة أمور تربوية ـ تعليم منحة»، وهي باللغتين العربية والفرنسية، ومحررة في دمشق في ٢٥/١٠/١٩١٧، من قِبل قنصل النمسا بدمشق، وهي عبارة عن جواب من قنصل النمسا نفسه لغبطة البطريرك غريغوريوس يعتذر له فيه، عن «عدم بقاء شواغر

(١) ليسوفوي، ص ١٦٧، ووفقاً للمرجع ذاته استولت السلطات البريطانية على الممتلكات الروسية في فلسطين دون دفع تعويضٍ على أصحابها الشرعيين، ص ١٦٨.

(٢) حول هذا المؤتمر وما ورد فيه من محاضرات، انظر، روسيا وأرثوذكس الشرق، منشورات جامعة البلمند، ١٩٩٨.

(٣) حول ويلات الحرب، انظر العلامة الشيخ سليمان ظاهر، جبل عامل في الحرب الكونية ودار المطبوعات الشرقية، بيروت، ط١، ١٩٨٦، ص ٣٨، وص ٤٥ ـ ٤٩، كذلك أنظر: Delore, P. 45 حيث يتناول ويلات الحرب على جبل لبنان وسكانه بشكل خاص.

لإيفاد بعض أبناء الطائفة إلى بلاده لتلقي العلم، ويعد بتلبية طلبه في السنة المقبلة»، وهذه الرسالة بالفرنسية، وفي الورقة الثانية تعريب لها[١].

وهذه الرسالة دليل على أن البطريرك غريغوريوس، وبعد انقطاع المساعدات الروسية للمدارس وللطلاب، لجأ إلى دول أوروبية كالنمسا لمحاولة الحصول على منح لإيفاد الطلاب الأرثوذكس إلى الخارج للتخصص، وهو أمر كان منوطاً بإدارة المدارس الروسية التي كانت توفد على نفقتها النّجباء من مدارسها، وأفضل مثالٍ على ذلك الأديب ميخائيل نعيمة الذي يعتبر من أهم خريجي المدارس الروسية في بلادنا، والذي سافر إلى روسيا للتخصص على عاتق الجمعية الروسية نفسها.

أما الوثيقة الثانية، من وثائق البطريركية، فهي أيضاً باللغتين العربية والفرنسية وتحمل الرقم DAM 2703 وهي موجهة من الجنرال كاترو إلى البطريرك غريغوريوس ومؤرّخة في دمشق ١٣ ت٢ ١٩٢٠، ويعبِّر فيها عن سرور الجنرال غورو لعدم تدخل البطريرك الأنطاكي في الشؤون السياسية، ولسعيه لتعليم اللغة الفرنسية في المدارس الأرثوذكسية بنفس المقام كالعربية. وقد تعهّد الجنرال فيها بالمحافظة على مصالح الطائفة الأرثوذكسية[٢].

نص الرسالة المترجم، وهو مؤلف من صفحتين:

(ص١) «رقم: ٢٢٣

إلى غبطة حبر الأحبار الجليل وراعي الرعاة النبيل السيد غريغوريوس الرابع بطريرك أنطاكية وسائر المشرق الجزيل الشرف والغبطة.

أيها السيّد الجليل

بعد أداء واجب الاحترام أعرض أن التصريحات التي تكرّمت غبطتكم

(١) مخطوطات بطريركية أنطاكية ـ دمشق، جـ٢، ص ١٣٤.

(٢) مخطوطات بطريركية أنطاكية ـ دمشق، جـ٢، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

ووجهتها إليّ بتاريخ ٨ تشرين أول سنة ١٩٢٠ تحت رقم ١٧٨٥، قد عرضتها على أنظار المفوّض السامي للجمهورية الإفرنسية في سورية وكيليكيا، وبعد اطلاعه عليها كلّفني حضرة الجنرال غورو بأن أتشرّف وأُعرب لغبطتكم عن سروره بها.

إنّه لقد سُرَّ تماماً بأن يتلقّى من الرئيس الفاضل والراعي السامي لطائفة الروم الأرثوذكسية تأكيدات الإخلاص الصميميّة التي تكرّمتم بإظهارها نحو الدولة المُنتدبة. فإن غبطتكم قد قدّمتم إلى حكومة الجمهورية الإفرنسية دلائل الإخلاص وعُربون التعلّق الكلي المنتظرة منكم، بانعكافكم على تعاطي مهام الإدارة الروحيّة فقط، المناطة برتبتكم الرعائية وبنبذكم كل خطّة سياسية لم تعيّنها لكم الدولة المنتدبة، وكل نفوذ روحي خارجي مسلّمين لعناية ممثلي الدولة المنتدبة أمر المحافظة علي صوالح طائفتكم وتدارك ضرورياتها بصورة عادلة متعّهدين أيضاً بأن تحفظوا لإكليروسكم صبغته الوطنية تحت مشارفة السلطات الإفرنسية//(ص٢) وأن تجعلوا لتعليم اللغة الإفرنسية في مدارسكم ذات المقام والاهتمام المعطيين للدروس العربية.

هذا وفي الختام ألتمس من غبطتكم التكرّم بقبول احتراماتي الفائقة.

دمشق الشام في ١٣ تشرين ثاني سنة ١٩٢٠

القوماندان كاترو

رئيس البعثة الإفرنسية Catroux»[1].

(الإمضاء) (مع الختم)

هذه الوثيقة مهمة جداً لأنها تطلعنا على أن البطريرك غريغوريوس الرابع هو المبادر إلى مراسلة المفوض السامي الفرنسي، وما هذه الرسالة التي بين

(١) انظر نص الرسالة الأصلي بالفرنسية والنص المترجم إلى العربية ضمن الملاحق.

أيدينا إلاّ الجواب على رسالة سابقة منه إلى الجنرال غورو (في ٨ ت١ ١٩٢٠). ونعرف من خلال الجواب هذا عليها أن البطريرك قد عبّر عن إخلاصه للسلطة الفرنسية المُنْتَدَبة، وبأنه برهن لها عن معرفته لحدود مهامه الكنسية دون التطرق إلى شؤون سياسية خارجة عن إطار سلطاته الرّعوية، كما كان قد بيّن فيها عن ثقته بتلك السلطة وتسليم أمور رعيته لها، لأنها قادرة على حفظ مصالح تلك الرعيّة. وكدليل لخضوعه للدولة الفرنسية وَعَدَ البطريرك بتعليم اللغة الفرنسية إلى جانب العربية في المدارس البطركية، وإعطائها الاهتمام نفسه. وطبعاً هذه النقطة الأخيرة من الرسالة بغاية الأهمية، لأن تعليم اللغة الفرنسية تجعل الرعية تتقبل بشكل أفضل السلطة المنتدبة من خلال التواصل الفكري معها عبر لغة واحدة. ومن جهة أخرى إن ذلك العمل يتضمن انتصاراً للدولة المنتدبة الفرنسية، والتي منذ فترة بعيدة كانت تتنافس مع بريطانيا وروسيا لنشر ثقافتها، عبر تأسيس المدارس الأجنبية التي بالرغم من فائدتها لمجتمعاتنا لكنها كانت مظهراً من مظاهر التنافس بل الصراع السياسي بين تلك الدول[1].

وإلى جانب طلب المساعدة من الدول الأوروبية كالنمسا وفرنسا، لم يترك البطريرك وسيلة ثانية لاعتمادها لإنعاش مدارس البطركية أو تأسيس مدارس جديدة، عنيت بذلك فتح المدارس بأموال المغتربين[2]. **ولكن هل ساعدت تلك الخطوات، التي قام بها الرعاة الكنسيون للنهضة بمدارسهم،**

(١) Hopwood, P. 154-156، Tibawi, P. 20-29، وحول المنافسة بين الإنكليز والأميركيين من جهة والفرنسيين من جهة أخرى في مجال التعليم، راجع:

Georges Samné, La Syrie, Editions Bossard, Paris, 1920, P. 204.

وعن رأيه بالتعليم الروسي، انظر المرجع نفسه، ص ٢٠٦.

(٢) كنموذج عن ذلك انظر الوثيقة DAM 2194 (المؤرخة في ١٢/١٢/١٩١٩)، والوثيقة رقم DAM 2201 (المؤرخة في ١٧/١٢/١٩١٩)، وهما تتناولان موضوع إنشاء مدرسة في قرية مجدل شمس بأموال المغتربين، مخطوطات بطريركية أنطاكية ـ دمشق، جـ٢، ص ١٨٦ وص ١٨٨.

بإعادة مجد تلك المدارس كما كانت على عهد الجمعية الامبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية الروسية؟

لا نستطيع الإجابة على مثل هذا السؤال دون إجراء مقارنة دقيقة بين ما خلّفته الجمعية الروسية من وثائق تتعلق بنشاطاتها في مجال التعليم في سوريا ولبنان وفلسطين، وبين ما حلّ بتلك المدارس والمعاهد التعليمية بعد عودتها إلى إشراف البطريركية الأرثوذكسية. وهذا العمل يتطلب أولاً الحصول على الوثائق إن من جهة الجمعية الروسية وإن من جهة البطريركية الأرثوذكسية، وهذا ليس بالمستحيل، إذ أن بين وثائق البطريركية كرّاس أوراق خاص، يبلغ عدد صفحاته ٢٧٥ صفحة، ويحمل الرقم DAM 2576، وهو باللغتين العربية واليونانية، وهو يخصّ الأرشمندريت إسكندر طحّان، وهو عبارة عن مجموع يحتوي مواضيع متفرقة تعود إلى السنوات (١٨٨٥-١٩٢٣). ومن ضمن هذه المواضيع «جداول بأسماء الأبرشيات الأنطاكية بقراها ومدنها وعدد سكانها الأرثوذكسيين وما فيها من مدارس وكنائس أرثوذكسية. وهذا الإحصاء نقلاً عن «مجلة أخبار الجمعية الامبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية الروسية»[١].

وآمل الحصول على نسخة عن هذا المجموع ودراسة النصوص العربية أو المترجمة منه، لمعرفة وضع المدارس الأرثوذكسية بشكل أفضل في فترة ما قبل وما بعد الحرب العالمية الأولى، خاصة في منطقتي حاصبيا ومرجعيون.

(١) محفوظات بطريركية أنطاكية ـ دمشق، جـ٢، ص ٢٧٠.

خاتمة:

لقد كان للمدارس الروسية تأثير إيجابي على الثقافة العربية بشكل عام وعلى النهضة العلمية في لبنان بشكل خاص، إذ «أن نصف أعضاء الرابطة القلمية، التي أدّت دوراً حاسماً في بعث الأدب العربي الحديث، كان من خريجي السمّنار (سمّنار الناصرة الروسي)، أومن خريجي المدارس الروسية الأخرى...»[١].

ومن هؤلاء نذكر ميخائيل نعيمة ونسيب عريضة وعبد المسيح حداد ورشيد أيوب، كما أذكر بشكل خاص شكري سويدان (١٨٧٩ ـ ١٩٤٧) وهو من مواليد جديدة مرجعيون، وقد تعلّم في سمنار الناصرة وهاجر إلى أميركا الشمالية وأصدر كتاباً عن الجمعية في مدينة بوسطن[٢]. وقد اعترف سكرتير الجمعية ديمتريفسكي بأن هؤلاء حملوا معهم إلى العالم الجديد التأثير الأدبي الروسي، إذ إن مطالعة الأدب الروسي أثّرت في نظرتهم إلى الأدب عامة وإلى موقفهم من الأدب العَربي في زمانهم[٣].

على أنني تتبعت، قدر ما توفَّر لي من معلومات، مسار التعليم والمدارس في منطقتي حاصبيا ومرجعيون، فتوصلت إلى بعض نتائج، ولكن الموضوع يستدعي التدقيق أكثر للوصول إلى نتائج أوضح، وأقصد بذلك تتبع خريجي تلك المدارس ونتاجهم الفكري والعلمي خاصة أن تلك المنطقتين عانتا كغيرهما من ويلات الحرب الأولى وعصفت بهما رياح الاغتراب سعياً وراء لقمة العيش والوطن الآمن، لذلك يجب التطرق إلى آثار المغتربين منهم.

(١) حنّا أبو حنّا، ص ١.

(٢) شكري سويدان، تاريخ الجمعية الامبراطورية الفلسطينية، بوسطن، ١٩١٢، انظر أيضاً حنّا أبو حنّا، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(٣) حنّا أبو حنّا، ص ١١٩، انظر أيضاً Tibawi, P. 30-31، وHopwood, P. 158.

أما بالنسبة إلى التعليم بشكل عام، فقد قدّم جورج سمنه، سنة ١٩٢٠، اقتراحاً يدعو فيه إلى تقوية التعليم الرّسمي بشكل يتوافق مع طموحات وحاجات السكان، لكي يضع حداً للخلافات الطائفية التي تغطي طموحات سياسية أجنبية:

«... Certes, il reste encore beaucoup à faire en syrie, dans le domaine de l'enseignement. Jl reste pour unifier les efforts, à établir un Département de l'Instruction publique qui organisera l'enseignement, en tenant compte des aspirations et des besoins des populations, et s'efforcera de mettre fin aux rivalités confessionnelles, trop souvent simple masque des ambitions impérialistes étrangères».[١]

بينما نجد رأياً آخر عند الأب Delore، الذي كان يتوقّع أن تشجع المدارس في لبنان دائماً حبّ الله وحبّ فرنسا:

«... Toujours les écoles du liban feront aimer le bon Dieu et la France!».[٢]

---

(١) Samné, P. 208.

(٢) Delore, P. 37.

بيبليوغرافيا

أولاً: المراجع العربية والمعرّبة:

١ ـ حنّا أبو حنّا، طلائع النهضة في فلسطين (خريجو المدارس الروسية) ١٨٦٢ ـ ١٩١٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥

٢ ـ جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عبّاس، دار العلم للملايين، بيروت بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، نيويورك، ط٥، ١٩٧٨.

٣ ـ محمد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل، دار النهار للنشر، بيروت، ط٤، ٢٠٠٤.

٣ ـ قسطنطين بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمة يسر جابر، دار الحداثة، بيروت، ط١، ١٩٨٨.

٤ ـ شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.

٥ ـ قسطنطين بتكوفيتش، لبنان واللبنانيون، وثيقة تاريخية نادرة، طبعت عام ١٨٨٥ وتضمنت مذكرات القنصل الروسي في بيروت خلال سنوات ١٨٦٩ ـ ١٨٨٢، نقله إلى العربية يوسف عطاللهوالدكتور مسعود ضاهر، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦.

٦ ـ بطرس البستاني، الجمعية السورية للعلوم والفنون (١٨٤٧ ـ ١٨٥٢)، دار الحمراء، بيروت، ط١، ١٩٩٠.

٧ ـ لطف الله نصر البكاسيني الماروني اللبناني، نُبذة عن وقائع الحرب الكونية، هذّبه ونقّحه القسّ مبارك ثابت الديراني اللبناني، مطبعة الاجتهاد ليوسف ثابت، بيروت، ١٩٢٢.

٨ ـ محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك، ولاية بيروت، ٢ جزءان، دار لحد خاطر، بيروت، ط٣، ١٩٨٧.

٩ ـ فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.

١٠ ـ إدغار جلاّد، أبجد هوّز، مدارس لبنان من تحت السنديانة إلى العالم، نشره جوزيف رعيدي، بيروت، ٢٠٠٥.

١١ ـ هاملتون جيب وهارولد بوين، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة عبد المجيد القيسي، ٢ جزءان، دار المدى، بيروت ـ دمشق، ط١، ١٩٩٧.

١٢ ـ حنّا حرادن، الأخبار الشهيّة عن العيال المرجعيونية والتيمية، لا دار للنشر ولا تاريخ للنشر.

١٣ ـ إسماعيل حقي بك، لبنن مباحث علمية واجتماعية، وهو الكتاب الذي نشرته لجنة من الأدباء بهمّة إسماعيل حقّي بك متصرف جبل لبنان سنة ١٣٣٤هـ (١٩١٨)، تحقيق فؤاد إفرام البستاني، ٢ جزءان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠، الجزء الثاني.

١٤ ـ يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني، دار النهار للنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٠.

١٥ ـ عصام ثيودور الحوراني، مسرد لأدباء من قضاءي مرجعيون وحاصبيا، أطروحة دكتوراه اختصاص في اللغة العربية وآدابها، إشراف الدكتور جبوّر عبد النور، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٩٠.

١٦ ـ لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان (١٨٦١ ـ ١٩١٨)، منشورات دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٢.

١٧ ـ يوسف قزما خوري، مقالات وخطب في التربية، عصر النهضة الحديثة، دار الحمراء، بيروت، ط١، ١٩٩٠.

١٨ ـ أمين ظاهر خيرالله، رواية كامل، الجزء الأول، المطبعة الوطنية، بيروت، ١٩٢٣.

١٩ ـ يوسف أسعد داغر، المدرسة المسكوبية، المنشورات الأرثوذكسية، مكتبة السائح، طرابلس، ١٩٨٢ (انظر المقال نفسه في المسرّة، السنة ٦٥ (١٩٧٩) ص ٨٥٤ ـ ٨٦٦).

٢٠ ـ جوليات الرّاسي، من أرشيف بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس في دمشق، في دراسات، عدد ٢٦ (١٩٩٧)، ص ٤٣٥ ـ ٥٠١.

٢١ ـ عبد الكريم رافق، محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث، منشورات جامعة البلمند، ٢٠٠٦.

٢٢ ـ أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣.

٢٣ ـ أسد رستم، كنيسة مدينة الله أنطاكية العظمى، ٣ أجزاء، منشورات المكتبة البولسية، جونية، ١٩٨٨، الجزء الثالث.

٢٤ ـ كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٢.

٢٥ ـ مسعود ضاهر، الهجرة اللبنانية إلى مصر «هجرة الشوام»، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦.

٢٦ ـ العلامة الشيخ سليمان ظاهر، جبل عامل في الحرب الكونيّة، دار المطبوعات الشرقية، بيروت، ط١، ١٩٨٦.

٢٧ ـ لائحة مدرسة الفنون في صيدا ودار السلام سنة ١٩١٢ ـ ١٩١٣، وهي مدرسة داخلية علمية صناعية إنجيلية تحت إدارة المرسلين الأميركان في صيدا (هذه اللائحة مؤلفة من ٢٩ صفحة مع صورتين للمدرسة، مع مقدمة لرئيس المدرسة ستيورت جسب، من ص ٥ ـ ٢١).

٢٨ ـ نيكولاي ليسوفوي، البعثة الكنسية الروسية إلى الأراضي المقدسة، تاريخ وتراث حيّ، في روسيا وأرثوذكس الشرق، منشورات جامعة البلمند، ١٩٩٨، ص ١٥١ ـ ١٧١.

٢٩ ـ محفوظات دير سيّدة البلمند البطريركي ودير النبي إلياس البطريركي، شويا ودير القديس يوحنا المعمدان، دوما، قسم التوثيق والدراسات الأنطاكية، بيروت، جامعة البلمند، ١٩٩٥.

٣٠ ـ محفوظات بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، دمشق، ٢ جزءان، قسم التوثيق والدراسات الأنطاكية، بيروت، جامعة البلمند، جـ١، ط١: ٢٠٠١، جـ٢: ٢٠٠٢.

٣١ ـ حسن هشي، يوميات لبناني في أيّام المتصرفيّة، نظر فيها وحققها حسن هشي، دار لحد خاطر، ط٢، ١٩٨٣.

ثانياً: Références

1 - Vital Cuinet, Syrie, Liban et Palestine, Ernest Leroux, Editeur, Paris, 1896.

2 - May Davie, Atlas historique des orthodoxes de Beyrouth et du Mont-Liban (1800-1940), Publications de l'Université de Balamand, 1999.

3 - Joseph Delore, Les petites écoles du Mont-Liban, Presses de l'Université Saint-Joseph, Beyrouth, 2003.

4 - Derek Hopwood, The Russian presence in Syria and Palestine (1843-1914), Clarendon Press, Oxford, 1969.

5 - H. Inalcik, J. Wansbourg, A.K.S. Lambton et G. Baer, art. Imtiyāzāt, dans EI^2, t. III, p. 1207-1225.

6 - Henri Jalabert, La vice-Province du Proche-Orient de la Compagnie de Jésus (Egypte, Syrie, Liban), Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1960.

7 - Antoine Khair, Le Moutaçarrifat du Mont-Liban, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1973.

8 - Adib Pacha, Le Liban après la guerre, Imprimerie Paul Barbey, Le Caire, 1919.

9 - Edmond Rabbath, La Formation historique du Liban politique et constitutionnel, Essai de synthèse, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1986.

10 - Georges Sammé, La Syrie, Editions Bossard, Paris, 1920.

11 - Georges Sammé, Le Liban autonome (de 1861 à nos jours).

12 - Georges Sammé, La question syrienne, Exposé solution (statut politique) deux Cartes, Paris, Août 1918; Le Khalifat et le Panis-lamisme, Paris, 1919.

13 - Abdul Latif Tibawi, Russian cultural penetration of Syria-Palestine in the nineteenth Century, Published by the Royal Central Asian Society, London, 1966.

14 - J.M. Wagstaff, A note on some Nineteenth-Century population statistics for Lebanon, in Bulletin (British Society for Middle Eastern Studies), vol. 3, n°1 (1986), p. 27-35.

ملاحق
(جداول، خرائط، صور)

TABLE 1 Community Composition of Lebanon, 1932

	Number (1)	%	Number (2)	%
Maronites	227,800	28	261,043	30
Greek Orthodox	77,312	9	90,275	10
Greek Catholics	46,709	5	56,602	6
Other Christians	45,125	6	48,361	6
Total Christians	396,946	50	452,281	52
Sunnis	178,130	22	182,842	21
Mitwalis	155,035	19	158,425	18
Druzes	53,334	6	56,812	6.5
Total Muslims	386,499	48	398,079	46
Jews	9,981	1	10,469	1
Total Population	793,426		860,829	

(1) People present and temporarily absent

(2) People present and temporarily absent + emigrants retaining Lebanese nationality

Source: de Vaumas 1955 p.582.

1 - نقلاً عن J.M. Wagstaff, A note on some Nineteenth-Century population statistics for Lebanon, p. 31.

TABLE 2 Nineteenth-Century Estimates of Population in Mount Lebanon and the Added Territories

	Maronites	Greek Orthodox	Greek Catholics	Other Christians	Total Christians	Sunnis	Mitwalis	Druzes	Total Muslims	Total Population
	COMMUNITIES									
	MOUNT LEBANON									
Guys (1846)										
No.	189,039	24,895	36,660	-	250,594	9,071	9,761	31,493	50,325	300,919
%	62	8	12	-	83	3	3	10	16	
Ducros (1861)										
No.	225,000	14,000	11,000	14,000	264,000	4,000	3,000	25,000	30,000	296,000
%	76	4	3	4	89	1	1	8	10	
Cuinet (1895)										
No.	229,680	54,208	34,472	936	319,296	13,576	16,846	49,812	80,234	399,530
%	57	14	9	0	80	3	4	12	20	
Samné (1913)										
No.	242,308	52,356	31,936	2,882	329,482	14,529	23,413	47,290	85,232	414,800
% (see fn 1)	58	12	7	1	79	3	5	11	20	
% (see fn 2)	56	12	7	1	77	4	6	12	22	
	AREAS ADDED 1920									
Guys (1846)										
No.					29,223	75,175	4,319	116,000	117,259[3]	147,232+
%					19.8	51.1	2.9	78.8	79.6	
Ducros (1861)										
No.	16,920	54,040	22,475	14,000	90,515	72,565	52,120	19,160	143,845	236,420+
%	7.2	22.8	9.5	5.9	38.3	30.7	22.0	8.1	60.8	
Cuinet (1985)										
No.	57,101	78,713	46,455	12,154	194,923	159,066	17,591	10,200	201,831[3]	406,547+
%	14.0	19.4	11.4	3.0	47.8	39.1	4.3	2.5	49.6	
Samné (1920)										
No.	37,310	94,739	28,341	7,971	168,361	146,154	73,108	2,733	251,995[3]	423,991+
%	8.8	22.3	6.7	1.9	39.7	34.5	17.2	0.6	59.4	

\+ includes Jews
1 calculated according to the figures along the rows
2 adjusted by 10% for Christians and 25% for Muslims (de Vaumas 1955, n.61)
3 includes other Muslims

Source: de Vaumas 1955: p.579

2 - J.M. Wagstaff, A note on some Nineteenth-Century population statistics نقلاً عن for Lebanon, p. 32.

TABLE 2 Official Ottoman statistics for Lebanon, 1881/82-93 and 1914

	COMMUNITIES																				Total Population	
	Muslims				Maronites				Greeks				Catholics				Other Christians					
	1881/82 -1893		1914		1881/82 -1893		1914		1881/82 -1893		1914		1881/82 -1893		1914		1881/82 -1893		1914		1881/82 -1893	1914
	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%		
Cebel-i Lübnan																					100000 (c.)	
Beyrut	91052	66.2	45063	50.5			13446	15.1	17472	12.7	22018	24.7	25372	18.4	3988	4.5	1828	1.3	1197	1.3	137495*	89144*
Sur			31653	80.0			3059	7.7			550	1.4			4101	10.4			206	0.5		39569
Sayda			46472	86.8			3430	6.4			130	0.2			2542	4.7			129	0.2		51562*
Merjuyun			22296	70.5			1338	4.2			4777	15.1			1671	5.3			1236	3.9		31596*
Trablus Şam	45068	65.1	50004	74.2			6396	9.4	15676	22.6	10734	15.9	8410	12.1	71	0.1	53	-	92	0.1		69269*
Akkar			19920	66.9			8333	28.0			12573	42.2			671	2.2			391	1.3		29758
Baalbek	13006	71.6	18667	74.4			1536	6.1	1222	6.7	1144	4.6	3946	21.7	3723	14.8			26	0.1	18174	25077*
Buka	12632	62.2	19113	65.1					2411	11.9	3403	11.6	5242	25.8	4261	14.5	7	-	34	0.1	20292	29339
Total	161758	70.5	253188	69.3			40066	11.1	21056	9.2	55329	15.1	42970	18.7	21028	5.7	1888	4.3	3311	0.9	229505	365414

* includes Jews

Source: Karpat: *Ottoman Population, 1830-1914* 1985, Appendices 1.8.A; 1.8.C; 1.17.A.

3 - J.M. Wagstaff, A note on some Nineteenth-Century population statistics نقلاً عن for Lebanon, p. 33.

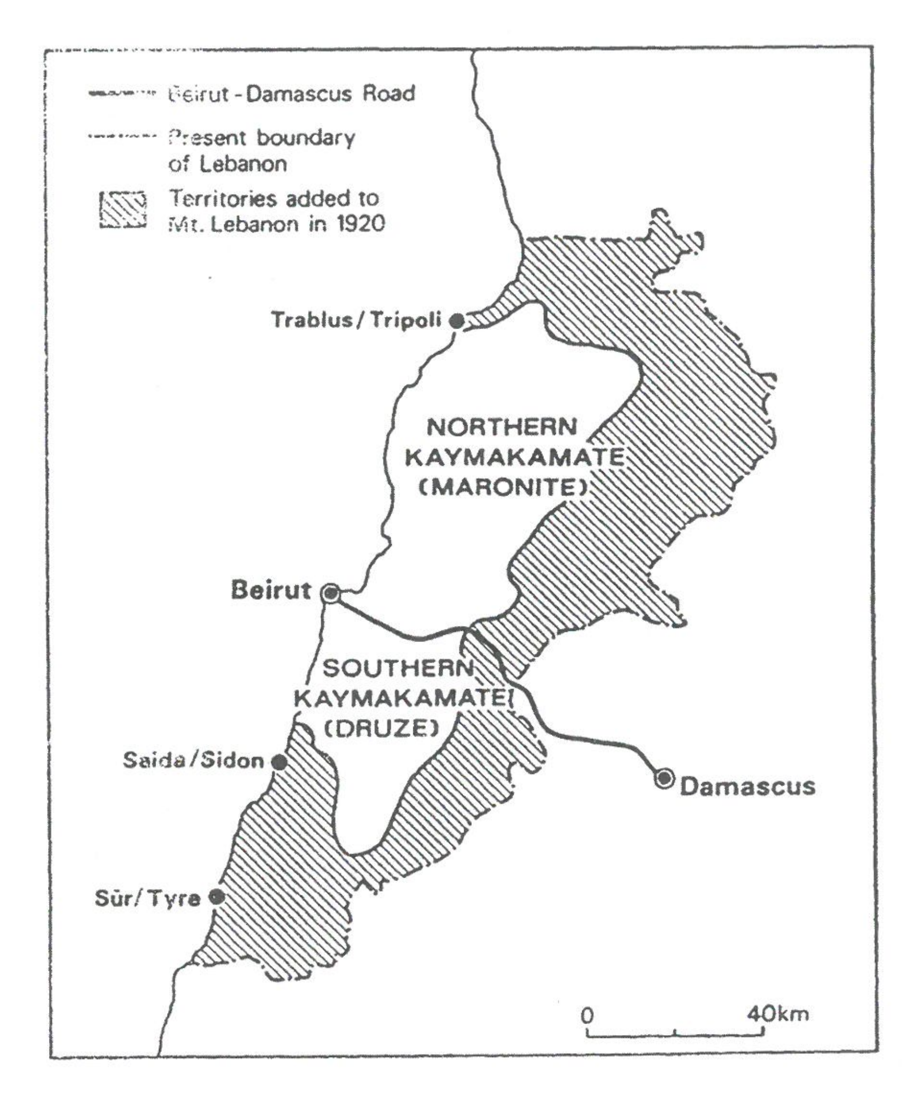


Fig. 1. Lebanon under the Dual Kaymakamate, 1842-61.

4 - Cité dans J.M. Wagstaff, A note on some Nineteenth-Century population statistics for Lebanon, p. 34.

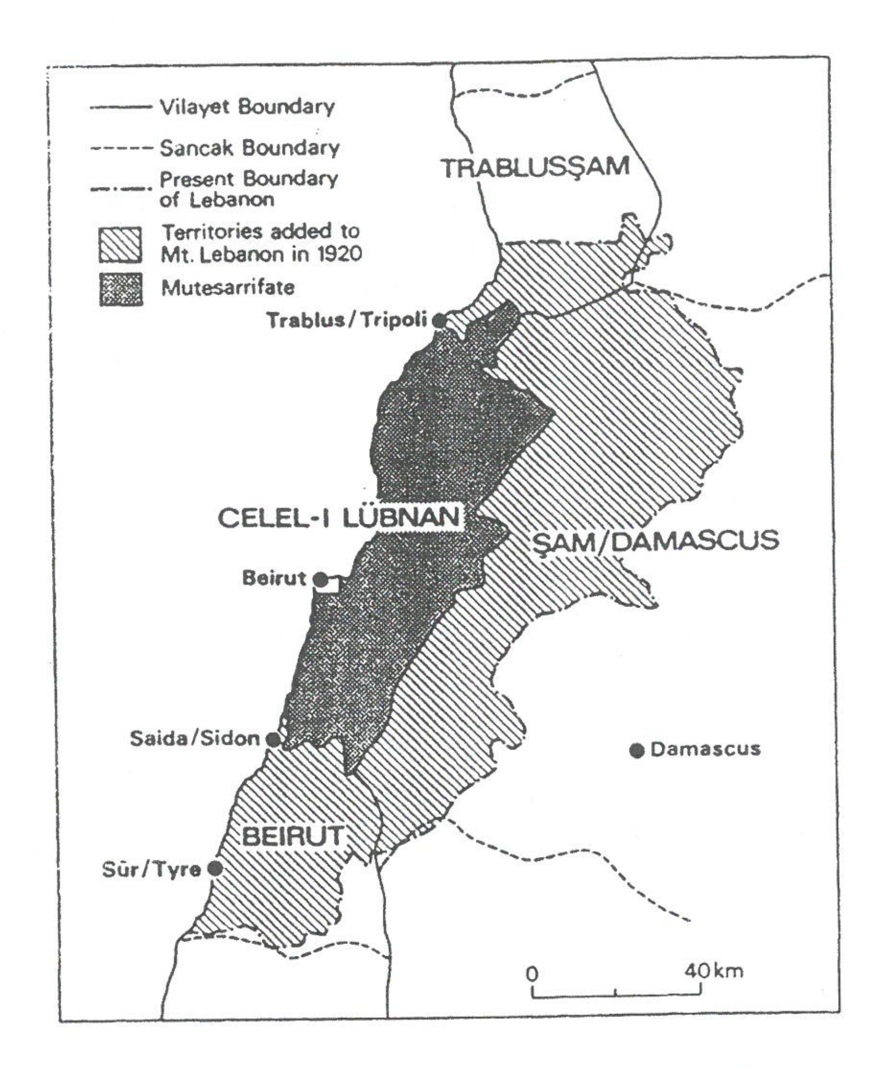


Fig. 2. The Mutesarrifate of Mount Lebanon, 1861-1909.

5 - Cité dans J.M. Wagstaff, A note on some Nineteenth-Century population statistics for Lebanon, p. 35.



ANNEXE I.

TABLEAU STATISTIQUE

Indiquant la population des districts du Liban
(annexé à la carte dressée par l'état-major du corps expéditionnaire de Syrie en 1860-1861).

DISTRICTS	Maronites	Musulmans Sunnites	Grecs Orthodoxes	Metoualis	Druzes	Grecs Catholiques	Israélites	TOTAUX
'Akkar	5.000	2.500	5.000	—	—	—	—	12.500
Dennyeh . . .	1.000	6.000	1.000	—	--	—	—	8.000
Tripoli (ville) .	1.200	18.000	4.800	—	—	25	60	24.085
El-Koura infér. .	500	1.000	1.500	—	—	—	—	3.000
El-Koura super.	1.800	—	4.000	200	—	—	—	6.000
Ez-Zaouia . . .	4.000	100	200	—	—	—	—	4.300
Becharri . . .	30.000	—	—	—	—	-	—	30.000
El-Batrounn . .	15.000	320	3.450	100	--	300	—	19.170
Gebail	17.500	200	1.500	—	—	—	—	19.200
El-Mouneitra . / El Fetouh .	5.300	—	—	6.000	—	—	—	11.300
Kesraouann . .	25.000	25	—	—	—	300	—	25.325
El-Matn. . . / Zahleh . . .	30.000	300	10.000	130	5.000	8.000	—	53.430
Es-Sahel . . .	6.500	50	900	1.000	—	255	—	8.705
Beyrouth (ville).	10.000	18.000	13.500	—	200	3.500	1.000	46.200
El-Gharb . . .	4.000	—	3.500	200	4.400	200	—	12.300
à reporter.	156.800	46.495	49.350	7.630	9.600	12.580	1.060	283.515

6 - Cité dans Adib Pacha P. 145.

ANNEXE II.

TABLEAU STATISTIQUE

Indiquant la population des districts du Liban en 1914, suivant les divisions administratives actuelles.

DISTRICTS	Maronites	Musulmans Sunnites	Grecs Orthodoxes	Grecs Catholiques	Druzes	Metoualis	Divers	TOTAUX
Districts de la Province autonome du Liban :								
Ech-Chouf	34.800	11.700	11.000	8.200	41.000	1.500	1.800	110.000
El-Matn	60.700	400	16.600	6.300	10.000	3.500	500	98.000
El-Batrounn	77.000	600	5.400	1.100	—	6.900	—	91.000
Kesraouann	55.700	400	1.900	400	--	9.600	--	68.000
Gezzinn	15.200	400	800	6.700	—	3.500	400	27.000
El-Koura	3.400	2.200	20.400	—	—	—		26.000
Zahleh	3.200	300	900	9.300	--	—	300	14.000
Deir-el-Kamar . . .	5.000	—	—	1.000		—	—	6.000
	255.000	16.000	57.000	33.000	51.000	25.000	3.000	440.000
Districts relevant du vilayet de Beyrouth :								
Beyrouth	31.000	39.000	38.000	10.000	—		12.000	130.000
Tripoli	2.500	31.000	5.000	1.000	--	—	500	40.000
Saida	5.500	9.500	3.000	3.500	—	2.500	1.000	25.000
'Akkar	600	16.200	200	1.100	—	—	1.900	20.000
Sour	1.700	4.000	3.200	3.600	—	1.900	2.600	17.000
Marj-'Ayounn	900	3.500	4.300	800	—	1.000	500	11.000
à reporter	297.200	119.200	110.700	53.000	51.000	30.400	21.500	683.000

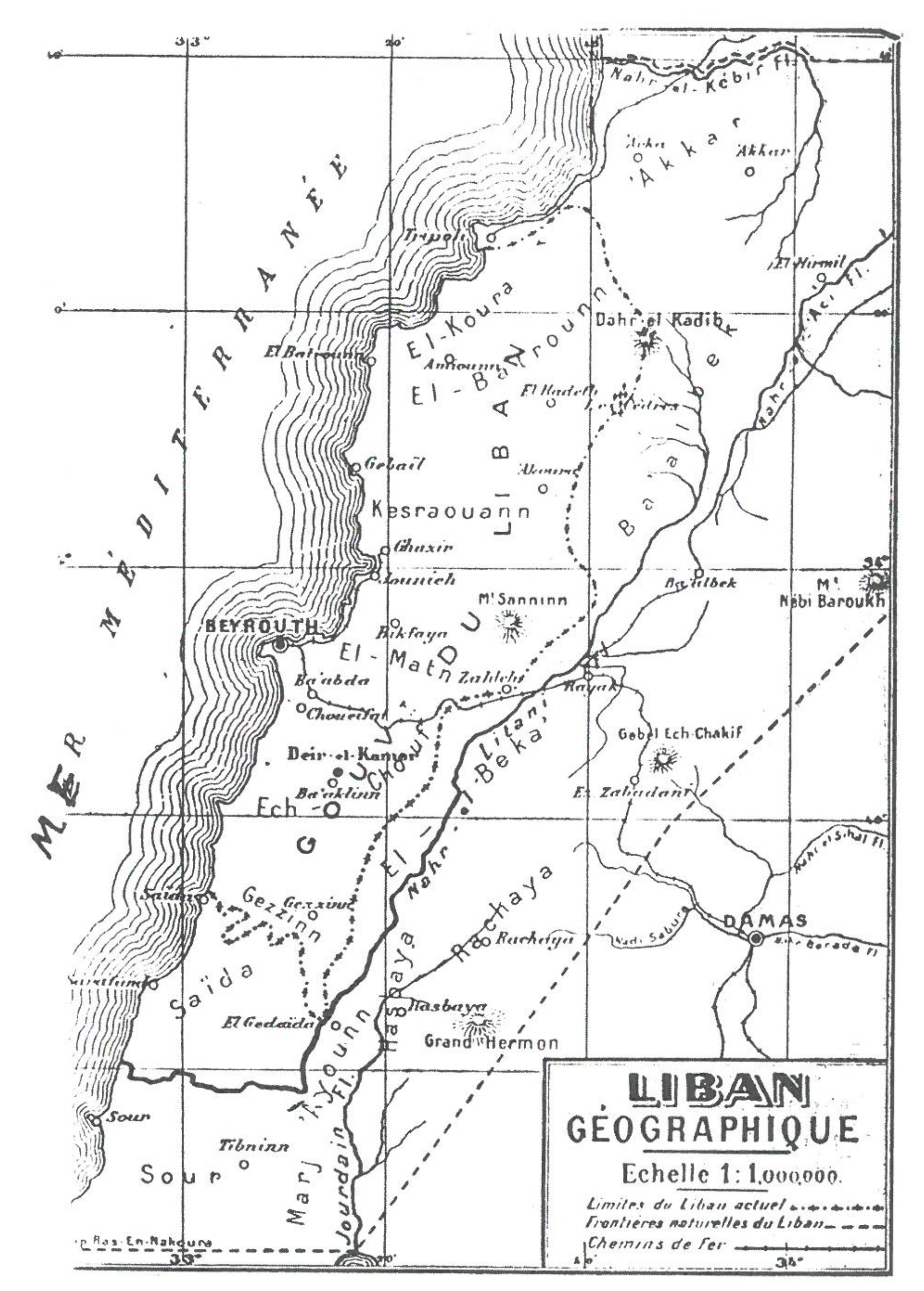
7 - Cité dans Adib Pacha P. 147.

DISTRICTS	Maronites	Musulmans Sunnites	Grecs Orthodoxes	Metoualis	Druzes	Grecs Catholiques	Israélites	TOTAUX
Report.	156.800	46.495	49.350	7.630	9.600	12.580	1.060	283.515
El-Manacef . / Ech-Chahhar.	8.500	50	400	—	4.600	1.100	300	14.950
El-Jourd . . .	3.500	—	1.200	—	3.500	150	—	8.350
El-'Arkoub. . .	3.300	—	450	—	2.500	600	—	6.850
Ech-Chouf. . .	1.500	—	—	—	8.500	2.000	—	12.000
Gezzinn . . / Rihann. . .	10.100	250	—	1.490	60	1.000	—	12.900
El-Kharroub . / Et-Teffah . .	6.000	5.500	—	4.200	—	6.500	—	22.200
Saida (ville). .	1.000	8.000	200	300		1.800	700	12.000
Ech-Chékif . / Choumar . .	750	—	—	15.500		250	—	16.500
Belad-Bechara .	4.000	—	—	15.000	—	1.000	—	20.000
Marj-'Ayounn . .	860	790	2.650	1.000	600	125	—	6.025
El-Houleh . . .	150	3.140	180	—	2.220	100	—	5.790
Hasbaya . . .	820	3.140	4.610	—	5.080	170	—	13.820
Rachaya . . .	800	500	4.000	—	7.000	—	—	12.300
El-Beka' . .	4.100	7.500	3.000	2.000	500	2.100	—	19.200
Ba'albek . . .	6.000	1.200	2.000	8.000	—	4.000		21.200
TOTAUX.	208.180	76.565	68.040	55.120	44.160	33.475	2.060	487.600

8 - Cité dans Adib Pacha P. 146.

DISTRICTS	Maronites	Musulmans Sunnites	Grecs Orthodoxes	Grecs Catholiques	Druzes	Metoualis	Divers	TOTAUX
Report.	297.200	119.200	110.700	53.000	51.000	30.400	21.500	683.000
Districts relevant du vilayet de Syrie:								
Ba'albek	2.300	9.800	4.500	6.200	—	6.600	600	30.000
Hasbaya	2.000	3.500	3.200	1.600	3.400	—	300	14.000
Rachaya	1.000	1.000	5.400	300	6.000	—	300	14.000
El-Beka'	3.000	150	1.400	8.300	—	150	—	13.000
TOTAUX.	305.500	133.650	125.200	69.400	60.400	37.150	22.700	754.000

9 - Cité dans Adib Pacha P. 148.

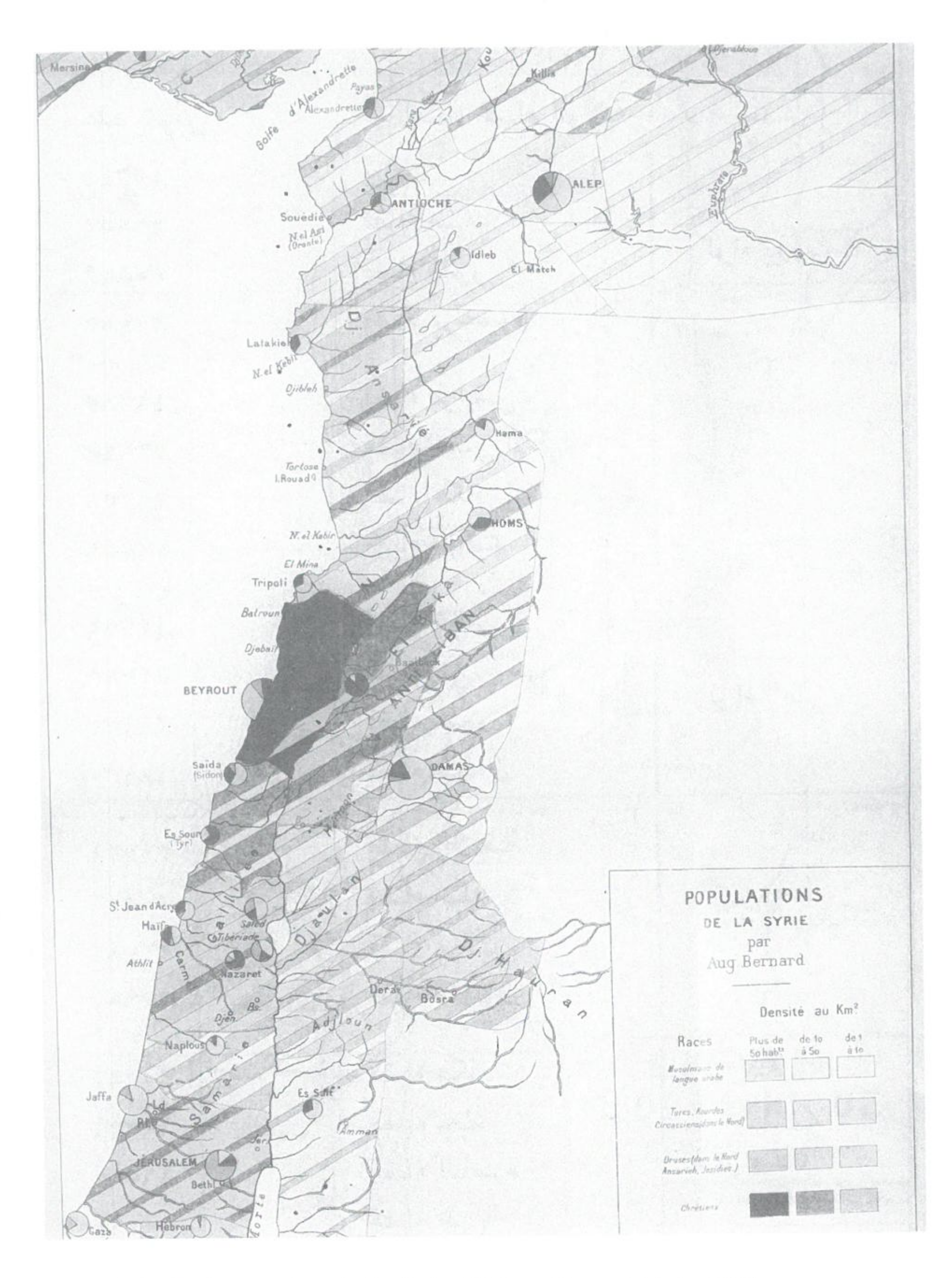


10 - Cité dans Adib Pacha.

جـدول

	اسماء اقسام الولاية	عدد نفوس
لواء بيروت	بيروت	٤٥٣٤٤
	قضاء صيدا	٤٦٠٥٢
	قضاء صور	٣٠٨٩٤
	قضاء مرجعيون	٢١٩٨٥
لواء طرابلس	قضاء طرابلس	٤٩١٨٥
	قضاء حصن الاكراد	٢٢٦٤٨
	قضاء عكار	٢٦٢٣٦
	قضاء صافيتا	٣٢٥٤٦
لواء نابلس	قضاء نابلس	٤٤٩٥٩
	قضاء بني صعب	٣٤٧٨٣
	قضاء جنين	٢٩١٣٧
	قضاء جماعين	١٨١٣٠
لواء اللاذقية	قضاء اللاذقية	٣١٧٢١
	قضاء جبلة	٢٠٨٠٦
	قضاء مرقب	٣٢٧٨٤
	قضاء صهيون	٢٧٦٨٧
لواء عكا	قضاء عكا	٣٠١٤٣
	قضاء حيفا	١٩٣٣٩
	قضاء الناصرة	١٦٥٩٩
	قضاء طبرية	٨٠١٤
	قضاء صفد	٢٤٠٥٧

١١ ـ (نقلاً عن يوميات يوميات لبناني في أيام المتصرفية، تحقيق حسن هشي، ص ٣٨).



12 - Tirée de Georges Samné, La Syrie, Editions Bassard, Paris, 1920.



13 - Tirée de Georges Samné, Le Liban autonome (de 1861 à nos jours)

برحمته تعالى

غريغوريوس بطريرك انطاكية وسائر المشرق

وثيقة رقم DAM 1696، ومؤرخة في ٢٨ ك١ ١٩١٣، وهي موجهة من البطريرك غريغوريوس الرابع، إلى المطران الكسندروس مطران طرابلس بخصوص مساعدات مالية لمدرسة كفتيا.

Циркулярно.

Императорское
Православное Палестинское
Общество,
Августа 21-го дня 1914 г.
за № 892
С. Петербургъ
Вознесенскій пр. № 36

نسخة المنشور الذي اذاعته الجمعية الفلسطينية الامبراطورية [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
تاريخ ٢١ آب ١٩١٤ عدد ٨٩٢

Переживаемыя политическія обстоятельства даннаго времени порождаютъ невольно опасенія за то положеніе какое займетъ Турція въ отношеніи къ Россіи. Въ случаѣ возникновенія войны между этими сосѣдними державами, стоящимъ во главѣ учрежденій Императорскаго Православнаго Палестинскаго Общества необходимо принять слѣдующія мѣры:

1) Наши учрежденія въ Іерусалимѣ, Назаретѣ и Бейтъ-Джалѣ, кромѣ офиціальнаго покровительства Консула дружественной намъ страны, должны быть поручены надзору и. о. бухгалтера

Общества въ Іерусалимѣ, турецкаго подданнаго К. Н. Петрочулa, который отправляется для этого изъ Одессы въ Іерусалимъ.

2) Всѣ школы закрываются и надзоръ за имуществомъ ихъ и зданіями для нихъ въ Палестинѣ возлагается на старшаго учителя каждой школы.

3) Русскимъ подданнымъ: Инспекторамъ школъ, учителямъ и учительницамъ предоставляется право возвратиться на родину или проживать въ наиболѣе безопасныхъ пунктахъ Турціи, такъ напр. въ Іерусалимѣ или въ Бейрутѣ, сохраняя положенное по службѣ содержаніе

4) Учителя туземцы сохраняютъ получаемое ими содержаніе во все время закрытія школъ безъ 20% прибавки, и за исполненіе временно возложенныхъ на нихъ порученій. Содержаніе это они будутъ получать по мѣрѣ возможности полностію или въ половинномъ размѣрѣ, но съ полною надеждою, что по окончаніи войны они получатъ все, что по какимъ либо причи-

وثيقة رقم DAM 2681، وهي نص المنشور الصادر عن
الجمعية الامبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية» في ٢١ آب ١٩١٤.

5) Деньги на содержаніе служащихъ въ школахъ получаютъ изъ Іерусалима отъ г. Патронула, на имя коего по мѣрѣ возможности будутъ совершаться переводы изъ Петербурга.

6) Наемная прислуга туземная и русская, за исключеніемъ долго служащихъ и необходимыхъ лицъ въ количествѣ нашихъ заведеній, распускается.

7) Русскимъ служащимъ, пользующимся отпусками въ Россію, выдаются проѣздныя деньги.

И. об. Вице-Предсѣдатель (подписалъ)
Протоіерей П. Соколовъ

Секретарь (скрѣпилъ): А. Димитріевскій

Съ подлиннымъ вѣрно:
(подпись) Алексѣй Димитріевскій

نص الوثيقة السابقة باللغة الروسية المعاصرة

Циркулярно

Императорское Православное
Палестинское Общество
Августа 21-го дня 1914 г.
За № 892
С. Петербург
Вознесенский пр. № 36

Тревожные политические обстоятельства данного времени порождают невольно опасения за то положение, какое займет Турция в отношении к России. В случае возникновения войны между этими соседними державами, стоящим во главе учреждений Императорского Палестинского Общества необходимо принять следующие меры:

1) Наши учреждения в Иерусалиме, Назарете и Бейт-Джале, кроме официального покровительства Консула дружественной нам страны, должны быть поручены надзору и.о. бухгалтера Общества в Иерусалиме, турецкого подданного К.Н. Патронула, который отправляется для этого из Одессы в Иерусалим.

2) Все школы закрываются, и надзор за имуществом их и зданиями для них в Палестине возлагается на старшего учителя каждой школы.

3) Русским подданным - инспекторам школ, учителям и учительницам - предоставляется право возвращения на родину или проживать в наиболее безопасных пунктах Турции, так напр. в Иерусалиме или в Египте, сохраняя положенное по службе содержание.

4) Учителя туземцы сохраняют получаемое ими содержание во все время закрытия школ без 20% прибавок, и за исполнение временно возложенных на них поручений. Содержание все они будут получать по мере возможности полностью или в половинном размере, но с полною надеждою, что по окончанию войны они получат все, что по каким-либо причинам им не было в свое время выдано.

5) Деньги на содержание служащих в школах получают из Иерусалима от г. Патронула, на имя коего по возможности будут совершаться переводы из Петербурга.

6) Наемная прислуга, турецкая и русская, за исключением долго служащих и необходимых лиц в наших заведениях распускается.

7) Русским служащим, пользующимся отпусками в России, выдаются проездные деньги.

И. Об. Вице-Председатель (подписал)
Протоирей П. Соколов

Секретарь ( ): А. Димитриевский

С подлинным верно:
(подпись) Алексей Димитриевский

نص الوثيقة السابقة باللغة الروسية المعاصرة.

HAUT COMMISSARIAT
de la
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
en
SYRIE & EN CILICIE

MISSION FRANÇAISE DE DAMAS

Damas, le

رقم: ٢٢٧

الى غبطة حبر الاحبار الجليل وراعي الرعاة النبيل
السيد غريغوريوس الرابع بطريرك انطاكية وسائر المشرق الجزيل الشرف والغبطة.

ايها السيد الجليل

بعد اداء واجب الاحترام اعرض ان التصريحات التي تكرمت غبطتكم ووجهتموها الي بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٢٠ تحت رقم ١٧٨٥ قد عرضتها على انظار المفوض السامي للجمهورية الافرنسية في سوريه وكيليكيا وبعد اطلاعه عليها كلفني حضرة الجنرال غورو بأن اتشرف واعرب لغبطتكم عن سروره بما. انه لقد سر تماما بان يتلقى من الرئيس الفاضل والراعي السامي لطائفة الروم الارثوذكسية تأكيدات الاخلاص الصميمية التي تكرمتم باظهارها نحو الدولة المنتدبة. فان غبطتكم قد قدمتم الى حكومة الجمهورية الافرنسية دلائل الاخلاص وعربون التعلق الكلي المنتظرة منكم باقتصاركم على تعاطي مهام الادارة الروحية فقط، المناطة برئاستكم الرعائية وبنبذكم كل خطة سياسية لم تقتضها حكم الدولة المنتدبة وكل نفوذ روحي خارجي مسلّمين لعناية ممثلي الدولة المنتدبة امر المحافظة على صوالح طائفتكم وتدارك ضرورياتها بصورة عادلة متعهدين ايضا بأن تحفظوا لاكليروسكم صفته الوطنية تحت مشارفة السلطات الافرنسية وان...

وان تجعلوا لتعليم اللغة الافرنسية في مدارسكم ذات المقام وان هيام المعلمين للدروس العربية. هذا وفي الختام التمس من غبطتكم التكرم بقبول احترامي الفائقة.

دمشق الشام في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٠

الكومندان كاترو
رئيس البعثة الافرنسية

Catroux

الوثيقة رقم DAM 2703، وهي مؤرخة في ١٣ ت٢ ١٩٢٠، باللغتين الفرنسية والعربية، من قبل المفوض السامي الجنرال غورو إلى البطريرك الأنطاكي غريغوريوس عن طريق الجنرال كاترو.

MISSION FRANCAISE
DE DAMAS
-:-:-:-:-:-:-:-:-

N° 223 /SP.

Damas le I3 Novembre I920

Le Chef de Bataillon CATROUX.Chef de la
Mission Française de Damas.

à S.B.le Patriarche Grec-Orthodoxe d'ANTIOCHE
et de tout l'Orient. DAMAS

La déclaration que V.Beatitude a bien voulu m'adresser à la date du 8 Octobre I920 et sous le numéro I785 a été placée par mes soins sous les yeux de Monsieur le Haut Commissaire de la République en Syrie et Cilicie. Après en avoir pris connaissance,Monsieur le Général GOURAUD m'a chargé de l'honneur d'exprimer à Votre Béatitude la satisfaction qu'il en a éprouvée. Il lui a plu en effet de recevoir du Chef eminent de la Communauté Grecque Orthodoxe les assurances de parfait loyalisme à l'égard de la Puissance Mandataire que Votre Béatitude a bien voulu lui exprimer. En s'attachant uniquement au caractère de direction spirituelle que lui assigne son rôle Pastoral,en répudiant toute orientation politique qui ne lui serait point indiquée par la Puissance Mandataire,ainsi que toute influence spirituelle étrangère,en remettant entre les mains des representants de cette Puissance le soin de xxxxxxx sauvegarder les intérêts de sa Communauté et de subvenir à ses besoins dans la mesure jugée équitable,en s'engageant à conserver à son clergé son caractère national sous le contrôle des autorites françaises,en s'obligeant à donner dans ses écoles à l'étude du français le même soin qu'à celle de l'arabe,Votre Béatitude a donné au Gouvernement de la République les gages de devouement et d'attachement qu'il en attendait.

J'ai l'honneur de prier Votre Beatitude de vouloir bien agréer l'hommage de mon respect.

الوثيقة رقم DAM 2703، وهي موجهة من الجنرال كاترو في دمشق
إلى البطريرك غريغوريوس بتاريخ ١٣ ت٢ ١٩٢٠.

Nous,GREGOIRE IV Patriarche d'Antioche et de tout l'Orient, déclarons que la Société Orthodoxe de Palestine,fondée en I88I,est une société de bienfaisance. Nous déclarons en outre que depuis sa fondation et pour entretenir ses oeuvres tant en Palestine qu'en Syrie et au Liban,elle a dû faire l'acquisition de nombreux immeubles qu'elle a mis au nom de personnes tierces en vue de tourner la loi ottomane d'alors qui interdisait aux personnes morales de posséder des immeubles en leur nom.
Parmi ces immeubles il en est un grand nombre qui se trouve enregistré au Cadastre au nom du Grand Duc SERGE ALEXANDROVITCH anciennement Président de la Société Orthodoxe de Palestine. Ces immeubles et notamment l'immeuble situé à Beyrouth,à Achrafié contigu à l'Ecole Orthodoxe Zahrat-ul-Ihsan,aux limites connues,quoique immatriculé au nom du Grand Duc SERGE ne sont pas moins la propriété exclusive de la Société Orthodoxe de Palestine,laquelle Société posséde en fait et gère ses biens d'une manière ininterrompue et sans opposition aucune de la part de prétendants-droit quelconque depuis l'année I90[illegible],date à laquelle cet immeuble a été acquis par la susdite Société de Palestine.
En foi de quoi nous avons délivré la présente déclaration pour valoir ce que de raison.

الوثيقة رقم DAM 2699، لا تاريخ لها، وهي صادرة باسم البطريرك غرايغوار الرابع
عن بعض أملاك الجمعية في بيروت.

برحمته تعالى

غريغوريوس بطريرك انطاكية وسائر المشرق

٦٧

الوثيقة رقم DAM 2214، مؤرخة في ١٢ ك٢ ١٩٢٠، وهي رسالة موجهة من البطريرك غريغوريوس الرابع إلى مطران طرابلس ألكسندروس بشأن مستودع كتب الجمعية.

١٢١٧ ١٩ آذار ١٩٠٩

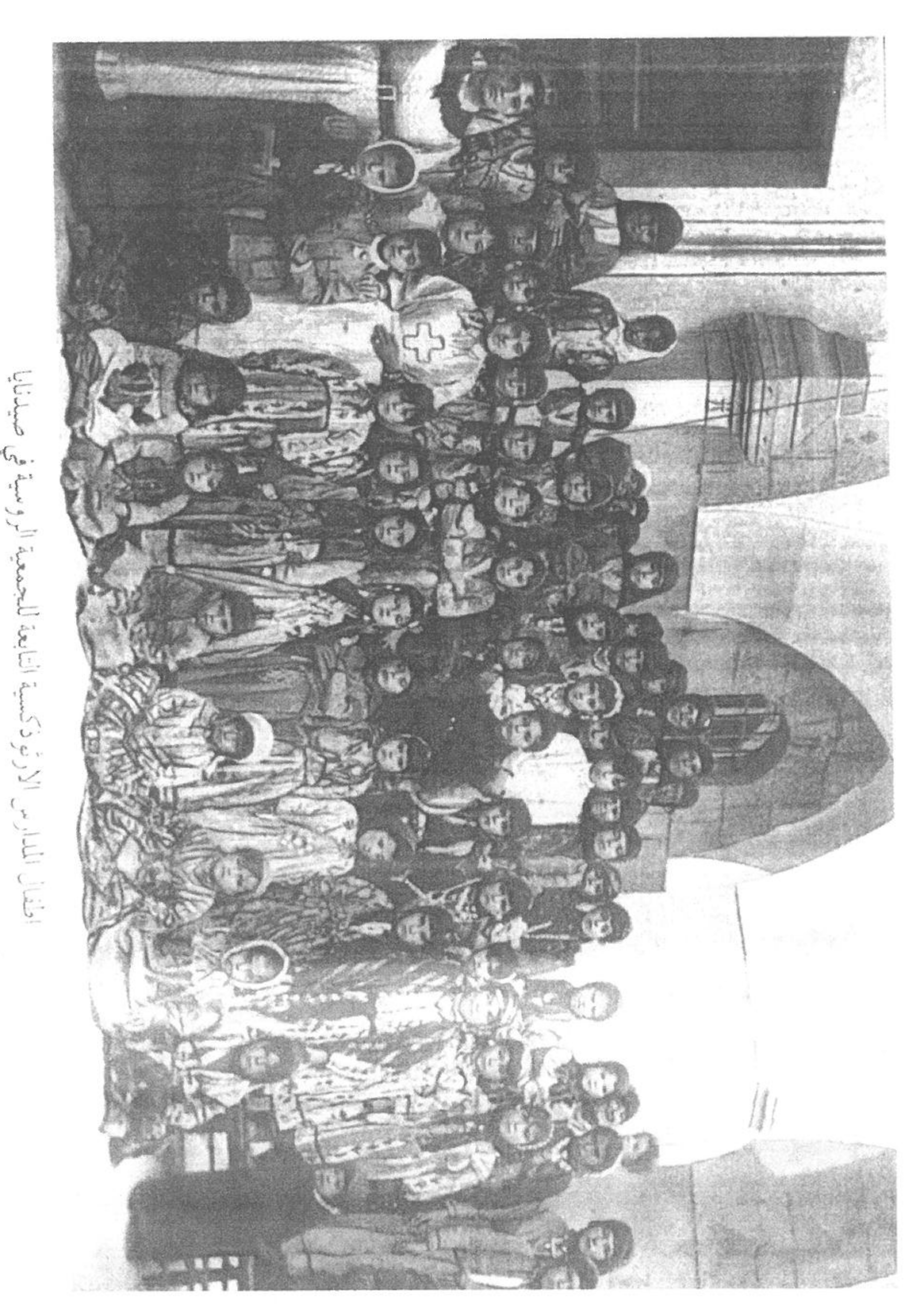
ΟΡΘΟΔΟΞΟΝ ΠΑΤΡΙΑΡΧΕΙΟΝ ΑΝΤΙΟΧΕΙΑΣ
بطريركية الروم الانطاكية بالشام
PATRIARCAT ORTHODOXE D'ANTIOCHE

دفتر

رهبان وادرية وكنائس وكتاب ومعلمين متعلقة رأساً ببطريرك انطاكية الروم الارثوذكس عن سنة ١٣٢٨ ماليه

	كنيسة	بطريرك	مطران	مكتب	مدير	معلمين	ناظر	تلامذة	كاهن	رهبان
دمشق	٢	١	١	٢ نظامي	١	١٠	١	٥٠٠	٦	٢
محلة الميدان	١								١	
قرية داريا	١								٢	
〃 صحنايا	١								٢	
〃 جديدة عرطوز	١								١	
〃 قطنا	١								١	
〃 قلعة جندل	١								١	
〃 حينة	١								٢	
〃 عين الشعرة	١								١	
〃 عرنة	١								١	
〃 الكفير	١								٢	
〃 عربيل	١								١	
دير سيدة صيدنايا	٤	وهو دوماً رئيس ١							١	٢٨ راهبة
〃 مار تقلا معلولا	٢	رئيس ١							١	٢ راهبات
〃 مار جرجس الحميراء	٢	١							١٠	٤
〃 سيدة البلمند	٢	١		١ ليلي	١	٢	١	٢٠	٤	٤
〃 مار الياس شويا	٢	١							٤	١٢
مدينة انطاكية	١	—	—	٢ نهاري	١	١٥	١	٧٠٠	٢	٢
	٢٧	١	١	٥	٢	٢٨	٢	١٢٢٠	٤١	٦٥

محفوظات بطريركية أنطاكية وسائر المشرق، دمشق، ج٢، ص ٢٨٨.



اطفال المدارس الارثوذكسية التابعة للجمعية الروسية في صيدنايا

محفوظات بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، دمشق، جـ١.



اطفال المدارس الارثوذكسية التابعة للجمعية الروسية في دمشق

محفوظات بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، دمشق، ج١.



محفوظات بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، دمشق، ج١.

حنّا أبو حنّا

طلائع النهضة في فلسطين

(خريجو المدارس الروسية)

١٨٦٢-١٩١٤



نقلاً عن حنّا أبو حنّا، طلائع النهضة في فلسطين (خريجو المدارس الروسية) ١٨٦٢-١٩١٤، ويبدو مبنى السمنار الروسي في الناصرة، مع صور لطلاب وطالبات.

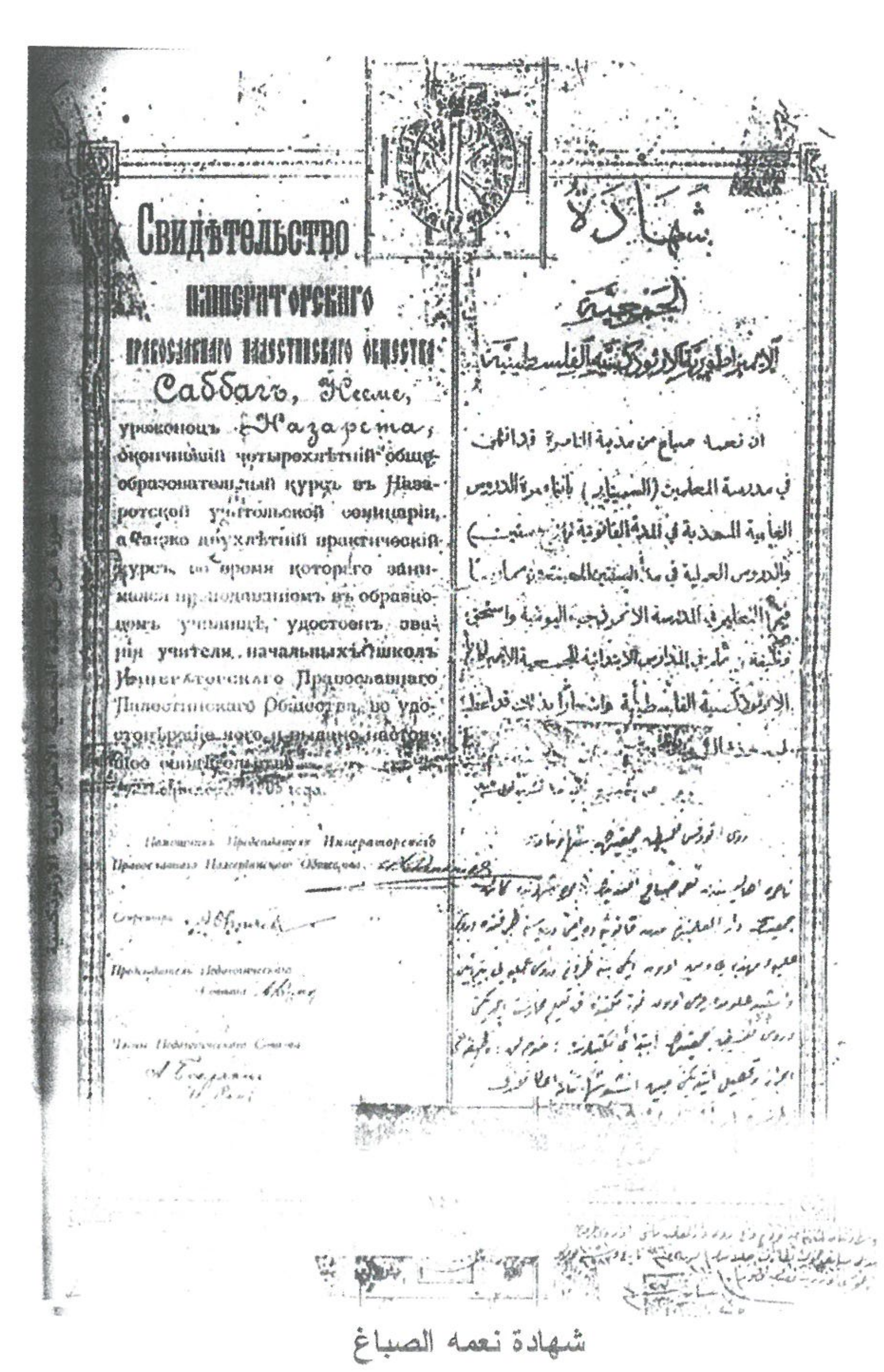
مُلحق رقم ٣

صُور ووَثائق



اسكندر كزما وعائلته

نقلاً عن حنّا أبو حنّا، طلائع النهضة في فلسطين، ص ١٥٧.

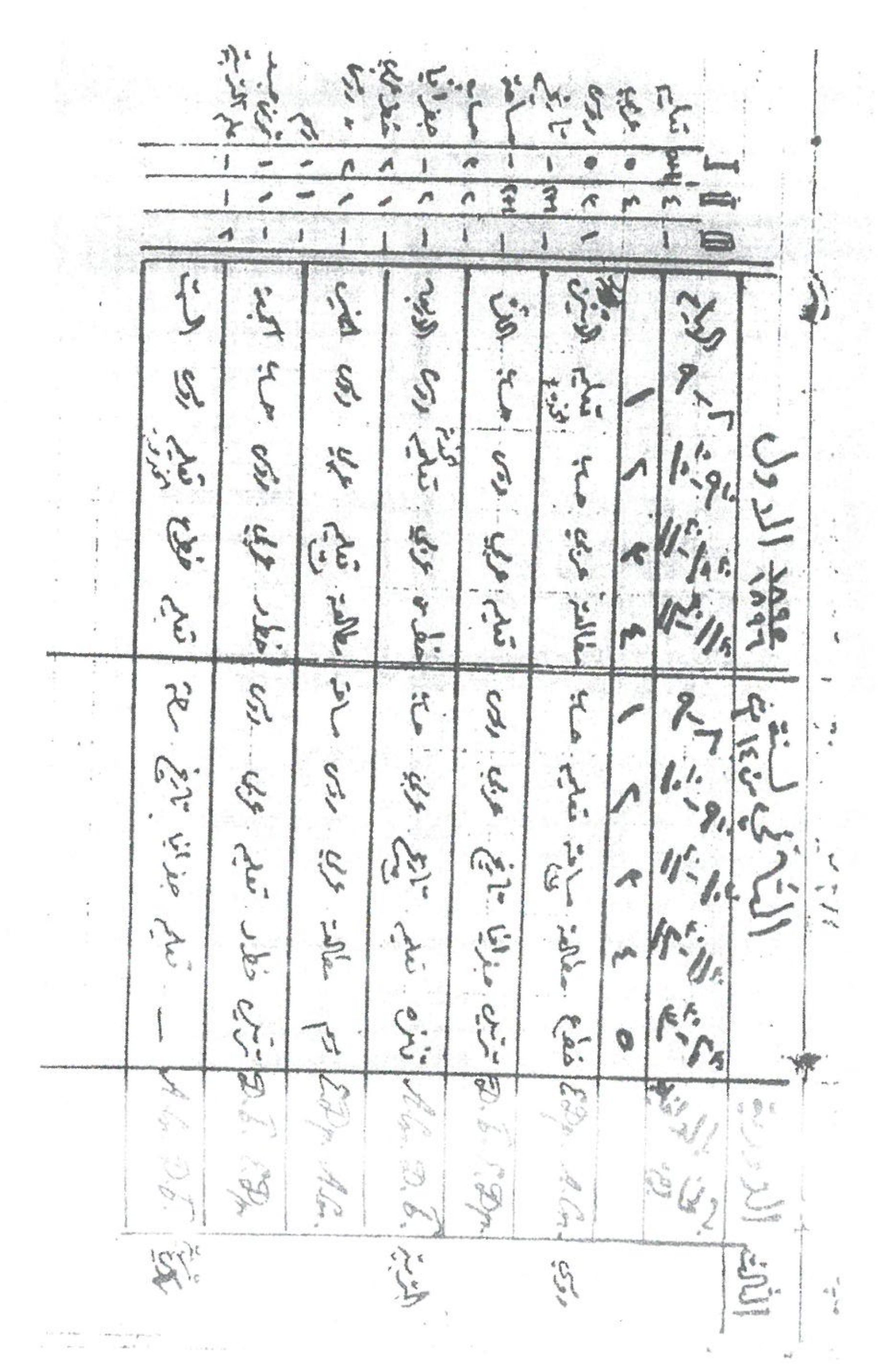


Свидѣтельство
Императорскаго
Православнаго Палестинскаго Общества
Саббагъ, Нееме,
уроженецъ Назарета,
окончившій четырехлѣтній общеобразовательный курсъ въ Назаретской учительской семинаріи, а также двухлѣтній практическій курсъ, во время котораго занимался преподаваніемъ въ образцовомъ училищѣ, удостоенъ званія учителя начальныхъ школъ Императорскаго Православнаго Палестинскаго Общества, въ удостовѣреніе чего и выдано настоящее свидѣтельство ... 1905 года.

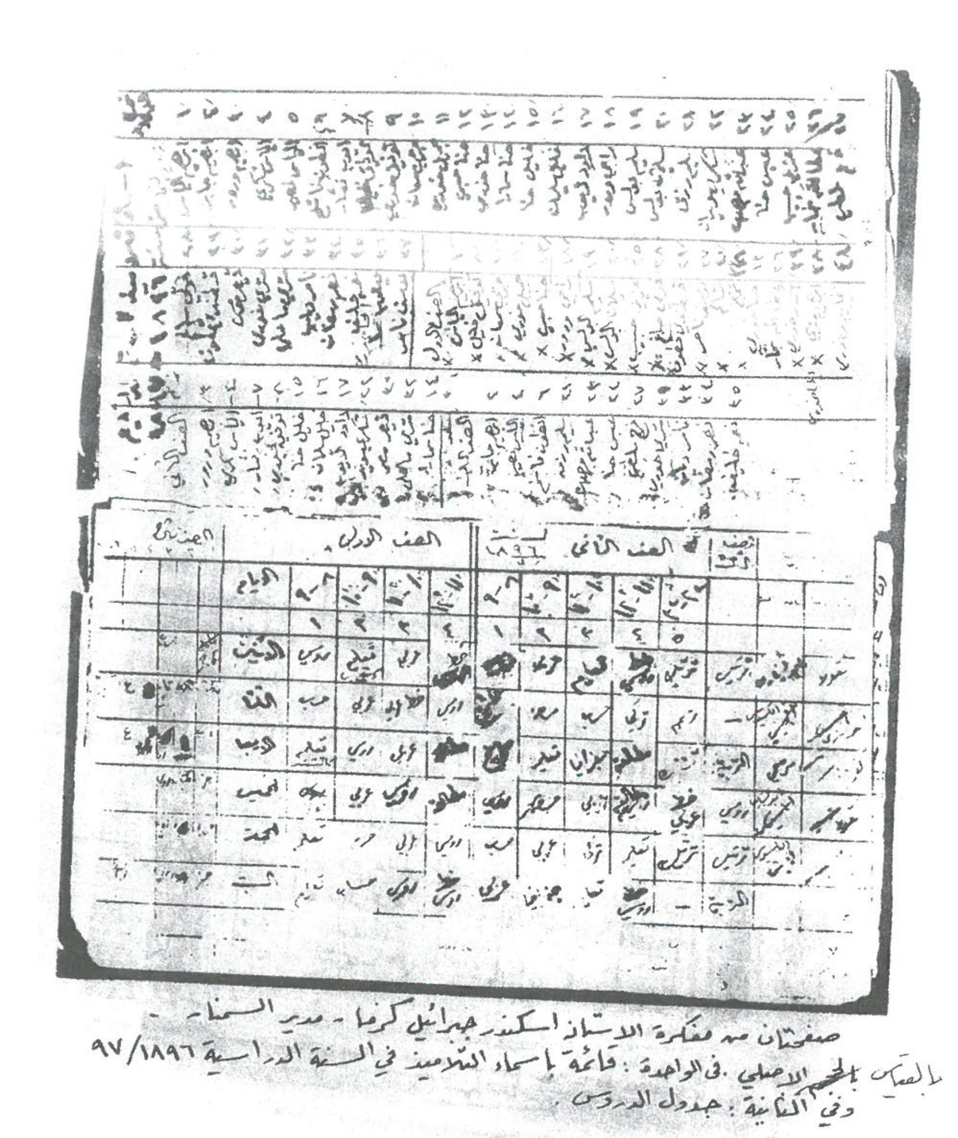
شهادة
الجمعية
الامبراطورية الارثوذكسية الفلسطينية
ان نعمه صباغ من مدينة الناصرة قد اتم
في مدرسة المعلمين (السمينار) بالناصرة الدروس
العالية المحددة في اللائحة القانونية لاربع سنين
والدروس العملية في مدة السنتين ...
فيها التعليم في المدرسة الارثوذكسية اليومية واستحق
وظيفة ... في المدارس الابتدائية الجمعية الامبراطورية
الارثوذكسية الفلسطينية واشعارا بذلك قد اعطيت
له هذه ...

شهادة نعمه الصباغ

نقلاً عن حنّا أبو حنّا، طلائع النهضة في فلسطين، ص ١٦٠.



جدول دروس للصفوف الأول والثاني للعام الدراسي ١٨٩٥/٩٦،
نقلاً عن حنّا أبو حنّا، طلائع النهضة في فلسطين، ص ١٦٤.



نقلاً عن حنّا أبو حنّا، طلائع النهضة في فلسطين، ص ١٦٥.

دور فرقة الشرق خلال الحرب العالمية الأولى

العميد الدكتور سامي ريحانا

يرى كلوز ويتز أحد أبرز المفكّرين الاستراتيجيين العسكريين أن «الحرب هي متابعة السياسة بوسائل أخرى، أي بالعنف» وأن «الهدف السياسي هو الغاية، فيما الحرب هي الوسيلة، ولا يمكن تصوّر الوسيلة مستقلّة عن الغاية»[١].

فالشرق الأوسط كان في العام ١٩١٤ يشكّل مسرحاً للمصالح السياسيّة للقوى الأوروبيّة الكبرى التي كانت تبحث، من خلال الحرب، عن حلّ لخلافاتها الإقليميّة والاقتصاديّة، وخاصة السياسيّة. لذلك كان امتداد الحرب العالمية الأولى إلى الشرق الأوسط حتمياً، بسبب أهميته الاستراتيجيّة وضعف الامبراطورية التي كانت تسيطر عليه، لا سيّما وأن السلطنة العثمانية كانت تضمّ إلى جانب الكتلة الكبيرة من السكان المشكّلة أساساً من الأتراك، شعوباً أخرى تختلف عنها عرقيّاً ودينياً وعقائدياً: من سلاف البلقان إلى روم اليونان وآسيا الصغرى إلى أرمن وعَرَبْ آسيا ومصر.

وهذا ما سمح للدول الأوروبية بالتدخّل دوماً ومن عشرات السنين قبل الحرب العالمية الأولى بشؤون السلطنة العثمانية، خاصة لحماية الأقليات داخل هذه السلطنة التي كانت ماضية في التمييز بالمعاملة بين الأتراك وغيرهم من الشعوب.

---

(١) Clauewitz, De la Guerre, éd. de minuit, Paris, P. 59-57.

ولما كانت مصالح هذه الدول الكبرى تتشابك مع بعضها، وكانت السلطنة حقلاً مقفلاً يتحقق فيه توازن أوروبا، فقد عقدت بين هذه الدول إتفاقات لتقاسم أملاك السلطنة التي دفعت ثمن مشاركتها في الحرب إلى جانب ألمانيا غالياً، إذ أنه، وبنهاية الحرب، سلخت منها ممتلكاتها الآسيوية والأوروبية ولا سيّما لبنان وسوريا، موطن اللبنانيين والسوريين، وكيليكيا موطن الأرمن. هذه الشعوب الثلاثة هي التي سيتطوّع أبناؤها في الجيش الفرنسي ملتحقين بفرقة الشرق La Légion d'Orient بهدف تحرير بلدانهم من النير العثماني.

وما يعنينا من الاتفاقات السريّة المعقودة بين الحلفاء خلال الحرب، إتفاقية سايكس ـ بيكو التي قسّمت مناطق النفوذ في الشرق الأدنى بين الدول الكبرى فنالت فرنسا وبريطانيا حصة الأسد.

وتحقيقاً للاتفاقية المذكورة، وللتقاليد والمصالح الفرنسية، رأت فرنسا في ذلك سبباً كافياً للمطالبة بقيادة مسرح عمليات فلسطين ـ سوريا. إلاّ أن مهامها على الجبهات الأساسية، لا سيّما جبهة أوروبا الغربية، لم تسمح لها بتخصيص قوات كافية لفتح جبهة جديدة في الشرق الأدنى. لذلك ارتكزت في تحقيق مطالبها على تجريدات فرنسية مختلفة في المنطقة نذكر منها:

- تجريدة الحجاز العسكرية.
- تجريدة فلسطين ـ سوريا التي ضمّت فرقة الشرق.
- مجموعة الشرق البحرية.

أ ـ **تجريدة الحجاز العسكرية** كانت في الحجاز بقيادة الكولونيل Bremond ويعاونه النقيب المهندس بيتزاني الذي نفذ بنفسه عدداً كبيراً من النسفيات على خطوط سكك الحديد في الحجاز. لكن أخباره لم تنتشر بسبب هيمنة لورنس العرب النفسية والإعلامية على عمليات الحجاز.

ب ـ **مجموعة الشرق البحرية** التي كلفتها فرنسا بالتوجّه على وجه السرعة نحو البحر المتوسط والتمركز في جزيرة إرواد تمهيداً لعمليات لاحقة. وشاركت هذه المجموعة البحرية في الحصار البحري الذي ضرب على سواحل لبنان وسوريا وآسيا الصغرى اعتباراً من ٢٣ آب ١٩١٥ والذي ساهم في انتشار المجاعة في جبل لبنان.

ج ـ **تجريدة فلسطين سوريا** التي التحقت بالجيوش البريطانية وساهمت في احتلال الشرق الأدنى. وجاء تشكيل هذه التجريدة ضمن الإطار العاطفي والمعنوي التقليدي، إذ ارتأت فرنسا أنه يجب إرسال «مواكبة للعمل الفرنسي» إلى الشرق لتمثيل التحالف الفرنسي البريطاني. وقد اتجهت هذه التجريدة إلى الشرق في شهر نيسان ١٩١٧. وبعد أن وصلتها تعزيزات لاحقة بلغ عددها ٧٠٠٠ مقاتل وشملت كردوسا مشاة Régiment أحدهما هو فرقة الشرق موضوع مداخلتنا هذه، وكردوس خيالة، وبطاريتي مدفعية.

هذه التجريدة شاركت، بما فيها فرقة الشرق، بفاعلية في الهجوم الحليف وفي احتلال فلسطين ولبنان وسوريا في ١٩ أيلول ١٩١٨ واستحقت بذلك تهاني الجنرال البريطاني اللنبي قائد مسرح عمليات فلسطين ـ سوريا.

أولاً ـ تشكيل فرقة الشرق

ضمن إطار تعزيز المشاركة العسكرية الفرنسية في تحرير الشرق من السيطرة العثمانية، برزت فكرة إنشاء فرقة الشرق من قبل الجيش الفرنسي، وذلك من خلال تجنيد مقاتلين من الشعوب التابعة للسلطنة العثمانية والراغبة في التحرّر من نيرها خاصة من اللبنانيين والسوريين والأرمن.

بداية الفكرة جاءت في ٥ أيلول ١٩١٥ عندما كان الطراد الفرنسي غيشن Guichen في مهمة شمال مصب نهر العاصي ضمن إطار الحصار البحري

المضروب على الشرق، إذ لمح إشارات من البر ترسلها مجموعة من الرجال المسلحين من على قمم جبل موسى، فأرسل زورقاً اتصل بقائد المجموعة الشاب الأرمني بيار دملكيان الذي أبلغه أن ٣٠٠٠ أرمني مسلح لجأوا إلى جبل موسى المطل على البحر تطاردهم الجيوش العثمانية منذ ٧ آب، وكادت ذخيرتهم تنفد. أقلتهم البحرية الفرنسية وأنزلتهم في بورسعيد قبل الانتقال إلى قبرص للتدريب.

قررت فرنسا تطويع الشبّان منهم في جيشها ضمن فرقة دعيت «فرقة الشرق»، فقامت البحرية الفرنسية بتدريبهم وقدم الجيش البريطاني السلاح. وثُبّت قرار إنشاء الفرقة بعد اقتراح الجنرال كليتون Clayton مدير مكتب المخابرات في القاهرة في ١٥ تشرين الثاني ١٩١٦ وذلك بهدفين:

١ - إمداد القوات الفرنسية بتعزيزات بشرية، ودعم العمل الفرنسي في الشرق الأدنى.

٢ - تسهيل تعاون الأرمن واللبنانيين والسوريين مع الحلفاء لتحرير بلادهم من النير العثماني.

عيّن المقدم روميو Romieu قائداً لهذه الفرقة التي وسّع إطار تشكيلها لتضم لبنانيين من المقيمين في مصر وفرنسا وأميركا.

أما سبب تجنيد اللبنانيين، فقد لخصه رئيس الجمهورية الفرنسية بوانكاريه Poincarré من على منبر مجلس الشيوخ الفرنسي سنة ١٩١٢ حين أعلن[١]: «لا داعي للقول أن لنا في لبنان وسوريا مصالح تقليدية، وأننا نعي ضرورة احترامها. إننا لن نتخلى عن أي من تقاليدنا».

علاوة على ذلك، وضمن إطار توزيع مناطق النفوذ من قِبل القوى

(١) CHEVALLIER, Dominique, Villes et Travail en Syrie du XIXe siècle, Maisonneuve et Larose, Paris, 1982, P. 4.

الكبرى داخل السلطنة العثمانية المجزّأة بعد الانتصار، فإن المنطقة الفرنسية كانت تشمل كيليكيا ولبنان وسوريا. كما أن فرنسا، وبعد أن أطلعت على الاتفاقات الأخرى التي عقدتها بريطانيا في بداية الحرب والتي تتعارض مع اتفاقية سايكس - بيكو، أرادت المحافظة على حقوقها وترسيخ وجودها العسكري في منطقة الشرق حيث تمتلك بريطانيا قوة عسكرية كبيرة. وهذا ما عبّر عنه الوزير الفرنسي ديفرانس Defrance في مصر من خلال رسالة أرسلها إلى المقدّم روميو قائد فرقة الشرق إذ كتب[١]:

«أن تضم الفرقة سوريين ولبنانيين مهما كانت قيمتهم العسكرية، فهذا صالحنا. فمجرد وجودهم يثبت إشرافنا على سوريا واعترافاً بمشاريعنا وحقوقنا».

وهكذا تشكّلت فرقة الشرق في قبرص ثم انتقلت إلى بورسعيد ثم إلى فلسطين حيث شاركت في هجوم اللنبي العام. وبلغ عديد الفرقة خلال الهجوم العام وخرق الجبهة العثمانية ٨٦ ضابطاً فرنسياً و٤٣١٩ عنصراً وكانت الفرقة تتألف من:

- أربع أفواج أرمنية.
- فوج لبناني - سوري يضم السريتين اللبنانيين ٢١ و٢٣.

وبعد انتهاء القتال في تشرين الأول ١٩١٨ انقسمت الفرقة إلى فرقتين:

- فرقة أرمنية تضم ٤٣٦٨ عنصراً وجهت إلى كيليكيا.
- فرقة سورية ضمت ٦٩٥ عنصراً بغالبيتهم من اللبنانيين كلفوا بالأعمال الإنسانية لصالح الشعب اللبناني الذي تعرّض لمجاعة كبرى منذ ١٩١٤.

أما قيمة فرقة الشرق القتالية، فقد قاتلت الفرقة إلى جانب الجيوش

(١) Service Historique de l'Armée de Terre Française, Vincennes, lettre du 20 Octobre 1916 (carton 17N493-Dossier 1).

الحليفة التي كانت تتمتع بخبرة واسعة في القتال وذات قيمة عسكرية لا تقبل الجدل. وكان دورها متناسباً مع تأليفها وعديدها، وقد لاقت التقدير، كل التقدير من القيادة البريطانية التي وجهت إليها التهاني مرات عدّة.

ثانياً ـ العمليات على جبهة فلسطين

منذ نهاية عام ١٩١٦ انتقلت جيوش الحلفاء على جبهة قناة السويس من الدفاع إلى الهجوم، فمدّت سكك الحديد وأنابيب مياه الشرب على طول ساحل سيناء في القنطرة باتجاه الشرق. وزحف رتل الصحراء البريطاني الذي يضم فرقتين محمولتين وفرقة مشاة، فاحتلّ العريش في ٢٢ كانون الأول سنة ١٩١٦، ورفح في ٩ كانون الثاني ١٩١٧. لكن هجومي ٢٢ آذار و١٩ نيسان على غزة فشلاً. لذلك رفع عديد جيش مصر البريطاني إلى ٢٠٠ ألف مقاتل وسمّي الجنرال السير إدموند اللنبي قائداً عاماً للقوات الحليفة في الشرق والتي كلّفت باحتلال فلسطين.

وفي ٢٧ تشرين الأول ١٩١٧ شنّ الحلفاء هجوماً جبهياً عنيفاً على غزّة بعد قصف عنيف سقطت بنتيجته. ثم زحفت قوات اللنبي فاحتلّت القدس في ٨ كانون الأول.

خلال شتاء ١٩١٧ـ١٩١٨ أعاقت الأمطار الغزيرة تقدّم الحلفاء. وفي ١٩ أيلول ١٩١٨ شنّ الجنرال اللنبي هجومه العام انطلاقاً من فلسطين شمالاً على المحور الساحلي فخرق الجبهة العثمانية في بير السبع ودير البلح. ومنذ هذا التاريخ أصبحت العملية عبارة عن ملاحقة القوات العثمانية المنسحبة، فسقطت عكا وحيفا في ٢٣ أيلول، وطبريا في ٢٥ منه، والقنيطرة في ٢٨ منه، ثم جنوب سوريا بكامله.

واعتباراً من تشرين الأول ١٩١٨ بدأت القوات البريطانية وقوات الشريف حسين بالتدفق إلى دمشق التي دخلتها في الأول منه مع فيلق الصحراء المحمول.

ثم أمر اللنبي باحتلال لبنان وسوريا عبر محورين:

- الفيلق المحمول يتقدم عبر وادي البقاع نحو بعلبك وحمص وحماه وحلب.
- الفيلق الواحد والعشرون يتقدم عبر الطريق الساحلي نحو طرابلس.

نفذت هذه الخطط حتى ٣١ تشرين الأول ١٩١٨ حين وقعت الهدنة بين الجانبين. وبنهاية مطاردة العثمانيين غنم الحلفاء ٧٥ ألف أسير منهم ٢٠٠ ضابط و٢٦٠٠ ألماني ونمساوي، و٢٦٠ مدفعاً، و٨٠٠ رشاش، و٢١٠ مدافع ذاتية الحركة.

ثالثاً ـ دور فرقة الشرق في العمليات

مهمة فرقة الشرق الأساسية كانت مواكبة العلَم والمفوض الفرنسيين في فلسطين. إنما، ومع تطوّر الهجوم الحليف فيها، برزت الحاجة إلى تغذية المعركة بالقوى، فرأت هيئة الأركان البريطانية ضرورة تغيير مهمة فرقة الشرق لتصبح قتالية، فنقلت مع تجريدة فلسطين ـ سوريا الفرنسية إلى خان يونس وكلّفت اعتباراً من ٢٥ أيار ١٩١٧ بمهمة حماية خطوط المواصلات العائدة للجيش البريطاني وحراسة قطاع دفاعي.

أما المهمات اللاحقة للفرقة فنوجزها بثلاث:

أ ـ المشاركة في هجوم الحلفاء العام وخرق الجبهة العثمانية في فلسطين،

ب ـ المساعدة الإنسانية للشعب اللبناني المعرّض للمجاعة،

ج ـ تبديل القوات البريطانية في المنطقة الزرقاء،

أ ـ المشاركة في هجوم الحلفاء العام

ضمن هذا الإطار، اقترحت القيادة الفرنسية مشاركة القوات الفرنسية الفعلية في الهجوم الحليف، فقام الجنرال اللنبي بإلحاق هذه القوات باللواء

البريطاني المختلط المكلّف بالخدمة في الخط الأمامي، فشاركت فرقة الشرق بالهجوم الحليف وفي العمليات التي أدّت إلى سقوط غزّة وبير السبع ويافا والقدس على التوالي، كما احتلّت مراكز عدّة متتالية تتجه شمالاً وكلّفت بحراسة سكة الحديد والمؤن.

وفي ٢٩ كانون الأول ١٩١٨ شاركت في الاحتفال الرسمي لدخول اللنبي إلى القدس يرافقه المفوّض السامي الفرنسي جورج بيكو والجنرال دي بياباب.

وفي شباط منه قررت الحكومة الفرنسية تبديل دور قواتها في العمليات بهدف الاضطلاع بدور هجومي فاعل، فانطلق فوج الخيالة والفوج السيار من فرقة الشرق نحو بورسعيد. وفي ٢٥ منه انضمت السرية اللبنانية ٢٣ إلى المهاجمين في الرملة، فابتدأ الدور الفعّال للفرقة ضدّ القوات العثمانية.

وفي ١٥ حزيران، وبعد أن لمس إمكانات فرقة الشرق العملانية، أمر اللنبي بدخولها الخط الأمامي فحلّت في ٢٩ آب محل وحدات بريطانية على جبهة طولها ٢/٥١ كيلومترات وامتدّت من دير البلوط إلى رأس رفح، وأمّنت الاتصال بين الفيلقين البريطانيين ٢٠ و٢١. وكان بمواجهة فرقة الشرق فوق المشاة ١٤٦ وكتيبة ألمانية.

وفي تفاصيل المشاركة في خرق الجبهة البريطانية نفّذت الفرقة العمليات الآتية:

- احتفظ بالفوج الأوّل احتياط فرنسي عام، وكلّف الفوج الثاني في ١٩ أيلول ١٩١٨ بمهاجمة القمة ٢٦ واحتلالها، فنفّذ مهمته رغم نيران الرشاشات الألمانية. وحاول التقدم، لكنه تعرّض لرمايات مدفعية ورشاشات من الشمال والشمال الشرقي وتكبّد خسائر فادحة، فتشبّث بالأرض تمهيداً لتدخّل الفوج الأول الذي تلقى الأمر بالاستيلاء على دير القسيس بحركة التفاف في القطاع بين الفوج الثاني والرماة.

وبالفعل انقضّ الفوج الأول على دير القسيس واحتلّه حيث عثر على عتاد ألماني. ثم احتّل عرارة حيث وجد وثائق ألمانية، وأرسل سريتين إلى بيديه فاحتلّها قبل أن تظهر أي وحدة بريطانية في المنطقة.

بلغت خسائر فرقة الشرق ٢٢ قتيلاً و٧٥ جريحاً و٣ مفقودين[1].

لقد نفّذت الفرقة مهمتها بجدارة استحقت لأجلها ثناء الجنرال اللنبي.

- وخلال تقدّم القوات البريطانية لاحتلال بيروت، كلّفت فرقة الشرق بتشكيل المجنبة اليمنى لهذه القوات لتنظيف المرتفعات المشرفة على الخط الساحلي من أي عدو. وأهمية هذه المهمة تعكس مدى ثقة الجنرال اللنبي بفرقة الشرق.

وفي مقابلة مع أحد جنود السرية اللبنانية ٢٣ المتقدمة (أصبح فيما بعد مقدماً في الجيش اللبناني واسمه ميشال الشويري) قال لنا:

«مشينا صوب وطننا. الطريق كانت خطرة والمياه نادرة جداً، وكنا سعداء وجدّ حازمين. تلقينا طلقات مدفعية سبّبت بعض الخسائر».

وقد دخلت السرية اللبنانية ٢٣ بيروت مع أول الوحدات الداخلية إلى المدينة المحرّرة.

وفي مطلع تشرين الثاني ١٩١٨، تمركز في بيروت عظيم فرقة الشرق أي الأفواج الأرمنية الثلاثة والسرية اللبنانية ٢٣.

ب ـ فرقة الشرق في نجدة السكان اللبنانيين

مساعدة الشعب اللبناني كانت قد أصبحت تقليديّة في السياسة الفرنسية. لكن هذه المساعدة أمست ضرورية اعتباراً من ١٩١٤ لا سيّما وأن البحرية

---

(١) Service Historique, op. cit, Rapport du Col. Romieu (C4H188-D2).

الفرنسية، المشاركة في حصار الشرق البحري، ساهمت من دون قصد في المجاعة الكبرى التي تعرّض لها الشعب اللبناني.

كتب دومينيك شوفالييه عن المجاعة ما يأتي[(١)]:

«إنطلاقاً من العام ١٩١٤، كان اللبنانيون يتقوقعون في جبالهم الجرداء، منقطعين عن العالم الخارجي من ناحية سوريا والبحر، وخاضعين لسيطرة الجيش العثماني الذي كان يصادر مواسم القمح فوراً بعد حصادها».

ساعدت فرنسا اللبنانيين قبل احتلال السواحل من قبل الجيش العثماني الرابع، بأن وضعت مبلغ مليون فرنك بتصرف حاكم إرواد، الوسيط بين لبنان ومجموعة فرنسا البحرية[(٢)].

إنما، وبعد أن أصبح إيصال المؤمن، في وضح النهار وعلى متن سفن كبيرة، مستحيلاً، اتخذ القرار بإرسال المساعدات خلال الليل وعلى متن زوارق إنقاذ كلّف اللبنانيون المتطوّعون في فرقة الشرق بالإبحار بها، فكانوا يتركون أرواد متجهين بالمؤن إلى شواطئ طرابلس القريبة من أرواد والضعيفة مراقبتها.

جاء في تقرير دائرة الاستعلام في مجموعة سوريا البحرية الصادر في آب ١٩١٦ إنه: «يبدو أن هذه المنطقة هي الآن أكثر تقبّلاً لنفوذنا بسبب قربها من أرواد ومزايا سكان الجبال القريبة. فما زال الأتراك إلى اليوم يعدلون عن تحصين طرابلس جدياً التي تسند ظهرها إلى أعلى قسم من لبنان حيث سكان زغرتا وبشري يوحون بالخوف الجدي بسبب طبيعتهم القتالية. هؤلاء الجبليّون لم يجرّدهم الأتراك من أسحلتهم»[(٣)].

---

(١) Chevallier, D. La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe, Geuthner, Paris, 1982, P. 44.

(٢) Archives de la Marine française, Vincennes. Les Forces Françaises en Syrie 1914-1918, N° 12A-35, P. 330.

(٣) Les Armées Françaises dans la Grande Guerre, Vincennes, Imprimerie nationale, vol IX, Rapport à la D.N.S Août 1916.

من جهة أخرى، نقلنا شهادة الجندي شويري الذي شارك ببعض هذه المهمات التي كانت عناصر الفرقة تعود إلى أرواد برسائل من سكان المنطقة إلى ذويهم في بلاد الاغتراب.

هذا الدور الإنساني كان متواضعاً ومحدوداً دون شك، لكنه، وبعد تحرير جبل لبنان، عمّم هذا العمل الإنساني ليشمل جميع سكانه: فالبحّارة الفرنسيّون الذين نزلوا إلى الشاطئ وقفوا مذهولين أمام مظاهر المجاعة التي مسّت صميم أفئدتهم وأثارت شفقتهم[(١)].

لذلك طلب المسؤولون الفرنسيّون من وزارة الحرب تحويل مؤون وأدوية إلى بيروت تكفي لحوالي ١٥٠ ألف نسمة[(٢)].

أما البريطانيّون، فقد وضعوا بتصرّف الجنرال دي بياباب في تشرين الأول ١٩١٨ ألف طن من الطحين والأرز لتوزيعها على سكان بيروت كمساعدة أولى.

السرية ٢٣ اللبنانية أسهمت بفعالية في خدمات التموين. واعتباراً من ١٥ تشرين الأول عهدت مهمة تموين لبنان إلى التجريدة الفرنسية وإلى فرقة الشرق، وساهم بها بصورة خاصة الأبوان Sarlouette وMartimprey واللبناني انطوان إده، وكانوا ضباطاً بحريين مفصولين إلى التجريدة.

أقيمت في مرافئ الشاطئ وفي قرى الجبل مراكز عسكرية من السريتين اللبنانيتين ٢١ و٢٣ تألف كل منها من رقيب وعنصرين لخدمة المخازن ومراكز التوزيع.

وهكذا أسهمت القوة اللبنانية في فرقة الشرق في توزيع المؤن

---

(١) De GONTAUT-BIRON, René, Comment la France s'est installée en Syrie, 1918-1919, Plon-Nourrit, Paris, 1923, P. 84.

(٢) Les Armées Françaises dans la Grande Gurrre, vol IX, Vincennes, Imprimerie nationale, 1934, annexe N° 784.

والمساعدات مستفيدة من معرفتها للغة وللبلاد، بحيث أنجدت ٨٣٠ قرية و١٧٥ ألفاً من اللبنانيين، مساعدة أعطت نتيجتها إذ إنه، وبعد مضي شهرين أي منذ الأول من كانون الثاني ١٩١٩، لم تسقط أي ضحية لبنانية بسبب المجاعة.

هذه المساعدة امتدّت لتشمل الخدمات الصحيّة والنظافة والمساعفة العامة التي كان يديرها الطبيب CHATINIERE، يعاونه الطبيبان بونان وأبي اللمع. كما تمّ حشد ١٠ آلاف ولد، ونظّمت الملاجئ والمستشفيات والمستوصفات والمجموعات الصحيّة المتحركة، وأُويت آلاف النساء الشابات فأنقذن من الفجور[1].

ج ـ فرقة الشرق في تبديل القوات البريطانية واحتلال المنطقة الزرقاء

ازداد دور فرقة الشرق مع المهمات الجديدة المسندة للوحدات الفرنسية في المشرق. فالجيش الفرنسي المنهك لم يكن باستطاعته إرسال وحدات جديدة إلى المنطقة في وقت كان عليه المباشرة باحتلال المنطقة الزرقاء المخصّصة لفرنسا في اتفاقية سايكس ـ بيكو.

لذلك استعملت فرقة الشرق في عملية التبديل، فساهمت الفرقة الأرمنية في تبديل القوات البريطانية في كيليكيا[2].

وكان الجنرال اللنبي قد تسلّم كتاباً من مكتب الحرب البريطاني يقضي

---

(١) LONGRIGG, S.H. Syria and Lebanon under French mandate, Oxford university Press, London, 1952, P. 6.

(٢) كانت بريطانيا تسيطر على المنطقة الزرقاء بـ ٣٤ فوج مشاة و١٥ كردوس خيالة وخمسة أفواج هندسة و٣ بطاريات مدفعية، فيما الفرنسيّون لا يملكون سوى ١٣ فوجاً من المشاة منها ٣ أرمنية وواحد لبناني ـ سوري، و٣ كتائب خيّالة وأربع بطاريات مدفعية.

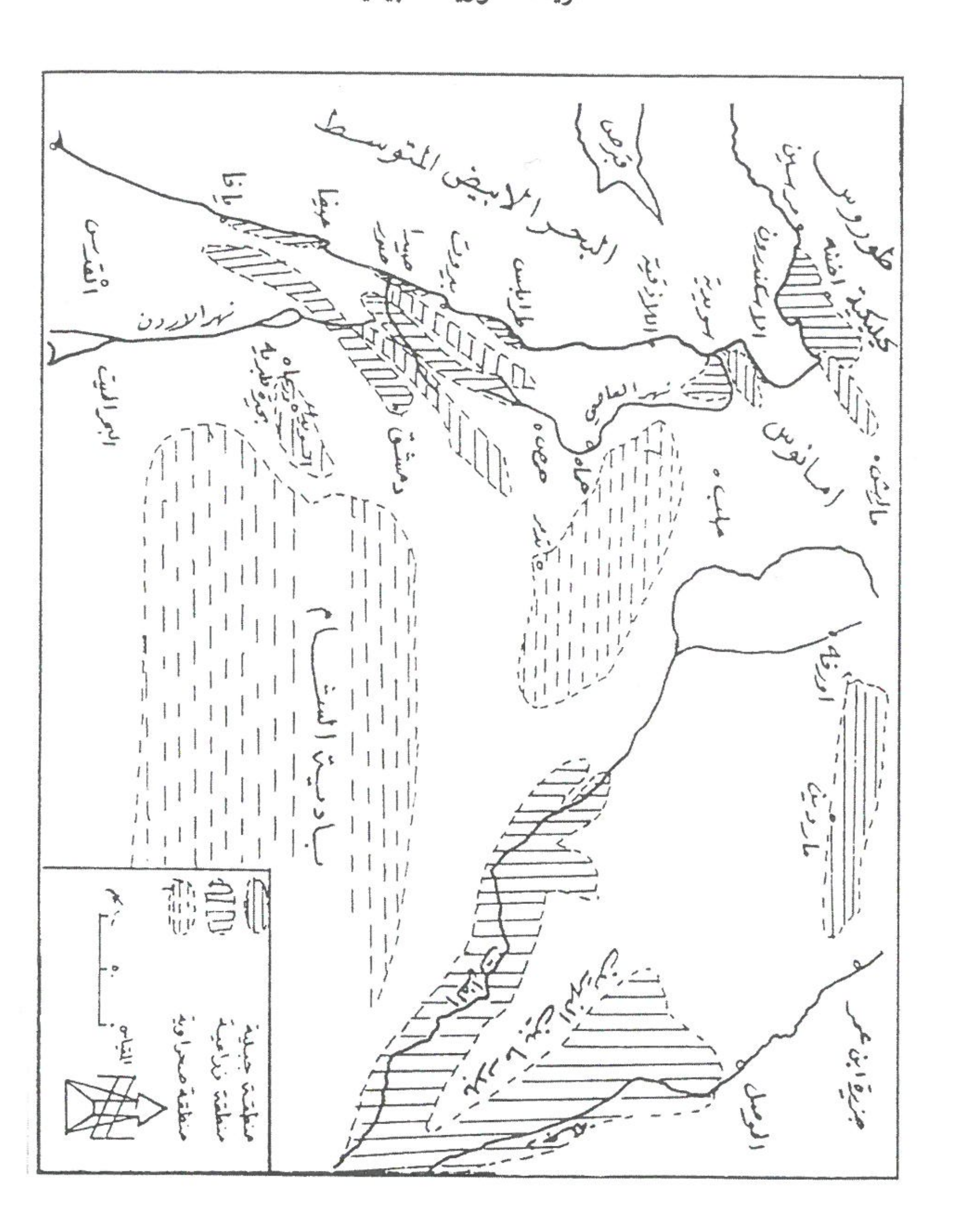
بتسليم كيليكيا ولبنان وسوريا أي المنطقة الزرقاء للقوات الفرنسية، على أن تحلّ القوات العربية للشريف حسين في المدن السورية.

وتمّ التبديل بأسرع من المتوقع.

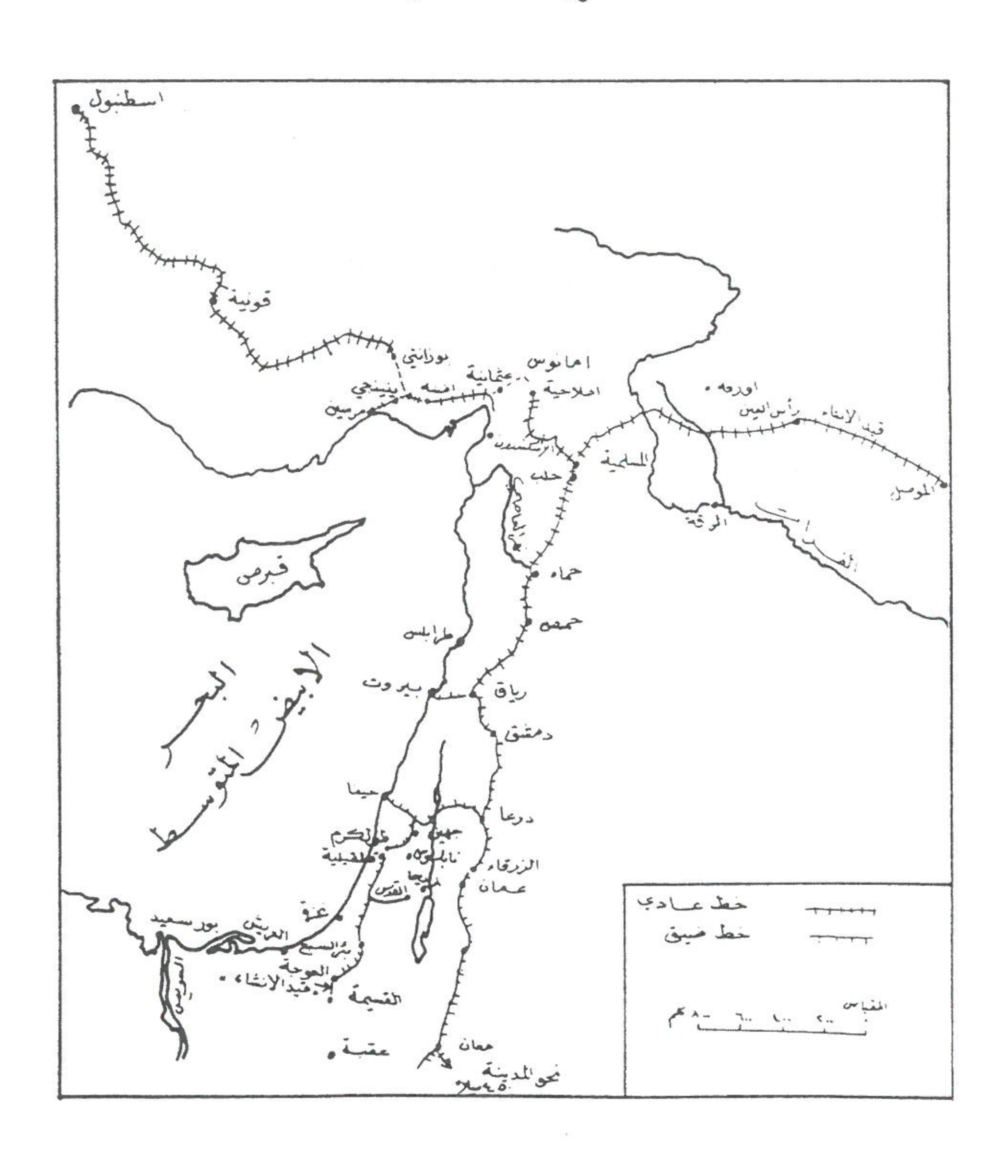
ففي تشرين الأول ١٩١٨ وُجهت الفرقة الأرمنية إلى كيليكيا حيث تمركزت في عينتاب ومرعش وكِلّس وقطما وجرابلس وعيران وحيحان وغيرها. أما الفرقة السورية، التي كانت تتألّف من أربع سرايا منها سريتان لبنانيتان، فقد تمركزت في بيروت وبعبدا وطرطوس وجبلة وبانياس.

وهكذا ساهمت فرقة الشرق بطريقة فاعلة في جميع عمليات الجيوش الفرنسية في المشرق خلال الحرب العالمية الأولى.

خريطة رقم (١)
خريطة سوريا الطبيعية



خريطة رقم (٢)
طرق سكك الحديد



خريطة رقم (٣)

الجهاز الحليف، أطار ١٩١٧

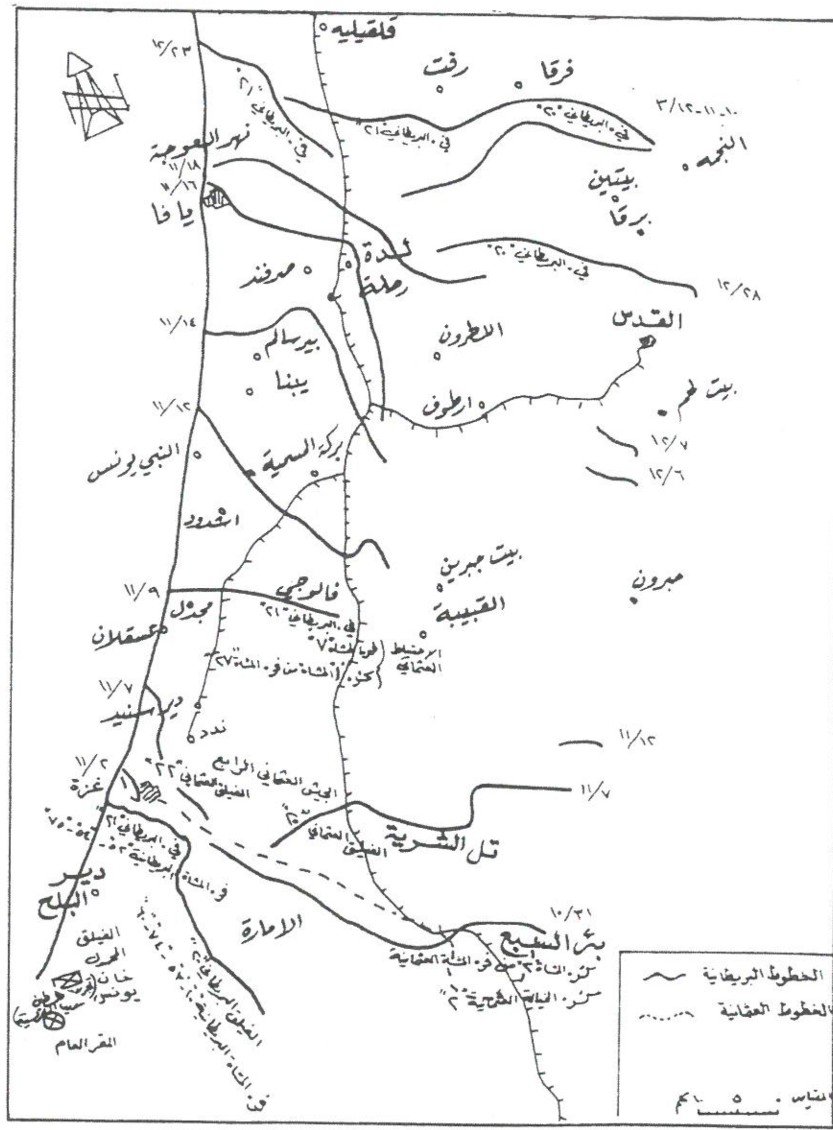


المرجع : Cartes d'Etat-Major de l'Armée française, Service historique; AFGG, tome 9, Carte n° 4.

خريطة رقم (٤)

العمليات الهجومية البريطانية بين غزة ووادي العوجا

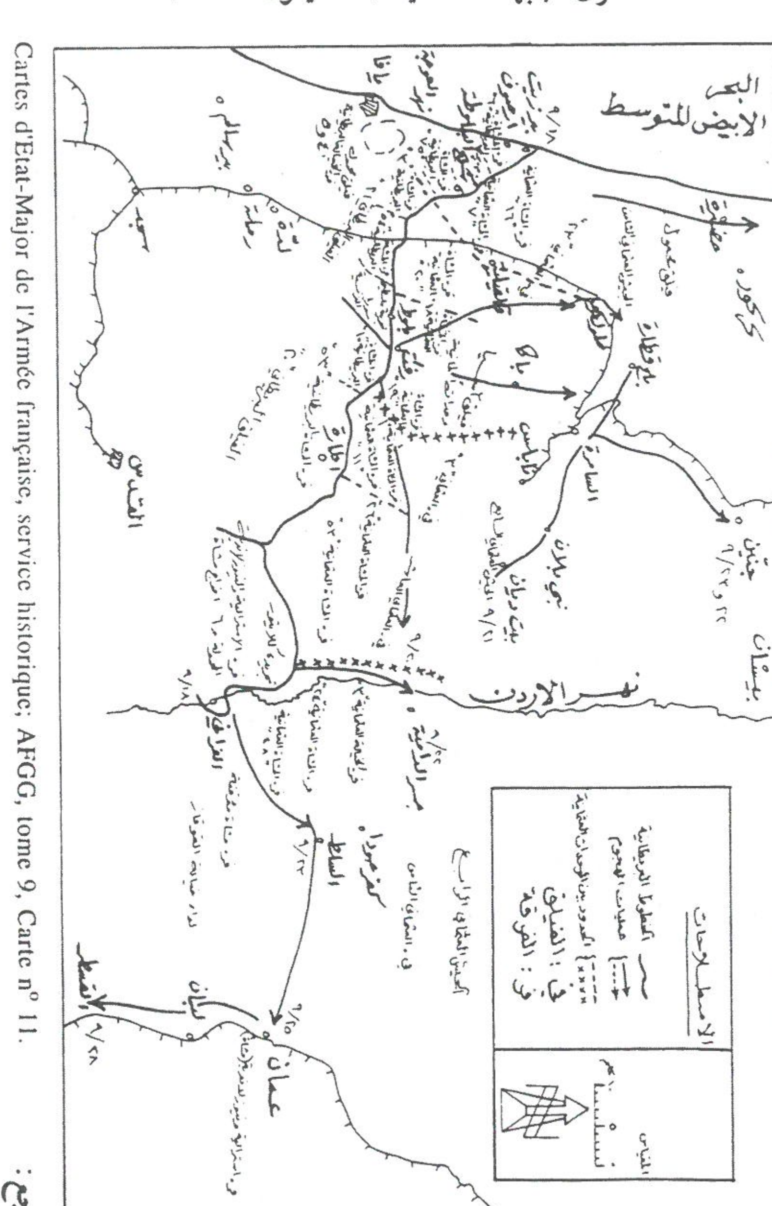
(٢٩ تشرين الأول إلى ٤ نيسان ١٩١٨)



المرجع : Cartes d'Etat-Major de l'Armée française, Service historique; AFGG, tome 9, Carte n° 6.

خريطة رقم (٥)

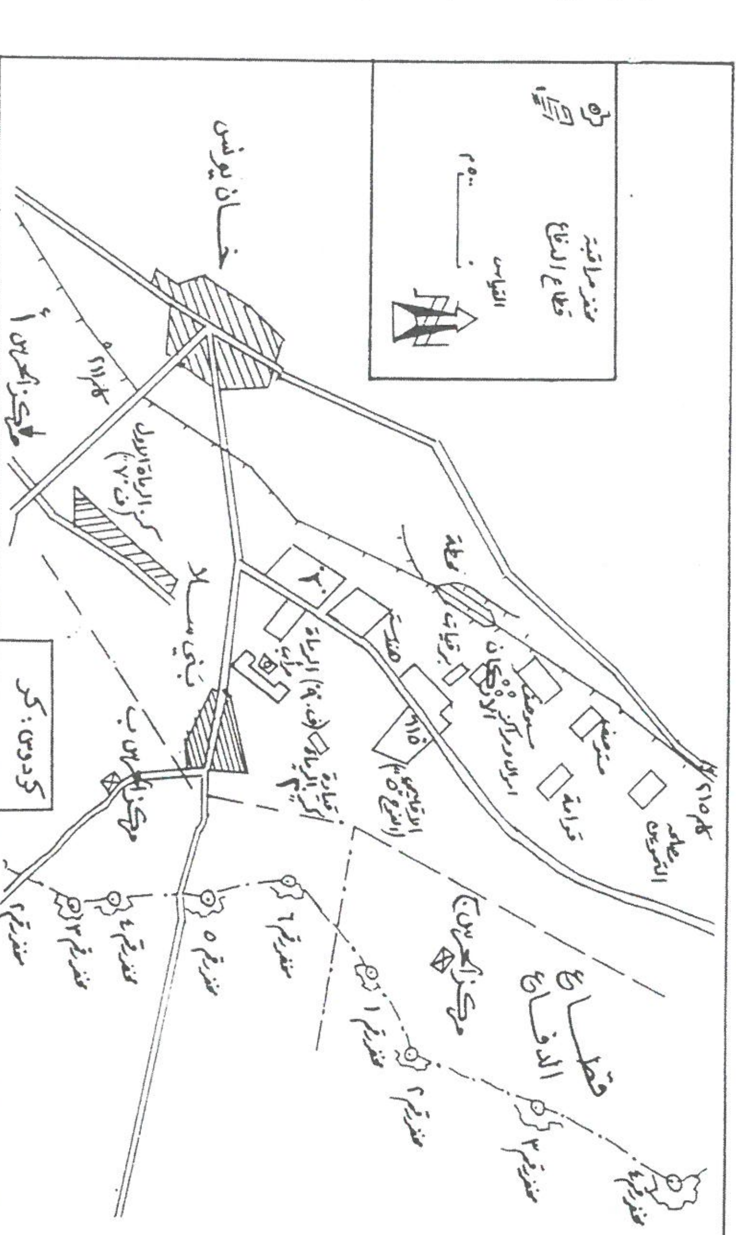
خرق الجبهة العثمانية (١٩ أيلول ١٩١٨)



المرجع: Cartes d'Etat-Major de l'Armée française, service historique; AFGG, tome 9, Carte n° 11.

خريطة رقم (٦)

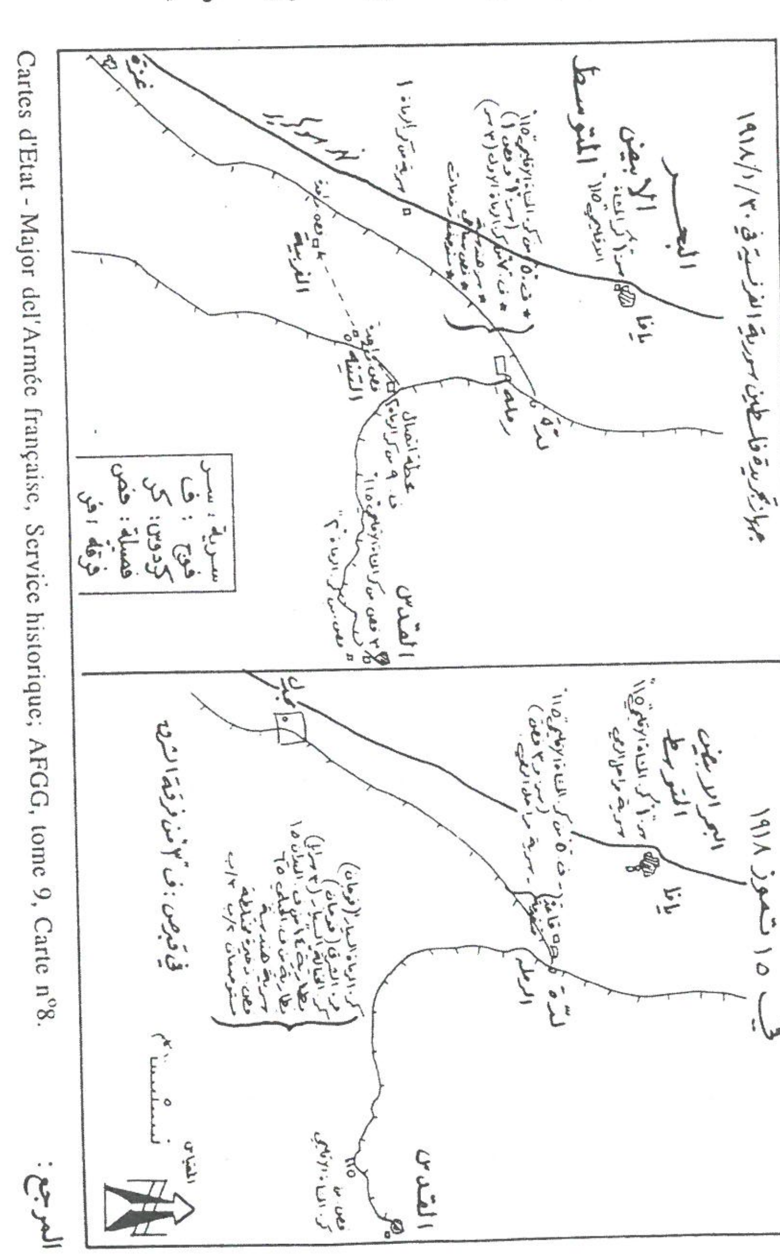
تمركز تجريدة فلسطين ـ سوريا الفرنسية (حزيران ١٩١٧)



المرجع: Cartes d'Dtat - Major de l'Armée française, service historique; AFGG, tome 9, Carte n°5.

خريطة رقم (٧)

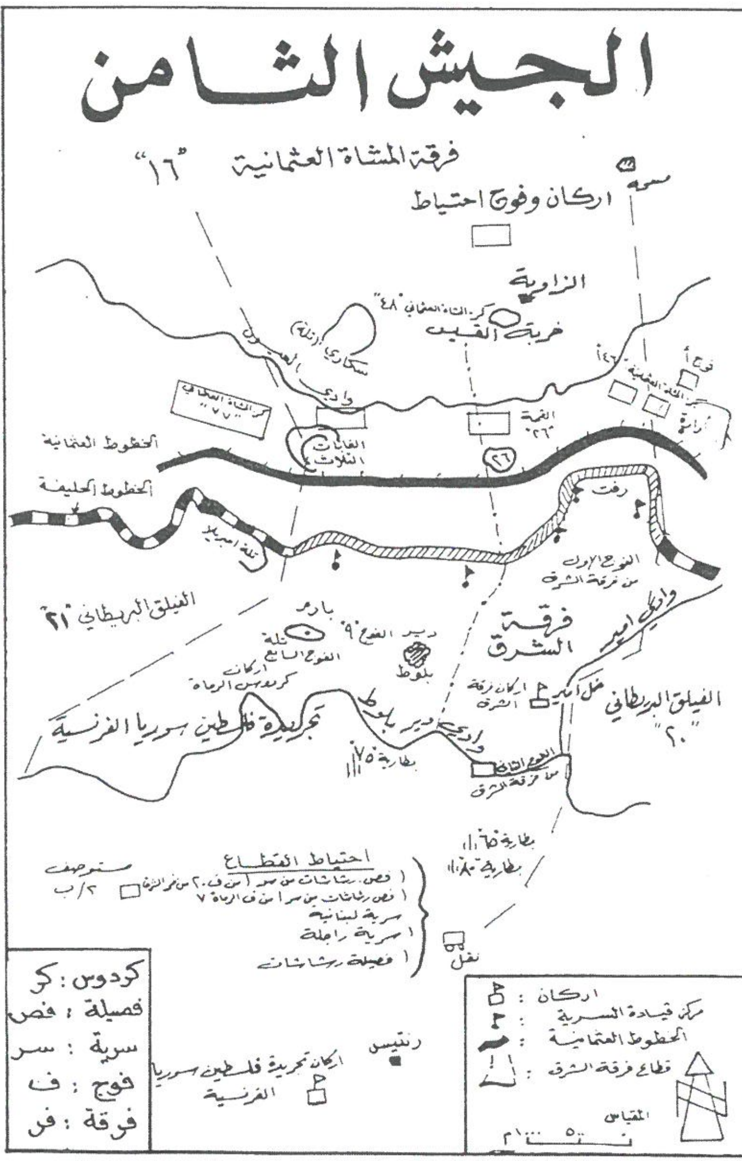
جهازية تجريدة فلسطين ـ سوريا الفرنسية



المرجع: Cartes d'Etat - Major del'Armée française. Service historique: AFGG, tome 9, Carte n°8.

خريطة رقم (٨)

قطاع تجريدة فلسطين ـ سوريا الفرنسية وفرقة الشرق (١ أيلول ١٩١٨)



المرجع: Cartes d'Etat - Major de l'Armée française, Service historique; AFGG, tome 9.

تطور حركة الأسعار والأجور

د. عبد الله سعيد

مقدمة

من المتعارف عليه، في علم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاقتصاد السياسي، أن حركة الأجور ترتبط دائماً، في الظروف الطبيعية العادية، بعلاقة جدلية «ديالكتيكية» متعارضة ومتعاكسة مع تطور حركة الأسعار. ففي حين ترتفع أسعار المواد الغذائية خارج المواسم أيام الشتاء والربيع وتصل إلى مؤشر ٢٠٠ و٣٠٠٪، تنخفض القيمة الشرائية للأجور لتصل في نهاية الخريف وأيام الشتاء إلى الربع أو الثلث أو نصف قيمتها المتوسطة في المواسم الزراعية. أي إلى مؤشر تراجعي مقداره ٢٥ و٣٠ و٥٠٪. وهذا ما يُولِّد فارقاً كبيراً في القدرة الشرائية لدى القوى المنتجة والعاملة الزراعية لتصل إلى ١٥٠ و٢٥٠٪ من القوة الإنتاجية للعامل الفرد على اختلاف نوعية عمله ومهنته، فيضطر عندها للاستدانة بفوائد عالية تصل قيمتها أحياناً كثيرة إلى ٦٠ و٧٠٪، وإلى الوقوع بذلك في براثن الدين من سنة إلى أخرى[١].

كما تشير الدراسات التاريخ الاقتصادية بأن حركة الأجور في الظروف السياسية الطبيعية، تسير وفاقاً لمؤشر حسابي ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦... بينما ترتفع الأسعار وفاقاً لمؤشر رياضي ١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤...

(١) André LATRON: «La Vie rurale en Syrie et au Liban«, Etude Economique Sociale, Imprimerie Ctholique, Beyrouth 1936, P. 92.

إلخ. فكيف إذا وقعت الحروب وحلّت الكوارث الطبيعية، ومحلت المواسم، وندرت الأشغال على أنواعها، وفلتت الأسعار من عقالها، وعمَّ الاحتكار والتلاعب بالأسعار، وفُقدت المواد الغذائية والسلع الأساسية؟ فعندئذ تتدهور الأجور بشكل كارثي ويُستعاض عن قيمتها بالمقايضة العينية. أو إذا تجمّعت عوامل أخرى، وتضافرت، على تجويع أهالي الأرياف اللبنانية، تلك الأرياف الجبلية الوعرة والضئيلة الإنتاج بالمواد الغذائية الأساسية كالقمح والشعير والحبوب الأخرى، والغنية بالزيت والزيتون والفاكهة المتنوّعة، كأن يَعمّ فعلاً خلال مدّة الحرب العالمية الأولى الحصار البحري الشواطئ اللبنانية، ويُستكمل بالحصار البري من قِبل قوّات جمال باشا العثماني، وتُفرض العملة الورقية (البنكنوت) التركي لتحلّ مكان العملة العثمانية الذهبية، ويغزو الجراد الأراضي اللبنانية فيأكل الأخضر واليابس. وتُمنع أموال المغتربين من الوصول إلى أصحابها المحتاجين. ويكسد إنتاج الحرير الوحيد الجانب الصالح للتصدير وتأمين العملات الأوروبية الصعبة. فتنشط من جراء ذلك عمليات التهريب والاحتكار على أنواعها، وتنهار القدرة الشرائية الشعبية فتتفشى الأمراض المعدية وتقض مضاجع اللبنانيين وتدفعهم إلى الهجرة الكثيفة والنزوح إلى الداخل السوري أو الخارج الأوروبي والأميركي لعلهم ينجون من الموت المحدق بهم.

في هذا البحث، لن ندخل في اقتصاديات الحرب العالمية الأولى وتداعياتها في الأرياف اللبنانية. بل جلّ ما نبحثه ونقدمه هو دراسة أسعار العملات المتداولة في سوق القطع اللبنانية آنذاك، ودراسة حركة أسعار المنتوجات الزراعية الأساسية كالقمح والشعير والزيت وشرانق الحرير، وعلاقة هذه الحركة للأسعار بقيمة الأجور اليومية والموسمية للعاملين في الأرياف اللبنانية، حيث كانت الحياة الاقتصادية المهيمنة هي زراعية بامتياز. وما التجارة، في ظل انعدام الصناعة والعمل المهني المتطوّر، إلا انعكاساً لهذه الحياة الزراعية ولتحويلات وإرساليات المغتربين المالية لذويهم.

وفي ظل غياب الاحصاءات الاقتصادية الدقيقة الموثوقة والشاملة ليوميات الإدارات الرسمية والشركات الاقتصادية الخاصة، وللمؤسسات الفردية، وفي ظل عدم وجود مركز وثائق لبناني متخصص بجمع وأرشفة وحفظ الوثائق اللبنانية الأصلية على أنواعها. سنكتفي في هذا البحث فقط في استعراض منهجية تسجيل بعض الاحصاءات الإفرادية ومدلولاتها الاقتصادية والاجتماعية في كل من قُرى إقليم الخروب وبعقلين (الشوف) وعين عنوب والشويفات (الغرب)، معتمدين بذلك على تسجيلات مختار بعقلين للأعوام ١٩١١ و١٩٢٢[١]، في دفتر للمحاسبة العمومية يضم ١٠٣ صفحات بطول ٣٠سم وعرض ١٥سم. وعلى تسجيلات تاجر من قرية دلهون الشوف في دفتر لتسويق الشرانق في إقليم الخروب للسنتين ١٩١٣ و١٩١٤[٢]. وهو كناية عن دفتر مدرسي صغير طوله ٢٢سم وعرضه ١٧سم وعدد صفحاته الباقية ٧١ صفحة تحتوي على حسابات تصريف الشرانق في حسبتي صيدا بيروت.

كما اعتمدنا على دفتر حسابات الأمير محمد إرسلان في عين عنوب للأعوام ١٩١٥ ـ ١٩١٨[٣]، وهو كناية عن دفتر محاسبة عمومية يضم ٦٧ صفحة بطول ٢١سم وعرض ٢٩,٥سم، وتقسم كل صفحة إلى قسمين، قسم للداخل (من..)، وقسم للخارج (إلى..). بالإضافة إلى محتويات سجلات المحاكم الشرعية في طرابلس وصور والمصادر العامة للمقارنة والزيادة في الإيضاح.

---

(١) وثيقة منه رقم (١). مع العلم أن النسخة الأصلية لدفتر حسابات الشيخ ملحم تقي الدين محفوظة في مكتبة المحامي سليمان تقي الدين في بعقلين، ولدينا نسخة مصورة عنه. ولكن هناك صعوبة في استخلاص المعلومات لتداخلها وتشابكها من صفحة إلى أخرى وتسجيلها غير منتظم.

(٢) وثيقة رقم (٢)، النسخة الأصلية محفوظة في مكتبة د. طارق قاسم في دلهون ـ إقليم الخروب. ولدينا نسخة مصورة عنها..

(٣) وثيقة رقم (٣)، النسخة الأساسية كانت محفوظة حتى عام ١٩٨٠ في منزل آل أرسلان في عين عنوب، ونحتفظ بنسخة مصورة عنها بمساعدة آلان نعمان مسؤولة المحافظة على المنزل.

١ ـ حركة أسعار العملات

خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨، اضطرت السلطنة العثمانية إلى سك النقود بالمعدن الأبيض، أي الفضة وحددت بذلك السعر الرسمي لتداول الليرة العثمانية، في اسطنبول، بقيمة ١٠٨ قروش، والريال المجيدي بقيمة ١٨,٥ قرشاً. ولكن التجار وأصحاب المصارف وجباة الضرائب، أحجموا عن التعامل بالعملات الفضية، وفضّلوا استعمال العملات الذهبية، وذلك لوفرة الذهب في التداول اليومي في الأرياف اللبنانية والسهول السورية آنذاك، ولتجزئة بلاد الشام إلى أسواق قَطع محلية شبه مستقلة. وأيضاً بسبب تقلبات أسعار الفضة، ولا سيما الريال المجيدي[١]، في الأسواق اللبنانية بشكل خاص والأسواق العثمانية بشكل عام. فعلى سبيل المثال، كان يتم تداول الليرة العثمانية الفضة في كل من بيروت وحلب بسعر ١٢٥ قرشاً، وفي دمشق بسعر ١٢٥,٥ قرشاً، وفي القدس بقيمة ١٤٠ قرشاً شرك[٢].

وبسبب هذا الإحجام عن التداول والتعامل بالعملات العثمانية الفضّة، اعتمدت السلطنة، منذ بداية عام ١٩١٦ سعر تبديل رسمي إجباري لعملتها، حيث سعّرت الليرة العثمانية الذهبية بقيمة مئة قرش أي ما يوازي سعر ٤,٤ دولارات أميركية آنذاك، والليرة الفضة بقيمة ١٠٨ قروش أو ما يوازي سعر ٤,٧٥ دولارات أميركية[٣].

وهكذا، لم تراع الإدارة المالية العثمانية خسارة رعاياها من جرّاء التعامل

(١) André LATRON: «La Vie Rurale en Syrie et au Liban», op. cit., P. 31 et 37.

(٢) André LATRON: «La vie rurale en Syrie et au Liban», op. cit., P. 31.

(٣) وثيقة رقم (١):
ويراجع أيضاً سعيد حماده: «النظام النقدي والصرافي في سوريا»، نقله إلى العربية شبل بك دموس، المطبعة الأميركانية، بيروت ١٩٣٥، ص ٢٤.
وAndré LATRON:, op. cit., P. 38.

بعملاتها بأسعارها الرسمية المتدنية. بل أمعنت في تخفيض عملاتها في سوق التداول الرسمي، حيث صدر في ١٥ نيسان ١٩١٦، فرماناً جعل الليرة العثمانية الفضة بقيمة مئة قرش، والريال المجيدي الفضة بقيمة ٢٠ قرشاً أو ما يوازي ٠,٨٧ دولاراً، وذلك باعتماد معادلة الفضة بالذهب[١]. وهذا ما ولّد خسارة كبيرة لدى السلطنة العثمانية، حيث أحجم من جديد، التجّار وأصحاب المصارف والمرابين وجباة الضرائب عن التعامل بهذه الأسعار الرسمية، لأنه لا يمكن اعتماد سعر الفضّة للعملات كسعر الذهب.

وهكذا خسرت العملات التركية طابعها الشرعي الرسمي، في أسواق القطع اللبنانية والسورية، خلال سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، واقتصر التداول على استعمال الليرة العثمانية ذهباً بسعر ١٢٤ ـ ١٢٦ قرشاً شرك، والريال المجيدي فضة بسعر ٢٣ ـ ٢٤ قرشاً، والبشلك (نحاس أحمر) كعملة عثمانية صغيرة كانت تساوي آنذاك ثلاثة قروش أو ثلاث قروش وربع القرش[٢]. وكانت البشلك إلى جانب الريال المجيدي هما أكثر العملات العثمانية والأوروبية تداولاً في الأرياف اللبنانية في المعاملات اليومية لدفع الأجور وشراء الحاجات المنزلية الضرورية.

وفي المقابل تدلُّ تسجيلات كبار مالكي الأراضي الريفية الزراعية، والتجار والمرابين والسماسرة وجباة الضرائب في جبل لبنان بشكل خاص، والأرياف اللبنانية بشكل عام، أن التداول الذي كان سائداً في التعامل التجاري والتسليف الزراعي وقبض الديون وصرف الحوالات والعمليات المالية الكبرى، كان يتم بالعملات الأوروبية الذهبية وخاصة الليرتان الفرنسية والإنكليزية[٣]. وهكذا قلّت أو ندرت المعاملة بالليرة الفضية أو الورقية

(١) LATRON, Ibid., P. 31 وأيضاً سعيد حماده، المرجع السابق، ص ٢٥.

(٢) جدول رقم (١).

(٣) المصادر الأساسية التي اعتمد عليها هذا البحث في تسجيلات مختار قرية بعقلين والأمير محمد أرسلان وتاجر دلهون وسجلاّت المحاكم الشرعية في كل من طرابلس وصور.

(البنكنوت) كعملة موثوقة في التداول المالي التجاري خلال مدّة الحرب العالمية الأولى.

١ ـ تطوّر سعر الليرة العثمانية[١]

بعد أن اعتمدت السلطنة العثمانية، مع بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، قيمة ١٠٨ قروش صاغ كسعر رسمي لتداول وصرف ليرتها (العثمانية أو العسملية) في ولاياتها. استمر سعر صرفها في أسواق بعقلين وعين عنوب والشويفات وإقليم الخروب وحتى في حسبتي صيدا وبيروت وبندري صور وطرابلس بسعر ١٢٥ قرشاً شرك في حزيران ١٩١٤، أي بمؤشر مقداره ١١٥,٧٤٪، وسعر ١٢٤,٦٥٢ قرشاً منذ تموز حتى نهاي السنة في كانون الأول ١٩١٤، أي بمؤشر مقداره ١١٥,٣٩٪.

أما للعام ١٩١٥، فكان التداول بالليرة العثمانية ذهباً، يتم في الأرياف اللبنانية، بقيمة ١٢٥ قرشاً منذ بداية السنة إلى نهاية شهر حزيران، وبمؤشر مقداره ١١٥,٧٤٪، ليرتفع سعر تداولها وصرفها إلى ١٢٥,٥ قرشاً في أيلول (مؤشر ١١٦,٢٪)، ومن ثم تعود قيمتها لتنخفض إلى سعر ١٢٥ قرشاً.

بينما في عام ١٩١٦، فلقد حافظت الليرة العثمانية، ذهباً، حتى نهاية شهر تموز، على قيمتها التداولية للعام ١٩١٥، أي بسعر ١٢٤,٦٢٥ و١٢٥ قرشاً[٢]. ولكن في شهر آب وصل إلى جبل لبنان صدى الفرمان العثماني الصادر في نيسان ١٩١٦، والذي حدد السعر الرسمي لصرف الليرة العثمانية ذهباً أو فضة بقيمة ١٠٠ قرش صاغ[٣]، وذلك بعد أن سكّت السلطنة

(١) جدول رقم (١).

(٢) أما في بندر (سوق قطع) صور، فتمَّ التداول بصرف الليرة العثمانية الذهب في شباط ١٩١٦ بقيمة ١٢٧,٥ قرشاً (١٢٧,٥٪). سجلات محكمة صور الشرعية للأعوام ١٩١١ ـ ١٩١٨، السجل الثالث ١٩١٣ ـ ١٩١٨، الوثائق ٧٣ و١٤٠ و١٥٥، ص ١٦٦ و١٩٣ و١٩٩.

(٣) دفتر حسابات مختار بعقلين للأعوام ١٩١١ ـ ١٩٢٢م، مصدر سابق، ص ٤٤ ـ ٤٥.

العثمانية ليرتها المجيدية بالفضة، وفرضت سعرها كسعر الليرة الذهبية. عندها اضطر الأهالي ورعايا السلطنة الاعتماد المئة قرش كسعر رسمي لليرة العثمانية لمدّة شهر واحد فقط، مما أدى إلى خسارتهم الفادحة فأحجموا عن تداول الليرة بسعرها الرسمي وعادوا إلى اعتماد قيمة ١٢٥ قرشاً كسعر لصرفها في أسواق بعقلين وعين عنوب والشويفات وإقليم الخروب وباقي المدن والقُرى اللبنانية ولكن مع نهاية سنة ١٩١٧ أي طيلة شهر كانون الأول ارتفع سعر الليرة العثمانية فضة أو ذهباً إلى قيمة ١٣٥ قرشاً (١٣٥٪ من سعرها الرسمي ١٠٠ق). وفي المقابل انخفض سعر الليرة العثمانية الورقية (البنكنوت التركي) إلى ٥٠ قرشاً و٤٨ قرشاً كسعر رسمي لتداولها في بعقلين[١]. بعد أن امتنع التجار والأهالي عن اعتمادها في مبادلاتهم التجارية والمالية.

وطيلة عام ١٩١٧ بدأ تداول الليرة العثمانية فضة، واستمر، بقيمة ١٢٥ قرشاً، والذهبية بقيمة ١٤٠ قرشاً (١٤٠٪)، والورقية ٣٧,٥ قرشاً، مع العلم أن الدولة العثمانية حدّدت السعر الرسمي للتداول بقيمة ١٠٠ قرش[٢].

أما في عام ١٩١٨، فارتفع سعر صرف الليرة العثمانية، ذهباً إلى قيمة ١٥٠ قرشاً (١٥٠٪) وانخفض سعر الليرة الورقية إلى قيمة ٣٦ قرشاً، أي بمؤشر تراجعي مقداره ٣٦٪ من سعرها الرسمي لنيسان ١٩١٦.

٢ ـ الريال المجيدي (فضة)[٣]

بالرغم من تحديد الإدارة المالية العثمانية سعر صرف الريال المجيدي فضة، في اسطنبول كسعر رسمي مع بداية الحرب العالمية في أيلول ١٩١٤، بقيمة ١٨,٥ قروش، حافظ الريال المجيدي طيلة السنوات ١٩١٤ و١٩١٥

(١) المصدر السابق، ص ٥٧.

(٢) دفتر حسابات مختار بعقلين، مصدر سابق، صفحة ٧٨.

(٣) جدول رقم (١).

و١٩١٦، كعملة فضة كثيرة التداول في المبادلات التجارية والمالية ودفع الأجور وبيع المواد الغذائية، على سعره المرتفع في جبل لبنان بشكل عام وفي قُرى بعقلين وعين عنوب والشويفات وإقليم الخروب بشكل خاص، وهو ٢٣,٢٥ قرشاً، أي بمؤشر مقداره ١٢٥,٦٧٥٪. ليرتفع سعره في عامي ١٩١٧ و١٩١٨ إلى قيمة ٢٥ قرشاً في سوق التداول، على الرغم من تحديد سعره الرسمي بعشرين قرشاً[1]. أي بمؤشر مقداره ١٢٥٪.

٣ ـ تطور سعر صرف البشلك[2]

البشلك هو وحدة نقد عثمانية صغيرة مسكوكة من النحاس الأحمر، اعتمد سعرها الرسمي، في اسطنبول، قبل الحرب العالمية الأولى بقرشين ونصف القرش (٢,٥ق)، أو ١٠٠ بارة صاغاً و١٢٥ بارة شركاً أو سوقية، أي ما يوازي آنذاك ٠,١١ دولار[3]. أما في جبل لبنان وفي العيّنات المدروسة، فبلغ سعر التداول بالبشلك حتى حزيران ١٩١٤ مقدار ٣,١٢٥ قروش، أي بمؤشر نسبته ١٢٥٪. وفي شهر تموز من السنة نفسها ارتفع سعر البشلك إلى ٣,٢٥ قروش أي بمؤشر نسبته ١٣٠٪.

ولكن منذ أيلول ١٩١٤ وحتى أيلول ١٩١٨، حافظ البشلك على قيمته التداولية ٣,١٢٥ قروش مع بعض التغيُّرات الطفيفة حيث اعتمد في كل من بعقلين وعين عنوب، في نيسان، ١٩١٥ بسعر ٣,١١٥ قروش، وشباط ١٩١٦ بسعر ٣ قروش (١٢٠٪ من سعره الرسمي)، وفي حزيران وآب وأيلول ١٩١٦ بسعر ٣,٢٥ قروش. ولكن في كانون الأول ١٩١٨ انخفض البشلك في أسواق بعقلين وإقليم الخروب وعين عنوب إلى قيمة ٢,٥ قروش أي سعره الرسمي.

(١) دفتر حسابات مختار بعقلين للأعوام ١٩١١ ـ ١٩٢٢م، مصدر سابق، ص ٤٤.
(٢) جدور رقم (١).
(٣) سعيد حماده: «النظام النقدي والصرافي في سوريا»، مرجع سابق، ص ٢٠.

٤ ـ تطوّر سعر صرف الليرة الفرنسية[1]

حدّدت السلطنة العثمانية قيمة صرف الليرة الفرنسية الذهب (نابليون) بسعر ٨٦,٥ قرشاً باعتباره وزنها درهمين و١,٨ حبة وسعر درهما ٤٣ قرشاً و٧ بارات[2]. أما سعرها التداولي في المناطق اللبنانية، فكان في صور عام ١٩١٢ بقيمة ٨٨,٧٥ قرشاً (١٠٢,٦٪)[3] وفي بعقلين وعين عنوب من جبل لبنان بقيمة ١٠٨,٧٥ قرشاً (١٢٥,٧٢٪ عن سعرها الرسمي العثماني). واستمر هذا السعر معتمداً مع تغيّرات طفيفة تراوح بين ١٠٩ قروش (١٢٦٪) و١٠٩,١٢٥ (١٢٦,١٥٪) و١٠٩,٢٥ (١٢٦,٣٪) قروش حتى بداية سنة ١٩١٧ ليرتفع بعدها سعر صرف الليرة الفرنسية نابليون إلى قيمة ١٢٠ قرشاً طيلة سنة ١٩١٧، أي بمؤشر مقدار ارتفاعه عن سعر صرفها الرسمي ١٣٨,٧٣٪.

أما عام ١٩١٨ فتمّ تداول الليرة الفرنسية نابليون الذهب بقيمة ١٣٠ قرشاً، أي بمؤشر مقداره ١٥٠,٩٪ حتى نهاية أيار ١٩١٨، لينخفض سعر صرفها لمدة شهر تقريباً إلى ١٢٠ قرشاً (حزيران) ومن ثم يعود ويرتفع في تموز إلى قيمة ١٥٥ قرشاً (١٧٩,٢٪).

٥ ـ تطور سعر صرف الليرة الإنكليزية[4]

لقد حدّدت السلطنة العثمانية في فرماناتها، السعر الرسمي لصرف الليرة الإنكليزية الذهب في أسواق القطع بقيمة ١١٠ قروش[5]. ولكن بالرغم من

(١) جدول رقم (١).
(٢) سالنامه دولة عثمانية (عمومية) سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م، ص ٤٢٥، ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، ص ٣٩٣.
(٣) سجل المحكمة الشرعية في صور، سجل رقم ١٩٠٨/٢ ـ ١٩١٢ وثيقة.
(٤) جدول رقم (١).
(٥) سالنامه دولة عثمانية (عمومية) سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، مصدر سابق، ص ٣٩٣.

قلّة التداول في الليرة الإنكليزية في قُرى بعقلين وعين عنوب حيث تراوح سعر صرفها منذ حزيران ١٩١٤ وحتى نهاية ١٩١٨ بسعر ١٣٦ ـ ١٣٨ قرشاً، أي بمؤشر مقداره (١٢٣,٦٣ و١٢٥,٤٥٪). ووردت في الوثائق المعتمدة فقط ٣ مرات اعتمدت بشكل كثيف لدى تاجر دلهون الذي كان يتعامل مع حسبتي صيدا وبيروت حيث تمّ التداول بها بسعر ١٣٦ و١٣٧ و١٣٧,٥ و١٣٨ قرشاً للعام ١٩١٤ ـ ١٩١٥. وفي بعقلين وصل سعر صرف الليرة الإنكليزية في نهاية ١٩١٨، بعد دخول الحلفاء إلى لبنان نحو ٢٠٠ قرش[(١)].

تطور أسعار مواد الإنتاج الزراعي

إن آلية تسويق الإنتاج الزراعي تقسم عادة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول، هو بيع الفلاحين والمزارعين إنتاجهم الزراعي في المواسم مباشرة بعد القطاف والحصاد، والثاني، هو تخزين المواد المنتجة لمدّة ثلاثة أشهر أو أكثر بعد القطاف والحصاد. والقسم الثالث هو التخزين غير المحدد بمدّة زمنية لبعض المواد التي لا يؤثر عليها التخزين سلباً.

وبناءً على ما تقدّم، تكون الأسعار في مدّة التخزين الأولى حتى ثلاثة أشهر قريبة من أسعار الموسم، بينما ترتفع في مدّة التخزين الثانية (القسم الثالث) إلى الضعفين أو أكثر وفاقاً لضمير وشطارة التجّار والمحتكرين[(٢)].

ولكن في جبل لبنان، وبعض الأرياف اللبنانية، وفي ظل غياب المؤسسات الإنتاجية الكبيرة والمتخصصة. كان الإنتاج في الأساس يُلبي الكفاية المنزلية بشكل أولي، وما يفيض عن الفلاّح أو المزارع أو الشريك المرابع وصاحب الأرض كان يُباع في الأسواق العامة[(٣)]، في بيروت أو صيدا

(١) دفتر حسابات مختار بعقلين، مرجع سابق، الدفتر رقم ٢، ص ٨٧.
(٢) André LATRON: «La vie rurale en Syrie et au Liban», op. cit., P. 91.
(٣) Ibid., P. 123.

أو زحلة أو طرابلس أو دمشق وغيرها من الأسواق المحلية، ناهيك عن تصدير الحرير وشرانقه الخام إلى أوروبا.

وتظهر الوثائق المعتمدة في إعداد هذا البحث وعائدة لتجّار وأصحاب أملاك في قُرى بعقلين وعين عنوب والشويفات، وقُرى إقليم الخروب، أن الإنتاج الزراعي الفلاحي من قمح وشعير كان يُباع محلياً على البيدر، والزيت والزيتون في «المكبس» (معصرة الزيتون) وشرانق الحرير في ساحة البلدة أو في المناحل الفردية للمزارعين.

تطور سعر القمح[(١)]

تشير تسجيلات أصحاب المحلاّت التجارية وأصحاب الأراضي من المقاطعجيين أو التجار والسماسرة في الأرياف اللبنانية، إلى أن التبادل التجاري بالقمح كان ضعيفاً كإنتاج محلي، على الرغم من أهمية كمادة غذائية استهلاكية ضرورية حيث كان كل فرد بالغ يحتاج إلى مقطوعية ١٠ أمداد أو ما يقارب ٢٠٠ كلغ في السنة. لذا اقتصرت المتاجرة بالقمح على فائض الكفاية للأسرة الريفية الزراعية، في حين كانت تغطية النقص بهذه المادة واحتياجات أهالي الجبل منها تتم باستيرادها من الداخلين البقاعي والسوري آنذاك.

أما بالنسبة لتطور سعر رطل القمح (٢,٥٦٤ كلغ)، فلقد بلغ في موسم ١٩١٤ حوالي ٢,٨ قروش[(٢)] ليباع في نهاية أيلول بسعر ٤ قروش وبمؤشر نسبته ١٤٢,٨٥٪، ومع انتهاء فصل الصيف وشهر المؤونة (المونة) الريفية يرتفع سعر رطل القمح في تشرين الأول إلى مقدار ٥,٧٥ قروش

(١) جدول رقم (٢).
(٢) سنعتمد سعر موسم ١٩١٤ كأساس للمعادلات الحسابية واحتساب مؤشر ارتفاع رطل القمح إبان الحرب العالمية الأولى في لبنان.

(٢٠٥,٣٥٪)، وكسعر وسطي لعام ١٩١٤ بلغ ٤,١٣ قروش (١٥٠٪).
ويستمر هذا السعر حتى شتاء ١٩١٥ ليباع رطل القمح بسعر ٦,٥ قروش (٢٣٢,١٤٪). وبسبب ظروف الحرب العالمية الأولى وغزو الجراد للأراضي اللبنانية بيع رطل القمح في الأسواق الجبلية في بعقلين وعين عنوب وشحيم، في خريف ١٩١٥ (تشرين الأول والثاني)، بسعر وسطي مقداره ٧,٥ قروش أي بمؤشر مقداره ٢٦٧,٨٥٪ من سعر موسم عام ١٩١٤ و١٢٠٪ من شتاء ١٩١٥. وهكذا بلغ متوسط سعر رطل القمح لعام ١٩١٥ حوالي ٦,٨٧٥ قروش وبمؤشر نسبته ١٦٦,٤٦٪ عن متوسط سعر رطل القمح لسنة ١٩١٤.

ومع بداية ١٩١٦ استمر سعر بيع رطل القمح في أسواق الجبل بقيمة ٧,٥ قروش ولكن بسبب سوء التخزين والخوف من تلف حبوب القمح وصدئها، انخفض سعر رطل القمح في آذار ١٩١٦ إلى ٦ قروش (٢١٤,٢٨٪) ومن ثم ارتفع بشكل بطيء ليصل إلى ٦,٢٥ قروش (٢٢٣,٢٥٪) وفي أيار ١٩١٦ وصل سعر رطل القمح إلى مقدار ٦,١٢٥ قروش (٢١٨,٧٥٪). ولكن بعد تدابير جمال باشا التعسفية وتعليقه المشانق وإعدام دفعة من الشهداء، ومصادرة الحبوب والمواد الغذائية، وحيوانات النقل، وسَوْق اللبنانيين إلى السخرة، ارتفع سعر رطل القمح منذ بداية شهر حزيران ١٩١٦ إلى قيمة ١٠ قروش (٣٥٧,١٤٪ عن سعر موسم ١٩١٤) و(١٦٦,٦٦٪ عن سعر آذار ١٩١٦).

وفي أوساط شهر حزيران ارتفع سعر رطل القمح إلى ١٣ قرشاً (٤٦٢,٢٨٪ عن سعر موسم ١٩١٤ و٢١٦,٦٦٪ عن سعر آذار ١٩١٦)، وفي شهر حزيران تابع سعر رطل القمح ارتفاعه ليصل إلى حدّه الأقصى لهذه السنة، حيث بلغ ٢٠ قرشاً أي بمؤشر نسبته ٧١٤,٢٨٪ عن موسم ١٩١٤ و٣٣٣,٣٣٪ عن آذار ١٩١٦. ولكن مع بدء تباشير موسم ١٩١٦، بيع رطل القمح في شهر تموز بسعر تراوح بين ١٥ و١٦ قرشاً (٥٣٥,٧١-٥٧١,٤٢٪

عن سعر موسم ١٩١٤ و٢٥٠-٢٦٦,٦٦٪ عن سعر آذار ١٩١٦). وفي شهر آب بيع رطل القمح المحلي على البيدر بسعر ١٢ قرشاً أي بمؤشر نسبته ٤٢٨,٥٧٥٪ عن موسم ١٩١٤ و٢٠٠٪ عن سعر آذار ١٩١٦؛ ولكن في شهر أيلول يعود سعر رطل القمح البلدي ويرتفع إلى سعر ١٣,٥ و١٤,٢٥ و١٥ قرشاً، أي بمؤشر نسبته ٤٨٢,١٤ - ٥٠٨,٣٣- ٥٣٥,٧١٪ عن موسم ١٩١٤ و٢٢٥ - ٢٣٧,٥ - ٢٥٠٪ عن سعر الرطل في آذار ١٩١٦. وبعد انتهاء شهر المؤونة (المونة) في أيلول، يقل الطلب على القمح فيباع الرطل منه بسعر ١١-١٢ قرشاً في شهر تشرين الثاني أي بمؤشر نسبته ٣٩٢,٨٥ - ٤٢٨,٥٧٪ عن سعر موسم ١٩١٤ و١٨٣,٣٣ - ٢٠٠٪ عن سعر رطل آذار ١٩١٦. أما في شهر كانون الأول للعام ١٩١٦ فيرتفع سعر القمح إلى ٢٠ قرشاً أي بمؤشر نسبته ٧١٤,٢٨٥٪ عن موسم ١٩١٤ و٣٣٣,٣٣٪ عن سعر آذار ١٩١٦ وبلغ متوسط سعر رطل القمح لعام ١٩١٦ نحو ١٣ قرشاً وبمؤشر نسبته ٣١٤,٧٧٪ عن سعر متوسط عام ١٩١٤، و١٨٩٪ عن متوسط رطل القمح في سنة ١٩١٥.

أما في عام ١٩١٧ فلقد افتتح موسم إنتاج القمح المحلي في بعقلين بسعر ١٢ قرشاً أي بمؤشّر نسبته ٤٢٨,٧٥٪ عن موسم ١٩١٤، و١٦٠٪ عن موسم ١٩١٥ و٧٧,٤٢٪ من سعر رطل موسم ١٩١٦، وارتفع في تشرين الأول سعر الرطل إلى ٢١ قرشاً، أي بمؤشر نسبته ٧٥٠٪ عن سعر موسم ١٩١٤ و١٦٠٪ عن موسم ١٩١٥ و١٣٥,٥٪ عن موسم ١٩١٦، و١٧٥٪ عن سعر موسم ١٩١٧، ومن ثم ارتفع سعر بيع القمح في كانون الأول ١٩١٧ إلى مقدار ٢٣ قرشاً أي بمؤشر نسبته ٨٢١,٤٣٪ عن سعر موسم ١٩١٤، و١٩١,٦٦٪ عن موسم ١٩١٧. وهكذا بلغ متوسط سعر رطل القمح لعام ١٩١٧ نحو ١٨,٦٦ قرشاً، وبمؤشر نسبته ٤٢١,٢٢٥٪ عن متوسط سعر رطل ١٩١٤، و٢٧١,٤٢٪ لمتوسط سعر ١٩١٥، و١٤٣,٥٤٪ لمتوسط سعر ٩١٦.

وفي سنة ١٩١٨، لم تشر التسجيلات التجارية في بعقلين وعين عنوب إلى سوى حالتين فقط ذكر فيهما سعر رطل القمح، الأولى مع بداية السنة، كانون الثاني، حيث بيع الرطل بسعر ٢٣ قرشاً والثانية مع نهاية موسم ١٩١٨، فبيع بسعر ٢٥ قرشاً وبمؤشر نسبته ٨٩٢,٨٥٪ عن سعر موسم ١٩١٤، ٣٦٣,٦٣٪ عن موسم ١٩١٥ و١٦١,٢٩٪ عن سعر موسم ١٩١٦، و٢٠٨,٣٣٪ عن موسم ١٩١٧، و١٠٨,٧٪ عن سعر الرطل مع بداية سنة ١٩١٨. وهكذا بلغ متوسط سعر رطل القمح لعام ١٩١٨ نحو ٢٤ قرشاً وبمؤشر نسبته ٥٨١,١١٥٪ عن متوسط سعر رطل ١٩١٤ و٣٤٩٪ عن متوسط سعر ١٩١٥ و١٨٤,٦١٪ عن متوسط ١٩١٦ و١٢٨,٦١٪ عن متوسط سعر ١٩١٧.

تطور حركة سعر الشعير[١]

لم يزرع الشعير في مناطق جبل لبنان الشوفية والغرب والشحار وإقليم الخروب إلا كزراعة مكملة لزراعة القمح في الأرض السليخ الفقيرة الخصب. لذا اقتصر إنتاجه على كميات قليلة جداً حيث لم تتم المتاجرة به على نطاق واسع، واكتفي في مبادلته محلياً لدى بعض التجار والمقاطعجين السابقين المالكين لبعض رؤوس الخيل أو العربات آنذاك. أما بالنسبة لتغطية السوق المحلية، فكانت تتم عن طريق حوران أو الداخل البقاعي وكانت أسعار الشعير متدنية نسبياً إلى أسعار القمح. ففي حزيران ١٩١٤، قبيل وقوع الحرب العالمية الأولى بلغ متوسط سعر رطل الشعير نحو ٢,٢٥ قرشاً، لينخفض مع حصاد الموسم إلى ٢,١٢٥ قرشاً ومن ثم يعود ويرتفع إلى قيمة ٢,٢٥ قرشاً وكسعر وسطي بلغ عام ١٩١٤ بلغ نحو ٢,٢٣ قرشاً.

وبما أن المتاجرة بالشعير كانت ضعيفة جداً، لذا اقتصرت الإشارة إلى

(١) جدول رقم (٢).

تسجيلات الوثائق المعتمدة في الدراسة إلى سعر الموسم فقط لعام ١٩١٥، حيث بلغ سعر الرطل الواحد ٤,٥ قروش أي بمؤشر نسبته ١٩٥,٦٥٪ عن السعر الوسطي لرطل الشعير عام ١٩١٤.

وفي موسم عام ١٩١٦، تمّ تسعير رطل الشعير على البيدر بسعر ٧,٥ قرشاً أي بمؤشر نسبته ٢١١,٧٦٪ عن موسم ١٩٩٤، و١٦٦,٦٦٪ عن سعر رطل موسم ١٩١٥. ولكن مع نهاية سنة ١٩١٦ ارتفع سعر رطل الشعير إلى ١٨,٥ قرشاً أي بمؤشر مقداره ٢٤٦,٦٦٪ عن سعر الموسم. أما السعر الوسطي لرطل الشعير لعام ١٩١٦ فبلغ نحو ١٣ قرشاً، أي بمؤشر نسبته ٥٨٣٪ عن السعر الوسطي لرطل الشعير لعام ١٩١٤، و٢٨٨,٨٨٪ عن سعر موسم ١٩١٥.

أما في عام ١٩١٧، فلقد تمّت المتاجرة بالشعير بسعر ١١ قرشاً للرطل الواحد في الموسم، أي بمؤشر نسبته ٥١٧,٦٥٪ عن سعر موسم ١٩١٤، و٢٤٤,٤٤٪ عن سعر موسم ١٩١٥، و١٤٦,٦٦٪ عن سعر موسم ١٩١٦. وعندما اشتد الطلب على الشعير عام ١٩١٧، بيع الرطل منه بسعر ١٩ قرشاً، وبسعر وسطي لعام ١٩١٧ بلغ نحو ١٥ قرشاً، أي بمؤشر نسبته ٦٥٢٪ عن السعر الوسطي للرطل عام ١٩١٤ و٣٣٣,٣٣٪ عن السعر الوسطي عام ١٩١٥، و١١٥,٣٨٪ عن السعر الوسطي عام ١٩١٦.

وفي عام ١٩١٨، سُجِّل سعر الموسم فقط، حيث بيع الرطل من الشعير بقيمة ١٥ قرشاً. وهكذا لم تكن مادة الشعير، مادة إنتاجية في جبل لبنان الشوفي واقتصرت زراعتها للاستهلاك المحلي فقط.

تطور سعر إقة الشرانق[١]

خارج نطاق إقليم الخروب، لم تشر تسجيلات مختار بعقلين والأمير

(١) جدول رقم (٢).

محمد إرسلان إلاّ نادراً إلى مبيع شرانق الحرير حيث بلغ سعر الإقة (١,٢٨٢ كلغ) من الشرانق العائدة لموسم ١٩١٤ نحو ٢٤ قرشاً كسعر وسطي، ليرتفع هذا السعر عام ١٩١٥ إلى مقدار ٢٥ قرشاً،(١٠٤,١٦٪)، وعام ١٩١٦ تراوح سعر إقة الشرانق بين ٢١ قرشاً في بداية الموسم للشرانق البيضاء، و٣٤ و٣٥ قرشاً للشرانق من نوعية كورسيكا، أي بسعر وسطي للإقة بلغ ٣٠ قرشاً، وبمؤشر نسبته ١٢٥٪ عن عام ١٩١٤، و١٢٠٪ عن سعر ١٩١٥.

هذا ولم تشر التسجيلات في بعقلين أو عين عنوب لأي سعر لإقة الشرانق عام ١٩١٧، لتباع الإقة عام ١٩١٨ بسعر وسطي مقداره ٤٥,٥ قرشاً أي بمؤشر نسبته ١٨٩,٥٪ عن السعر الوسطي للإقة عام ١٩١٤، و١٨٢٪ عن سعر ١٩١٥ و١٥١,٦٦٪ عن متوسط عام ١٩١٤، و١٨٢٪ عن سعر ١٩١٥.

تطوّر حركة أسعار زيت الزيتون[1]

قبيل الحرب العالمية الأولى، كان زيت الزيتون اللبناني، من أغلى وأجود أنواع الزيوت النباتية في أسواق زحلة ودمشق والقدس. وتدل تسجيلات الوثائق، ودفاتر الحسابات المعتمدة في هذا البحث، أن موسم الزيت كان من أكثر المواسم أهمية في بعقلين وعين عنوب وإقليم الخروب.

فمع بداية الحرب العالمية الأولى بيع رطل الزيت في بعقلين بمقدار ١٩,٢٥ قرشاً، قبل القطاف لينخفض بعد الموسم إلى سعر ١٨,٥ قرشاً، ويعود ويرتفع في كانون الثاني ١٩١٥ إلى ١٩ قرشاً وفي نيسان من السنة نفسها إلى ٢٠ قرشاً، ومن ثم يرتفع في أيلول إلى ٢٥ قرشاً ويستقر هذا السعر في بعقلين طيلة الموسم. أي بمؤشر نسبته ١٣٥,١٥٪ عن سعر موسم ١٩١٤. وبسعر وسطي للرطل الواحدة عام ١٩١٤ نحو ٢٠,٣٥ قرشاً.

(١) جدول رقم (٣).

أما التسجيلات المتكاملة والأساسية لمبيع زيت الزيتون فلقد أدرجت في حسابات الأمير محمد إرسلان من عين عنوب الذي كان يبيع زيته في الشويفات أو في بيروت. حيث بلغ متوسط سعر رطل الزيت لشهر تشرين الأول عام ١٩١٥ نحو ٢١,١٢٥ قرشاً، و٢٥,٦٢٥ قرشاً لمتوسط سعر الرطل في شهر تشرين الثاني (١٢١,٣٪)؛ أما في شهر كانون الأول لعام ١٩١٥، فبلغ السعر الوسطي لرطل الزيت نحو ٣٣,٧ قرشاً، أي بمؤشر نسبته ١٥٩,٥٢٪ عن شهر تشرين الأول، و١٣١,٥١٪ عن شهر تشرين الثاني. وهكذا بلغ السعر الوسطي لرطل زيت الزيتون ٢٦,٨ قرشاً أي بمؤشر نسبته ١٣١,٧٪ عن السعر الوسطي للرطل عام ١٩١٤.

ومع بداية سنة ١٩١٦، تراوح سعر رطل الزيت في شهر كانون الثاني بين ٣١ و٤١ قرشاً، وكمعدل وسطي مقداره ٣٧,٨ قرشاً، ليباع الرطل في شهر شباط بسعر وسطي مقداره ٣٧,٧٥ قرشاً، وفي شهر آذار بسعر ٣٧,٥ قرشاً، وفي شهر نيسان بسعر ٣٩,٥ قرشاً، وفي شهر حزيران بسعر ٤٠ قرشاً وفي شهر تشرين الأول رغم قطاف المواسم بسعر ٥٦ قرشاً وفي شهر كانون الأول بسعر ٥ظ.٦١ قرشاً، أي بمؤشر تصاعدي نسبته ١٦٢,٣٪ عن سعر الرطل الوسطي في شهر كانون الثاني ١٩١٦. ولقد بلغ السعر الوسطي لرطل زيت الزيتون لعام ١٩١٦ نحو ٤٤,٢٧ قرشاً وبمؤشر تصاعدي نسبته ١٦٥,٢٪ عن متوسط سعر رطل الزيت لعام ١٩١٥، و٢١٧,٥٥٪ عن السعر الوسطي لرطل عام ١٩١٤.

وفي عام ١٩١٧، يستمر سعر رطل الزيت بالارتفاع ليباع في شهر كانون الثاني بقيمة ٦٢,٣٥ قرشاً، وفي شهر شباط بقيمة ٦٩,٨ قرشاً كسعر وسطي. ولكن في شهري نيسان وأيار ينخفض سعر رطل الزيت على التوالي إلى ٦٠ قرشاً و٦٨ قرشاً، ليعاود ارتفاع في شهر حزيران ٧٥ قرشاً، وفي شهر تموز يصل سعر رطل الزيت إلى مقدار ١٢١ قرشاً وكمعدل وسطي لشهر تموز بلغ

١٧,٧ قرشاً. وفي شهر آب يُباع رطل الزيت بسعر وسطي مقداره ١٤٢,٥ قرشاً، وفي أيلول بسعر وسطيمقداره ١٤٣ قرشاً، وفي شهر تشرين الأول بسعر وسطي مقداره ١٥٧,٥ قرشاً، أي بمؤشر نسبته ٢٥٢,٦٪ عن متوسط سعر كانون الثاني ١٩١٧، و٢٢٥,٦٤٪ عن شهر شباط، و٢٦٢,٥٪ عن شهر نيسان، و٢١٣,٦٢٪ عن شهر أيار و٢١٠٪ عن شهر حزيران، ١٣٣,٨٪ عن شهر تموز، ١٠,٥٣٪ عن شهر آب، و١١٠٪ عن شهر أيلول. هذا ومع العلم أن سعر رطل الزيت بلغ حدّه الأقصى في تشرين الأوّل ١٩١٧، مع بدء الموسم، ليباع بسعر مقداره ١٦٥ قرشاً، وبمؤشر نسبته ٢٦٤,٦٣٥٪ عن سعر كانون الثاني ١٩١٧، و٢٩٤,٦٤٪ عن سعر رطل الزيت في تشرين الأول عام ١٩١٦، و٧٨١٪ عن سعر رطل الزيت الوسطي في تشرين الأول ١٩١٥، ٨٩١,٩٪ عن موسم تشرين الأول ١٩١٤.

يظهر مما تقدّم، أن السعر الوسطي لرطل زيت الزيتون سجّل مؤشراً تصاعدياً لأعوام الحرب العالمية الأولى في لبنان، يمكن تلخيصه كما يلي: فلقد بلغ السعر الوسطي لرطل الزيت مع نهاية ١٩١٧ نحو ٩٩,٥٤ قرشاً، وفي عام ١٩١٤، ٢٠,٣٥ قرشاً، وعام ١٩١٥، ٢٦,٨ قرشاً، وفي عام ١٩١٦، ٤٤,٢٧ قرشاً. فيكون المؤشر التصاعدي كما يلي ٤٨٩,١٤٪ عن متوسط سعر الرطل عام ١٩١٤، و٣٧١,٤٢٪ عن عام ١٩١٥، و٢٢٤,٨٤٪ عن عام ١٩١٦. هذا مع العلم أن التسيجلات المعتمدة لم تشر إلى أي تدوين أو إشارة لأسعار الزيت لعام ١٩١٨.

تطور حركة الأجور[1]

تتنوّع الأعمال الزراعية في الأرياف اللبنانية وتتدرّج في الموسم من الحصيدة (حصاد القمح والشعير) إلى تجديل البصل وقطاف الفاكهة الصيفية،

(١) جدول رقم (٤) مع العلم أن هذا الجدول يصلح لكل أنواع الأجور.

إلى تنقية الزيتون (حواش وجويل)، إلى عامل معصرة دبس الخروب أو معصرة الزيت (المطروف) إلى عامل الركاش (نكش ـ نكاش «عامية») وفاعل قطع الحطب وإلى العامل الفني في بناء الشوارات والمنازل، وإلى عامل الفلاحة وأجير الفدان وسايس الخيل وغيرها من المهن الريفية التي تتطلبها طبيعة الإقامة في المناطق الجبلية، وفاقاً لقرب هذه المناطق من المراكز التجارية أو المقاطعجية السابقة.

وبالعودة إلى تطور حركة الأجور منذ أيار ١٩١٤، وحتى أيار ١٩١٨، يتبيّن أن هذه الحركة كانت بطيئة بالقياس إلى تطور حركة الأسعار. وتسهيلاً للدراسة، سنعتمد دراسة وتحليل قيمة الأجر اليومي لكل عمل أو مهنة زراعية بشكل منفصل.

أجرة تنقية الزيتون (حواش أو جويل). تقوم عادة بهذا العمل إمرأة بالغة أو يافعة أو مراهقة. لذلك تتدرج قيمة أجر هذه المهنة تبعاً للعاملات فيها. ففي حين تراوحت القيمة بين ٣ و٤ و٥ قروش لعام ١٩١٤ وبمعدل وسطي مقداره ٤ قروش، أي أن العاملة أو العامل في هذه المهنة كان يحتاج إلى ما يوازي عمل ٥ أيام ليحصل على رطل زيت وعمل يوم واحد تقريباً للحصول على رطل قمح. وإلى عمل ٣١ يوماً لشراء ليرة عثمانية ذهباً، أو حوالي ٦ أيام ليشتري الريال المجيدي فضة، وإلى حوالي ٢٧,٢٥ يوماً لشراء الليرة الفرنسية، وإلى عمل ٣٤,٢٥ يوماً لشراء الليرة الإنكليزية.

ولكن في عام ١٩١٥ تدنت أجرة عاملة تنقية الزيتون وتدهورت لتستقر في كانون الأول على قيمة قرشان فقط أي ما يعادل نصف قيمة متوسط الأجر لعام ١٩١٤. ولقد بلغت قيمة متوسط الأجر اليومي لتنقية الزيتون عام ١٩١٥ إلى مقدار ٢,٥ قروش أي ٦٢,٥٪ من قيمة متوسط الأجر اليومي لعام ١٩١٤. وهذه القيمة لا تشتري سوى ٠,٣٦ رطلاً قمح فقط، أي كل عاملة تحتاج إلى ٢,٧٥ (يومين وثلاثة أرباع اليوم) لشراء رطلاً من القمح، مقابل

عمل يوم واحد عام ١٩١٤. كما كانت العاملة تحتاج إلى عمل ١٠,٧٥ يوماً لشراء رطل زيت واحد، وكل عمل ٥٠ يوماً لشراء ليرة عثمانية، وإلى عمل ٩,٤ أيام لشراء الريال المجيدي، وإلى عمل ٤٣,٦ يوماً لشراء الليرة الفرنسية، وإلى ٥٥,٢ يوماً لشراء الليرة الإنكليزية.

وفي عام ١٩١٦، بدأت قيمة الأجر اليومي لعاملة تنقية الزيتون بمقدار بشلك عثماني أي ٣,١٢٥ قرشاً، لتنخفض إلى ثلاثة قروش ومع نهاية العام، كانون الأول، إلى قرشين، وبمعدل وسطي لعام ١٩١٦، بلغ مقداره ٢,٧٧٥ قرشاً أي بمؤشر مقدار نسبته ٦٩,٣٧٥٪ من قيمة متوسط أجرة تنقية الزيتون لعام ١٩١٤، و١١١٪ من قيمة متوسط الأجرة ذاتها لعام ١٩١٥.

وبهذه القيمة المتوسطة للأجر، كانت العاملة في تنقية الزيتون تحتاج إلى عمل ٤,٦٨ أيام لشراء رطل قمح واحد، وإلى عمل ٨,٧٤ أيام لشراء رطل زيت، وإلى عم ٤٦,٢٠ يوماً لشراء ليرة عثمانية، وإلى عمل ٨,٣٨ أيام لشراء الريال المجيدي، وإلى ٣٩,٣٧ يوماً لشراء الليرة الفرنسية، وإلى عمل ٤٩,٥٥ يوماً لشراء الليرة الإنكليزية.

وفي عام ١٩١٧، بدأت قيمة أجر العاملة في تنقية الزيتون بمقدار ٢,٥ قرشين، ليرتفع في شهر أيلول إلى ٤ قروش وفي شهري تشرين الأول والثاني إلى مقدار ٥ قروش وكمعدل وسطي مقداره ٣,٨٣ قرشاً. وبمؤشر نسبته ٩٥,٧٥٪ عن متوسط قيمة أجرة تنقية الزيتون لعام ١٩١٤، و١٥٢,٢٪ عن متسوط الأجر اليومي لعام ١٩١٥، و١٣٨٪ عن متوسط قيمة الأجر لعام ١٩١٦. وإن هذه القيمة المتوسطة للأجر اليومي في تنقية وحوش الزيتون، كانت تحتاج إلى عمل ٢٦ يوماً لشراء رطل زيت واحد وإلى عمل ٤,٨٧ أيام لشراء رطلاً واحداً من القمح، وإلى ٣٤,٦ يوماً لشراء الليرة العثمانية وإلى ٦,٥٢ أيام لشراء الريال المجيدي، وإلى ٣١,٣٣ يوماً لشراء الليرة الفرنسية.

أما في عام ١٩١٨، فارتفعت قيمة الأجر اليومي للعاملة في تنقية الزيتون

إلى ٤,٥ و٥ قروش وكمعدل وسطي ٤,٧٥٪ أي بمؤشر نسبته ١١٨,٧٥٪ من متوسط أجر عاملة تنقية الزيتون لعام ١٩١٤، و١٩٠٪ من متوسط الأجر لعام ١٩١٥، و١٧١,١٧٪ من قيمة الأجر لعام ١٩١٦، و١٢٤٪ لقيمة الأجر اليوم لعام ١٩١٧. وبهذه القيمة المتوسطة للأجر كانت العاملة تحتاج إلى مقدار عمل ٥ أيام لشراء رطل قمح واحد، وإلى عمل ٣١,٥٨ يوماً لشراء ليرة عثمانية، وإلى عمل ٥,٢٦ أيام لشراء الريال المجيدي الواحد، وإلى ٢٨,٤٢ يوماً لشراء ليرة فرنسية.

أجرة عامل فرط الزيتون

مع موسم ١٩١٤، بلغت قيمة الأجر اليومي لعامل فرط الزيتون، أي الذي يصعد إلى الشجرة، نحو ١١ قرشاً، وهذه القيمة كانت تشتري حوالي ٢,٢٧ رطلاً من القمح، و٠,٥٤ رطلاً من الزيت، وتحتاج إلى ما يوازي عمل ١١,٣٣ يوماً لشراء الليرة العثمانية، وإلى عمل ٢,١١ يومين لشراء الريال المجيدي، وإلى نحو ٩,٩ أيام لشراء الليرة الفرنسية، وإلى عم ١٢,٤٥ يوماً لشراء الليرة الإنكليزية.

وفي موسم ١٩١٥، تنخفض قيمة الأجرة اليومية لعامل فرط الزيتون إلى ٦ قروش، أي بمؤشر نسبته ٥٤,٥٤٪ من قيمة الأجر اليومي لعام ١٩١٤. وهذه القيمة المتوسطة الأجر كانت تفرض على العامل شغل أقل من يوم لشراء رطل قمح، وإلى ٢,٤٣ يومين لشراء رطل الزيت، وإلى عمل ٢٠,٨٣ يوماً لشراء الليرة العثمانية، وإلى عمل ٣,٧٥ أيام لشراء الريال المجيدي، وإلى عمل ١٨ يوماً لشراء الليرة الفرنسية، و٢٢,٨٣ يوماً لشراء الليرة الإنكليزية.

أما في عام ١٩١٦، فبلغت قيمة أجرة العامل في فرط الزيتون نحو ٨ قروش أي بمؤشر مقدار نسبته ٧٢,٧٢٪ من قمية الأجر اليومي لعام ١٩١٤،

و١٣٣,٣٣ من قيمة الأجر لعام ١٩١٥. وهذه القيمة من الأجر، كانت تحتاج إلى شغل ١,٦٢٥ يوماً لشراء رطل قمح واحد، وإلى ٥,٥٣ أيام لشراء رطل زيت الزيتون، وإلى عمل ١٥,٦٢٥ يوماً لشراء الليرة العثمانية، وإلى مقدار ٢,٩ يومين لشراء الريال المجيدي وإلى عمل ١٣,٦٢٥ يوماً لشراء الليرة الفرنسية، وإلى ١٧,١٢٥ يوماً لشراء الليرة الإنكليزية.

وفي عام ١٩١٧، ارتفع الأجر اليومي لعامل فرط الزيتون إلى قيمة ١٠ قروش، وبمؤشر نسبته ٩٠,٩٪ من قيمة الأجر اليومي لعام ١٩١٤، و١٦٦٦,٦٦٪ من قيمة الأجر لعام ١٩١٥، و١٢٥٪ من قيمة الأجر لعام ١٩١٦. إن هذه القيمة للأجر كانت تحتاج إلى عمل ١,٨٦٦ يوماً لشراء رطل واحد من القمح وإلى ٤,٤٢٧ أيام لشراء رطل واحد من الزيت وإلى ١٣,٢٥ يوماً لشراء عثمانية، وإلى ٢,٥ يوم لشراء الريال المجيدي، وإلى ١٢ يوماً لشراء الليرة الفرنسية.

وفي ١٩١٨، ارتفعت قيمة الأجر اليومي الوسطية لعامل فرط الزيتون إلى ما مقداره ١٥,٣٥ قرشاً وبمؤشر نسبته ١٣٩,٦٢٪ من قيمة الأجر الوسطي لعام ١٩١٤، وإلى ٢٥٥,٨٣٪ لعام ١٩١٥، و١٩١,٨٧٥٪ للعام ١٩١٦ و١٥٣,٥٪ لعام ١٩١٨. وهذه القيمة كانت قدرتها الشرائية توازي ٠,٦٤ رطل قمح، حيث كان العامل يحتاج إلى ١,٥٦ يوم لشراء رطل القمح الواحد. وإلى ٨,٦٣ أيام لشراء ليرة عثمانية وإلى ١,٦٣ يوم لشراء الريال المجيدي، وإلى ٧,٨٢ أيام لشراء الليرة الفرنسية.

تطور حركة الأجر اليومي للعامل الزراعي

كانت الأعمال الزراعية تتطلب عمل الركاش، وتعمير الشوارات وتقطيع الحطب وجمعه، لذا كانت تقسم إلى ثلاث فئات أو مستويات.

المستوى الأول: الفاعل الزراعي العادي لقطع الحشيش وتكديس

الحطب، ومساعدة العمّال الفنانين في البناء والتشذيب (الشحالة). فلقد تراوح هذا الأجر اليومي بين ٦ قروش للعام ١٩١٤، ومن ٥ إلى ٧ قروش للعام ١٩١٥ وكمعدل وسطي ٦ قروش أيضاً، ومن ٥ إلى ٨ قروش للعام ١٩١٦ وكمعدل وسطي مقداره ٦,٥ قروش، وإلى ٧,٥ قروش للعام ١٩١٧ وإلى ٩,٥ قروش للعام ١٩١٨.

وإن هذا الأجر، كان بإمكانه شراء كمية من القمح تبلغ على التوالي: ١,٤٥ رطل للعام ١٩١٤ و٠,٨٧ رطل للعام ١٩١٥، و٠,٥ رطل للعام ١٩١٦، و٠,٤٠ رطل للعام ١٩١٧، و٠,٣٩ رطل للعام ١٩١٨. أي أن العامل كان يحتاج عام ١٩١٤ لشغل نحو ٥٥ يوماً لشراء مؤونته السنوية من القمح فقط، وإلى ٩١,٦ يوماً عام ١٩١٥، وإلى ١٦٠ يوماً عام ١٩١٦، وإلى ١٩٩ يوماً عام ١٩١٧، وإلى ٣٠٣ يوماً عام ١٩١٨. فكيف بالأحرى من المواد الأخرى كالزيت والعملات الصعبة. بالنسبة للزيت كان العامل الزراعي العادي يحتاج إلى عمل ٣,٤ أيام لشراء رطل زيت واحد عام ١٩١٤، وإلى ٤,٤٦ أيام لشراء الكمية نفسها عام ١٩١٥ (أي رطل زيت) وإلى ٦,٨١ أيام للعام ١٩١٦، وإلى قيمة أجر ١٣,٢٧٢ يوماً عام ١٩١٧ لشراء رطل واحد من الزيت.

المستوى الثاني: **عامل الركاش (النكش)**: لقد بلغت قيمة متوسط الأجر اليومي لعامل الركاش نحو ٩,٧٥ قروش للعام ١٩١٤، لتنخفض هذه القيمة عام ١٩١٥ إلى ٥,٥ قروش (٥٦,٤٪) ومن ثمّ تعود وترتفع إلى ٩,٣ قروش عام ١٩١٦ (٩٥٪)، وإلى ٩,٧٥ قروش عام ١٩١٧. وهكذا لم تتحسن أجرة عامل الركاش أبداً عام ١٩١٤ حيث حافظت على قيمتها النقدية ولكن خسرت من قدرتها الشرائية. ففي عام ١٩١٤، كان عامل الركاش يشتري ٢,٣٦ رطل من القمح و٠,٤٨ رطل من الزيت، بينما أصبح يشتري عام ١٩١٧ ٠,٥٢ رطل من القمح أي بمؤشر تراجعي نسبته ٤٥٣,٨٤٪، ويشتري

٠,٩٨ رطل من الزيت، أي كان عامل الركاش يحتاج عام ١٩١٧ إلى عمل يومين لشراء رطل قمح، وإلى عمل ١٠,٢٠ أيام لشراء رطل واحد من الزيت.

المستوى الثالث: العامل الزراعي الفني:

لقد بلغ الأجر اليومي للعامل الفني الزراعي عام ١٩١٤ مقداراً وسطياً قدره ١١,٥ قرشاً. ليتراجع عام ١٩١٥ إلى ١١ قرشاً ويعود ويرتفع عام ١٩١٦ إلى قيمة تراوحت بين ١٢ و١٣ قرشاً وبقيمة وسطية بلغت ١٢,٥ قروش. وفي عام ١٩١٧ ارتفع هذا الأجر إلى ١٨,٥ قروش، ليعود وينخفض إلى قيمة ١٧ قرشاً عام ١٩١٨. وبمؤشر مقدار نسبته على التوالي: ٩٦,٦٥٪ و١٠٨,٧٪ و١٦٠,٨٧٪ و١٤٧,٨٢٪.

وبهذه القيمة للأجر كان العامل الفني عام ١٩١٤ يستطيع شراء ٢,٧٨ رطلاً من القمح في اليوم، ويحتاج إلى عمل ٢٨,٧٣ يوماً لشراء مؤونته السنوية الشخصية من القمح باعتبار كل شخص كان يحتاج آنذاك إلى مقدار ٨٠ رطلاً في السنة أو ١٠ أمداد. كما أنه كان يحتاج إلى عمل ١,٧ يوماً لشراء رطل زيت واحد. وإلى عمل ١٠,٨٧ يوماً لشراء الليرة العثمانية لعام ١٩١٤، وإلى عمل ٩,٤٧ أيام الشراء الليرة الفرنسية، ١١,٩١ يوماً لشراء الليرة الإنكليزية وإلى يومين لشراء الريال المجيدي.

أما في عام ١٩١٥، فكان في مقدرة العامل الفني أن يشتري بالقيمة الشرائية لأجره اليومي ١,٦ رطلاً من القمح و٠,٤١ رطلاً من الزيت، أي أنه كان يحتاج إلى عمل ٥٠ يوماً لشراء مؤونته السنوية من القمح وإلى عمل ٢,٤٣ لشراء رطل واحد من الزيت، وإلى عمل ١١,٣٦ يوماً لشراء الليرة العثمانية، وإلى ٢,١١ يوماً لشراء الريال المجيدي، وإلى عمل ١١,٣٦ يوماً لشراء الليرة العثمانية، وإلى ٩,٩ أيام لشراء الليرة الفرنسية وإلى عمل ١٢,٤٥ يوماً لشراء الليرة الإنكليزية.

وفي عام ١٩١٦، كان العامل الفني يحتاج إلى حوالي يوم (١,٠٤ يوم) لشراء رطل واحد من القمح، وإلى عمل ٨٢,٢ يوماً لشراء مؤونته الشخصية السنوية من القمح، وإلى عمل ٣,٥٤ أيام لشراء رطل واحد من الزيت وإلى عشرة أيام لشراء الليرة العثمانية ذهباً، وإلى ١,٨٨ يوم لشراء الريال المجيدي فضة وإلى عمل ٨,٧٦ أيام لشراء الليرة الفرنسية، وإلى عمل ١١ يوماً لشراء الليرة الإنكليزية.

وبالرغم من ارتفاع المردود النقدي للأجر اليومي للعامل الفني عام ١٩١٧ إلى مقدار ١٨,٥ قرشاً، إلاّ أن هذا المردود كانت قيمته الشرائية متدنية قياساً إلى عامي ١٩١٤ و١٩١٥. وبهذه القيمة من الأجر كان العامل الفني يشتري فقط رطلاً واحداً من القمح ويحتاج إلى ٨٠,٧ يوماً لشراء مؤونته السنوية. وفي المقابل كان يحتاج إلى عمل ٥,٣٨ أيام لشراء رطل واحد من الزيت، وإلى عمل ٧,١٦ أيام لشراء الليرة العثمانية، وإلى عمل ١,٣٥ يوم لشراء الريال المجيدي؛ وإلى عمل ٦,٤٦ أيام لشراء الليرة الفرنسية.

وفي عام ١٩١٨، ومع انخفاض قيمة متوسط الأجر اليومي للعامل الفني، أصبح يحتاج إلى عمل ١,٤١ يوم لشراء رطل واحد من القمح، وإلى عمل ١١٣ يوماً في السنة لشراء مؤونته الشخصية من القمح، وإلى عمل ٨,٨٢ أيام لشراء الليرة العثمانية، وإلى عمل ١,٤٧ يوم لشراء الريال المجيدي، وإلى عمل ٧,٩٤ أيام لشراء الليرة الفرنسية.

المستوى الرابع: هو الأجر اليومي للعامل في تقطيع الحطب وتجميعه وتقديمه إلى الياتون لصناعة الكلس أو بيعه للتدفئة الشتوية، أو للعاملين في صناعة المشاحر.

لقد تراوحت قيمة الأجر اليومي للعامل في تقطيع الحطب وجمعه بين ٩ قروش و١٠ قروش و١١ قرشاً للعام ١٩١٦. وكعدل وسطي مقداره ١٠ قروش، و١٢ قرشاً للعام ١٩١٧. أي بمؤشر مقدار نسبته ١٢٠٪. وهذه اليمة

للأجر كانت تشتري من القمح عام ١٩١٦ نحو ٠,٧٧ رطل، وعام ١٩١٧ ٠,٥٣ رطل في المقابل كان العامل في قطاع الحطب يحتاج عام ١٩١٦ إلى عمل ١٠٤ أيام لشراء مؤونته السنوية الشخصية من القمح، و١٤٩,٢٨ يوماً في سنة ١٩١٧. ويحتاج إلى عمل ٤,٤٢ أيام لشراء رطل واحد من الزيت عام ١٩١٦، وإلى عمل ٨,٢٩٥ أيام لشراء الكمية نفسها عام ١٩١٧.

تطور قيمة الأجر اليومي للفلاّح (الفلاحة)[1]

تتضمن قيمة الأجر للفلاحة، قيمة أجر الإنسان العامل في الفلاحة، أو المالك لزوج الثيران، كبدل لقوّة عمله، وعمل ثيرانه ليوم واحد يمد من طلوع الشمس حتى مبيتها. وكانت مهنة الفلاحة آنذاك تقسم إلى ثلاثة مستويات: الفلاحة البحتة، والزراعة (زرع البذور)، والدراسة (فصل الحب عن القش). وكانت الفلاحة تقسم أيضاً إلى كوننة أي الفلاحة والحراثة في كانوني الأول والثاني، وإلى شقاق في آذار ونيسان وإلى «ثناية» أو فلاحة الوجه الثاني في نيسان وأيار، وإلى تثليث (فلاحة الأرض الوجه الثالث) في أيار وحزيران.

وبناءً على هذا التقسيم اختلفت قيمة الأجر اليومي للفلاحة من موسم إلى آخر فهي ترتفع في فصل الربيع عندما يشتد الطلب عليها لتنخفض في الصيف للدراسة على البيدر وفي الخريف بعد أول «شتوة»، سقوط المطر للمرة الأولى.

ومنذ ربيع ١٩١٤ تظهر التسجيلات الريفية، أن الأجر اليومي للفلاحة الربيعية بلغت في بعقلين نحو ٣٣,٣٥ قرشاً. وبهذه القيمة كان يستطيع الفلاح أن يشتري عام ١٩١٤ نحو ٨ أرطال من القمح و١,٦٤ رطل من الزيت. كما أنه كان يحتاج تقريباً إلى عمل ١٠ أيام في السنة لشراء مؤونته السنوية من

---

(١) جدول رقم (٤).

القمح، وإلى عمل ٣,٧٣ أيام لشراء الليرة العثمانية، وإلى ٣,٢٧ أيام لشراء الليرة الفرنسية، وإلى ٤,١ أيام لشراء الليرة الإنكليزية.

وفي عام ١٩١٥ انخفضت قيمة الأجرة اليومية للفلاحة إلى مقدار ٢٣,٥ قروش في الربيع، وإلى ٢٠ قرشاً للدراسة وإلى ٢٣ قرشاً للزراعة وبمعدل وسطي مقداره ٢٢,١٦ قرشاً. وبهذا المبلغ كان باستطاعة الفلاح أن يشتري ٣,٢٢ أرطال من القمح مقابل ٨ أرطال لعام ١٩١٤، و٠,٨٢ رطل من الزيت مقابل ١,٦٤ رطل عام ١٩١٤. وهكذا سجل مؤشر انخفاض قيمة الأجر في الفلاحة لعام ١٩١٥ نسبة ٦٦,٤٤٪.

وهكذا كان الفلاح يحتاج إلى عمل ٢٤,٨٢ يوماً لشراء مؤونته السنوية من القمح، وإلى ٥,٦٤ أيام لشراء الليرة العثمانية، وإلى ٤,٩ أيام لشراء الليرة الفرنسية، وإلى ٦,١٨ أيام لشراء الليرة الإنكليزية.

وفي ربيع ١٩١٦ بلغت قيمة الأجر اليومي للفلاح نحو ٢٨ قرشاً، وللدراسة في الصيف ٢٥ قرشاً وللزراعة ٢٣ قرشاً وللكوننة ٢٥ قرشاً، وكمعدل وسطي مقداره ٢٥ قرشاً أي بمؤشر تراجعي عن عام ١٩١٤ بلغت نسبته ٨٤,٩٦٪، ومؤشر تصاعدي عن عام ١٩١٥ بلغت نسبته ١١٢,٨١ وهذه القيمة الوسطية، أصبح بمقدورها عام ١٩١٧ شراء مقدار ١,٩٢ رطل من القمح، و٠,٥٦ رطل من الزيت. وأصبح الفلاح يحتاج إلى عمل ٤١,٦ يوماً لشراء مؤونته من القمح مقابل عمل ٢٤,٨٢ يوماً عام ١٩١٥ و١٠ أيام عام ١٩١٤. وإلى عمل ٥ أيام لشراء الليرة العثمانية، و٤,٣٧ أيام لشراء الليرة الفرنسية و٥,٥ أيام لشراء الليرة الإنكليزية.

أما في عام ١٩١٧ فارتفعت قيمة الأجر اليومي للفلاحة الأساسية إلى ٣٧,٥ قرشاً، بمؤشر مقدار نسبته ١١١,٩٤٪ عن الفلاحة عام ١٩١٤، و١٥٩,٥٧٪ عن قيمتها عام ١٩١٥، و١٣٣,٩٪ عن قيمتها عام ١٩١٦. وهذه القيمة للأجر الفلاحي اليومي كان بإمكانها شراء رطلين من القمح فقط،

و٠,٣٧ رطل من الزيت. وبلغت قيمة الدراسة لهذه السنة نحو ٢٥ قرشاً كما كانت عام ١٩١٦. أي بمؤشر تصاعدي مقدار نسبته ١٢٥٪ عن عام ١٩١٥.

وهكذا بلغت القيمة الوسطية للأجر اليومي للفلاحة عام ١٩١٧ نحو ٣١,٢٥ قرشاً. وبهذا المبلغ كان الفلاح يحتاج في السنة إلى عمل ٣,١٨ أيام لشراء رطل واحد من الزيت، ولى عمل ٤٧,٧٧ يوماً لشراء مؤونته السنوية من القمح، وإلى عمل ٤,٢٤ أيام لشراء ليرة عثمانية، و٣,٨٤ أيام لشراء الليرة الفرنسية.

وفي عام ١٩١٨، تساوت قيمة الأجر اليومي للفلاحة العادية مع قيمة الزراعة والدراسة وبلغت ٤٠ قرشاً. أي بمؤشر مقدار نسبته ١٢٠٪ عن قيمة الأجر الفلاحي عام ١٩١٤، و١٨٠,٥٪ عن عام ١٩١٥، و١٦٠٪ عن عام ١٩١٦، و١٢٨٪ عن عام ١٩١٧. وبهذه القيمة للأجر كان الفلاح يستطيع شراء ١,٦٦ رطل من القمح فقط، ويحتاج إلى عمل ٤٨ يوماً في السنة لشراء مؤونته الشخصية من القمح، وإلى عمل ٣,٧٥ أيام لشراء الليرة العثمانية، و٣,٣٧٥ أيام لشراء الليرة الفرنسية، و٥ أيام لشراء الليرة الإنكليزية التي بلغت نهاية عام ١٩١٨ نحو ٢٠٠ قرش عثماني.

تطوّر قيمة الراتب السنوي

لقد شهدت منطقة عين عنوب، الأجر السنوي للعمل الدائم للأجراء وساسة الخيل وسائقي العربات ومديري أعمال وأملاك الأمير محمد أرسلان. فلذلك تنوّعت قيمة الأجر السنوي (الراتب) واختلفت وفاقاً لطبيعة المهنة، وانقسمت إلى ثلاث فئات:

أ - **فئة الراتب السنوي للأجير**: بلغت قيمة هذا الراتب السنوي عام ١٩١٤ نحو ٨٤٠ قرشاً ابتداءً من أيلول، أي حوالي ٧٠ قرشاً في الشهر و٢,٣٥ قرشاً في اليوم. وهذا يعني أن العمل الدائم بسبب استمراريته

السنوية كان متدنياً عن الأجر اليومي للعمل في تنقية وحواش الزيتون التي هي أدنى مهنة إلى جانب الحصيدة للمرأة في الأرياف اللبنانية. إن هذه القيمة النقدية للأجر السنوي عام ١٩١٤ كان بإمكانها شراء ٢٠٣,٤ رطلاً من القمح، وبالتالي تأمين الغذاء السنوي لشخصين أو ثلاثة فقط. أو كان بمقدورها شراء نحو ٤١,٢٧ رطلاً من الزيت أو ٣٦ ريالاً مجيدياً، أو ٦,٧٤ ليرات عثمانية، أو ٧,٧ ليرات فرنسية أو ٦ ليرات إنكليزية. وفي عام ١٩١٥ ارتفعت قيمة الأجر السنوي (الراتب) للأجير إلى ١٢٠٠ قرش أي بمؤشر تصاعدي مقداره ١٤٢,٨٥٪ ولكن هذه القيمة تدنت قدرتها الشرائية للقمح حيث أصبح بإمكانها شراء ١٧٤,٥٤ رطلاً فقط أي بنقص ٢٨,٨٦ رطلاً عن عام ١٩١٤ وإطعام شخصين فقط في السنة. وبهذا الراتب السنوي، كان باستطاعة الأجير شراء ٤٤,٧٧ رطلاً من الزيت أي بزيادة ٣,٥ أرطال عن عام ١٩١٤، أو أن يشتري ٥١,٦١ ريالاً مجيدياً بزيادة ١٥,٦١ ريالاً عن عام ١٩١٤ أو ٩,٦ ليرات عثمانية (بزيادة ٣ ليرات)، أو ١ ليرة فرنسية (بزيادة ٣,٣ ليرات) أو ٨,٧٦ ليرات إنكليزية أي بزيادة ٢,٧٦ ليرة.

وي الفصل الأول من عام ١٩١٦ أي حتى نهاية شهر آذار، حافظ الراتب السنوي للأجير على قيمته النقدية البالغة لعام ١٩١٥، وهي ١٢٠٠ قرش، لترتفع من نيسان إلى نهاية حزيران إلى قيمة ١٥٠٠ قرش، أي بمؤشر مقداره ١٢٥٪، ومنذ تموز إلى قيمة ١٦٥٠ قرشاً أو ليرة إنكليزية شهرية باعتبار سعر الليرة آنذاك كان ١٣٧,٥ قرشاً. ويعود سبب ارتفاع قيمة الراتب السنوي للأجير إلى الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار القمح حيث ارتفع هذا السعر (للعام نفسه) من ٦ قروش في نيسان وأيار ١٩١٦ إلى ٢٠ قرشاً في حزيران أي بمؤشر مقداره ٣٣٣,٣٣٪. وهكذا بلغت القيمة الوسطية للراتب السنوي في عام

١٩١٦ نحو ١٤٥٠ قرشاً (١٢٠٪ عن عام ١٩١٥ و١٧٢,٦٪ عن عام ٩١٤. وهذه القيمة كانت تشتري نحو ١١١,٥٤ رطلاً من المقح وتؤمن الغذاء السنوي لـ ١,٣٩ شخص فقط من هذه المادة، أو تشتري ٣٢,٧٧ رطلاً من الزيت أي بنقص مقداره ١٢ رطلاً عن عام ١٩١٥ وحوالي ٩ أرطال عن عام ١٩١٤. وكان بإمكانها شراء ١١,٦ ليرات عثمانية أو ٦٢,٣٠ ريالاً مجيدياً أو ١٣,٢٧ ليرة فرنسية أو ١٠,٥٤ ليرات إنكليزية. وبسبب استمرار ارتفاع أسعار القمح والزيت ارتفعت قيمة الراتب السنوي للأجير إلى مقدار ٢٠٠٠ قرش لعام ١٩١٧، أي بمؤشر مقداره ١٣٨٪ عن القيمة عام ١٩١٦، و١٦٦,٦٦٪ عنها عام ١٩١٥، و٢٣٨٪ عنها عام ١٩١٤. ولكن هذه القيمة المرتفعة للراتب السنوي لم يكن بإمكانها شراء سوى ١٠٧,١٨ رطلاً من القمح وتأمين المؤونة السنوية من هذه المادة إلى ١,٣٣ شخص واحد. مقابل ٢٠٣,٣٩ رطلاً لعام ١٩١٤ و١٧٤,٥٤ رطلاً لعام ١٩١٥، و١١١,٥٤ رطلاً لعام ١٩١٦. كما انخفضت القدرة الشرائية لهذه القيمة من الأجر السنوي للأجير بالنسبة لمبيع رطل زيت الزيتون حيث أصبح بإمكانها شراء ٢٠,١٤ رطلاً فقط بدلاً من ٣٢,٧٧ رطلاً عام ١٩١٦ و٤٤,٧٧ رطلاً عام ١٩١٥ و٤١,٢٧ رطلاً عام ١٩١٤، أي بنقص بلغ على التوالي ١٢، ٢٤,٦٣، و٢١,١٣ رطلاً. وفي عام ١٩١٧، أصبح باستطاعة الأجير السنوي أن يشتري ١٥ ليرة عثمانية بدلاً من ١١,٦ ليرات عام ١٩١٦، و٩,٦ ليرات عام ١٩١٥ و٦,٧٢ ليرات عام ١٩١٤.

ب ـ **الفئة الثانية: راتب سايس الخيل أو سائق العربات**: فلقد ارتفع هذا الراتب من ١٨٠٠ قرش عام ١٩١٥، إلى ٢٠٠٠ قرش (١١١٪) في المنتصف الثاني للعام ١٩١٦، وكمعدل وسطي ١٩٠٠ قرش للعام ١٩١٦ (١٠٥,٥٪)، ومن ثم إلى ٢٤٠٠ قرش للعام ١٩١٧ (١٣٣,٣٪

عن عام ١٩١٥ و١٢٦,٣٪ عن عام ١٩١٦). أما القدرة الشرائية لهذه الفئة من الرواتب للقمح كانت على الوالي ٢٦١,٨ رطلاً وتأمين المؤونة من هذه المادة لنحو ٣,٢٧ أشخاص لعام ١٩١٥، و١٤٦,١٥ رطلاً للعام ١٩١٦، وتأمين المؤونة لنحو ١,٨٢ شخص، و١٢٨,٦ رطلاً للعام ١٩١٧ وتأمين الغذاء ١,٦ شخص، مقابل شراء ٦٧ رطلاً من الزيت عام ١٩١٥، و٤٢,٩ رطلاً عام ١٩١٦، و٢٤,١١ رطلاً عام ١٩١٧.

ج ـ **الفئة الثالثة: راتب مدير الأعمال والأملاك أو رواتب المحاسبين**: وكانت قيمة هذه الفئة من الرواتب مرتفعة نسبياً، حيث بلغت عام ١٩١٥ ٢٠٠٠ قرش (١١١,١١ من راتب السائق والسايس، و١٦٦,٦٦٪ من قيمة راتب الأجير). وهذه الفئة من الرواتب كان بإمكانها شراء ٢٩١ رطلاً من القمح وتأمين الغذاء بهذه المادة ٣,٦٣ أشخاص، وشراء نحو ٧٤,٦٢ رطلاً من الزيت في السنة. وفي عام ١٩١٦ ارتفع هذا النوع من الأجر السنوي إلى قيمة ٣٠٠٠ قرش (١٥٠٪ عن عام ١٩١٥). وبهذه القيمة من الأجر كان بإمكان صاحب هذا الراتب أن يشتري عام ١٩١٦ نحو ٢٣٠,٧٦ رطلاً من القمح وتأمين الغذاء لنحو ٢,٨٨ شخص أو شراء ٦٧,٧٦ رطلاً من الزيت أو ٢٤ ليرة عثمانية أو ٢٧,٢٦ ليرة فرنسية، أو ٢١,٨١ ليرة إنكليزية.

وفي عام ١٩١٧ ارتفعت القيمة النقدية للأجرة السنوية لمدير الأعمال والأملاك إلى ٣٧٠٠ قرش، أي بمؤشر نسبته ١٢٣,٣٣٪ عن عام ١٩١٦، و١٨٥٪ عن عام ١٩١٥. وهذه القيمة من الأجر السنوي كان بإمكانها شراء ١٩٨,٢٨ رطلاً من القمح وتأمين الغذاء لنحو ٢,٤٧ شخص، مقابل شراء ٣٧,١٧ رطلاً من الزيت، أو ٢٨ ليرة عثمانية، أو ٣٠,٨٣ ليرة فرنسية.

وهكذا بالرغم من ارتفاع القيمة النقدية للأجر السنوي لمدير الأعمال والأملاك من ٢٠٠٠ قرش عام ١٩١٥ إلى ٣٧٠٠ قرش عام ١٩١٧، تدنت القدرة الشرائية لهذه القيمة من ٢٩١ رطلاً للقمح عام ١٩١٥، إلى ٢٣٠,٧٦ رطلاً عام ١٩١٦، وإلى ١٩٨,٢٨ رطلاً عام ١٩١٧، ومن ٧٤,٦٢ رطلاً من الزيت عام ١٩١٥، وإلى ٦٧,٧٦ رطلاً عام ١٩١٦، ومن ثم إلى ٣٧,١٧ رطلاً عام ١٩١٧.

بعض الاستنتاجات العامة

في ظل غياب المؤسسات الزراعية الإنتاجية الكبيرة والمتخصصة في الأرياف اللبنانية، وفي ظل غياب مؤسسات حفظ المعلومات والوثائق، وضياع الإحصاءات الرسمية أو عدم توافرها على أرض الواقع. كان الفلاح الجبلي ينتج الزيت بكميات كبيرة إلى جانب ورق التوت وشرانق الحرير. وكان يستعيض مع تدني حركة التبادل العقاري وارتفاع الأسعار وازدياد التعامل بالعملات الذهبية العثمانية والفرنسية والإنكليزية خلال الحرب العالمية الأولى، يستعيض عن بيع المواد الغذائية والأساسية بالمقايضة. حيث كان العامل الزراعي أو الفلاح كان يتناول بدلاً عن قوة عمله وقوة عمل حيواناته محصولاً من الإنتاج يتراوح بين ٦ و٨٪ من القيمة الفعلية للأجر عام ١٩١٤. وذلك تبعاً لنوع المهنة ومقدار استهلاكها من قوة العمل والوقت. وفي المجتمعات الزراعية القديمة بشكل خاص والأرياف اللبنانية بشكل عام، كانت مدة العمل اليومية طويلة جداً، بحيث تبدأ من طلوع الفجر إلى هبوط الظلام (من الفجر إلى النجر) لتمتد لحوالي ١٣-١٤ ساعة عمل يومياً. وفي استخلاص النتائج من الاحصاءات والأرقام التي وردت في نص هذا البحث يتبين أن الأسعار العائدة للقمح والزيت كمادتين رئيسيتين في منطقتي بعقلين وعين عنوب والشويفات ارتفعت بشكل كبير منذ بدء الحرب في أيلول ١٩١٤ وحتى أيلول ١٩١٨. لتسجل المؤشرات التالية:

أ - بالنسبة للقمح: ١٠٠٪ (١٩١٤)، ١٦٦,٤٦ (١٩١٥)، و٣١٤٪ (١٩١٦)، و٤٥٢٪ (١٩١٧) و٥٨١٪ (١٩١٨).

ب - بالنسبة للزيت: ١٠٠٪ ١٩١٤، أصبح المؤشر عام ١٩١٥ ١٣١,٧٢٪ وعام ١٩١٦ ٢١٧,٥٤٪ وعام ١٩١٧ نحو ٤٨٩,١٤٪.

في المقابل ازدادت الأجور ولكن لم تكن بالنسبة نفسها لارتفاع نسبة مؤشر الأسعار ليبلغ مؤشر الأجر اليومي حده الأقصى عام ١٩١٨: بالنسبة لعامل تنقية الزيتون ١١٨,٧٥٪، ولعامل فرط الزيتون ١٣٩,٦٢٪، وللفاعل الزراعي العادي ١٥٨,٧٥٪ ولعامل الركاش ١٠٠٪، وللعامل الزراعي الفني ١٤٧,٨٢٪، ولعامل تقطيع الحطب ١٢٠٪، وللفلاح ١٢٠٪.

ولكن ليست العبرة في ارتفاع الأجور وتطورها بل بحركة الأسعار التي ارتفعت بشكل كبير، حيث التهمت القدرة الشرائية للعاملين في الزراعة وفرضت عليهم العمل طيلة أيام السنة ليلاً ونهاراً في سبيل تأمين القوت اليومي من القمح والزيت والحاجات الأساسية للأسرة الريفية. وعندما لم يستطع الريفي تأمين الضروري من الغذاء لأسرته فضّل الهجرة أو النزوح تاركاً الأرض بوراً لعلها تنفع في يوم من الأيام في مضاربة عقارية من هنا أو من هنا.

وهكذا، أخيراً يجب عدم الركون إلى حركة التبادل التجاري الواسع، والمناقلات العقارية بيعاً وشراءً، أو إلى تحديد أسعار الأراضي بالدنم أو المتر العقاري. فالمعاملات القروية عادةً كانت تتم بالمقايضة، مادة بمادة. حتى إن التعليم يدفع بدله أو بدل أجرة المدرس بيضاً ولبناً وقمحاً وعدساً وعسلاً وشرانق بيضاء وغير ذلك.

وفي مرحلة هبوط أسعار النقد وكساد المواسم الزراعية وبيع مواردها بخسارة، أو في حال نقص التداول بالعملات الذهبية في الأرياف اللبنانية،

ازدادت حركة المقايضة للإنتاج وللعقارات. وبعد سنتي مجاعة، وخراب المواسم الزراعية بسبب الحصار والجراد أو الهجرة والنزوح، قايض الريفيون أراضيهم أو أجزاءً منه بالقمح والطحين والشعير، أو بعض المواد الضرورية في سبيل البقاء على قيد الحياة. وتشير التسجيلات العقارية الريفية إلى عدم ذكر قيمة المبلغ المقبوض كثمن لقطعة الأرض، بل كان يكتفي المتعاقدان على ذكر كلمة «تنازل». أي تنازل صاحب الأرض للتاجر أو المرابي أو صاحب القمح والمواد الغذائية عن أرضه تنازلاً شرعياً لا رجوع عنه، أو «باعه بيعاً شرعياً ممضياً طوعياً لا رجوع عنه».

جدول رقم (١)

تطور أسعار العملات ١٩١٤ ـ ١٩١٨ (بالقروش الأسدية)

السنة والفصل الفصل ٣ أشهر	بشلك (نحاس)	الريال المجيدي (فضة)	الليرة العثمانية (ذهب)	الليرة الفرنسية (ذهب)	الليرة الإنكليزية (ذهب)
السعر العثماني الرسمي	٢,٥	١٨,٥	١٠٨	٨٦,٥	١١٠
١٩١٤					
كانون الثاني	٣	٢٣,٥	١٣٤,٦٢٥	١٠٨,٧٥	١٣٧,٧٥
نيسان ـ أيار ـ حزيران	٣,١٢٥	٢٣,٢٥	١٢٤,٦٢٥	١٠٩	١٣٦
تموز ـ آب ـ أيلول	٣,١٢٥	٢٣,٢٥	١٢٥	١٠٩	١٣٧
تشرين الأول ـ ت٢ ـ ك١	٣,١٢٥	٢٣,٢٥	١٢٤,٦٢٥	١٠٩,٢٥	١٣٨
السعر الوسطي	٣,١٢٥	٢٣,٢٥	١٢٤,٦٢٥	١٠٩	١٣٧
١٩١٥					
ك٢ ـ شباط ـ آذار	—	—	—	—	—
نيسان ـ أيار ـ حزيران	٣,١٢٥	٢٣,٢٥	١٢٥	١٠٩	—
تموز ـ آب ـ أيلول		٢٣,٢٥	١٢٥,٥	١٠٩,١٢٥	—
تشرين الأول ـ ت٢ ـ ك١	—	—	١٢٥	١٠٩,١٢٥	—
السعر الوسطي	٣,١٢٥	٢٣,٢٥	١٢٥	١٠٩	١٣٧
المؤشر	٪١٠٣,٣٨	٪١٠٠	٪١٠٠,٣	٪١٠٠	٪١٠٠

السنة والفصل الفصل ٣ أشهر	بشلك (نحاس)	الريال المجيدي (فضة)	الليرة العثمانية (ذهب)	الليرة الفرنسية (ذهب)	الليرة الإنكليزية (ذهب)
١٩١٦					
ك٢ ـ شباط ـ آذار	٣	ـ	١٢٥	ـ	ـ
نيسان ـ أيار ـ حزيران	٣,٢٥	ـ	١٢٥ـ١٢٤،٦٢٥	١٠٩,٢٥	١٣٧,٥
تموز ـ آب ـ أيلول	٣	ـ	١٢٥	ـ	ـ
تشرين الأول ـ ت٢ ـ ك١	٣,١٢٥	ـ	١٢٥	ـ	ـ
السعر الوسطي	٣,١٢٥	٢٣,٢٥	١٢٥	١٠٩,٢٥	١٣٧,٥
المؤشر	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠,٢٢	٪١٠٠,٣٦
١٩١٧					
ك٢ ـ شباط ـ آذار	٣,١٢٥	٢٥	١٢٥	١٢٠	ـ
نيسان ـ أيار ـ حزيران	٣,١٢٥		١٤٠	١٢٠	٪١٣٦,٥
تموز ـ آب أيلول	٣,١٢٥	٢٥	١٤٠	١٢٠	ـ
تشرين الأول ـ ت٢ ـ ك١		٢٥		١٢٠	ـ
السعر الوسطي	٣,١٢٥	٢٥	١٣٢,٥	١٢٠	١٣٦,٥
المؤشر	٪١٠٠	٪١٠٧,٥٢	٪١٠٦,٣٢	٪١١٠,٠٩	٪٩٩
١٩١٨					
ك٢ ـ شباط ـ آذار	٣,١٢٥	٢٥	ـ	١٣٠	ـ
نيسان ـ أيار ـ حزيران	٣,١٢٥	٢٥	١٥٠	١٣٠	ـ
تموز ـ آب ـ أيلول	٣,١٢٥	٢٥	ـ	١٢٠	ـ
تشرين الأول ـ ت٢ـ ك١	٢,٩٥	٢٥	ـ	١٥٥	ـ
السعر الوسطي	٣,١٢٥	٢٥	١٥٠	١٣٥	٢٠٠
المؤشر	٪١٠٠	٪١٠٧,٥٢,٥٢	٪١٢٠,٣٦	٪١٢٣,٨٥	٪١٤٦
المؤشر العام	ـ	٪١٠٧,٥٢	٪١٣٨,٨٨	ـ	ـ

جدول رقم (٢)
أسعار القمح والشعر وشرانق الحرير بالقروش الأسدية

	رطل القمح	رطل الشعير	إقة الشرانق
١٩١٤			
موسم ١٩١٤	٢,٨	٢,١٢٥	٢٧,٥
تموز	٢,٨	٢,٢٥	٢٢,٥
آب		٢,٣١	٢٥,٥
أيلول	٤	ـ	٢٢,٥
تشرين أول	٥,٧	ـ	ـ
السعر الوسطي	٤,١٣	٢,٢٣	٢٤
١٩١٥			
ك٢ + شباط	٥,٧٥	ـ	ـ
آذار	٦,٥	ـ	ـ
الموسم	٧,٥	٤,٥	٢٥
ت١ وت٢ وك١	٧,٧٥	ـ	ـ
السعر الوسطي	٦,٨٧٥	٤,٥	٢٥

	رطل القمح	رطل الشعير	إقة الشرانق
١٩١٦			
ك٢ + شباط	٧,٥	—	٢١
آذار + نيسان + أيار	٦,١٢٥	—	٣٤
حزيران	١٠ و١٣ و٢٠	٧,٥	٣٥
تموز + آب + أيلول	١٥ و١٦ و١٣,٥ و١٤,٢٥	—	—
ت١ + ت٢	١١ ـ ١٢	—	—
ك١	٢٠	١٨,٥	—
السعر الوسطي	**١٣**	**١٣**	**٣٤,٥**
١٩١٧			
ك٢ + شباط	—	—	—
آذار + نيسان + أيار	—	—	—
حزيران + تموز + آب (الموسم)	١٢	١١	٣٨
أيلول + ت١ + ت٢	٢١	—	—
ك١	٢٣	١٩	—
السعر الوسطي	**١٨,٦٦**	**١٥**	**٣٨**
١٩١٨			
الموسم	٢٣	١٥	٤٠,٥
أيلول + ت١ + ت٢	٢٥	—	—
السعر الوسطي	**٢٤**	**١٥**	**٤٠,٥**

جدول رقم (٣)

تطور أسعار الزيت في منطقة الغرب ـ وبعقلين ١٩١٤ ـ ١٩١٥

١٩١٤	السعر بالقروش	١٩١٧	السعر بالقروش
ربيع	١٨	كانون الثانس	٦٢,٣٥
حزيران	١٩,٢٥	شباط	٦٩٠٨
تموز	١٨	نيسان	٦٠
ت١	١٨,٥	أيار	٦٨
ت٢	١٩	حزيران	٧٥
الوسط	١٨,٥٥	تموز	١١٧,٧
١٩١٥		آب	١٤٢,٥
تشرين الأول	٢١,١٢٥	أيلول	١٤٣
تشرين الثاني	٢٥,٦٢٥	تشرين أول	١٥٧,٥
كانون الأول	٣٣,٧	**السعر الوسطي**	**٩٩,٥٤**
السعر الوسطي	**٢٦,٨١**		
١٩١٦			
كانون الثاني	٣٧,٨	شباط	٣٧,٧٥
آذار	٣٧,٥	نيسان	٣٩,٥
حزيران	٤٠	تشرين أول	٥٦
كانون أول	٦١,٣٥	**السعر الوسطي**	**٤٤,٢٧**

جدول رقم (٤)

تطور الأجول في العمل الزراعي (١٩١٤ ـ ١٩١٨)

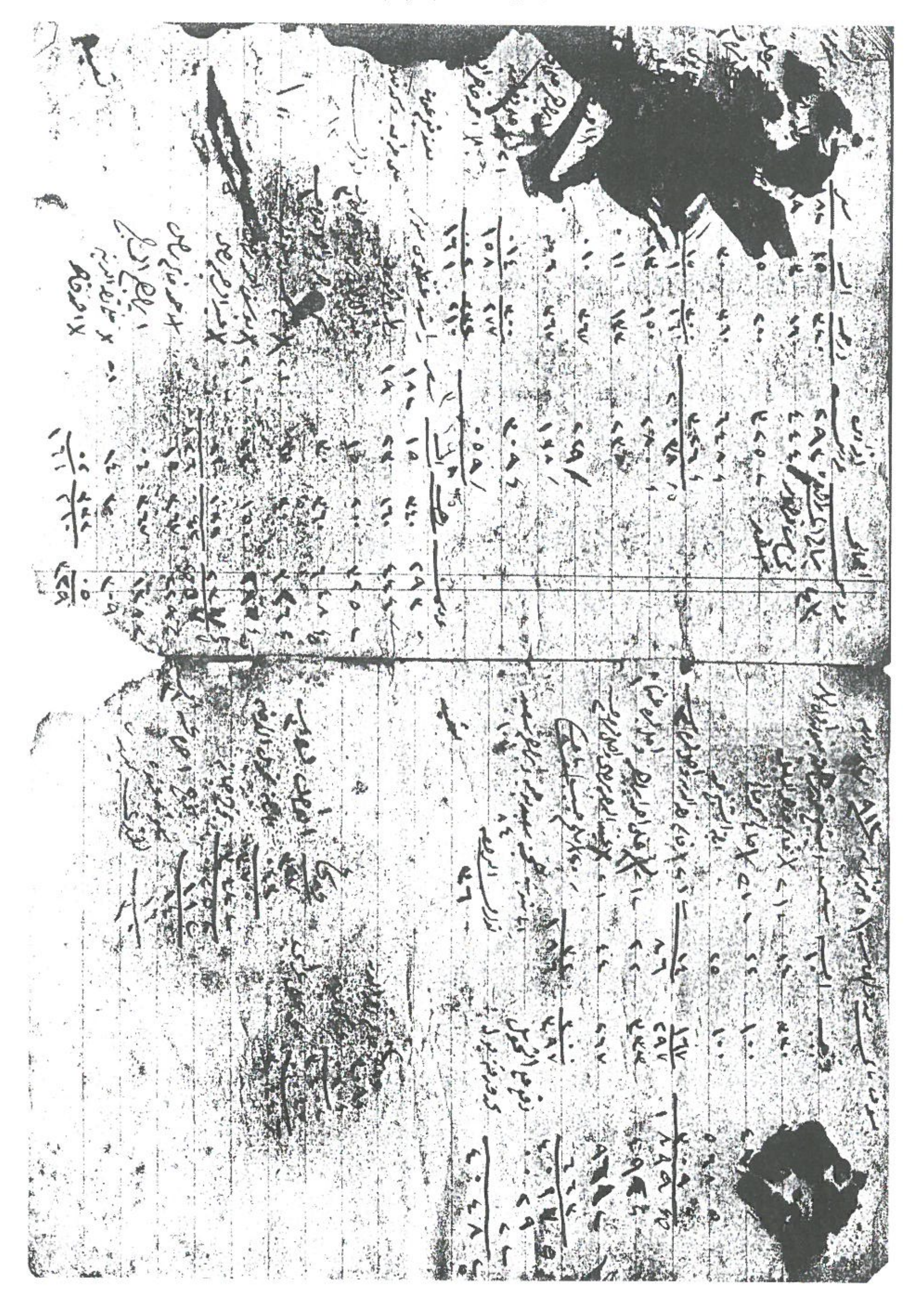
	تنقية زيتون حواش	فراط زيتون	فاعل عامل عادي	عامل ركاش	عامل قطع حطب	عامل فني	فلاحة	الراتب السنوي		
								الأجير	سايس الخيل	مدير الأعمال
١٩١٤										
أيار + حزيران			٨	١١		١١,٥	٣٣,٣٥	٨٤٠		
تموز			٤	٩		١١,٥				
آب + أيلول	٣									
ت١ + ت٢	٤ _ ٥	١١	٦	١٠						
ك١	٤			٩				٨٤٠		
السعر الوسطي	٤	١١	٦	٩,٧٥		١١,٥	٣٣,٣٥	٨٤٠		
١٩١٥										
ك٢ + شباط										
آذار نيسان				٦			٢٣,٥			
أيار + حزيران			٦	٦			٢٣,٥			
تموز	٣	٦	٧	٥				١٢٠٠		
آب + أيلول		٦								٢٠٠٠
ت١ + ت٢	٢	٦	٥	٥		١١	٢٠		١٨٠٠	
ك١	٢						٢٣			
سعر وسطي	٢,٥	٦	٦	٥,٥		١١	٢٢,٦٦	١٢٠٠	١٨٠٠	٢٠٠٠
١٩١٦										
ك٢ + شباط			٥							
آذار نيسان	٣,١٢٥		٦	٩			٢٨	١٢٠٠		

أيار + حزيران			٧,٥	١٠		١٣	٢٨	١٥٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠
تموز			٦					١٦٥٠		
آب + أيلول	٣,١٢٥	٨	٨	٨,٥	١١	١٢,٥				
ت١ + ت٢	٣	٨	٧	٩	١٠	١٢,٥	٢٥		٢٠٠٠	٣٠٠٠
ك١	٢		٧,٥		٩	١٢	٢٣			
سعر وسطي	٢,٧٧٥	٨	٦,٥	٩,٣	١٠	١٢,٥	٢٥	١٤٥٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠
١٩١٧										
ك٢ + شباط										
آذار + شباط										
آذار نيسان				٩,٥			٣٧,٥	٢٠٠٠		
أيار + حزيران				١٠		١٨,٥	٣٧,٥		٢٤٠٠	٣٧٠٠
تموز								٢٠٠٠		
آب + أيلول	٢,٥	٧			١٢		٢٥			
ت١ + ت٢	٥	١٠	٧,٥	١٠	١٢	١٨,٥	٣٢	٢٠٠٠	٢٤٠٠	٣٧٠٠
ك١	٤		٨	٩	١٢					
سعر وسطي	٣,٨٣	١٠	٧,٥	٩,٧٥	١٢	١٨,٥	٣١,٥	٢٠٠٠	٢٤٠٠	٣٧٠٠
١٩١٨										
ك٢ + شباط										
آذار نيسان			١٠			١٧	٤٠			
أيار + حزيران			٩,٥	١٢		١٧	٤٠	٢٠٠٠		
تموز										
آب + أيلول		١٥	٩				٤٠	٢٠٠٠	٢٤٠٠	
ت١ + ت٢	٤,٥	١٥,٥		١٢			٤٠			
ك١	٥	١٥,٤٥								
سعر وسطي	٤,٧٥	١٥,٣٥	٩,٥	١٢		١٧	٤٠	٢٠٠٠	٢٤٠٠	

وثيقة رقم (١)



وثيقة رقم (٢)



وثيقة رقم (٣)

